دور مجامع اللغة العربية
في التعريب

الطبعة الأولى

1369 من وفاة الرسول ﷺ 2002 من ميلاد المسيح عليه السلام

منشورات
كلية الدعوة الإسلامية
الجماهيرية العظمى - طرابلس

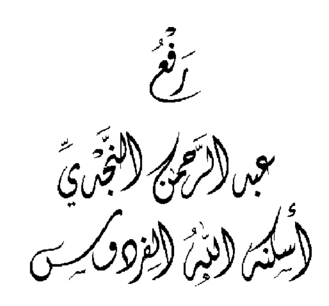
سلسلة الرسائل الجامعية 6

« الدراسات العليا »

دور مجامع اللغة العربية في التعريب

ابراهيم الحاج يوسف

منشورات
كلية الدعوة الإسلامية



نوقِشَت هذه الرسالة في كلية الدعوة الإسلامية بتاريخ 1429/7/10 ميلادية الموافق 1999/7/10 .

ونال صاحبها درجة **التخصص** (الماجستير) بتقدير عام **جيد جداً** .

وقد تولّت المناقشة لجنة مكونة من :

1 ـ الدكتور محمد خليفة الأسود	مشرفاً ومقرراً
2 ـ الدكتور محمد خليفة الدناع	عضواً
3 ـ الدكتور محمد منصف القماطي	عضواً

الإهداء

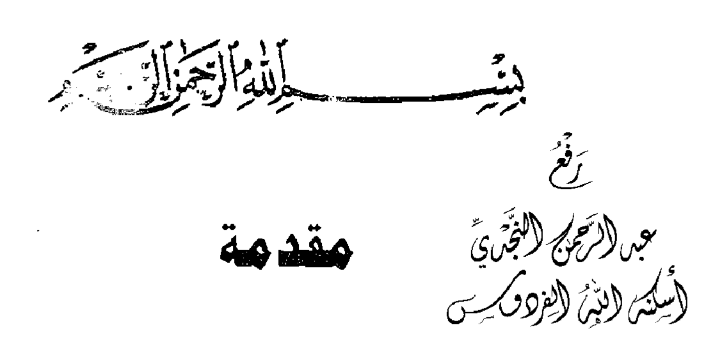
إلى أبي وأمي

إلى زوجتي

وإلى أبنائي وبنتي

تقديراً لصبرهم الجميل

تنسيق وفهرسة : مصطفى قرمد



مقدمة

إن الإقتراض اللفظي بين اللغات ظاهرة من ظواهر اللغة، تخضع لها جميع اللغات؛ حيث يتأثر بواسطتها بعض اللغات بالبعض الآخر، ويتوسع ويحيا؛ غير أنّ اللغة الأرقى ثقافة وحضارةً وتقنيةً تكون أكثر تأثيراً في غيرها، ويتم ذلك كله عبر وسائل مختلفة كجوار مباشر، وتبادل تجاري، وحرب بين الدول، وغيرها من العلاقات المختلفة من سياسة وتعليم وهجرة...

وخضعت اللغة العربية منذ طفولتها لظاهرة الإقتراض اللفظي؛ حيث تسربت إليها كلمات من اللغات المجاورة لها من السريانية والآرامية والفارسية وغيرها من اللغات ذات العلاقة بها، وخاصة بعد إختلاط أبنائها الفاتحين بالأجانب نتيجة الفتوحات الإسلامية، فقد اقترضت من هذه اللغات كلمات كثيرة لا يمكن إنكار وجودها.

غير أنّ عدد ما اقترضته العربية من كلمات أجنبية يختلف من حيث الغزارة من عصر إلى عصر، وذلك لاختلاف الدوافع التي دفعت إلى هذا الإقتراض، فمثلاً الإقتراض من اللغات الأجنبية كان قليلاً في العصر الجاهلي؛ لكونها شبه معزولة عن تلك اللغات؛ حيث لم تتكون بعد علاقات بينها؛ إلاّ في أمور بسيطة، كالتجارة التي يقوم بها بعض قبائل العرب.

ولما ظهر الإسلام وانتشر؛ حيث اعتنقته أمم مختلفة، كثر اختلاط العرب بغيرهم من الأمم، فمن الطبيعي أن يستعملوا بعض الألفاظ الأجنبية، فمن ذلك بدأ استعمالها في العربية يكثر، وبخاصة بعد ما جعلت العربية لغةً رسميةً للدولة

الإسلامية ؛ حيث نقلت إليها الدواوين المختلفة المسجلة بلغات غير العربية ، فكثرت في العربية بهذا العمل الألفاظ العربية المقترضة .

ثمّ كثرت بعد ذلك الألفاظ المقترضة ، وتزايدت بفعل حركة الترجمة التي قام بها المترجمون بأمر الخلفاء ، فقد نقلت إلى العربية العلوم المختلفة ، فأصبحت العربية قبلة الشعوب المختلفة ، ومعيناً ينهل منه العلماء والأدباء على اختلاف أجناسهم ولغاتهم .

غير أنّ كثرة الألفاظ المعرّبة أقلقت علماء اللغة ؛ لأنّها تؤدّي إلى فساد اللغة العربية ، الأمر الذي دعاهم للمحافظة عليها وتخليصها من الفساد ، وهذه الجهود تمثلت في البداية في تمييز الألفاظ المقترضة من الألفاظ الأصيلة ؛ لذلك وجدت ـ قديماً ـ إشارات تومئ إلى الألفاظ الدخيلة في العربية للانتباه لها ، كما يوجد ذلك في المعاجم القديمة كمعجم «تهذيب اللغة» للأزهري و «جمهرة اللغة» لابن دريد ، و«الصحاح» للجوهري ، و «لسان العرب» لابن منظور ، وكذلك في الدراسات التي تتعرض لطرق العرب في التعريب ، مثل ما أشار إليه سيبويه في كِتابه الذي أصبح مرجعاً يحتكم إليه عند الإختلاف في التعريب .

وظهرت بعده مؤلفات تتناول الموضوع نفسه ، أوّلها وأهمّها كتاب أبي منصور الجواليقي الذي سمّاه «المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» ، وقد نال الكتاب شهرةً واسعةً ، فانكبَّ العلماء على دراسته دراسةً فاحصةً تحليليةً أظهرت جوانبه السلبية والإيجابية ، ثمّ كتاب «المتوكلي» الذي ألّفه جلال الدين السيوطي ، وخصه بذكر المعرّبات في القرآن الكريم ، ثمّ ظهر بعده كتاب «شفاء الغليل» للخفاجي ، فأصبحت هذه الكتب مصادر ومراجع يُرْجَعُ إليها في الدراسات الحديثة حول التعريب .

هذا ، ولما تراجعت العربية بعد ضعف الدولة الإسلامية ، ظهرت لغات أخرى ، وقد تقدّمت لتقدم أهلها وأخذهم بأسباب الحضارة ، واضطرت غيرها من اللغات ـ بما فيها العربية ـ إلى متابعة ما يصدر منها من مسميّات مخترعاتها ، الأمر

الذي جعلها تتأثر بها وتستعير منها ما يتيسر لها من ألفاظ ومصطلحات؛ لتسدّ حاجتها اللفظية العصرية، ولتجاري سير تلك اللغات المتقدمة.

لكنّ هذه الظاهرة الإقتراضية - التي فرضت نفسها على اللغة العربية وغيرها تحت ظروف علمية وتقنية واجتماعية - لا يمكن تركها دونَ ملاحظة ما يمكن أن تؤثّر به في اللغة العربية، وهدف هذه الملاحظة هو تصحيح اللغة العربية، وسلامة مفرداتها من الفساد والتغيير.

من هنا تنبه لفيف من العلماء المحدثين الذين اهتمّوا بصياغة العربية، لما يتوقّع حدوثه من تكاثر مسميّات حديثة أجنبية ستستعمل في اللغة العربية، تنبهوا لهذا ولغيره ممّا يؤثّر سلباً في العربية، فأنشأوا مجامع لغويّة تتولّى صيانة العربية وإحياءَ تراثها ووضعَ قواعد لاستعمال الألفاظ الأجنبية؛ لجعلها لغةً تواكب ركب اللغات الحديثة المتقدمة، وتعيش معها جنباً إلى جنب، وتتبادل معها عملية التأثير والتأثر، ولا يعني هذا عجز اللغة العربية عن مقابلة الألفاظ الجديدة؛ لأنّها بطرقها الاشتقاقية تستطيع القيام بذلك بكل تأكيد؛ لكنّ في مواكبتها لسير هذه اللغات الحديثة تحتاج إلى عمل سريع، ونوع من التوافق في استعمال الألفاظ العالمية، والوحدات الدولية، والرموز التجارية والأعلام.

لذلك اضطرت مجامع اللغة العربية - بعد - تكوينها إلى دراسة القضية؛ لتجد لها حلاً مناسباً، وذلك بوضع قواعد الإقتراض التي لا بدّ من الإلتزام بها عند الحاجة إلى إستيعاب لفظ أجنبي؛ غير أنّ ما وجده أصحاب المجامع عند القدامى من دراسات في التعريب وقواعده التي انتهجوها، غير كافية لمعالجة أمور الإقتراض في العصر الحديث؛ لكونها غير شاملة، بسيطةً بساطة الحياة في عصرهم؛ لكنهم اعتمدوا عليها وجعلوها أساساً لا بدّ أن تنطلق منه دراساتهم في التعريب لوضع القواعد له، ثمّ تطبيقها في ساحته، والسؤال هنا: هل قامت مجامع اللغة بهذا الدور؟.

ومحاولة الإجابة عن هذا السؤال هو موضوع الدراسة في هذا البحث، وهو دور مجامع اللغة العربية في التعريب، وقد كان هذا باقتراح من الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة الذي كان أستاذاً لنا في مادتي النحو والصرف؛ غير أنّ مفهوم التعريب لم يكن محدّداً في الاقتراح، فاقتضى البحث تحديده بمفهومه القديم، وهو الاقتراض اللفظي كما سيتضح لدى القارئ في هذا البحث.

وقد تقبلت الاقتراح واخترت البحث في هذا الموضوع لأسباب أهمها: حماستي ورغبتي في دراسته، وارتباطه بقضية من أهم القضايا اللغوية في هذا العصر، ومعرفة الدور الذي قامت به مجامع اللغة العربية تجاهها، وكذلك الأساليب والمناهج التي سلكتها في قيامها بهذا العمل، ثم عدم وقوفي على دراسة علمية تعالج هذا الموضوع، الأمر الذي يؤكد افتقار المكتبات العربية إلى دراسة تمحيصية له.

وقد اقتضى الأمر تقسيم البحث إلى تمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

التمهيد: نبذة عن مجامع اللغة العربية وعلاقاتها بالتعريب.

الباب الأول: جهود مجامع اللغة العربية في التعريب.

الفصل الأول: آراء المجامع في التعريب.

الفصل الثاني: مناهج المجامع في التعريب.

الفصل الثالث: التعريب من اللغات.

الفصل الرابع: ميادين التعريب.

الفصل الخامس: التعريب في العصر العبّاسي وأثره في حركة التعريب المعاصرة.

الفصل السادس: أشهر المعربين قديماً وحديثاً.

الباب الثاني: مشاكل المجامع في التعريب.

الفصل الأول: مشاكل فهم اللغة.

الفصل الثاني : إختلاف المجامع في التعريب .

الفصل الثالث : رسم الحروف الأجنبية .

الفصل الرابع : اختلاف التعريب في مجمع واحد .

الفصل الخامس : الجهود الجماعية والفردية في التعريب .

الفصل السادس : مشاكل الاستعمال .

الباب الثالث : أثر المجامع في التعريب .

الفصل الأوّل : تطوير اللغة العربية .

الفصل الثاني : صيانة اللغة العربية .

الفصل الثالث : الاهتمام بالدراسات التعريبية .

الخاتمة : وتحتوي على نتائج توصّل إليها الباحث .

ومن المعروف أن معظم البحوث لا تسير على منهج واحد، بل تسير عادةً على مناهج متعددة تقتضيها فصولها المختلفة، ومباحثها المتنوّعة، وهذا ما سار عليه البحث؛ حيث اعتمد المنهج الوصفي، والتاريخي، والمقارن، وبخاصة عند مناقشة الآراء المتعارضة .

أما مصادر البحث ومراجعه، فأهم ما اعتمد عليه الباحث منشورات المجامع ومؤلفاتها، وهي المصادر الأساسية التي استقى منها مادته، وتتمثّل هذه المنشورات في المجلات الشهرية التي تُصدرها المجامع، وفي المعاجم التي ألّفتها، كما اعتمد على مؤلفات المجمعيين، وهذه المنشورات والمؤلّفات تحوي مباشرة قرارات المجامع وآراء المجمعيين، يضاف إلى ذلك بعض الكتب والمجلات ذات الصلة بالموضوع، وقد أثبتناها في قائمة المصادر والمراجع آخر هذا البحث .

غير أننا واجهنا صعوبات في الوقوف على معظم هذه المصادر؛ لعدم توفرها في المكتبات التي زرتها وترددت إليها داخل الجماهيرية العظمى، فلم تكن مثلاً مجلة مجمع بغداد متوفّرة في مكتبة الكلية، ويوجد فيها عدد قليل من أعداد مجلة

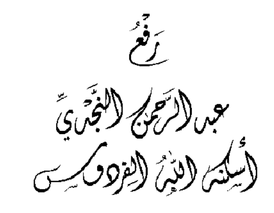
مجمع عمَّان، ولم تكن فيها أيضاً منشورات المجامع الأخرى، والكتب التي لها علاقة بالموضوع أثناء كتابة البحث.

هذا ما دفعني إلى السفر إلى القاهرة وعمَّان؛ غير أنّ رحلتي إلى القاهرة صادفت الجرد السنوي للمجمع، فلم يسمح لي بالإطلاع على المصادر والمراجع التي أحتاج إليها في مكتبة المجمع، وأمّا رحلتي إلى عمّان فقد حصلت فيها على بعض المراجع التي تهمني في مجمعه فقط.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات والعقبات، فإنّ إصرارنا ومحاولاتنا على التغلّب عليها جعلنا - بعون الله - ننجز هذا البحث، فأشكر كلية الدعوة الإسلامية التي ظلت تنفق على هذا البحث حتى تم إنجازه، والتي تلقيت في رحابها العلم والمعرفة، كما أشكر كل الذين دعموني بآرائهم وإرشاداتهم وأعمالهم.

وأخص بالشكر والعرفان أستاذنا الدكتور محمد خليفة الأسود الذي أشرف على هذا البحث بالإخلاص والفطانة ورحابة الصدر، الأمر الذي أوصل البحث إلى مرحلة النضج وشبه الإكتمال، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

إبراهيم الحاج يوسف



الرموز المستعملة في البحث

1 ـ الرقم المتكرّر في نص البحث بمصاحبة الحروف الهجائية، يعني أنّ المرجع أو المصدر المحال إليه واحد، ويكتب هذا الرقم في الهامش عند الإحالة مرّة واحدة، تندرج تحته هذه الحروف مع أرقام الصفحات المقتبس منها، ومثال ذلك: (1)أ، (1)ب، (1)جـ، (1)د، فإحالته في الهامش كالآتي: (1) أنظر دراسات في تاريخ العرب الحديث ص أ52، ب38، جـ39، د50، هـ51، هذا إذا كانت الإحالة إلى المرجع من الصفحات المختلفة، أمّا إذا كانت الإحالة من الصفحة الواحدة، فتأتي في الهامش على الوجه الآتي: (3) أنظر: التعريب في القديم والحديث ص أ ب جـ154.

2 ـ / : إشارة إلى أنّ المصدر أو المرجع مجلة، توضع للفصل بين عدد المجلة وجزئها، وبين هذا الجزء وبين السنة التي صدرت فيها المجلة إذا كان المرجع يذكر لأول مرّة، أو بين هذا الجزء والصفحة المقتبس منها، أو بين عدد المجلة والصفحة المقتبس منها إذا كانت هذه المجلة لا تتألّف من الأجزاء.

3 ـ كلمة أنظر: تستعمل للإحالة التي وقع فيه التصرف.

4 ـ كلمة راجع: تستعمل للإحالة إلى نفس البحث.

5 ـ ت (قبل أرقام السنة): توفى.

6 ـ جـ: جزء.

7 ـ ص: صفحة.

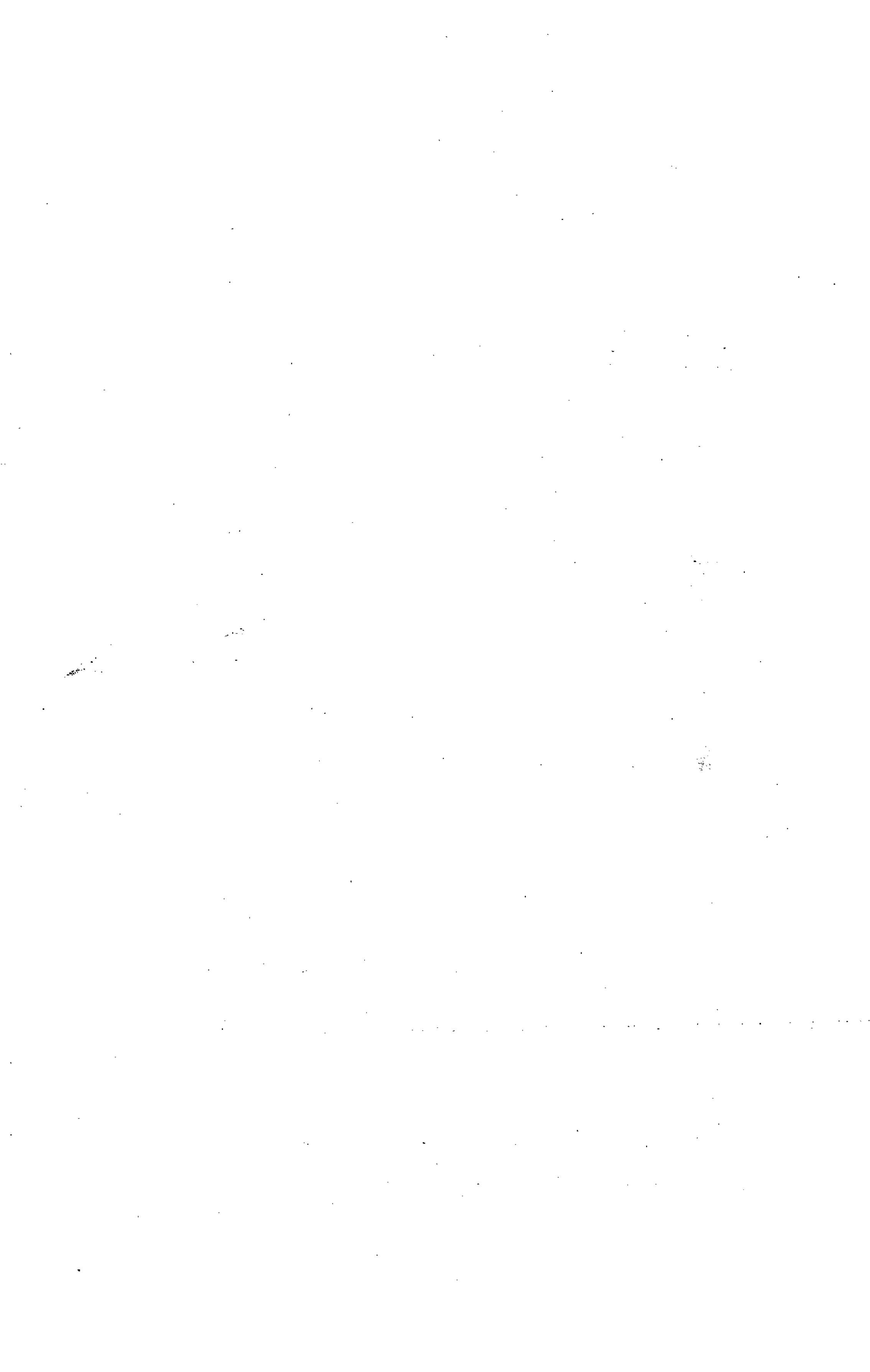
8 ـ ط: طبعة.

9 ـ م: ميلادية.

10 ـ مج: مجلد.

11 ـ هـ: هجرية.

12 ـ و (قبل أرقام السنة): ولد.



تمهيد

1 ـ نشأة مجامع اللغة العربية وتطورها :

إنّ تكوين مجامع اللغة العربية الحديثة قد بدأ في العقد الثاني من القرن العشرين، وذلك عندما أسس أوّل مجمع لغوي، هو المجمع العلمي العربي بدمشق، سنة 1919م. ولكن سبقت هذا المجمع مجامع غير رسمية، ومؤسّسات تشبه المجامع، وظيفتها العناية باللغة العربية. وهذه الجهود الأولية قام بها أفراد وجماعات، ولم يكتب لها أن تعمر طويلاً لأسباب، أهمّها: عدم مساعدة الدول العربية لها، ووجود المشاكل الإدارية، وعدم ثبات المسئولين أو عدم الجدية في العمل، والخلافات التي نشأت بين أعضائها نتيجة تباين الآراء حول إدارة تلك المجامع[1].

إنّ تكوين هذه المؤسسات، وليد التفكير في ضرورة حلّ مشاكل اللغة العربية، التي كانت تعاني من الضعف والتهميش في العهد العثماني، لأنّ الدولة العثمانية أبعدتها عن أن تكون هي اللغة الرسمية في العالم الإسلامي، عندما كانت تسيطر عليه، ففرضت اللغة التركية بدلاً منها، وجعلتها اللغة الرسمية المستعملة في الإدارة[2].

ويضاف إلى ذلك أنّ العالم الإسلامي كان مهدّداً بغزو لغوي يتمثّل في الألفاظ الدخيلة؛ حيث ترد إليه كلّ يوم مئات من ألفاظ لمسميات الوسائل المادية والأدوات الحضارية المبتكرة في الغرب.

ومن المشاكل الأخرى التي عانت ـ وما زالت تعاني ـ منها اللغة العربية هي طغيان العامية، التي كان دعاتها يسعون لأن تصبح لغة العلم والثقافة والمسرح،

---

(1) انظر: المولد في العربية، حلمي خليل ط 2. (بيروت: دار النهضة العربية 1985م) ص 586، وأعمال المجمع العلمي العربي، محمد كرد علي، مجلة مجمع دمشق 2/ 2/ 1922م، ص 354.
(2) انظر: تاريخ المجمع العلمي العربي، أحمد الفتيح (دمشق: مطبعة الترقي 1956م) ص 2 ـ 3.

وهم يهدفون من وراء ذلك إلى القضاء على الفصحى، وقطع الصلة بين الماضي والحاضر والتفريق بين أجزاء العالم العربي[1].

من هنا نهضت جماعة من كبار الأدباء والعلماء والمترجمين؛ ليتداركوا الأمر قبل استفحاله، مدركين أهمّية الدفع عن هذا الخطر الداهم للغة العربية، الذي يزعزع مكانتها ويجعلها غير قادرة على نقل الحضارة الحديثة، ففكّروا في الوسائل التي تقي اللّغة العربية من هذا الخطر، فوجدوا أنّ الحَلّ هو إنشاء مجمع لغوي.

لهذا تكوّن في القاهرة سنة 1892م، أوّل مجمع لغوي غير رسمي منسوب إلى السيّد توفيق البكري (و1870 - ت1933م)؛ إذْ كان رئيساً له، ويهدف هذا المجمع إلى تنقية اللغة العربية من الشوائب التي علقت بها؛ غير أنّه لم يستمرّ طويلاً؛ إذ إنّ جلساته لم تتعدّ سبع جلسات، وضع فيها بضعة عشر مصطلحاً بدل المصطلحات الأجنبية[2].

ثمّ ظهرت هيئة أخرى تدعى «جمعية ترقية اللغة العربية»[3] كان أعضاؤها أدباء من مصر وسوريا يرأسهم الشيخ محمد عبده[4] (و1849 - ت1905م)، وكانت الجمعية يرعاها الأمير فؤاد (و1869 - ت1936م)[5] ولم تعمر طويلاً.

---

(1) انظر: المولد في العربية ص 580.

(2) انظر: «المجامع العلمية في العالم»، عيسى إسكندر المعلوف، مجلة مجمع دمشق 1/ 74 /1921م، ص 104؛ وتاريخ المجامع، الدكتور منصور فهمي، مجلة مجمع القاهرة 1/ 1934م، ص 174.

(3) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، محمد رشاد الحمزاوي ط1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي 1988م)، ص 38.

(4) انظر: محمد عبده بن حسن، من آل التركمان مفتي الديار المصرية، ومن كبار رجال الإصلاح والتحديد في الإسلام. انظر: معجم الأعلام، بسام عبد الوهاب الجابي ط1 (ليماسول: مطبقة الجفان والجابي 1987م) ص 745.

(5) ملك مصر، كان يسعى لأن تصبح مصر ذات قوة سياسية تقوم مقام تركيا؛ وكان ينافس العراق وغيرها من الدول العربية سياسياً وثقافياً؛ ولذلك كان هذا الملك يسعى منذ توليه حكم مصر إلى إنشاء أوّل مجمع لغوي يكتب له البقاء؛ غير أنه خاب في كل ذلك بمجابهته جهود ملك العراق (فيصل الأول الهاشمي). انظر: أعمال مجمع اللغة العربية ص 43.

بعد ذلك كوّن خرّيجو دار العلوم هيئةً أخرى تدعى نادي دار العلوم سنة 1907م، لكنَّه اندثر بعد أن وضع بضعة آلاف من المصطلحات[1].

ثم أنشأ فتحي زغلول[2] (و1863 ـ ت1914م) نادياً آخر، لكنه انقرض إثر خلافات سياسية وإدارية[3]، بعد ذلك أسس أحمد حشمت باشا[4] (و1858 ـ ت1956م) مجمعاً يقوم بوضع مصطلحات العلوم، فألف لجنة سماها «لجنة الإصطلاحات العلمية»، وهي مكونة من ستة علماء من كبار موظفي المعارف وغيرهم. ثم انفضوا بعد إنتقال المرحوم حشمت باشا من وزارة المعارف[5].

ثم بعد مضى نحو عشر سنين، أنشأ لفيف من العلماء مجمعاً. واختاروا شيخ الجامع الأزهر سليم البشري (و1867 ـ ت1917م) رئيساً له، وبعده الشيخ أبا الفضل الجيزاوي[6] (و1847 ـ 1927م). وكان يتكون من ثمانية وعشرين عضواً، منهم خمسة وعشرون من العرب، ويهدف إلى وضع معجم عربي يواكب حاجات العصر الحديث، ثم تعطل؛ حيث عصفت به رياح الثورة المصرية سنة 1919م[7]؛ لأن الحكومة المصرية لم تقدم له السند الرسمي حتى يستمر في عمله.

ومما يلاحظ أن هذه المؤسسات قد تكونت في مصر بجهود العلماء العرب والمسلمين، وهناك مجامع وشبه مجامع كونها أجانب في مصر وفي البلدان العربية الأخرى، أقدمها المعهد المصري Institut d'Egypte الذي تأسس سنة 1878م، في

---

(1) انظر: «تاريخ المجامع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 174؛ «آثار علمية وأدبية»، مجلة المنار 13/ 1910م، 457-459.

(2) أحمد فتحي باشا بن الشيخ إبراهيم زغلول، من نوابغ مصر في القضاء، انظر: معجم الأعلام ص 60.

(3) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص 39.

(4) كان يتولى وظيفة الوزير لوزارة التعليم العمومي؛ انظر المرجع السابق، الصفحة نفسها، ومعجم الأعلام ص 38.

(5) انظر: «تاريخ المجامع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 174.

(6) كان شيخ الأزهر أيضاً، وفقهياً مالكياً، عالماً بالأصول، من أهل مصر.

(7) انظر: «تاريخ المجامع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 175؛ وأعمال مجمع اللغة العربية ص 39.

زمن نابليون بونابرت (و1769 ـ ت1821م)[1]. وأصبحت هذه الهيئة جسراً انتقلت بواسطته أساليب مجامع الغرب إلى الشرق، وسميت بـ «مجلس المعارف المصري» عند إنتقالها من الإسكندرية إلى القاهرة سنة 1880[2أ]. ثمّ تتابع إثر ذلك في مصر ولبنان وسوريا إنشاء جمعيات كثيرة للآثار الجغرافية والتعريف والتأليف[2ب].

2 ـ هيكلية المجامع :

(أ) المجمع العلمي العربي بدمشق[3]:

وبعد الفترة ـ من 1798م إلى 1918م ـ التي حاول فيها العلماء في الوطن العربي إنشاء مجامع لغوية رسميّة، وجدنا أنّ دمشق ـ بعد تخلّصها من سيطرة الحكومة التركية ـ تمكّنت من إنشاء مجمع يعدّ من أقدم المجامع العربية الرسمية الحديثة تكويناً[4]، ويرجع الفضل في تكوينه إلى الملك فيصل، المرشّح الوحيد للحكم في سوريا والعراق بعد تقلّص النفوذ التركي في العالم الإسلامي[5]. وقد أنشأ هذا المجمع في 12 من النوار (فبراير) سنة 1919م إثر تأسيسه الحكومة الفيصلية في ربوع الشام في التمور (أكتوبر) سنة 1918م.

وكان هذا المجمع في بداية تكوينه يتمثّل في لجنة تسمى «الشعبة الأولى للترجمة والتأليف»، مهمّتها حل المشاكل اللغوية التي ظهرت عقب تكوين الحكومة الجديدة، وهذه المشاكل تكمن في كيفية جعل اللغة العربية لغةً رسميةً للدولة بدلاً من اللغة التركية، بما في ذلك استبدال المصطلحات التركية السائدة بمصطلحات

---

(1) نابليون الأول؛ إمبراطور فرنسا (1804-1815م) دوخ بفتوحاته أوربا. هزم هزيمة حاسمة في واترلو (عام 1815)، فنفي إلى جزيرة سانت هيلانة. انظر المورد ـ إنجليزي عربي ـ منير البعلبكي ط 23 (بيروت: دار العلم للملايين 1989م) ص 63، قائمة الأعلام.

(2) انظر: «المجامع العلمية في العالم»، مجلة مجمع دمشق 1/ 104-105.

(3) يشمل معنى العلم هنا اللغة العربية وغيرها من العلوم، وهو ما كان مألوفاً عند العرب؛ حيث إنّهم يطلقون العلم على العلوم اللغوية والأدبية وغيرهما. انظر: حاشية تاريخ المجمع العلمي ص 2.

(4) انظر: «نهضة اللغة العربية مصطفى الشهابي»، مجلة مجمع دمشق 27/ 3/ 1952م، ص 377.

(5) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص 43، 44.

عربية؛ وهو الهدف الذي من أجله أُسِّسَت هذه اللجنة، كما أنّ من مهمات هذه اللجنة، نشرَ الثقافة العربية بين المواطنين بدلاً من الثقافة التركية[1].

فتولّت هذه اللجنة مهمّتها إلى أن تضاعفت أعمالها، بانضمام المعارف العامة إليها، وأسندت الحكومة رئاستها إلى محمد كرد علي (و1876 ـ ت1953م)[2]، وظلّت المعارف العامة تزاول أعمالها المنوطة بها، وهي: المعارف، والتأليف، والترجمة وتأسيس دار للآثار، والعناية بالمكتبات، ولا سيما دار الكتب الظاهرية، ظلّت تزاول هذه الأعمال حتّى اقتضت ظروف التطور السريع، وإتساع الأعمال وتعقّدها وتشابكها التي فرضتها المشاكل الكثيرة المتعلّقة بالأعمال الإدارية، والصعوبات المتعلقة باللغة العربية من حيث حركة النشر والتأليف والتعريب، اقتضت تلك الظروف والأعمال كلّها تقسيمها إلى قسمين: قسم يُعنَى بالمعارف العامة وقسم يختص بأمور اللغة العربية، والمكتبات والآثار؛ وهو القسم الذي تحوّل إلى مجمع لغوي سمي «المجمع العلمي العربي»، وكان مقرّه منذ البداية، المدرسة العادلية[3] المعروفة بسمعتها الواسعة تاريخياً وعلمياً[4].

وقد وضع المجمع إثر تأسيسه على كاهله مسئولية العناية باللغة العربية ودراستها بوضعها المعاصر، الذي لا بدّ أن يواكب خطوات الحياة المعاصرة بتقدّم

---

(1) انظر: تاريخ المجمع العلمي العربي ص 2 ـ 3.

(2) وهو من أصل عراقي، كردي الجنسية والوفاة، من أبرز رواد النهضة الإسلامية العربية الحديثة، ويتمتع بخبرة سياسية، يعرف عدداً من اللغات من بينها اللغة الفرنسية. انظر: مجمع اللغة العربية بدمشق، عدنان الخطيب، (دمشق: مطبعة الترقي بدون تاريخ)، ص 27، 30.

(3) هي المدرسة العادلية الكبرى، بدأ بإنشائها نور الدين محمود بن زنكي (و511 ـ ت569) سنة 568، وتوفي قبل إتمام بنائها، ثم وسّع الملك العادل محمد بن أيوب (و540 ـ ت615) أخو صلاح الدين الأيوبي، مساحتها وأقام فيها مدرسة عظيمة للشافعية وتوفي قبل استكمال بنائها، وجاء ابنه محمد (الملك المعظم) (و576 ـ ت 635هـ) واستكمل هذا البناء ونسبها إلى أبيه. المدرسة من أعظم مدارس الشافعية. انظر: «العادلية والظاهرية»، محمد كرد علي، مجلة مجمع دمشق 1/ 36 ـ 37؛ وتاريخ المجمع العلمي العربي ص 8.

(4) انظر: المرجع السابق ص أ3 ـ 8، ب جـ 13 ـ 15، راجع الفصل الثاني من النظام الداخلي للمجمع، والمادة (6) من المرسوم التشريعي رقم: (90).

العلوم والفنون، وذلك بالاهتمام باللغة، وبكلّ ما يتّصل بها من أمور، مثل: نشر آدابها، وإحياء تراثها، والعمل على تعريب العلوم والفنون الأوربية التي لم تكن متوفّرة باللغة العربية.

وهذا هو الهدف الأساسي الذي أسّس من أجله المجمع، ويضاف إلى ذلك تأسيس دار كتب تُعْنَى بجمع الكتب بأنواعها المختلفة مخطوطةً ومطبوعةً، وتأسيس متحف تحفظ فيه الآثار القديمة، عربية وغير عربية[(4)ب].

وقد وطّد المجمع علاقاته مع الشخصيات العلمية والمؤسسات الأخرى، للتعاون معها على إصدار مجلة ينشرها باستمرار، وهي تحمل رسالته المجمعية والعلمية إلى الناس؛ حيث يقوم بنشر أفكار، وأعمال، ونشاطات ودراسات مجمعية[(4)جـ].

وقد رسم المجمع خطوات أعماله لتحقيق هذه الأهداف، ببناء هيكليته المركّبة من عناصر تسيّره، وهي: رئيسه، وأعضاؤه، ولجانه، وصنّف أعضاءه إلى أعضاء عاملين يحملون شروطاً، من بينها: كونهم سوريين مقيمين بدمشق، يكون عددهم ستة أعضاء مكلّفين بوظيفة معيّنة في المجمع، وأعضاء مؤازرين ليسوا موظفين في المجمع، وهم سوريون مقيمون بدمشق أيضاً، ويتراوح عددهم ما بين 12 و18 عضواً، وأعضاء مراسلين، حيث فتح لعلماء الشرق والغرب باب الانضمام إليهم، شريطة توفّر الشروط المطلوبة من المجمع، وهي كونهم من أهل العلم والأدب، ولهم أعمال علمية، وكفاءة في معالجة قضايا العربية والتقدم بها، وليس لهم عدد معين[(1)].

والجدير بالملاحظة أنّه على الرغم من وجود حدّ للعدد الذي وضعه قانون المجمع للأعضاء، فإنّ الظروف أو الإمكانية هي التي تتحكّم في عدد أعضاء المجمع؛ حيث أصبح عدد أعضائه غير ثابت، يتكيّف حسب هذه الظروف والإمكانيات، التي جعلت له تسعة أعضاء في بداية تكوينه، وارتفع إلى عشرين، ثمّ

---

(1) انظر: المرجع السابق ص 139.

انخفض إلى خمسة عشر عضواً، ثمّ فرضت الظروف أن تتضاعف أعمال المجمع وتطوّر فتتعقّد وفق تطوّر العصر وحاجاته، التي جعلت عدد أعضائه يرتفع سنة 1962م إلى أربعة وسبعين عضواً من العاملين، وتسعة وخمسين من المراسلين[1].

أمّا شؤون المجمع من حيث سيره لأداء رسالته ومهمته، فإنّ رئيسه الذي ينتخب لمدّة أربع سنوات، يتولّى شؤونه، ورئاسته، ورئاسة جلساته واجتماعات لجانه التي يحضرها إضافة إلى كونه رئيس ثلاث لجان، هي: اللّجنة الإدارية، ولجنة المجلة والمطبوعات، ولجنة المكتبة[2].

هذا، ومما نتناول الحديثَ عنه، لجانُ المجمع التي شُكّلت؛ لتكون أساساً ينظّم أفكاره وأعماله، وكانت لجانه الأولى تنحصر في ثلاث لجان كانت تقتضيها ظروف تكوينه الأوّل، وهي: اللّجنة اللغوية، واللّجنة الأدبية، واللجنة الإدارية؛ لكنّ تَطوّر أعماله وتَوسُّعها وتعقُّدها، اقتضى أن تزاد هذه اللجان، وأن تنقسم إلى لجان دائمة ومؤقتة تتطلّبها معالجة القضايا المعروضة عليه[3].

ومما لا يمكن إغفاله في هذه العجالة، أنظمة المجمع ومنهجه الذي اتخذه في معالجة القضايا التي يواجهها؛ وذلك لتعرف أساسية هذه المعالجة ومنبعها ونتيجتها؛ وحيث إن المجمع الفرنسي هو النموذج الذي احتذته المجامع العربية في النظام والمنهج والطريق[4]، كان بناء هيكل هذا المجمع مشابهاً تماماً لهيكل مجمع فرنسا.

وقد حذا هذا المجمع في صنع نظامه حذو مجمع فرنسا، واتخذ منهجه أساساً يعالج به الأمور والمسائل التي تصادفها[5]؛ وبخاصة أن رئيسه الأول محمد

---

(1) مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، محمد رشاد الحمزاوي (تونس: دار التركي للنشر 1988م) ص 16.

(2) راجع الفصل الثالث من النظام الداخلي للمجمع.

(3) انظر: مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية ص 30 ـ 31.

(4) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية ص 49.

(5) انظر: مجمع اللغة العربي بدمشق والنهوض بالعربية ص 14.

كرد علي زار فرنسا وشاهد مجامعها، الأمر الذي جعله يفكر آنذاك في تكوين مجمع على غرار هذه المجامع؛ وقد تكون مجمع دمشق مقتفياً أثر المجمع الفرنسي، وهو ما يؤكده تعبيره عن المجمع عندما قال: «ومجمعنا هذا يشبه ـ ولا نكران للحق ـ في كثير من الوجوه المجمع البارزي، وعلى مثاله نسجنا، وبمصباح نوره استضأنا فهو أثر من آثار الحضارة الفرنساوية، ممزوج بشيء من تقاليدنا، مراعى فيه منافع مدينتنا وآداب لغتنا، وكلما طال العهد عليه يتطور بتطور المجامع الغربية ولا سيما البارزي»[1].

وهذا قول يحمل شيئاً من المبالغة لشدة إعجابه بتقدم الغرب، وكأن الغرب والشرق واحد يمكن حل مشاكله بأسلوب واحد، فإننا نتساءل: هل الأمور في المجمع اللغوي سارت على نمط المجامع الغربية وأسلوبها؟ والذي يجيب عن هذا التساؤل سريان أعمال المجمع نفسه، الذي يظهر أن المجمع منذ نشأته كان خاضعاً لنظام غير مكتوب ينبع من أفكار وعادات وتقاليد يتعارف عليها الأعضاء في ضبط أمورهم المجمعية، ومما يثير الدهشة عدم ثبات قانون المجمع الأساسي الموضوعةُ مسوداته منذ البداية[2]. وأشد من هذا عدم وجود نظام داخلي له خلال سنوات طويلة تقرب من أربع وعشرين سنة؛ ولكن على الرغم من هذا، ظل المجمع منذ تأسيسه حتى الآن ينجز أعماله في خدمة اللغة العربية عناية وتطويراً.

(ب) مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

ويُفهم ممّا مرّ من المحاولات الأولى لإنشاء المجمع، مدى حرص مصر على إحياء اللّغة العربية، وجعلها لغة علم وحضارة، تساير التقدم العلمي والحضاري المعاصر، ومدى حرصها أيضاً على أن تقود العالم العربي في ميادين العلم والحضارة والثقافة والسياسة؛ حيث تعد نفسَها أنّها الأحق بزعامة الوطن العربي؛ لكونها ذات حضارة عريقة معروفة؛ لذلك كان ملكها فؤاد الأوّل ـ على ما

---

(1) انظر: «أعمال المجمع العلمي العربي»، مجلة مجمع دمشق 2/ 2/ 354.
(2) انظر: تاريخ المجمع العلمي العربي ص أ238، ب241.

مرّ - يطمع في زعامة البلدان العربية والإسلامية بعد إنهيار الدولة العثمانية؛ غير أنّ مطامع ملك العراق الفيصل حالت دون ذلك[(1)أ].

ولم يكن إخفاقُ ملك مصرَ هذا، مانعاً من مواصلة المحاولات والمبادرات، التي أسفرت أخيراً عن نجاح، ظهر في إنشاء مجمع اشتهر في الشرق والغرب، بخدماته الجليلة في ميادين العلم والمعرفة واللغة والحضارة. وقد أنشيء المجمع بمرسوم صدر بقصر عابدين (مقر إقامة فؤاد الأول) يوم 14 من شعبان سنة 1351هـ الموافق 13 من الكانون (ديسمبر) 1932[(1)ب]، وسمّى مجمع اللغة العربية الملكي[(2)]، واتخذ مدينة القاهرة مركزاً له؛ غير أنّه لم يستقرّ في مكان واحد، فظلّ يتنقّل فيها حتّى وجد أخيراً مقرّاً في 15 شارع عزيز أباظة بالزمالك؛ وهو مقرّ لائق لاستيعاب نشاطاته، وبرامجه من اجتماعات اللجان، وجلسات العمل[(3)أ]؛ لذلك استقرّ في ذلك المكان.

ولم يكن للمجمع استقلال ذاتي مدة طويلة؛ لظروف سياسية جعلته خاضعاً للقصر الملكي الذي أسسه لخدمته[(3)ب]، إلى أن صدر قانون رقم: 434 سنة 1955م، فمنحه الاستقلال الذاتي[(4)]، وحدّد مرسوم إنشائه أغراضَه، وهي كما يلي:

أولاً: أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، ويجعلها تستوعب المصطلحات العلمية، قادرة على التّكيّف مع التّقدّم الحضاري وحاجات العصر.

ثانياً: أن يقوم بوضع معجم تاريخي للّغة العربية، وأن يَنْشُر أبحاثاً دقيقةً في تاريخ بعض الكلمات، وتعبير مدلولاتها.

---

(1) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية، ص أ44، ب48.

(2) سمي سنة 1938م مجمع فؤاد الأول للغة العربية، ثم تغير سنة 1954 بقرار جمهوري فأصبح مجمع اللغة العربية.

(3) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص أ106 - 107، ب57.

(4) راجع: المادة رقم (1) من قانون المجمع رقم: (434) لسنة 1955م مجلة مجمع القاهرة 8/ 1955 ص 3.

ثالثاً: أن يُنظّم دراسةً علميةً للّهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

رابعاً: أن يبحث عن كل ما له شأن في تقدّم اللغة العربية[1].

وقد تضمّن هذا المرسوم أيضاً أن يُكوِّن المجمع مجلة، تكون صلة بينه وبين الجماهير والمؤسسات الأخرى؛ حيث يعرض فيها أبحاثه التاريخية، وقوائم الألفاظ والتراكيب، وغيرها من الأخبار والنشرات والدراسات المجمعية.

كما صنّف أعضاءه إلى ثلاثة أصناف، هم: أعضاء عاملون، وأعضاء فخريون، وأعضاء مراسلون، ويُختار أعضاؤه العاملون من غير تقيد بالجنسية، وهو اختيار يتميّز به عن أشقائه المجامع الثلاثة؛ حيث عدّ نفسه مجمعاً دوليّاً بهذه الميْزَة، ويشترط في هؤلاء فقط كونهم مشهورين بتبحّرهم في اللغة العربية، ولهم أبحاث قَيِّمّة في فقهها ولهجاتها. وكان عددهم عشرين وفق ما ينص عليه المرسوم[2]، ثمّ ارتفع هذا العدد إلى ما بين الثلاثين والأربعين، وهو ما اقتضته حاجة المجمع المنصوص عليها في المرسوم الصادر في (11) من الفاتح (سبتمبر) 1946م[3].

وكان إختيار الأعضاء المتبع في المجمع إنتخابيّاً؛ لكنّ تسلّط القصر الملكي عليه جعل الإختيار بواسطة التعيين، هو الأسلوب المتّبع في سياسة المجمع فترات طويلة، ويؤكّده استقراء عدد الأعضاء الذين دخلوا المجمع خلال ما يقارب أربعين عاماً، فتبيّن من خلال هذا الإستقراء أنّهم أربعة وتسعون، عُيّن منهم خمسة وستون، وهي نسبة تساوي أكثر من ثلثي الأعضاء المنتخبين المتبقين[4].

والعناصر التي تسيّر المجمع لتحقيق أغراضه تتكوّن من رئيسه، ومجلس إدارته، ومجلسه، ومؤتمره، وهي عناصر تختلف عن عناصر بقية المجامع،

---

(1) راجع: المادة رقم (2) من المرسوم بإنشاء المجمع الملكي، مجلة مجمع القاهرة 1/ 6-7.

(2) راجع: المواد رقم: 3، 4، 7، 8. المرجع السابق ص 7-8.

(3) فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر 1988م) ص 296.

(4) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص 113.

ويشمل مؤتمر المجمع جميع أعضائه خلافاً لمجلسه المخصوص للمصريين فقط، وأمّا مجلس إدارته فيتكوّن من رئيسه ووكيل وزارة التربية والتعليم، الذي يعيّنه الوزير، وكاتب سر المجمع، وثلاثة من أعضاء مجلس المجمع ينتخبهم هذا المجلس لمدة ثلاث سنوات[1].

أما ما يخص اللجان فقد ألفت لجان المجمع في دور الانعقاد الأول من إحدى عشرة لجنة، كل لجنة تتألف من عضوين فأكثر من مصري وعربي غير مصري، أو شرقي أو مستشرق. وتتفرع هذه اللجان إلى لجان دائمة ولجان مؤقتة. فاللجنة للمجمع عنصر أساسي وسلطة لغوية هامة تكون اجتماعاتها سرية، كما تكون عضويتها مقتصرة على عدد الأعضاء العاملين فقط[2].

ويلاحظ الدارس لقانون هذا المجمع، ما كان له من تشابه بمجمع فرنسا، مثل مجمع دمشق؛ بل هو أكثر منه تشابهاً، إذا استقريت العلائق المتينة بين الهيئتين العلميتين؛ حيث تبين هذه العلائق أن القانون الأساسي لمجمع اللغة بالقاهرة، هو نفس القانون الأساسي للهيئة العلمية الفرنسية، وتبين أن هذه الهيئة العلمية الفرنسية ظلت خلال ثلاثين سنة من حياة المجمع، تعتبر هي الهيئة العليا للآداب والمحافظة على التراث، الأمر الذي يبين أنها هي الهيئة التي يحذو حذوها مجمع القاهرة في الحفاظ على اللغة العربية من الضعف والإنحطاط.

لذلك كان المجمع في خطواته الأولى يعالج القضايا والمشاكل التي تعترضه في ضوء ما جربه مجمع فرنسا خلال حياته الطويلة، وقد صنف العلوم ووزع أعمال لجانه وفق طريقة هذا المجمع[3].

---

(1) راجع: المواد رقم: 5، 6، 7، 8، 9، 10 من القانون رقم: 434 سنة 1955م. مجلة مجمع القاهرة 8/ 9.

(2) راجع: الأرقام: 27، 28، 29، 30، من لائحة المجمع، مجلة مجمع القاهرة 1/ 26؛ قرارات المجمع، المرجع السابق ص 28 ـ 33؛ وأعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص 49ـ51.

(3) انظر: المرجع السابق الأخير ص 50 ـ 51.

(ج) المجمع العلمي العراقي(1):

ظهرت فكرة إنشاء مجمع بالعراق في أول العهد الفيصلي، وقد نبعت هذه الفكرة من وزارة المعارف، التي حاولت جاهدة إنشاء مجمع باسم «لجنة الترجمة والتعريب» سنة 1340هـ ـ 1921م؛ ومهمة هذه اللجنة تعريب الكلمات الأجنبية ووضع مصطلحات لها، لكن هذه الفكرة تعذر تنفيذها(2).

وجاءت إثره محاولة المعهد العلمي العراقي التي دعت إلى إجتماع رجال العلم والأدب في 23 من أي النار (يناير) سنة 1925م، وأسفر هذا الإجتماع عن إنشاء مجمع يقوم بالتعريب وإيجاد المصطلحات العلمية، بالإضافة إلى ترجمة الكتب التي تمسّ الحاجة إليها، فشُكّلتْ له لجنة إدارية، ورُسِم له منهاج يحتوي بعض اللوائح.

وقد طلب المجمع من الحكومة العراقية توفير السُّبل المالية اللازمة لإدارته ونشاطه؛ ولكن عدم إيفاء الحكومة العراقية بهذه الإلتزامات أدّى إلى توقف المجمع(3)أ.

ثم عزمت وزارة المعارف على إنشاء مجمع بعد أن رصدت له رصيداً مالياً بتصديق من مجلس الوزراء، وإقرار من مجلس الأمّة، فتكوّن هذا المجمع برئاسة معروف الرصّافي (و1877 ـ ت1845م) كما شُكّلتْ له لجنة الاصطلاحات العملية التي أصدرت تعليمات بيّنت فيها مهمّتَهَا: وهي العَمل على إصلاح اللغة وتوسيعها والنهوض بها إلى مستوى العلم والأدب الرفيع الذي يناسب العصر الحاضر.

ووضعت اللّجنة القواعد واللّوائح التي تنظّم أعمالها وتحدّد ما تُعرّبه من مصلطلحات علمية ومفردات لغوية، غير أنّ وزير المعارف لظروف معينة أصدر أمراً بقطع ميزانية المجمع، الأمر الذي أدّى إلى توقفه(3)ب.

---

(1) راجع: الحاشية رقم (1) في الصفحة 21 من هذا الكتاب فيما يخص معنى العلم.

(2) حركة التعريب في العراق، أحمد مطلوب (الكويت: مؤسسة الفليج للطباعة والنشر 1983م)، ص 152.

(3) حركة التعريب في العراق ص أ152 ـ 153، ب153 ـ 157.

غير أنّ مركز العراق ومنزلته السياسية والأدبية في الوطن العربي، وكونه أرض الحضارة العريقة، جعلته يضطلع بمهمة الريادة في هذا المجال، ويتحمّل المسئولية في قيادة الدول العربية لإنشاء مجمع لغوي؛ لذلك أنشأت وزارة المعارف العراقية مرّةً ثانيةً، لجنةً سمّتها «لجنة التأليف والنشر» سنة 1945م؛ لكنّ هذه اللجنة ـ عندما توسّع نطاق عملها وعجزت عن القيام بالأعمال الكثيرة المنوطة بها ـ أُلغيت فقام مقامها مجمع سمّي «المجمع العلمي العراقي»، وصدر نظام رقم: (42) في الحرث (نوفمبر) 1947م، وذلك لتنظيم أعماله، وجاء في مادته الأولى ضرورة إرتباطه بوزارة المعارف، ووجود شخصيته الرسمية، والاستقلال المالي[1].

ويتألّف المجمع وفق ما ينصّ عليه هذا النظام، من أربعة أنواع من الأعضاء، وهم: عاملون، ومؤازرون، وفخريون، ومراسلون، وحُصِرَتْ العضوية في الأعضاء العاملين بالعراقيين فقط، ولا يزيد عددهم عن خمسة عشر عضواً، كما حُصِرَ الأعضاء المؤازرون بالعراقيين أيضاً؛ ولكن لم يكن لهم عدد معين. أما الأعضاءالمراسلون والفخريون فيختارون من العراقيين وغير العراقيين[2].

وتم إختيار الأعضاء الأولين بطريقة تختلف عما في المجمعين السابقين؛ حيث اختار وزير المعارف أربعة أعضاء عاملين، وكلفهم باختيار ثلاثة أعضاء آخرين، وبعد هذا الإختيار أصبحوا سبعة أعضاء، وكلفهم الوزير مرة ثانية باختيار ثلاثة أعضاء آخرين حتى وصل عددهم إلى عشرة أعضاء سموا بـ مجلس المجمع[3].

وللمجمع ديوان للرئاسة يتألف من الرئيس ونائبيه وفق ما تنص عليه المادة التاسعة من النظام، ويتم إنتخابهم بالإقتراع السري والأكثرية المطلقة. وتطبيقاً لهذه

---

(1) انظر: المرجع السابق ص 158.

(2) راجع: المادة (5) من نظام المجمع العلمي العراقي. مجلة مجمع بغداد 1/ 1950م ص 4.

(3) انظر: «مجلس المجمع العلمي العراقي الأول»، المرجع السابق ص أ ب 20.

المادة انتخب محمد رضا الشبيبي (و1891 ـ ت 1965م)[1] رئيساً للمجمع، كما انتخب توفيق وهبي لنيابة الرئاسة الأولى والدكتور هاشم الوتري لنيابة الرئاسة الثانية[2].

ومما يلاحظ على نظام المجمع أنه غير مستقر. فقد تعرض لتغييرات كثيرة نتيجة ما طرأ عليه من الأمور الداخلية المجمعية والأمور السياسية التي تسيطر على المجمع؛ حيث إنه لم تكن له شخصية مستقلة منذ البداية؛ لأن الحكومية العراقية كانت تسيطر عليه تماماً، فقد ألغته سنة 1963م، ثم جددته في السنة نفسها، وأصدرت له القانون رقم (49) الذي ذكر في مادته الأولى بـ «أن المجمع هيئة مستقلة ذات شخصية حكمية، واستقلال مالي وإداري، ويديره ديوان الرئاسة يمثله وزير التربية والتعليم في مجلس الوزراء»[3].

ثم ألغته مرة ثانية سنة 1976م مع مجمعين آخرين كانت الحكومة نفسها قد أسستهما إلى جانبه هما: المجمع الكردي والمجمع السرياني. وجاء الإلغاء بتبرير يقول ببعثرة الجهود والطاقات والخبرات لتعدد المجامع العلمية في الوطن الواحد، وأدمجت هذه المجامع في مجمع واحد. وأصدرت الثورة العراقية عام 1978م، قراراً رقم (163) جاء في مادته الأولى: «ينشأ بموجب أحكام هذا القانون مجمع يسمى المجمع العلمي العراقي يكون مقره في بغداد، وتكون له شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، ويرتبط بوزير التعليم العالي والبحث العلمي»[4].

ويفهم من هذا أن المجمع قد تغيرت تركيباته، وتوسعت أهدافه وأعماله بسبب إدماج المجامع الثلاثة في مجمع واحد، يحمل ما تريد تحقيقه من أهداف، فأصبح المجمع يهتم باللغات الثلاث، وهي: اللغة العربية، واللغة الكردية، واللغة

---

(1) أديب شاعر، من أعضاء المجامع اللغوية في دمشق والقاهرة وبغداد، وكان أول رئيس للمجمع الأخير. انظر: معجم الأعلام ص 708.

(2) انظر: «مجلس المجمع العلمي العراقي الأول»، مجلة مجمع بغداد 1/ 20.

(3) حركة التعريب في العراق ص 160.

(4) المرجع السابق ص 161.

السريانية ، ويعمل على تطويرها ونموها ووفائها بمطالب العلوم والحياة والآداب والفنون في العصر الحاضر ، وهذا ما أكده نظامه الجديد الذي رسم هيكليته الجديدة ، وحدد أهدافه فيما يلي :

1 - الاهتمام باللغات الثلاث كما ذكر .

2 - إحياء التراث العربي والإسلامي في العلوم والآداب والفنون .

3 - العناية بدراسة تاريخ العراق وحضارته وتراثه .

4 - نشر البحوث الأصيلة ، وتشجيع الترجمة والتأليف في العلوم والآداب والفنون[(1)أ] .

وقد أنجز المجمع أعمالاً كثيرة ، أهمها مجلته التي تعطي المعلومات عن هذه الأعمال ؛ من حيث إنها تحوي النشرات والبحوث والدراسات المجمعية ؛ لذلك فإنها ساهمت في البحث العلمي بما حوت من بحوث كانت أكثر من خمسة وستين موضوعاً علمياً وفق ما أشار إليه - قبل سنة 1983 - الدكتور أحمد مطلوب عضو المجمع ، وقد تناولت هذه البحوث قضايا المصطلحات وقواعد التعريب ووسائل نمو اللغة العربية[(1)ب] ، وما زالت مجلة المجمع تساهم في ميدان البحث والنشر ، الذي يعد من أوسع ميادين عمل المجمع ، وما كان له أن ينجز هذا ؛ إلا بعد أن كان مستقلاً في عمله وفي إنجاز أهدافه والنهوض بمسئوليته ، فيفعل ما يراه مفيداً للغة العربية دون قيد ، ويحمل مسئولية حماية هذه اللغة من الانحطاط ، وجعلها وافية بمطالب الحياة العصرية من علوم وفنون ، وأصبح هو المقرر الوحيد للمصطلحات العلمية والفنية[(2)] .

هذا ، ومما تتناوله هذه الدراسة ما سلكه المجمع في صنع نظامه ، وهو أسلوب يتميز به عن المجمعين السابقين ؛ حيث وضع نظامه وفق نظام المجمع البريطاني ، الذي اتخذه مرجعاً في ذلك ؛ لكن هذا المجمع - على الرغم من إتخاذه

---

(1) انظر : المرجع السابق أ 161-162 ، ب163 .

(2) انظر : «المجمع العلمي العراقي في رحاب اللغة العربية الفصيحة» ، كامل حسن البصير ، مجلة مجمع بغداد 40/ 1989م ، ص 234 .

نظام المجمع البريطاني أساساً اعتمد عليه في وضع نظامه ـ استفاد أيضاً من دراسة قوانين وأنظمة المجمعين بدمشق والقاهرة[1].

(د) مجمع اللغة العربية الأردني:

سبق تأسيس هذا المجمع، مبادرة لإنشاء مجمع كانت بأمر الأمير عبدالله الهاشمي (و1882 ـ ت1951) سنة 1924م، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها إنشاء مجمع لغوي في الأردن. وقد تأسس المجمع في عمان، وانتخب رئيساً له الشيخ سعيد الكرمي (و1852 ـ ت1935م) وكيل الشئون الشرعية، فلم تطل حياة المجمع؛ لظروف لم يكن من الممكن التغلب عليها؛ وهي ظروف مادية وبشرية[2].

وبعد فترة تقارب ثلاثاً وثلاثين سنة من إنقراض ذلك المجمع، ظهرت هيئة تتكون من تسع لجان يرأسها وزير التربية الأردني، وكان مجلسها يتألف من خمسة أعضاء، وهذه الهيئة تتلقى الدعم المالي من الهيئات الخارجية، والميزانية التي خصصتها لها الدولة[3].

ثم تولدت منها لجنة سميت «اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة» سنة 1961م، أسندت رئاستها إلى قدري طوقان (و1910 ـ ت1971م)، الذي ظل يرأسها حتى صدور نظام معدل لنظامها عام 1967م. وينص هذا النظام على أن يكون رئيس اللجنة وزير التربية والتعليم. وأرسلت وفود إلى المجامع الثلاثة بدمشق والقاهرة وبغداد؛ لدراسة أعمالها وأنظمتها وأساليب العمل فيها والإطلاع على أجهزتها العاملة، فقدَّمَتْ هذه الوفود بعد عودتها، تقريراً عن حصيلة جولتها، ممَّا كان سبباً في تحويل اللجنة إلى مجمع.

وحصل هذا التحول عندما صدر قانون المجمع الذي صاغته اللجنة في ناصر (يوليو) سنة 1976م، وينص القانون على أن يؤسس في المملكة الأردنية مجمع

---

(1) انظر: «المجامع اللغوية والعلمية في العالم العربي»، عيسى الناعوري، مجلة شؤون عربية 7ـ8/ 183.

(2) مجمع اللغة الأردني، منشورات المجمع، بدون تاريخ، ص 5.

(3) «التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي»، عبد العزيز بن عبدالله، مؤسسات التعريب في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1986م)، ص 123.

يسمى «مجمع اللغة العربية الأردني» يتمتع بشخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري، مركزه عمان[1].

وقد حدد القانون أهداف المجمع، وهي:

1 ـ العمل على الحفاظ على سلامة اللغة العربية وجعلها تواكب متطلبات الآداب والفنون الحديثة.

2 ـ وضع المعاجم العربية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات العلمية والثقافية، داخل المملكة الأردنية وخارجها.

3 ـ إحياء التراث الإسلامي في العلوم والآداب والفنون[2أ].

ويتألف المجمع من أعضاء عاملين، وأعضاء مؤازرين، وأعضاء شرف، ولم يحتو نظامه عضواً مراسلاً، وهذا ما يختلف فيه عن المجامع الثلاثة، وخصص الأعضاء العاملون للأردنيين المقيمين في الأردن، ولا يزيد عددهم عن عشرين، وأعمارهم لا تتجاوز سبعين، ولا تقل عن ثلاثين، ولكل واحد منهم كتب منشورة في أحد فروع العلم والمعرفة، أو بحوث وترجمات معروفة، ويصدر التعيين بإرادة ملكية سامية[2ب].

وتم إختيار الأعضاء الأولين الخمسة، بتعيين سمح به قانون المجمع لوزير التربية والتعليم وهم المؤسسون الذين تولوا مجلس المجمع، ومكتبه التنفيذي. وانتخب هؤلاء من بينهم الدكتور عبد الكريم خليفة رئيساً للمجمع، والدكتور محمود السمرة نائباً له، والأستاذ عيسى الناعوري أميناً عاماً، ونظراً لقلّة عددهم احتاجوا إلى أن ينتخبوا أعضاء آخرين؛ ليتمكنوا من تسيير عمل المجمع[3].

ويدخل المجمع، العضو المؤازر بقرار مجلس المجمع فقط، دون تعيين الجنسية، خلافاً لمجمع بغداد الذي خصص هذه العضوية للعراقيين فقط، ومن دون

---

(1) اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، عبد الكريم خليفة، ط 4.(عمان: دار الفرقان سنة 1992م) 88 ـ 89.

(2) انظر: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث ص أ ب 91.

(3) انظر: «المجامع اللغوية والعلمية»، مجلة شؤون عربية 7 ـ 8/ 185.

تحديد عدد. أما عضو الشرف فيتولى وزير التربية تعيينه، بناء على تنسيب المكتب التنفيذي للمجمع دون قيد من جنسية معينة أو عدد معين[1].

وقد بدأ المجمع مزاولة أعماله الرسمية منذ 1/ 10/ 1976م؛ لكن عدم وجود مقر معين له جعله يبحث عن مكان يعقد فيه جلساته حتى صار مكتب رئيسه عبد الكريم خليفة في الجامعة الأردنية مكان اجتماعاته في الأشهر الثمانية الأولى، وصار أمينه العام وحده يمارس أعماله الإدارية في بيته[2].

وبعد هذه الفترة وجد المجمع مكاناً لاستقراره؛ وهو مكان ظل المجمع يزاول فيه أعماله حتى استقل في 1/ 6/ 1980م في مبنى أسسه في قطعة أرض وهبتها له الجامعة الأردنية[3].

وقد بذل المجمع جهده منذ تأسيسه في سبيل تحقيق أهدافه؛ لذلك، على الرغم من حداثة عهده، قام بأعمال ملحوظة ساهمت في الحفاظ على اللغة العربية، وجعلها لغة علم وحضارة تساير التقدم والتطور.

ومن بين هذه النشاطات مجلته التي تصدر مرتين في السنة، وهي مجلة تهتم بالبحوث المتعلقة بالتراث اللغوي والأدبي والعلمي، ومنها معالجة ضعف العرب في اللغة العربية التي قدم لها حلولاً كثيرة ومفيدة. ومنها جانب التراث العربي الإسلامي، ونشر المخطوطات، وهو جانب صدرت فيه عن المجمع كتب مهمة وفهارس ثمينة للمخطوطات، ومن ذلك قيامه بتعريب المصطلحات الأجنبية، الذي أنجز فيه ثمانية منشورات معربة من مصطلحات العلوم المختلفة الأجنبية، وتعريب التعليم العلمي الجامعي، الذي صدر فيه عن المجمع ستة عشر كتاباً[4].

كما شارك المجمع في المؤتمرات والندوات داخل المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها، ويقيم المجمع موسماً ثقافياً سنوياً منذ استقراره في مبناه الدائم، يدعو إليه

---

(1) انظر: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث ص 92.

(2) انظر: «المجامع اللغوية والعلمية»، مجلة شؤون عربية 7 ـ 8/ 585.

(3) انظر: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث ص 90.

(4) انظر: المرجع السابق ص أ ب 94، 105.

أساتذة أجلاء من خارج الأردن وداخله؛ لإلقاء المحاضرات التي تتناول موضوعات متعلقة بالتراث العربي.

وقام أيضاً بمشروع عظيم؛ هو وضع الرموز العلمية التي تمت دراستها بين اتحاد المجامع اللغوية، وغير ذلك من النشاطات التي لا يتسع المكان لذكرها[1].

3- المجامع ومهمة التعريب:

(أ) تعريف التعريب:

التعريب: مصدر عرَّب بتشديد الراء، ويطلق على عدة معان. منها تكلم أحد عن قوم واحتجاجه لهم. ومنها معنى الإبانة، والتهذيب، والإكثار من شرب العَرَب[2]. والتشذيب[3]، وغير ذلك من معانيه الكثيرة التي يضيق المقام عن ذكرها.

ويقال:

وتعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها، وهو معنى أورده الجوهري (ت393هـ) في معجمه الصحاح[4]. وخرج به عن القاعدة التي سارت عليها العرب في التعريب؛ لأنها قد عربت كلمات أعجمية على غير منهاجها؛ وهي طريقة أدخلت بها على لغتها كلمات أعجمية كثيرة قلما يوجد من العلماء من يذكرها.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفس الصفحة.

(2) العرب: هو الكثير من الماء الصافي. انظر: لسان العرب المحيط لابن منظور 7 مج، تقديم عبدالله العلايلي (بيروت: لسان العرب 1988م) مج 4، مادة: (ع ر ب).

(3) التشذيب: مصدر شذب الذي يعني قشر وطرد وقطع. ويُقال: وشذبه: قشره... وشذبه عن الشيء: طرده... وأن أصله من النخلة التي شذب عنها جريدها؛ أي قطع وفرق... المرجع السابق، مادة: (ش ذ ب).

(4) تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن جواد الجوهري، 7 مج، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط 4 (بيروت: دار العلم للملايين 1987م). مج 1، باب الباء، فصل العين، مادة (ع ر ب).

وقد أورد . . بويه (و148 ـ ت180هـ) في كتابه ما يشير إلى التعريب بقوله: «اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه... وربما تركوا الاسم على حاله [أي لم يغيروا فيه] إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن...»[1]. وقد أشار سيبويه هنا إلى أسلوب العرب وطريقتهم في التعريب[2]، وفهم منه أنه قسَّم المعرب إلى أربعة أقسام، هي: قسم غيَّره العرب وألحقوه بأبنيتهم، مثل كلمة «درهم» ألحقوها بهجرع، و«بهرج» ألحقوها بسهلب، و«دينار» ألحقوها بديماس. وقسم غيَّروه ولم يلحقوه بأبنيتهم، مثل: كلمة «فرند» و«آجر»، و«إبريسم». وقسم لم يغيِّروه لكنه ملحق أصلاً بأبنيتهم، مثل: كلمة «حرم» ملحقة بسلم، و«كركم» ملحقة بقمقم. وقسم تركوه على حاله ولم يغيروه؛ وهو غير ملحق بأبنيتهم، مثل: «خراسان»[3].

هذه هي الطرق التي استعملها العرب في التعريب، وخالفها ما ذكره الجوهري من تعريف التعريب الذي خطا فيه خطوة جديدة سار عليها علماء اللغة بعده؛ حيث أصبح تعريفه له تتناقله معاجم اللغة والكتب المتخصصة في البحث اللغوي.

أما التعريب بمعناه الإصطلاحي، فقد استعمل لثلاثة معان تنطلق من مفهومه اللغوي الذي تطور خلال رحلته الطويلة عبر القرون. وكان محدداً باستعمال العرب للفظ الأجنبي بتغيير أو بدونه على ما مر. ثم تطور واستعمل بمعنى الترجمة؛ وهو نقل فكرة من لغة إلى أخرى، فأصبح اللفظان مترادفين يستعمل الواحد في مكان

---

(1) كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، 4 مج، ط 1 (بيروت: دار الجيل 1991م) ج 4 ص 303 ـ 304.

(2) لاحظ أن سيبويه استعمل لفظ «الإعراب» بدل لفظ «التعريب»، وأول من استعمل لفظ التعريب بمعنى الاقتراض اللفظي فيما وقفت عليه ابن قتيبة صاحب كتاب أدب الكاتب، بقوله: والعرب تقول: رجل قربز للجربز، قال: ودرهم قسي إنما هو تعريب قاش. انظر: الكتاب المذكور ط 4 (مصر: م. السعادة 1963م.) ص 389.

(3) انظر: المرجع السابق نفس الصفحة.

الآخر. وقد ذكر الدكتور محمد حسن عبد العزيز[1] أن الصفدي[2] (و1296 ـ ت1636م) هو أول من استعمل مصطلح التعريب بمعنى الترجمة، مستدلاً بقول الصفدي الوارد في كتاب الكشكول للعاملي: «وللترجمة في النقل طريقان: أحدهما: طريق يوحنا بن الناعمة... والطريق الثاني في التعريب طريق حنين بن إسحاق والجوهري وغيرهما، وهو أن يأتي الجملة فيحصل معناها في ذهنه ويعبر عنها في اللغة الأخرى بجملة تطابقها، سواء ساوت الألفاظ أم خالفتها...»[3].

واستعمل أيضاً بهذا المعنى في عهد محمد علي[4] (و1770 ـ ت1849م)؛ وذلك عندما كان الكُتّاب يأتون بالعبارات الآتية: «صدر الأمر بتعريبه، أو بذلت الهمة في تعريبه، أو كان تعريبه غير متقن... أو غيرها، مما يتردد في مفتتح الكتب المترجمة أو مختتمه»[5]؛ لكن الاستعمالين المذكورين يخصان نقل المعنى من لغة أجنبية إلى اللغة العربية؛ ولا العكس، ولا يقال تعريباً إذا نقل المعنى من نص عربي إلى نص أجنبي. فالترجمة في هذا المجال أعم من التعريب.

ثم تطور مفهوم المصطلح في هذا العهد عندما قصد به استعمال اللغة العربية في مختلف فروع المعرفة، كلاماً وكتابة ودراسةً وتدريساً وترجمةً وتأليفاً[6]. وهو مفهوم دخل في إطاره المفهومان السابقان، ومفهوم اتجهت إليه الآن الأمة العربية، وعملت على تحقيقه بجهودها المبذولة، وبوسائلها المختلفة اعتقاداً بأنه هو السبيل الذي يُقْطَعُ به لسان الاستعمار عن البلدان العربية. وقد عقدت في سبيل تحقيق هذا

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، محمد حسن عبد العزيز (القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص 98).

(2) خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، صلاح الدين؛ وهو أديب، مؤرخ، كثير التصانيف الممتعة.

(3) الكشكول، العاملي، ج 3، ط6، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات 1983م) ج3 ص 103.

(4) محمد علي باشا بن إبراهيم آغا بن علي، المعروف بمحمد علي الكبير، مؤسس آخر دولة ملكية في مصر (1805 ـ 1952م)، ألباني الأصل، مستعرب. معجم الأعلام، ص 761.

(5) التعريب في القديم والحديث ص 268.

(6) انظر: «تجارب في التعريب»، محمود الجليلي، الموسم الثقافي الثاني، ط 1 (عمّان: من منشورات مجمع عمّان 1984م) ص 9.

الهدف العظيم، ندوات ومؤتمرات عربية محليّاً ودوليّاً تحت رعاية المؤسسات والهيئات الوطنية، والقومية، والهيئات العالمية، مثل مؤتمرات التعريب المنعقدة في السنوات: 1961م في الرباط، 1973م في الجزائر، 1977م في طرابلس ليبيا، 1981م في طنجة، 1985م في عمّان[1]. وأغلب هذه الندوات والمؤتمرات كانت بمساعدة مجامع اللغة العربية وتأييدها.

(ب) أهمية التعريب:

تعود أهمية التعريب إلى إفتقار اللغة العربية إلى تسميات لمسميات حديثة تخترع في شعوب متقدمة، وترد في الدول وروداً كثيراً، يعجز المترجمون عن ترجمتها فوراً؛ فالتعريب وسيلة من وسائل إثراء اللغة العربية وتغذيتها بالمصطلحات التي يحتاج إليها الباحثون والكتاب[2]. وهو وسيلة لجعل اللغة العربية تواكب التطور والتقدم.

إن التعريب حركة يجب أن تصاحب اللغة العربية دائماً أثناء تطورها، ولا ينبغي لأبناء اللغة العربية تركها؛ إذا أريد لها أن تكون لغة حية تتطور مع تطور الحياة[3]، وهو - بمعناه الاقتراض - حركة لا تخلو منها أية لغة من اللغات على وجه الأرض؛ لأنها خاضعة لما يعرف بقانون التأثير والتأثر بين اللغات، وهو قانون طبيعي اجتماعي تفرضه علاقات البشر الاجتماعية والسياسية والتجارية... الخ[4].

فاللغة العربية بحياتها الطويلة، قد توسعت واكتسبت آلافاً من الألفاظ الأجنبية بهذه الحركة، التي لا تكاد تنقطع في أي زمن من حياتها، وقد صاحبتها في العصر الجاهلي، وفي صدر الإسلام، وما يليها من القرون؛ غير أنها تختلف قوةً وضعفاً بين فتراتها التاريخية المختلفة، وكان العصر العباسي أكثر نشاطاً وإنتاجاً في

---

(1) انظر: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، شحادة الخوري، ط 1 (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر 1989م). ص 210..

(2) انظر: «أهمية التعريب في النمو الحضاري»، وفد دولة الكويت، اللسان العربي 15/ 3/ 1977م ص 19.

(3) انظر: «محاضرات في تاريخ اللغة العربية»، طه الراوي، مجلة مجمع دمشق 15/ 1-2/ 1935م ص 69.

(4) انظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط 12 (بيروت: دار العلم للملايين 1989م) ص 315.

مجال التعريب، ومثله في عصر النهضة الحديثة، ففي كليهما نشأت حاجات فكرية واجتماعية وحضارية، دفعت الأقلام إلى الكتابة، وإلى توليد كثير من الألفاظ التي دعت الحاجة إليها، وإن لم ترو من العرب الذين يحتج بكلامهم[1].

4 ـ تعريف الترجمة :

الترجمة نقل الأفكار من لغة إلى أخرى، وهو المعنى الذي تلتقي فيه بالتعريب عندما يكون النقل من لغة أجنبية إلى اللغة العربية. وقد حاول الدكتور عبد الحق فاضل أن يفرق بين معنى اللفظين، فبين أن ناقل الكتاب الأجنبي الذي يعبر عن الفكرة بأسلوبه يكون عمله ترجمة[2]، ثم علق عليه الدكتور أحمد مطلوب، فبين أن هذا المعنى هو مذهب العرب في الترجمة قديماً، فهو من كلام الصفدي السالف ذكره[3]، لكن الصفدي لم يفرق بين الترجمة والتعريب، عندما ذكر النوع الثاني من الترجمة الذي سماه بالتعريب.

ويسمى مفسر اللسان ترجمان بضم التاء والجيم وفتحهما، وهو ما أورده لسان العرب بقوله: «ويقال: ترجم كلامه إذا فسر بلسان آخر، ومنه ترجمان، والجمع التراجم»[4]. أما المعجم الوسيط فقد تعرض له بقوله: «(ترجم الكلام): بيَّنه ووضحه و[ترجم] كلام غيره، و ـ عنه ـ نقله من لغة إلى أخرى»[5].

ويفهم من المعاني التي أوردها المعجمان للكلمة أنها أخذت من مدلول واسع إلى معنى ضيق؛ فمعناها التفسير والتوضيح أوسع من معناها المصطلح عليه اليوم. وأما النديم (438هـ) فقد استخدمها بمعنى التفسير في كتابه «الفهرست» في معرض

---

(1) انظر: المولد في العربية ص 525.

(2) انظر: «تعريب أم إقتباس»، عبد الحق فاضل، مجلة مجمع عمان 5ـ6/ 1979م ص 106.

(3) راجع: ص34 ـ 35 من هذا الكتاب؛ وحركة التعريب في العراق ص19.

(4) لسان العرب لابن منظور، مج 2، مادة: (ر ج م).

(5) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تخريج إبراهيم أنيس وآخرين ج2، ط2 (القاهرة: بدون دار النشر، 1972م) ج1، باب التاء، مادة: (ت ر ج م).

حديثه عن كتاب «كليلة ودمنة» عندما قال: «فسره عبد الله بن المقفع وغيره...»[1]. يعني به: «ترجمة»، فدل اللفظان على معنى واحد وهو معنى التفسير.

فالترجمة قديمة قدم المجتمعات البشرية، وهي وسيلة التفاهم الذي تقتضيه علاقات الشعوب المختلفة أثناء معاملاتها الاجتماعية والسياسية والتجارية والفكرية في أيام السلم، وفيما يترتب عليه من تفاوض أيام الحرب[2]، وإذا كان الأمر كما وصف فليس من الغريب أن تكون هذه الكلمة أصلاً في اللغة العربية؛ حيث كانت ترد في أبيات قديمة للشعراء، كما في البيت الآتي:

إن الثمـــــانين - وبُلِّغْتَهَـــــا - قد أحوجت سمعي إلى ترجمانِ[3]

وقول المتنبي:

ملاعـــب جنـــة لـــو ســـار فيهـــا ســـليمان لســـار بترجمـــان[4]

(1) الفهرست للنديم، تحقيق رضا تجدد، ط3 ([بيروت]: دار المسيرة 1988م) ص 364.

(2) انظر: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص 52.

(3) البيت لأبي المنهال عوف بن محلم الخزاعي. انظر: مُغْني اللبيب، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، ط 6 (بيروت: دار الفكر 1985م)، ص 508.

(4) ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري ـ 4 ج (بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ) ج 4 ص 252.

الباب الأول

جهود مجامع اللغة العربية في التعريب

الفصل الأول
آراء المجامع في التعريب

1 ـ تعريف المُعرَّب والدخيل والمُوَلَّد
2 ـ التعريب بين السماع والقياس
3 ـ قرارات المجامع لإجازة التعريب
4 ـ محدودية الضرورة للتعريب
5 ـ التعريب على غير أوزان العربية
6 ـ الإشتقاق من الأعيان المُعرَّبة



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

آراء المجامع في التعريب

1 ـ تعريف المُعرَّب والدخيل والمُوَلَّد:

(أ) تعريفات العلماء للمصطلحات الثلاثة:

إن تحديد معاني هذه المصطلحات أمر شغل عقول العلماء المحدثين، وجعلهم مختلفين فيه كثيراً، وقد ظهرت حولها آراء متباينة، يحاول أصحاب كل رأي منها وضع حد فاصل يتميز به المُعرَّب عن كل من الدخيل والمُوَلَّد، وهي محاولة أخفقت في الوصول إلى اتفاق، والإتيان بتعريف جامع مانع لكل من المصطلحات المذكورة، وما زال كل فريق متمسكاً بما يدور في خلده من معاني هذه الكلمات العامة، ودلالاتها الاصطلاحية المفهومة من خلال تطورها، ويرجع اختلاف آراء العلماء المحدثين حول مدلولات هذه المصطلحات إلى تباين الأقدمين في تعريفها وتفسير مدلولاتها ومعانيها؛ لذلك لم يكن هذا التفسير محل اتفاق في كل عصر، ولدى كل عالم[1]. ولكي يظهر للدارس وجه الإختلاف لا بد من سرد ببعض التفاسير لهذه المصطلحات ـ قديماً وحديثاً ـ حتى يتبين له الوجه الذي يميل إليه.

هذا، وقد مر بنا معنى التعريب بدلالته اللغوية والاصطلاحية[2]، وذكر ما كان لسيبويه من وصف للتعريب الذي يصف حقيقة طريقة العرب الخُلَّص في تعاملهم مع اللفظ الأجنبي، عندما كانوا يريدون إدخاله في لغتهم، ثم ما كان

(1) انظر: أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، مسعود بوبو، ط 1 (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1982م) ص 40.
(2) راجع ص33 ـ 35 من هذا الكتاب.

للجوهري من تعريف للتعريف الذي أخذ معنى جديداً ضَيّقَ معناه الأول. وهنا نذكر ما كان للمُعرَّب من تعاريف للعلماء الأقدمين، ثم المحدثين.

فالجواليقي (و466 ـ ت540هـ) عرَّفه بـ «ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي، ونطق به القرآن المجيد، وورد في أخبار الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والصحابة والتابعين، وذكرته العرب في إشعارها وإخبارها»[1]. وعرَّفه السيوطي (و1445 ـ ت1505م) بقوله: «هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها»[2]. ونقل الزبيدي (و1732 ـ ت1790م) هذا التعريف[3]، ثم قال التهانوي (بعد 1745)[4]: «المُعرَّب عند أهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع»[5].

هذا، ولعلماء التراث تعريفات كثيرة للمُعَرَّب، اكتفينا منها بالتعريفات السابقة؛ لأنها تمثل تعريفات علماء التراث القدامى جميعهم، ويفهم من تعريف الجواليقي أن المُعرَّب خاص للعرب الذين يحتج بكلامهم، بما تدل عليه قيود ذكرها، وهي ورود المُعرَّب في القرآن وفي أخبار الرسول... الخ. وقد عد الدكتور مسعود بوبو هذا التعريف أقرب إلى الحقيقة من تعاريف العلماء الآخرين للمُعَرَّب، عندما وصف صاحبه المُعَرَّب، بأنه أعجمي الأصل وصار عربياً حينما عُرِّبَ، وذلك في قوله: «أن هذه الحروف... بغير لسان العرب في الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها فعَرَّبته فصار عربياً بتعريبها إياه، فهي عربي في الحال أعجمية الأصل»[6].

---

(1) المُعرَّب لأبي منصور الجواليقي، تحقيق: ف. عبد الرحيم (دمشق: دار القلم 1990م)، ص 91.

(2) المزهر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، 2 مج (بيروت: دار الفكر بدون تاريخ) ج1 ص 268.

(3) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت 1965م) ج1، المقدمة ص 127.

(4) هو محمد بن علي التهانوي، هندي باحث له مؤلفات، منه كتابه المشهور كشاف اصطلاحات الفنون. انظر: معجم الأعلام ص 760.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي الفارقي التعاوني، تحقيق د. لطفي عبد البديع (القاهرة: سلسلة تراثنا 1969 ـ 1975م) ج 3 ص 944.

(6) المُعرَّب ص92.

كما عد مسعود بوبو، تعريف التهانوي للتعريب أقرب إلى الحقيقة فيما يتصل بالمعنى، وأما تعريف الزبيدي المنقول عن السيوطي فقد عده غير مستقيم، لأن العرب استعملت ألفاظاً أجنبية موضوعة لمعان في لغتها وفي غير لغتها، وكذلك عد تعريف الجوهري غير مستقيم، إن قصد به إلحاق اللفظ الأجنبي على بنية العربية؛ لوجود ألفاظ كثيرة مُعرَّبَة لم تتفوه بها العرب على منهاجها[1].

غير أن تعريف التهانوي الذي عده أقرب إلى الحقيقة، لا يختلف عن تعريف الزبيدي المنقول من السيوطي؛ إلا من الناحية اللفظية؛ لأن فهم مسعود بوبو لتعريف الزبيدي، تجاوز ليس مقصوداً في التعريف، فالمقصود حسب ما نفهم هو: «الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغة العرب فاستعملها العرب في لغتها»، وإذا قارنا هذا بتعريف التهانوي للمُعرَّب القائل بـ «لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب» فهمنا منها معنىً واحداً.

أما تعريف الجوهري للتعريب، فقد يقصد منه تحديد معنى التعريب، فيما تم فيه إلحاق اللفظ الأجنبي ببنية اللغة العربية، نبذاً للألفاظ المُعرَّبَة التي لم تخضع لأوزانها، أو قبول ما يُعرَّبُ على طريقة منهاج العرب فقط، لأن العصر الذي عاش فيه الجوهري، عصر يخشى فيه على اللغة العربية من اللحن الذي شاع في ألسنة الناس، ويخشى عليها كذلك من دخول الألفاظ الأجنبية الغزيرة؛ إذ ليس من المعقول ألا يكون للجوهري، بعلمه الواسع وقدرته اللغوية الفائقة، علم بالطريقة التي سار عليها العرب في تعريب الألفاظ الأجنبية.

هذا، فالمُعرَّب يسمى الدخيل عند الأقدمين، يذكرون ذلك كثيراً في كلامهم، ومن أمثلته: «والجرم: الحر، فارسي مُعرَّب... وهو دخيل[2]، وقول السيوطي... ويطلق على المُعرَّب دخيل»[3].

---

(1) انظر: أثر الدخيل على العربية الفصحى ص 39.
(2) لسان العرب، مج 1، مادة: (ج ر م).
(3) المزهر ج 1 ص 269.

أما المحدثون فقد تناولوا المُعرَّب بتعريفات متباينة، منبثقة من تباين تعريفات الأقدمين له على ما مر، يقول الأمير مصطفى الشهابي (و1893 ـ ت1968م): «المُعرَّب في لغتنا كثير ويسمى الدخيل»[1]. والشيخ عبد القادر المغربي (و1867 ـ ت1956م) متمسك بتعريف السيوطي للمُعرَّب»[2]. وعند الدكتور عبد الواحد وافي المُعرَّب نوع من الدخيل؛ لأن الدخيل عنده نوعان: نوع يسمى مُعرَّباً، وهو ما عرَّبَهُ فصحاء العرب الذين حدد عصرهم في نهاية القرن الثاني الهجري في الأمصار، ومنتصف القرن الرابع في البادية، والنوع الثاني: المُوَلَّد الأعجمي، وهو ما عُرِّبَ ما بعد عصر الإحتجاج[3].

وقد حدد أحمد مطلوب[4] مدلول كل من المُعرَّب والدخيل بقوله: «ونرى أن يطلق المُعرَّب على كل كلمة أجنبية دخلت العربية قديماً أو تدخل اليوم أو غداً، على أن تكون خاضعة لمقاييس العربية وأبنيتها وحروفها وجرسها. ويدخل فيه قسم كبير مما عَرَّبَهُ القدماء والمعاصرون... وأن يطلق الدخيل على اللفظة الأجنبية التي لم تخضع لمقاييس العربية وبنائها وجرسها سواء أكانت قديمة أم حديثة»[5].

ويقرب إلى هذا التحديد، محاولة حلمي خليل في تفسير مفهوم مصطلحي المُعرَّب والدخيل؛ حيث جعل المُعرَّب فيما اقترضته العربية من الألفاظ الأجنبية، سواء قبل عصر الاحتجاج أم بعده، بشرط أن يخضع هذا المُعرَّب لأبنية العربية وأوزانها، وجعل الدخيل فيما افترضته العربية من الألفاظ الأجنبية من دون تغيير أو بتغيير قليل. ذلك ما يفهم من تعريفه لكل من المصطلحين بقوله في المُعرَّب: «لفظ مقترض من اللغات الأجنبية وضع في الصيغ والقوالب العربية»[6]أ. وفي الدخيل:

---

(1) مجلة مجمع دمشق 39/ 1/ 1964، حاشية ص 6.

(2) انظر: الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، ط 2 (القاهرة: بدون دار النشر) 1945م ص 165.

(3) انظر: فقه اللغة ص 199.

(4) عضو مجمع بغداد وعميد كلية الآداب بجامعة بغداد. انظر بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ط 1 (عمّان: دار الفكر 1987م) ص 6.

(5) حركة التعريب في العراق ص 36.

(6) المُوَلَّد في العربية ص أ ب 202.

«لفظ دخل العربية من اللغات الأجنبية بلفظه أو بتحريف طفيف في نطقه»[6]ب ، غير أن قوله : «بتحريف طفيف» يغاير تعريف أحمد مطلوب ، ويصعب على أحد أيضاً تحديد القدر لهذا التحريف الموصوف بالطفيف ، الذي يسمى به اللفظ دخيلاً ، لأن حلمي خليل نفسه اعتبر لفظ Commercium المُعرَّب بجمرك دخيلاً ، ولم يكن تغييره طفيفاً[1] .

وممن حاول تمييز اللفظين مسعود بوبو ، غير أنه لم يكن صريحاً ، أو لم يأت بتعريف يتضح فيه مدلول كل منهما ، يقول : «صحيح أن هناك حقيقة مبدئية لا يمكن إنكارها ، هي كون المُعرَّب دخيلاً أو أعجمياً في الأصل ، أي قبل أن يُعَرَّبَ ، ولكنَّ أمرين أساسيين يستتبعان هذه الحقيقة ، الأول : أن هذا المُعرَّب قد اكتسب بتعريبه صفة جديدة عند المُعرِّبين واللغويين ، وإلا اعتبر عملهم ملغى ، ثم إنه بهذا التعريب تغيَّر شكله وجرسه وربما دلالته ، وبالتالي لم يبق هو هو . الثاني : أن علماء اللغة أطلقوا عليه مصطلحاً جديداً واستنوا بشأنه سُنناً وشرائط ، وساقوا أدلة وبراهين لتعريفه ، هي غيرها مما يتصل بالدخيل»[2] .

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس : «وعمد العرب القدماء إلى بعض تلك الألفاظ فحوروا من بنيتها ، وجعلوها على نسج الكلمات العربية ، وسموها بالمُعرَّبة ، وتركوا البعض الآخر على صورته وسموه بالدخيل»[3] ؛ لكن العرب القدماء الذين أشار إليهم جعلوا المُعرَّب والدخيل شيئاً واحداً كما مر بنا .

وقد حدَّد الدكتور حسن ظاظا مدلول المصطلحين تحديداً زمانياً ؛ حيث جعل ما عُرِّب في عصر الاحتجاج معرّباً ، وقع فيه التغيير أم لم يقع ، وما عُرِّبَ بعد هذا العصر دخيلاً[4] ، غير أن هذا الرأي يتعارض مع طريقة العرب الخُلَّص الذين استعملوا لفظ الدخيل للمُعَرَّب .

---

(1) انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(2) أثر الدخيل على العربية الفصحى ص 33 .

(3) دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ، ط 3 (القاهرة : مكتبة إنجلو المصرية 1972م) ، ص 145 .

(4) انظر : كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، حسن ظاظا ، (بيروت : دار النهضة العربية 1976م) ، ص 79 .

وقسم عبد القادر المغربي الدخيل إلى ثلاثة أقسام، قسم ما قبل الإسلام الذي سمي ما استعملته العرب فيه من الكلم الأجنبية معرّباً، وقسم يقع في صدر الإسلام وسمي ما استعملته العرب فيه من الكلم الأجنبية مولّداً، والقسم الثالث يقع بين الدورين، ويسمى ما استعملته العرب فيه من الألفاظ الأجنبية محدثاً أو عامياً[1].

وهذا رأي يخالف الآراء السابقة من وجوه: منها أنه خالف تحديد العلماء عصر الاحتجاج، ومنها أيضاً اقتصاره المُعَرَّب على ما استعملته العرب قبل الإسلام، ومنها أيضاً صعوبة تحديد عصر ظهرت فيه كل كلمة أجنبية، حتى تميز أنها مُعَرَّبة أو مُوَلَّدةٌ أو محدثة أو عامية، والدخيل عنده وسيلة توسع للغة وإنمائها، ولا بد من فتح بابه، ولا تقل منزلته عن منزلة اللفظ العربي، واعتبر بعض العلماء هذا الرأي توسعاً يفسد اللغة[2].

والجدير بالملاحظة أن مصطلح الدخيل استعمل أولاً على الدلالة الإنسانية، ثم استعمل على دلالة الألفاظ التي اختلف فيها، كما جاء في لسان العرب، وفلان دخيل في بني فلان إذا كان من غيرهم... وكلمة دخيل أدخلت في كلام العرب وليست منه...[3]، لكن هذا المصطلح لم يسجل له أي تطور بعيد كما كان في المُعَرَّب.

أما المُوَلَّد فهو مصطلح ذكر أن أول من استعمله أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، واستعمله على إنسان عربي غير محض، وقد ورد قوله في العمدة وهو: «لقد حسن هذا المُوَلَّد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته»[4]أ «يعني بذلك شعر جرير (و28ـ ت110هـ) والفرزدق [ت110هـ][7]ب.

ثم استعمل المصطلح على الكلمة، مثل ما يقوله ابن فارس (و329 ـ ت395هـ):

(1) انظر: الاشتقاق والتعريب ص 68.

(2) انظر: حركة التعريب في العراق ص 29.

(3) لسان العرب، مج 2، مادة: (د خ ل).

(4) العمدة: ابن رشيق القيراوني، تحقيق د. محمد قزقزان، جزءآن، ط 1 (بيروت: دار المعرفة 1988م)، ج 1، ص أ ب 197.

«(الحذلقة)، وأظنها ليست عربية أصلية، وإنما هي مُوَلَّدة واللام فيها زائدة»[1]. وما ذكر في المُعَرَّب للجواليقي: وهو النحرير: ضد البليد، وكان الأصمعي [و122 ـ ت216هـ] يقول النحرير ليس من كلام العرب، وإنما هي كلمة مُوَلَّدة»[2].

وقد حدد البغدادي (و1030 ـ ت1093هـ) المُوَلَّدين بقوله: «المُوَلَّدون هم الطبقة الرابعة ويقال لهم المحدثون»[3]، ومن ضمن هؤلاء الذين في الطبقة الرابعة بشار بن برد (و95 ـ ت 167هـ) وأبو نواس (و146 ـ ت198هـ)، وهي طبقة لا يستشهد بكلامها عند أغلبية العلماء.

وقد قسَّم الخفاجي (و977 ـ ت1069هـ) المُوَلَّد إلى نوعين: الأول: ما عرَّبه المتأخرون من الألفاظ الأعجمية، مثل: «آيين» بمعنى العادة، و«أناهيد» اسم الزهرة مُعرَّب من الفارسية، والثاني: ما استحدث بعد الإسلام إلى يومنا هذا من معان لألفاظ عربية، كانت لها معان أخرى، فنقلت من المعنى القديم إلى المعنى الجديد، مثل: «إذعان» بمعنى الإدراك، أحدثه المتأخرون[4].

تلك هي تطورات معنى المُوَلَّد، الذي تدرجت دلالته من إنسان عربي غير محض كما استعمله أبو عمرو بن العلاء، السالف ذكره، وكذلك الجوهري بقوله: «عربية مُوَلَّدة، ورجل مُوَلَّد، إذا كان عربياً غير محض»[5]، ثم أطلق ليدل على إنسان عربي عاش بعد عصر يسمى عصر الإحتجاج، ويسمى بذلك لحدوثه كما جاء في اللسان «والمُوَلَّد: المحدث من كل شيء، ومنه المُوَلَّدون من الشعراء إنما سموا بذلك لحدوثهم»[6]. ثم أطلق على ما استعمله هذا الإنسان العربي المُوَلَّد من

---

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، 6 مج (طهران: مكتب الإعلام الإسلامي 1404هـ) ج 2 كتاب الحاء، باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف ص 144.

(2) المُعرَّب ص 605.

(3) خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، 13 مج (القاهرة: مكتبة الخانجي 1952م) مج 1 ص 6.

(4) انظر: شفاء الغليل، تحقيق عبد المنعم خفاجي (القاهرة: بدون دار النشر 1954م) 23، 29، 32.

(5) الصحاح، مج 2، باب الدال، فصل الواو، مادة: (و ل د).

(6) لسان العرب لابن منظور، مج 6، مادة: (و ل د).

الكلمات الأجنبية، مُوَلَّد، وما استحدثه أو غيَّره من حروف وحركات وسكنات ومعان ودلالات لألفاظ عربية قديمة، كما وجدناه عند الخفاجي من رأي اتسع به مفهوم المُوَلَّد.

أما آراء المحدثين في المُوَلَّد، فنجدها مستنبطة من تعاريف القدماء وتفاسيرهم للمصطلح المذكور، فعبد القادر المغربي قسم المُوَلَّد إلى ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: هو اللفظ الذي اشتقه المُوَلَّدون من كلمة عربية؛ لكن هذا اللفظ لا يعرفه أصلاً أهل اللغة العربية، ومثال ذلك كلمة فسقية، وهو الحوض الصغير الذي له أنبوبة في وسطه ينبثق منها الماء، ويخرج بقوة، وهذه الكلمة مشتقة من مادة «الفسق»، وهو في اللغة العربية بمعنى الخروج.

القسم الثاني: هو الكلمات المُوَلَّدة من غير العربية بطريقة التعريب، تسمى هذه الكلمات مُوَلَّدة؛ لأنها لم يُعَرِّبها عرب يحتج بكلامهم.

القسم الثالث: هو الكلمات المُوَلَّدة المستعملة على طريقة التشبيه والكناية، أي كلمات عربية استعملها أهل اللغة لمعنى، ثم استعملها المُوَلَّدون لمعنى آخر على طريقة التشبيه والكناية، مثل: «القطر» الذي كان يستعمله العرب بمعنى المطر، فأضاف إليه المُوَلَّدون معنى آخر غير معروف من قبل، وهو السكر المذاب والمغلي على النار[1].

ويتنوع المُوَلَّد عند مصطفى الشهابي إلى أربعة أنواع: الأول: ما اشتقه المُوَلَّدون على أساليب القياس العربي كالاشتقاق من الأعيان، مثل: «كهرب» من الكهرباء، والاشتقاق من أسماء المعاني، منها المصادر كاشتقاق المستشفى من الاستشفاء. الثاني: الألفاظ التي نقلت من معناها الأصلي إلى معناها العلمي كالقطار. الثالث: المُعَرَّبات التي نقلت إلى العربية بعد صدر الإسلام، الرابع: ما ارتجله المُوَلَّدون من الألفاظ التي لا يوجد لها أصل في اللغة العربية، وألفاظ حرفت عن اللغة الصحيحة، وهذان هما العامي أو الدارج، ولا يرى ضيراً في استعمال

---

(1) انظر: الاشتقاق والتعريب ص 62، 64، 65.

الألفاظ المُوَلَّدة، شريطة الاضطرار بعد التأكد من صحة ألفاظها ويتولى مجمع لغوي هذا الأمر[1].

أما طه الراوي (و1890 ـ ت1946م) فقد حصر المُوَلَّد في كل لفظ عربي الأصل تناولته العامة بتغيير، إما ساكناً حركَته، أو مهموزاً تركت همزه أو بالعكس، أو غيَّرته بالحذف والتقديم، وغير ذلك من تغييرات أحدثتها فيه[2].

وتعرض الشبيبي للمُوَلَّد برأي يقرب إلى هذا المعنى عندما حدده بأنه: «كل لفظ عربي الأصل طرأت عليه التغييرات من إبدال أو زيادة أو نقصان، أو تسكين، أو تحريك أو تقديم أو تأخير»[3].

ثم ظهرت دراسة أحمد مطلوب التي تحاول حسم الخلاف، فرأى أن يطلق المُوَلَّد على اللفظ العربي البناء الذي يعطي معنى جديداً مختلفاً عما كان يعرف به في اللغة العربية كالجريدة والقطار والسيارة والطيارة، وغيرها من المستحدثات التي وضعت لها ألفاظ عربية على سبيل المجاز[4].

وهذا التعريف أقرب إلى التعريف العلمي الجامع المانع، وقلنا أقرب؛ لأن قوله «يعطي» يحتمل عدم خروج اللفظ عن معناه الأصلي، والمُوَلَّد إنما يطلق على معنى جديد اصطلح عليه.

(ب) تعريفات المجامع للمُعرَّب والدخيل والمُوَلَّد:

وقد حاول بعض المجامع وضع تعريفات لمصطلحات المُعرَّب والدخيل والمُوَلَّد، ولكنها لم تكن مرضية عند أغلب المجمعيين، فقد عدوها غير واضحة؛ لذلك بقوا مختلفين، يتمسك كل منهم برأيه وموقفه منها، وقد ذكرنا نماذج من تلك الآراء والمواقف التي تعرضت لها، ومن أمثلة ذلك تباين آراء عبد القادر المغربي ومصطفى الشهابي عضوي مجمعي القاهرة ودمشق، وإبراهيم أنيس عضو مجمع

---

(1) انظر: «انتحال الألفاظ المُوَلَّدة»، مجلة مجمع دمشق 4/ 1975م، ص 714 ـ 715.

(2) انظر: تاريخ علوم اللغة العربية، طه الراوي (بغداد: بدون دار النشر 1949م) ص 47.

(3) «أصول اللهجة العراقية»، مجلة مجمع بغداد 4/ 1956، حاشية ص 403.

(4) حركة التعريب في العراق ص 37.

القاهرة، ومحمد رضا الشبيبي عضو مجمع بغداد، وطه الراوي عضو مجمع دمشق.

ولعل مجمع القاهرة هو الذي تناول الموضوع بدراسة ضافية، شغلت عقول أعضائه وأخذت أوقاتاً طويلة، يحتدم فيها النقاش بين فرق متباينة الآراء والمذاهب، حتى اضطر المجمع أن يتخذ موقفاً متوسطاً حاول فيه جاهداً التوفيق بين هذه الآراء، فخرج بتعريفات غامضة للمصطلحات الثلاثة، وهي تعريفات لم ترض الأعضاء، ولم تسلم من جدالهم ونقاشهم، وهذه التعريفات هي:

«المُعَرَّب، هو اللفظ الأجنبي الذي غيَّره العرب بالنقص، أو الزيادة، أو القلب. والدخيل، هو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير، كالأكسجين، والتلفون»[1] «والمُوَلَّد: هو اللفظ الذي استعمله المُوَلَّدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب: من مجاز، أو اشتقاق، أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنه عربي سائغ. وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب: إما باستعمال لفظ أعجمي لم تُعَرِّبه العرب... وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح. وإما بوضع اللفظ ارتجالاً. والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام»[2].

تلك هي تعريفات مجمع القاهرة لهذه المصطلحات الثلاثة، ونرى أنها ليست جامعة مانعة، لأنها يشوبها شيء من الغموض والتداخل، حيث خص المُعرَّب بما عَرَّبته العرب بتغيير غير مقيد بشرط الموافقة على وزن العربية، أو بدونه؛ ولكن المجمع لا يعد مُعَرَّباً ما اقترض من الألفاظ الأجنبية بعد عصر الاحتجاج، ولو كان موافقاً على وزن العربية؛ لأنه حدد عصر الاحتجاج بانتهاء القرن الثاني الهجري في الأمصار، ومنتصف

---

(1) مقدمة المعجم الوسيط، ج 1 ص 16.

(2) «قرارات المجمع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 33 ـ 34، 204. يمثل هنا مجمع القاهرة المجامع الأخرى، لإقرار هذه المجامع بقراراته.

القرن الرابع في البادية[1]. وخص الدخيل باللفظ الأجنبي الذي دخل العربية بصورته الأجنبية سواء في عصر الاحتجاج أم بعده إلى الآن، كما هو واضح من اللفظين الذين ضربهما مثالاً له، وجعل المُوَلَّد شاملاً لما دخل العربية بعد عصر الاحتجاج.

ولهذا فإن هناك تداخلاً بين الدخيل والمُوَلَّد فيما دخل العربية من الألفاظ الأجنبية بعد عصر الاحتجاج؛ حيث يعد كل لفظ أجنبي دخل العربية بعد ذلك الزمن مولّداً، موافقاً على وزن عربي أو غير موافق؛ حيث دخلها بصورته الأجنبية، وهذا الأخير يعد دخيلاً أيضاً؛ ولهذا فإن المُوَلَّد هنا عام يشمل الدخيل، غير أن ما دخل العربية قبل ذلك العصر لا يسمى مولّداً، بل هو إما مُعرَّب إذا دخلها بتغيير، وإما دخيل إذا دخلها بدون تغيير.

وللمُوَلَّد معنى آخر في تعريف المجمع، وهو اللفظ العربي الأصيل الذي استعمله المُوَلَّدون على معنى جديد لم يعرف له من قبل، وهو بهذا المعنى ومعناه السابق مرادف للمصطلح المحدث؛ حيث عرَّفه المجمع بأنه اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة العامة، ولهذا فكل لفظ استعمله المحدثون على معنى جديد يسمى محدثاً، سواء أكان لفظاً عربي الأصل - وهو المُوَلَّد نفسه - أم غيره، وهو الدخيل نفسه، وهو أيضاً النوع الأول من القسم الثاني من قسمي المُوَلَّد في تعريف المجمع الأول له، كما سبق ذكره.

ويفهم أيضاً من تعريف كل من المُوَلَّد والمحدث تحديد زمني لكل منهما، فالمُوَلَّد بعد عصر الاحتجاج، والمحدث في العصر الحديث والمعاصر، وقد عرفنا أن المُعرَّب في عصر الاحتجاج، ولهذا فالعرب منقسمون - حسب هذه التعريفات - إلى ثلاثة أقسام: عرب خُلَّص في عصر الاحتجاج، ومولدون بعده، ومحدثون، وكأن القسمين الأخيرين ليسوا عرباً، لأن ما يستعملونه من الألفاظ - غير المستعمل في عصر الرواية - لا يعد عربياً ولا معرّباً؛ بل هو مُوَلَّد أو محدث، حتى وإن كان لفظاً عربي الأصل، وموافقاً على وزن من الأوزان العربية.

لهذا فإن تقييد هذه المصطلحات بمُسْتَعْمِل لها حسب عصره ليس دقيقاً، لأنه يؤدي إلى تقسيم العرب تقسيماً لا يمكن أن يقبلوه، كما أن هذه الحدود الزمنية التي وضعها المجمع ضمن هذه التعريفات وهمية، ليس بالإمكان ضبطها ضبطاً دقيقاً،

---

(1) انظر: «الغرض من قرارات المجمع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 202.

الأمر الذي جعل أغلبية المجمعيين يختلفون فيها ولا يقبلونها على علاتها، وأشكل على الباحثين تحديد مدلول كل منها، أو تعريفها تعريفاً علمياً دقيقاً.

وإذا راجعنا تعريفاتهم لهذه المصطلحات وجدناها مختلفة متباينة، ويتمثل هذا الاختلاف واضحاً في إتخاذهم التحديد الزمني مقياساً للتمييز والتفريق بينها، ومع ذلك لم يتفقوا عليه، فقد حدد بعضهم المُعرَّب فيما استعملته العرب من الألفاظ الأجنبية في عصر الاحتجاج وفاقاً للمجمع، والدخيل فيما استعملوه منها بعد ذلك العصر كما ذهب إليه حسن ظاظا، وجعل بعضهم الدخيل عاماً يشمل المُعرَّب والمُوَلَّد، كما ذهب إليه عبد الواحد وافي، وعبد القادر المغربي، ولكن مدلوله عند المغربي أوسع لأنه جعله يشمل المحدث أو العامي أيضاً.

وهناك مقياس آخر لتحديد كل من المُعرَّب والدخيل، وهو إخضاع اللفظ الأجنبي إلى وزن عربي وعدمه، فما دخل العربية من الألفاظ الأجنبية وخضع لوزن من أوزانها فهو المعرّب، وما دخل العربية منها بصورته الأجنبية فهو الدخيل، وإلى هذا ذهب كل من إبراهيم أنيس، وحلمي خليل، وأحمد مطلوب؛ لكن تعريفاتهم لهما فيها اختلافات يسيرة، كما هو ملاحظ في كل منها، ولعل هذا المقياس هو الأقرب للتفريق بين مدلول المصطلحين.

وأما المصطلح (المُوَلَّد) فهو خاضع أصلاً لهذا المقياس؛ لأنه اللفظ العربي الأصل، غير أنه استعمل على معنى جديد يختلف عن معناه اللغوي القديم عند العربي.

وأما المصطلح المُحْدَث فقد ظهر حديثاً؛ لأنه اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشاع استعماله في الحياة العامة، وهو مما أضاف غموضاً في محاولة التمييز بين مدلول كل من المصطلحات الثلاثة السابقة، لأنه يشمل أيضاً ما استعمله المحدثون من الألفاظ الأجنبية المقترضة.

ج - التعريف المختار لكل من المُعرَّب والدخيل والمُولَّد:

من خلال الآراء والتعريفات السابقة لهذه المصطلحات، نستخلص ضوابط للتفريق بينها، وتعريف كل منها تعريفاً علمياً دقيقاً يُمَيِّز كُلاً منها عن الآخر.

أولاً: ضوابط المُعَرَّب:

1 - لابد أن يكون لفظاً أجنبياً مقترضاً.

2- لابد أن يخضع لمقياس عربي بالتغيير، ليكتسب نوعاً من صفة عربية أو بدونه، إذا كان في الأصل خاضعاً له.

3- لابد أن يكون حديث الدلالة في العربية.

وطبقاً لهذه الضوابط فالمُعَرَّب: «كل لفظ أجنبي دخل العربية مع خضوعه لمقاييسها، بالتغيير أو بدونه إذا كان في الأصل خاضعاً لها».

ثانياً: ضوابط الدخيل:

1- لابد أن يكون لفظاً أجنبياً مقترضاً.

2- لابد أن يكون قد دخل العربية غير خاضع لمقاييسها.

3- لابد أن يكون حديث الدلالة في العربية.

وطبقاً لهذه الضوابط فالدخيل: «كل لفظ أجنبي دخل العربية غير خاضع لمقاييسها».

ثالثاً: ضوابط المُوَلَّد:

1- لابد أن يكون لفظاً عربي الأصل أو يرتجل ارتجالاً عربياً.

2- لابد أن يكون خاضعاً لمقياس عربي.

3- لابد أن يكون قد خرج من معناه اللغوي الأصلي؛ أي ما اصطلح عليه.

طبقاً لهذه الضوابط فالمُوَلَّد: «كل لفظ عربي الأصل خرج من معناه الأصلي واصطلح على معنى جديد، سواء بالإشتقاق أو بالإرتجال»، وهذا - لاشك - تنطبق عليه تلك الضوابط.

وبهذا، فقد تميز كل واحد من المصطلحات الثلاثة عن غيره، وتحدد مدلول كل منها، فالمُعرَّب - بهذا التعريف - قد صفى من اللبس والغموض، شاملاً لكل ما عُرِّبَ في العصور القديمة والحديثة والمعاصرة، ولنوعين من طرق التعريب الأربع التي تعرض لها سيبويه كما سبق ذكره، وهما: دخول اللفظ الأجنبي في العربية بالتعريب؛ ليخضع لوزن عربي ودخوله فيها بدون تغيير؛ لأنه كان على وزن من أوزانها أصلاً.

وأما الدخيل فقد تميز أيضاً مدلوله عن غيره، ويدخل في إطاره الأعلام الأجنبية التي لابد أن تدخل العربية بصورتها وفق قاعدة الاقتراض بين اللغات، والألفاظ التي لا تخضع لوزن عربي لكونها رموزاً دولية أو مصطلحات علمية، ويشمل نوعين من طرق التعريب التي ذكرها سيبويه، كما ذكر من قبل، وهما: دخول اللفظ الأجنبي في العربية بصورته لأنه لا يتفق أصلاً مع أي وزن عربي،

ودخول اللفظ الأجنبي بتغيير، ولكن على غير وزن عربي؛ ولهذا لم يفرِّق القدماء بين المُعرَّب والدخيل[1].

وأما المُوَلَّد، فقد تميز أيضاً مدلوله عن غيره، ولا يعني أن من يستعمله مولدون كما هو في أغلب التعريفات السابقة، وكأنهم ليسوا عرباً، في حين أن من يستعمله من العرب لا يمكن أن يقبل أن يسمى مولّداً، وهذا التعريف يشمل أيضاً ما كان أصله عربياً وما ارتجل - أو يرتجل - من الألفاظ الجديدة ارتجالاً عربيّاً.

والجدير بالذكر أن ما قدمناه من تعريف لكل من المصطلحات، مستخلص من التعريفات السابقة، وبخاصة تعريف أحمد مطلوب لكل منها، وتعريف حلمي خليل. وما يخص ما قدمناه من تعريف للمولد، فقريب لما ذهب إليه كثير من الباحثين، مثل ما سبق إيراده من تعريف كل من طه الراوي، ومحمد رضا الشبيبي، وغيرهما، وحتى مجمع القاهرة، قد غير موقفه من المُوَلَّد كما سبق ذكر تعريفه له، وخصه في معجمه الوسيط بما يقرب مما قدمناه وهو: «كل لفظ كان عربي الأصل ثم تغير في الاستعمال، واللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية»[2].

وطبقاً لما قدمناه من تعريف للمُعرَّب فيكون التعريب، هو إدخال لفظ أجنبي في العربية وإخضاعه لمقياس عربي بالتغيير أو بدونه إذا كان عليه، هذا ما ينبغي أن يكون عليه مفهوم التعريب، ولكن مفهومه عند المجامع - وبخاصة مجمع القاهرة - أوسع من هذا، فقرار مجمع القاهرة في التعريب ينص على «يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب في تعريبهم»[3].

فالتعريب هنا، وإن كان مقيداً بالضرورة، جائز على أن يكون على طريقة العرب في تعريبهم، وقد سبق بيان هذه الطريقة، كما ذكره سيبويه، وعرفت أنها أربعة أنواع، نوعان منها للمعرب، ونوعان آخران للدخيل، حسب ما قدمناه من تعريف لكل منهما، الأمر الذي جعل القدماء يطلقون الدخيل على المُعَرَّب، والمُعرَّب على الدخيل.

---

(1) لاحظ أن سيبويه لم يقل بالتعريب وإنما قال بالإعراب كما سبق ذكره في حاشية ص 18 من هذا البحث، وقال: »هذا باب ما أعرب من الأعجمية أي ما أدخل في العربية من الألفاظ الأعجمية مطلقاً: أي بإلحاقه ببناء العربية أو بدونه، بتغييره أو بدونه«. الكتاب 4/ 303.

(2) المعجم الوسيط ج 2، مادة (و ل د).

(3) «قرارات المجمع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 1934م ص 33.

وبناء على ذلك نرى أن يطلق لفظ «الاقتراض» على «التعريب»، كما أطلقه القدماء على إدخال لفظ أجنبي في العربية بتغيير أو بدونه، بموافقة وزن من أوزانها أو بدونها، كما بينه سيبويه، ويطلق أيضاً المُقْتَرَض على «المُعَرَّب» أي: على ما تم ـ ويتم ـ إدخاله في العربية من الألفاظ الأجنبية مطلقاً، منذ إنتهاء عصر الاحتجاج إلى الآن؛ وذلك لأن المجامع وأغلب الباحثين لا يوافقون على أن يسمى ما يتم تعريبه فيه من الألفاظ الأجنبية معرّباً، وبذلك يمكن أن يستغنى بذكر «الاقتراض» عن التعريب وبـ «المقترض» عن المُعَرَّب.

والجدير بالذكر هنا أن التعريب بهذا المفهوم أي: بمعنى الاقتراض، هو محل البحث في هذا الكتاب، وفاقاً للمجامع على استعمالها لهذا المصطلح في قراراتها وأعمالها وإنجازاتها في تعريب الألفاظ الأجنبية والمصطلحات العلمية؛ لأن هذا المفهوم هو ما يقتضيه عنوان هذا الكتاب، «دور مجامع اللغة العربية في التعريب»، فمن المنهجية العلمية أن يسير البحث بهذا المفهوم، وبهذا يكون كل من المُعرَّب والدخيل والمقترض بمعنى واحد في هذا الكتاب. والذي يؤكد هذا شرح مصطفى الشهابي للقرار المذكور بقوله: «ومن الواضح أن التعريب في هذا المقام ليس التبيين، ولا ترجمة اللفظ الأعجمي بمعناه... وإنما هو إدخال ذلك اللفظ الأعجمي في اللغة العربية، سواء أأمكن جعله على وزن من الأوزان العربية أم لا»[1].

2 ـ التعريب بين السماع والقياس:

إنّ السماح بالتعريب، وجعله وسيلة لإثراء اللغة العربية، رأيٌ مختلفٌ فيه بين أعضاء مجامع اللّغة العربيّة، وقد كان للأعضاء في الموضوع، أراءٌ مختلفة ظهر فيها تيّاران متعارضان، هما: التيّار المحافظ، والتيّار المحدث المتّسم بنوع من التساهل في التعريب، فالتيار المحافظ هو الذي يتشبث برأي القدماء، ويعتبر أنّ أحقية التعريب لهم فقط، وأنه سماعيّ لا يمكن القياس عليه، ويقْصُر عصر التعريب على عصر الاحتجاج[2]، وما عُرِّب بعده لا يسمّى معرّباً وإنّما مولّداً.

إنّ موقف هؤلاء في التعريب، موقف محافظ، حملهم على رفض استعمال الألفاظ الأجنبية التي من شأنها إثراء اللغة العربية، حسب ما يراه المحدثون، ومنهم من

(1) «أهم القرارات العلمية» مجلة مجمع دمشق 32/ 4/ 1957م. ص 579.
(2) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية ص 336، «الغرض من قرارات، مجلة مجمع القاهرة 1/ 200.

يرى أن اللّغة العربية قادرة على أن تعبّر عن المصطلحات الأجنبية كلّها من دون اقتباس، وأن تواكب التقدم العلمي[1]، دون إخضاعها إلى الناموس الطبيعي الذي تسير وفقه جميع اللغات الحيّة على وجه الأرض، وهو التأثر والتأثير.

إنّ هذا الفريق اتخذوا هذا الموقف، حفاظاً على سلامة اللغة العربية من الفساد والخلل بدخول الكلمات الأجنبية فيها، لأنّهم يرون أن سلامة اللغة العربية، تتمثّل في نقائها من اللفظ الأجنبي، وهم يخافون أنه إذا ما كثر الدخيل في اللغة العربية فسدت، وتبعاً لفسادها يستغلق القرآن والحديث[2].

ومن المحافظين، الشيخ أحمد الإسكندري (و 1875 ـ ت 1938م) الذي يسميه مصطفى الشهابي عدواً أزرق للتعريب[3]، وهو لا يريد أن يطلق على ما عرِّب بعد عصر الاحتجاج معرَّبٌ، وإنما هو مولَّدٌ، وهو ما حمله على أن يطلب من مجمع القاهرة صياغة قرار التعريب على الوجه التالي: «المجمع يجيز إدخال الكلمات الأعجمية في اللغة الفصيحة عند الضرورة»[4]، وتحديد العرب الذين يعتد بعربيتهم في زمن ما قبل القرن الثاني الهجري في الأمصار، وما قبل القرن الرابع في البادية، وصياغة قرار المُوَلَّد على النحو التالي: «المُوَلَّد: هو اللفظ الذي نطق به المحدثون لا على طريقة العرب»[1]ب.

ومع أحمد الإسكندري في هذا الموقف، الشيخ حسين والي (و1869 ـ ت1936م) عضو مجمع القاهرة، الذي رفض أن يطلق على ما عَرَّبه الأقدمون المُوَلَّد[5]. وفي هذا الصف أيضاً الدكتور عبد الحق فاضل عضو مجمع عمّان، فسمى نفسه من أنصار التعريب؛ لكن لا يعني بالتعريب الاقتراض اللغوي؛ لأنه ذكر بأنه ضدّ الإقتباس[6]. فالتعريب الذي يعنيه إما الترجمة، أو إختراع لفظ جديد في العربية يقابل اللفظ الأجنبي.

وحاول فاضل أن يدحض رأي من يدعو إلى السماح بالتعريب، إثراء للغة العربية، ويرى أن كثرة المولود يومياً من المصطلحات التي تزعم بأنها قد تصل إلى

(1) انظر: «تعريب أم اقتباس»، عبد الحق فاضل، مجلة مجمع عمّان، 5ـ6/ 113.

(2) انظر: «الغرض من قرارات المجمع»، مجلة مجمع القاهرة، 1/ 200، والتعريب في القديم ص 233.

(3) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية، ص 330.

(4) المُوَلَّد في العربية ص أ 617، ب 618، نقله المؤلف من محاضر الجلسات لمجمع القاهرة 1/ 317، ولم أعثر على هذا المصدر.

(5) انظر: المرجع السابق ص 615.

(6) انظر: «تعريب أم إقتباس»، مجلة مجمع عمان 5ـ6/ 124 أ 124، ب 106ـ108.

أكثر من خمسين مصطلحاً يومياً في العلوم التقنية، معظمها لا شأن لنا بها، لأننا لا نعرف عنها شيئاً؛ إلا القليل، وأننا إن تعلمناها سيأخذ منا وقتاً طويلاً، وهذه المصطلحات التي نقتبسها، غير متفق عليها عند مختلف الأمم، كما اتفق على المصطلحات القديمة التي أخذت من اللغتين الإغريقية واللاتينية، وأن مصطلحات اليوم يضعها مختلفو الفئات من طبيب وعامل ومهندس في عجالة، وإن كانت قد أخذت من لغة واحدة مثل الإغريقية، إلا أنها اختلفت باختلاف اللغات، وحتى اللغة الواحدة يختلف أهلها في وضع المصطلح[3]ب.

هذا، وينقد فاضل ما أشاد به أنصار الإقتباس؛ وهو ما فعله العلماء في زمن العباسيين من كثرة الإقتباس بقوله: «وقد تكاثر المقتبسات في عهد الترجمة العباسي حقاً؛ لكن سبب ذلك على الأغلب ضعف لغة المترجمين، وضآلة بضاعتهم من العربية، وقد كان بعضهم من غير الفصحاء، فشاعت بسببهم مصطلحات أجنبية لم يعرفوا كيف يترجمونها إلى العربية»[1].

والتيار الثاني من أعضاء المجامع المحدثون، وهم الذين يدعون إلى التطور والتقدم العلمي، ويريدون للغة العربية أن تساير التقدم العلمي والتقني؛ فتصبح بذلك لغة علمية تجاري اللغات الغربية[2]. ويرون في تقدمها ورقيها رأياً غير الذي يراه المحافظون؛ لأن سلامتها هي أن تبقى حية مستمرة في نموها، سائرة مع تطور العلم والحياة، ولا يرون بأساً في أن تأخذ اللغة العربية من اللغات الأخرى، ألفاظاً تثريها وتغنيها لتتحقق لها هذه الحياة والنمو المستمر، فتواكب سير الحضارة والتقدم العلمي العصري، كغيرها من اللغات المتقدمة، ويرون أن التقارض بين اللغات أمر طبيعي، لا تسلم منه أي لغة من اللغات.

ومن هؤلاء المحدثين، الشيخ عبد القادر المغربي (و1868ـ ت1956م) الذي سبق ذكر موقفه من المُعرَّب والمُوَلَّد[3]، وقد عدَّ قبول الدخيل ـ الذي يندرج تحته المُعرَّب والمُوَلَّد والمحدث أو العامي ـ من وسائل نمو اللغة العربية إتساعها[4].

---

(1) المرجع السابق ص 109ـ 110.

(2) انظر: التعريب في القديم والحديث ص 213، 234.

(3) راجع ص 51، 55 من هذا الكتاب.

(4) انظر: الاشتقاق والتعريب ص 29.

ومنهم أيضاً مصطفى الشهابي، الذي قال: «فنحن مهما نبالغ في تجنب التعريب، ذاهبين إلى إيجاد ألفاظ عربية بوسائل الاشتقاق والمجاز، فهناك ألفاظ أعجمية في العلوم الحديثة لابد لنا من تعريبها... كأسماء ونباتات جهلتها العرب»[1].

ولكنه لاَ يرى أن يُفْتَحَ باب التعريب على مصراعيه بدون قيود؛ حيث يأتي وقت التعريب عنده بعد استنفاد وسائل وضع المصطلح للغة العربية، وهي الترجمة والاشتقاق، والمجاز، فهو يميل إلى رأي أحمد الإسكندري في تحديده للضرورة؛ لكي لا يتساهل الباحثون ويتكاسلوا في التنقيب عن لفظ عربي يقابل اللفظ الأعجمي؛ لكن ليس ذلك بالضرورة التي أرادها الإسكندري[(2)أ]، هذا من جانب ومن جانب آخر فهو يميل إلى رأي عبد القادر المغربي في استعمال التعريب وسيلة لإثراء اللغة العربية عند تعذر الترجمة والإشتقاق[(4)ب].

ومن فريق المحدثين أيضاً، الدكتور محمد كامل حسين (ت 1961م)[3] الذي كان له دور الريادة في وضع مشكلة المصطلح في إطارها العلمي الصحيح، وله فيه بحثان تحدث فيهما عن قضية تتعلق باللغة التي قسمها إلى اللغة الأدبية واللغة العلمية، كما قسم اللغات إلى اللغات الاشتقاقية، مثل اللغة العربية، وإلى اللغات الإضافية، مثل بعض اللغات غير العربية، وتعرض في حديثه لخصائص اللغة العلمية، ومشاكل المصطلح العلمي وصفاته، ثم تعرض لما يخص التعريب، وفي حديثه عنه يفهم منه عدم إطلاق التعريب إطلاقاً عاماً دون قيد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فهو لا يقيد التعريب بالضرورة القصوى[4]؛ لذلك وضع صفات للمصطلح الذي لابد من وجودها في تعريبه وهي التي سنوردها في مكان آخر[5].

(1) «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 4/ 580.

(2) انظر: المرجع السابق أ ب نفس الصفحة.

(3) عضو مجمع القاهرة.

(4) انظر: «اللغة والعلوم»، مجلة مجمع القاهرة 12/ 1960م، ص 19 - 20.

(5) راجع: ص 163 من هذا الكتاب.

ويعد من المحدثين الدكتور أحمد سعيدان الذي قام ببحث عنوانه: «حول تعريب التعليم وتعريب العلم والتكنولوجيا»، أورد فيه أن العلم ينمو نمواً سريعاً أسرع من خيال الشعراء، حيث يولد كل يوم أكثر من خمسين مصطلحاً يصعب استيعابها، وأن اللغات تفتح بعضها على بعض، وبينها تعاون في استيعاب الأفكار العلمية، وأن رجال اللغة يأخذ بعضهم من بعض، بدون تحرج، وهم يعتزون بما يأخذون، ويعدونه إثراء للغتهم[1]، ثم رأى بعد ذلك أن نفعل ما فعل بعض أصحاب اللغات، فيقول: «وإني أتمنى لو ننسج نحن على هذا المنوال، فنأخذ عن اللغات، دون تحرج، ألفاظاً وطرق تعبير، ونعد ذلك إثراء للغة العربية تعتز به، وذلك لكي نواكب التقدم العلمي، ونساير الركب، ونعترف عملياً وواقعياً بأن اللغة كيان متطور»[2]أ.

ثم أشار بعد ذلك إلى ما فعله الأجداد؛ تأكيداً لرأيه، فقال: «هذا ما صنعه أجدادنا عندما قاموا بنقل الفكر العالمي إلى العربية؛ وماذا يضيرنا أن تأخذ العربية من الدم العالمي الحديث، كما أخذت في الماضي من الدماء الفارسية والهندية والإغريقية»[4]ب. وقد توسع أحمد سعيدان في فتح باب التعريب دون أن يذكر له قيداً، اعتقاداً منه بأنه هو السبيل فقط، الذي تساير به العربية هذا التطور السريع من الإكتشافات العلمية الحديثة.

إن هؤلاء النفر الذين سلف ذكرهم، هم بعض من الذين يقولون باستعمال التعريب إثراء للغة العربية، غير أنهم ينقسمون إلى قسمين، قسم متوسع، كأحمد سعيدان والمغربي، وقسم يضع للتعريب حدوداً، كالشهابي ومحمد كامل حسين.

ومن هنا تبين أن المحافظين يرون أن التعريب سماعي لا قياسي، لأنهم قيدوه بالضرورة، وأن ما ورد منه عند العرب الخُلَّص قليل، لا يعدو ألف كلمة، ولا يريدون أن يطلق على ما عُرِّبَ بعد عصر الاحتجاج معرّباً، قال الإسكندري: «واجمعوا (أي العلماء) على أن التعريب سماعي، لا يقاس على ما ورد عن العرب

---

(1) انظر: مجلة مجمع عمان 1/ 1/ 1978م ص 123.

(2) المرجع السابق، أ ب نفس الصفحة.

وعلة أنه سماعي عندهم، أن ما ورد عن العرب الفصحاء قليل، لا يعدو نحو ألف كلمة، مع أن كلمات اللغة: من جميع الأسماء، والأفعال، وما اشتق منها قياساً وسماعاً، تبلغ آلاف الألوف»[1].

كما تبين أن المحدثين هم الذين يقولون بقياسية التعريب، وقد توسع بعضهم في فتح بابه، وهم القسم الأول منهم، واعتدل بعضهم واضعاً له حدوداً، وهم القسم الثاني منهم، وهذا هو الصحيح، وإلى هذا ذهب الأستاذ الدكتور إبراهيم عبدالله رفيدة[2]؛ حيث قال: «ولكن القول بأن التعريب سماعي يجعله غير جائز إلا للعرب الفصحاء، غير جائز لمن بعدهم، هو قول غير مقبول، وغير مطبق في العصر الحديث، بل المطبق أنه قياسي على منهاج العرب وأصول التعريب عندهم»[3]، وهذا هو المطبق عند مجامع اللغة العربية، كما يتضح في كتابنا هذا.

3 ـ قرارات المجامع لإجازة التعريب:

أجازت المجامع التعريب؛ وإن لم يصدر القرار الرسمي من بعضها بالسماح به؛ لكن هذه الإجازة مفهومة من بعض أقوال أعضائها فيما تعرضوا له من موضوعات في بحوثهم، أو فيما وضعت هذه المجامع من مصطلحات في ميادين العلوم المختلفة، ويقول الدكتور محمود سمرة عضو مجمع عمَّان: «وقد اتخذ المجمع لنفسه [أي مجمع عمَّان] منهجاً في التعريب يظهر في ممارساته العلمية، وإن لم يكن هذا المنهج مكتوباً»[4]. ويعنى بالتعريب معنىً عاماً يشمل الترجمة والإقتباس اللفظي؛ حيث خصص الإقتباس بقوله: «أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو المصطلح الأجنبي مع تحوير يجعله له جرساً عربياً إذا أعيانا وضع

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث ص 213.

(2) عضو مجمع القاهرة.

(3) «اللغة العربية لغة القرآن والعلم والمسلمين»، من قضايا اللغة العربية المعاصرة، (تونس: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1990م)، ص 113.

(4) «تجربة مجمع اللغة العربية الأردني»، مجلة مجمع عمان 15 ـ 16/ 1982م ص أ ب 100.

المقابل العربي بطريقة من الطرق السابقة...، وأن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو نفسه، إذا كان من الشيوع والذيوع بحيث أصبح علماً»[1]ب.

وأما مجمع بغداد، فقد وضعت إحدى لجانه ـ لجنة اللغة العربية ـ قاعدة للتعريب تشير إلى إجازته، وأصدرت له قرارها، وهو: ترى اللجنة أن يراعى عند استعمال الألفاظ الأعجمية ما يأتي:

«أ ـ يُرَجَّحُ أسهل نطق في رسم الألفاظ المُعرَّبة عن اختلاف نطقها باللغة الأعجمية.

ب ـ إحداث بعض التغيير في نطق المصطلح المُعرَّب ورسمه ليتسق مع النطق العربي»[1].

وأما مجمع القاهرة، فقد اهتم بالأمر اهتماماً بالغاً منذ نشأته وتكوينه، فقد وضع التعريب ضمن برامجه الأولى، للنقاش بين أعضائه الذين اهتموا به، فقاموا له ببحوث كثيرة نوقشت في جلسات المجمع حتى أصدر قراراً بشأنه، ونصه: يجيز المجمع أن تُستَعْمَلَ بعض الألفاظ الأعجمية ـ عند الضرورة ـ على طريقة العرب في تعريبهم»[2].

وهو ما أثار جدلاً بين أعضائه المنقسمين إلى تيارين متعارضين، كلاهما لا يرضى بصيغة القرار، فالتيار الأول ـ سبق ذكره ـ هم المحافظون الذين يريدون تغيير صيغة القرار كما مر[3]، مع أن المحدثين ـ وهم التيار الثاني ـ يعتبرون القرار لصالح المحافظين؛ لتقييده بالضرورة، وأنهم يطلبون محو هذه الكلمة من القرار، كالأستاذ مصطفى نظيف وغيره[4].

أما مجمع دمشق ـ وإن لم يكن له قرار رسمي لإجازة التعريب ـ فموقفه منذ البداية واضح، عندما تناول قائمة من المصطلحات الأجنبية المستعملة في الإدارة وفي غيرها لترجمتها؛ حيث عَرَّبَ بعض الألفاظ التي تعذرت ترجمتها من هذه

---

(1) حركة التعريب في العراق، ص 184.

(2) «قرارات المجمع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 33.

(3) راجع ص 61 ـ 63 من هذا الكتاب.

(4) انظر: «نقل العلوم إلى اللغة العربية»، مجلة مجمع القاهرة 7/ 1953م ص 251 ـ 252.

المصطلحات، وذلك لصعوبة إيجاد لفظ عربي يقابلها عند الترجمة، إضافة إلى ذلك أن من بين الأعضاء من قد بين المنهاج الذي يُتَّبَعُ في التعريب، مثل الدكتور جميل صليبا الذي قال:

«والسبيل الواضح والطريقة الصحيحة التي يجب على الإختصاصيين إتباعها في وضع الإصطلاحات العلمية الموافقة تنحصر عندنا في القواعد الآتية[(1)أ]، ثم ذكر في القاعدة الرابعة إقتباس اللفظ الأجنبي بحروفه على أن يصاغ صياغة عربية كقولنا (هرمية) في ترجمة (Hormique)، وقولنا (الراد) في ترجمة (Radium)، أو قولنا (المناد) في ترجمة (Monade)»[(2)ب].

والجدير بالملاحظة أنه على الرغم من إجازة المجامع التعريب عند الضرورة بالإتفاق مع إخضاع اللفظ المُعَرَّب إلى وزن العربية، فإن أعضاءها يختلفون فيما بينهم - كما مر - في مفهوم الضرورة وتحديدها، فتركتهم هذه المجامع أحراراً دون قيد، يؤولها كل واحد منهم حسب رأيه[(2)أ].

4 - محدودية الضرورة للتعريب:

إن المجامع متفقة على التعريب عند الضرورة، غير أن هذه الضرورة يصعب تحديدها؛ لأنها لا يعرف بالتحديد متى تأتي، وأين تبدأ، وأين تنتهي[(3)ب]، وتبعاً لهذه التساؤلات فإن مقدرة كل عالم أو باحث في فهمها تختلف، فلكل فرد تصور غير تصور الآخرين، وقد وجدت لبعض أعضاء المجامع، شروح تحاول تحديد معنى الضرورة؛ لكنها ما زالت غامضة، لا تسلم من الجدال والنقاش.

ومن بين هذه الشروح، شرح الشيخ إبراهيم حمروش (و1880 - ت1960م)[(3)] بقوله عندما كان أعضاء مجمع القاهرة يناقشون كلمة الضرورة: «وليس هناك شيء محدد كالضرورة، فإذا تعسر وضع المصطلحات بطريق الحقيقة فلنضعها بطريق

---

(1) «تعريب الاصطلاحات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 28/ 1/ 1953م ص أ 22، ب 25 - 26.

(2) انظر: مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية ص أ ب 122.

(3) عضو مجمع القاهرة.

المجاز، فإن لم نستطع ـ وهذا هو الضرورة ـ رجعنا إلى التعريب، لذلك لا يجوز أن يقال إن معنى الضرورة غامض»[1].

وهذا القول، نقد لرأي الأستاذ علي الجارم بك (و1881 ـ ت1949م)[2] الذي يؤيد ما في القرار بشأن إجازة التعريب بالضرورة ـ من إبهام وغموض، وعبر عنه بقوله: «الضرورة تختلف باختلاف الأشخاص والمقادير والأزمنة، وهي مقولة بالتشكيك غير محدودة، فقد أجدني غير مستطيع عملاً في زمن، فأستطيعه في زمن آخر، فإذا وجدت اصطلاحات علمية أفرنجية من ستة أحرف فأكثر واجب أن نفعل فيها ما فعله أسلافنا العرب»[3].

وأما مصطفى الشهابي، فوضع التعريب في المرتبة الثالثة بعد الترجمة والاشتقاق، بقوله: «ومعظم العلماء الحرصاء على سلامة اللغة يرون في نقل الألفاظ الأعجمية إلى لغتنا العربية الرجوع إلى الوسائل الآتية على التتبع، وهي: الترجمة، وإذا تعذرت فالإشتقاق أو المجاز، وإذا تعذر الاشتقاق أو المجاز فالتعريب»[4]أ ثم أردف مواصلاً قوله إلى من يحدد الضرورة قائلاً: «والعالم الثبت هو الذي يعرف مبلغ الضرورة في وضع المصطلحات، أي حدود التعريب ومداه»[5]ب.

غير أن العالم الثبت الذي ذكره يصعب معرفته؛ لذلك اضطر الشهابي أن يصف هذا العالم وصفاً يكشف غموضه، وقال: «فكلُّ لفظ أعجمي يحتاج إلى دراسة خاصة لمعرفة أصلح لفظ عربي أو مُعرَّب يقابله، وفي هذا المجال الوعر تتعارض آراء علمائنا، وفيه تعرف كفاية العالم الثبت، ودقة نظره، وسلامة ذوقه جميعاً»[4]جـ.

---

(1) «مناقشة حضرات الأعضاء»، مجلة مجمع القاهرة 5/ 1948م، ص 98.

(2) عضو مجمع القاهرة.

(3) «مناقشة حضرات الأعضاء»، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ أ ب جـ 580.

وهنا نجد الموضوع قد ازداد غموضاً وإبهاماً؛ لأن اختيار اللفظ الأصلح الذي يقابل المصطلح العلمي يحتاج إلى دراسة جماعية ووقت طويل، فالمشكلة تظهر فيمن يحكم بأن هذا الرأي أصلح وذاك غير أصلح، وقد تختلف الأذواق في إختيار رأي من آراء متعارضة، فنجد مَنْ يميل ذوقه إلى هذا، ومَنْ يميل إلى ذاك، وهناك من الأعضاء من فوض تحديد الضرورة وتقديرها إلى المجمع، مثل الدكتور منصور فهمي[1] (و1886 ـ ت1959)، يقول:

«فوظيفة المجمع أن يقدر الضرورة بقدرها»[2].

وممن وضع حد الضرورة، محمد حسن عبد العزيز، فهو يقول: «أما حد الضرورة الذي يباح عنده التعريب فهو استعصاء ترجمة المصطلح ترجمة ملائمة بطريقة الاشتقاق، وأما حدها الذي يمنع الاشتقاق أن ينبو المصطلح المشتق عن مقتضيات الاصطلاح الحديث[3]».

والضرورة في رأي الدكتور جميل الملائكة[4]: «تعذر العثور على اللفظ العربي المناسب الذي يمكن الاصطلاح به للتعبير عن الدلالة العلمية أو الحضارية للمصطلح الأجنبي، وهذا يعني إخفاق جميع الوسائل التي تتبع في وضع المصطلح العربي من مجاز، أو اشتقاق، أو إحياء لفظ ممات، أو استعمال لفظ له أدنى علاقة بالدلالة الاصطلاحية للفظ الأجنبي، أو أي من الأساليب الأخرى المتبعة في اختيار المصطلح ووضعه»[5].

---

(1) كان كاتب السر لمجمع القاهرة، وهو أول جامعي دخل مجمع القاهرة، ذو ثقافة غربية فرنسية، وقد نال درجة الدكتوراه من فرنسا، وهو منتسب إلى أسرة جزائرية (آل البقلي) من مدينة تلمسان. انظر: أعمال مجمع اللغة العربية ص 78 ـ 79.

(2) انظر: «مناقشة حضرات الأعضاء»، مجلة مجمع القاهرة 5/ 98.

(3) التعريب في القديم والحديث ص 213.

(4) عضو مجمع بغداد.

(5) «تعريب المصطلحات الهندسية»، جميل الملائكة، الموسم الثقافي الثامن، ط 1، من منشورات مجمع عمَّان 1990م، ص 97.

مما سبق يبدو أن أغلبهم، يرون أن قيد التعريب بالضرورة، هـو الإلتجاء إليه بعد استنفاد وسائل الترجمة، من لفظ عربي مقابل، واشتقاق، ومجاز...[1].

5ـ التعريب على غير أوزان العربية :

(أ) آراء المجمعيين حول الموضوع:

كما وجد إختلاف بين أعضاء المجامع في مصطلح التعريب؛ من حيث تحديده بالمعنى والدلالة والقدر الذي يجاز به، وجد كذلك اختلاف بينهم في طريقة تناول اللفظ الأجنبي عند تعريبه، ويرى فريق منهم ـ وخاصة المحافظين ـ ضرورة إخضاعه لأوزان العربية، وهو ما كان يدعو إليه زعماء النهضة الحديثة، أمثال ناصيف اليازجي (و1800 ـ ت1871م)، وجرجي زيدان (و1861 ـ ت1914م)، ويعقوب صروف (و1852 ـ ت1928م)[2]. ومن هذا الفريق أحمد الإسكندري، وحسين والي عضوا مجمع القاهرة، وجميل ملائكة، عضو مجمع بغداد، كما سبق ذكره.

ويرى فريق آخر إبقاء اللفظ الأجنبي على حاله، عند التعريب بدون تغيير، لئلاّ يفقد صورته، ويتنكر لأصله، فيصبح غريباً، حتى وإن تغيرت بنيته لا يعد من كلام العرب، ولو صيغ على طريقتهم؛ لأن أصله ليس عربيّاً، ثم لا يعد من أصله، لأنه تغير.

وهذا رأي الأستاذ محمد شوقي (و1882 ـ ت1953م) عضو مجمع القاهرة؛ حيث قال: «والحق أن الكلمة الأجنبية إذا تعدلت صورتها كانت كأنما خلقت خلقاً جديداً، ووضعت وضعاً غير مسبق بذلك يبطل الغرض من التعريب، وهو نقل الكلمة الأجنبية الدالة بذاتها على معنى مقصود، وغرض محدود، وإذن لا يكون ثمة كبير فرق بين التعريب وبين الوضع والاشتقاق»[3].

---

(1) يستثنى من ذلك الأعلام والرموز الدولية والمصطلحات الشائعة، وسنتعرض لذلك فيما بعد.

(2) عضو مجمع دمشق.

(3) «جواز التعريب على أوزان العرب»، مجلة مجمع القاهرة 11/ 1959م، ص 201.

وهذا الرأي يخالف رأي من يقول أن: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[1]. ويبرهن محمد شوقي على صحة رأيه بأمثلة من منهج العرب الخُلَّص في التعريب، وهم الذين ورد منهم تعريب على غير أوزان العربية، مثل: آجر، وإبريسم، وما ذكره سيبويه السالف ذكره[2]. وهو يفضل التعريب بدون تغيير وفق ما ذكره من الدلائل، وقد طلب من مجمع القاهرة أن يأخذ هذه الطريقة، وهو طلب رفضهُ المجمع[3].

وينحو هذا المنحى، الدكتور مجيد القيسي عضو مجمع العراق؛ وذلك حفاظاً على سلامة اللغة العربية، وعلى أصالة اللغة الأجنبية وإبقائها خارج مفردات العربية وتصاريفها[4]. وسنتناول هذا الرأي في غير هذا المكان لأهميته[5].

غير أن فريقاً ثالثاً، يدعو إلى أن يكون لنا حق التصرف في اللغة دون قيد، فَنُعَرِّب المفردات الأعجمية حسب ما نريده؛ إما أن نُغَيِّر أو أن نبقي كلمة أعجمية على حالها إن شئنا، أو نقتدي بما فعله العرب الخُلَّص في التعريب، وهو ما كان عليه جمهور العلماء، ومن هذا الفريق أحمد سعيدان؛ حيث قال: «نتلقى اللفظ الأعجمي وأغلبه، في هذه الأيام، غربي، ثم نحن قد نستبقيه كما تلقيناه، وقد نخضعه للأوزان، فنحوره بعض الشيء تحويرنا التلفزيون إلى تلفاز، وقد نتلعب به فنشتق منه تلفز وتلفزة وبرامج متلفزة»[6].

(ب) حسم الخلاف في المجامع:

عندما يسود الخلاف بين الأعضاء حول إخضاع اللفظ الأجنبي المراد تعريبه على بنية العربية، أو عدم إخضاعه، فإن بعض المجامع ـ الذي يحدث فيه مثل هذا

---

(1) «الخصائص لابن جني»، تحقيق محمد علي النجار (بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ) ص 357.

(2) راجع ص 33 ـ 35 من هذا الكتاب.

(3) انظر: «جواز التعريب على غير أوزان العرب»، مجلة مجمع القاهرة 11/ 201.

(4) انظر: «مشروع مجمع اللغة العربية الأردني»، مجلة مجمع بغداد 39/ 2/ 1988م.

(5) سيأتي ذكره في الصفحات 73 ـ 74 ـ 179 ـ 180.

(6) «حول تعريب العلوم»، مجلة مجمع عمان 2/ 1/ 1978م، ص 110.

الخلاف ـ يضع حداً يحسم به الخلاف، ويصدر قراره وفق ما ارتآه من هذه الآراء، واختاره من طريق يريد للأعضاء أن يتحدوا فيه، وقد صدر القرار منه لصالح الداعين إلى تغيير اللفظ الأجنبي، مثل قرار مجمع القاهرة المنصوص عليه بأن «ينطق بالاسم المُعرَّب على الصورة التي نطقت به العرب»[1]، ورفض به المجمع الألفاظ المُعرَّبة التي لا تخضع للأوزان العربية.

ويشبه هذا، قرار مجمع بغداد الذي أصدرته لجنة اللغة العربية بهذه الصيغة:

«إحداث بعض التغيير في نطق المصطلح المُعرَّب ورسمه ليتسق مع النطق العربي[2]؛ لذلك دعا محمد رضا الشبيبي ـ بناء على هذا القرار ـ إلى أن لا تقبل المعربات الحديثة، مثل: دوشاخة ودوشخ وكنبوش وسربوش»[3].

أما مجمعا دمشق وعمّان، فإنهما لم يصدرا قراراً صريحاً يحدد موقفهما من هذه القضية، ولعل السبب في ذلك، توصية مؤتمر المجامع المنعقد في دمشق سنة 1956م، من طبع قرارات مجمع القاهرة للتعريب، وتشريعها قانوناً للمجامع[4]، فاعتمد عليها المجمعان، أو لأنهما تركا أعضاءهما أحراراً في تعاملهم مع القضية؛ حيث يعاملها كل واحد منهم حسب رأيه وهواه[5].

غير أن بعض الأعضاء لكل من المجمعين، ألمحوا إلى المنهج الذي اتبع في التعامل مع القضية مثل القاعدة التي ذكرها الدكتور محمود السمرة بمجمع عمان، وهي أن يُغَيِّر المجمع اللفظ الأجنبي عند التعريب؛ لإخضاعه لوزن من أوزان العربية أحياناً، ويترك هذا التغيير أحياناً أخرى، وذلك إذا كانت هناك دواعي إلى تركه، ككون المصطلح الأجنبي مصطلحاً عالمياً وعلماً.

---

(1) صدر في جلسة (33)، دورة (1)، مجموعة القرارات العملية، إبراهيم مدكور ط 2 (بدون بلد النشر وداره 1971م) ص 86.

(2) حركة التعريب في العراق ص 84.

(3) ستبين معانيها ص 386 من هذا الكتاب.

(4) انعقد المؤتمر ما بين الفترة 29/ 9 و 4/ 10/ 1956م. انظر: توصيات المؤتمر، مجلة مجمع دمشق 32/ 225.

(5) راجع ص 63 ـ 64 من هذا الكتاب.

أما مجمع دمشق فقد سبق ذكر قاعدته للتعريب، التي ذكرها جميل صليبا؛ لكي يتبعها الإختصاصيون في هذا المجمع، وهي التي تقول بوجوب تحوير اللفظ الأجنبي المعني بالتعريب[1].

والجدير بالملاحظة هنا، أن اتفاق المجامع على وجوب تحوير اللفظ الأجنبي الذي يُعَرَّبُ يصعب تنفيذه؛ لأن إلزام الأعضاء باتباع القرار غير مرض وغير منتج؛ لأن تحوير الألفاظ الأجنبية، والإتفاق على أصل الحروف التي تبقى وتبنى عليها الكلمة، ثم الإتفاق على صياغتها بعد التحوير، كل ذلك غير ممكن، وخاصة في المصطلحات الطبية التي تكثر حروفها وتتجاوز الحد المسموح به في الاسم العربي[2]أ.

إضافة إلى ذلك، أن الأعضاء ليسوا متفقين جميعاً على هذا المنهج الذي وضعته المجامع وإن صدر القرار منها؛ لكن لصالح فئة من الفئات المتعارضة في الآراء والمواقف، وهي الفئة المحافظة؛ لذلك وجدت دعوات تطلب من المجامع إطلاق القيد؛ لكي لا يتحرج المتخصصون في معالجة الموضوع، إذا صادفوه في ميدان العمل.

من هنا تغيرت نظرة المجامع، فبدأ التساهل والتسامح بالتعريب بدون إخضاع اللفظ الأعجمي لأوزان العربية[3]ب، وقد ظهر الأمر واضحاً فيما أنجزته المجامع في حقول التعريب، عندما تناولت الألفاظ الأجنبية بدون إخضاعها لأوزان العربية، وخير مثال لذلك مجمع القاهرة، فقد لجأ إلى هذا التساهل في وضع معاجمه المتخصصة؛ لضرورة اقتضتها مصطلحات الطب والكيمياء والصيدلة؛ لطولها أو كثرة حروفها، مثل ما مر بنا قبل قليل.

وقد أعاد هذا المجمع أيضاً، النظر فيما تمت ترجمته من المفردات الأجنبية؛ حيث وجد أن الترجمة لم تأت بالحل المنشود؛ لذلك بدلاً منها عَرَّبَ المصطلحات[3] من غير إخضاع لوزن من أوزان العربية، ومن هذه المصطلحات،

---

(1) راجع: ص 64 من هذا الكتاب.

(2) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص أ ب 297.

(3) انظر: مجلة مجمع دمشق 25/ 308ـ317.

البلوميتر Le balometre والبارومتير Le barometre، والأبونيت L'ebonite، والكترود L'electrode، والفلوريا La fluorescehce، والبروتون Le proton.

وفي هذا الصدد قال الدكتور إبراهيم مدكور[1]: «وليس بلازم أن يكون التعريب على أبنية العرب، وعربت فعلاً ألفاظ على نحو ما كانت تنطق به في اللغة الأصلية. والعلم هو تراث الإنسانية جمعاء، يجب أن يفسح مجال التبادل فيه، وأن تيسر سبله. ومن وسائل التيسير أن يسمح بتبادل الألفاظ كما تتبادل الأفكار والمعاني»[2]. وهذا الرأي هو الذي يجري على ناموس التأثر والتأثير بين اللغات كما هو واضح في اللغة العربية التي قبلت من قبل كلمات أجنبية لم تخضع لوزن من أوزانها.

6 ـ الاشتقاق من الأعيان المُعرَّبَة:

لم ير المتقدمون من علماء العربية بأساً في الاشتقاق من المُعرَّب أو الاسم الأعجمي، وقال الفيروز أبادي في القاموس المحيط أنه: «قدم إلى علي شيء من الحلاوى، فسأل عنه، فقالوا: للنيروز[3]. فقال: نيروزونا كل يوم. وفي المهرجان[4]، قال: مهرجونا كل يوم»[5]. ويدل هذا على أن الاشتقاق من الأسماء المُعرَّبَة، أمر يجيزه العرب في لغتهم؛ حيث لم ينكره أحد على علي ـ كرم الله وجهه ـ.

بيد أن الجواليقي أنكر إمكان الاشتقاق من الاسْم الأعجمي[6]، وهو موقف متعارض مع ما أثر عن العرب الخُلَّص.

---

(1) كان رئيس مجمع القاهرة، واتحاد مجامع اللغة العربية، وقد التقيت به في مكتبه بمبنى المجمع بالقاهرة بتاريخ 2/ 7/ 1993م. وذكَّرني أن التعريب أصبح واضح المعالم، تساهلت فيه مجامع اللغة العربية.

(2) مجلة مجمع القاهرة 11/ 148.

(3) النيروز والنوروز: أصله بالفارسية نيع روز، وتفسيره جديد يوم، لسان العرب مج 6. مادة: (ن ر ز).

(4) (المهرجان): احتفال الاعتدال الخريفي، وهي كلمة فارسية... والاحتفال يقام ابتهاجاً بحادث سعيد، أو إحياء لذكرى عزيزة، المعجم الوسيط ج 2 باب الميم، مادة (م ه ر ج ا ن).

(5) القاموس المحيط: الفيروز أبادي 2 ج، ط 1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م، باب الزاي، فصل النون، ص 677.

(6) انظر: المُعَرَّب، ص 91.

وينقسم المُعرَّب إلى قسمين، هما الأعلام وأسماء الأجناس، ولا يأتي الاشتقاق من الأعلام إلا القليل، ومما جاء منه قولهم: أعرق، إذا سار إلى العراق، على القول بأن العراق أعجمي، ومنه أيضاً: دولب، إذا قصد مدينة دولب، وهي مدينة أعجمية[1].

وأما الاشتقاق من اسم الجنس الأعجمي، فهو جار شائع عند العرب، كاشتقاقهم من اللجام والدوان والبهرج، واتخذ هذا السبيلَ المحدثون، وقالوا: الأكسدة والتأكسد من الأكسجين، والمغنطة والتمغنط من المغنطيس.

هذا ما يخص اشتقاقهم من أسماء الأعيان، أما أسماء الأعلام، فقد اشتقوا منها أيضاً كاشتقاقهم من العلم الإيطالي Galvani كالفاني، وقالوا في Galvanization: الغلونة[2].

وقد اتفقت المجامع على جواز الاشتقاق من الأعيان المُعرَّبة، وصدر فيه قرار من مجمع القاهرة ونصه:

«يشتق الفعل من الاسم الجامد المُعرَّب الثلاثي على وزن (فعَّل) بالتشديد متعدياً، ولازمه (تَفَعَّلَ).

- يشتق الفعل من الاسم الجامد المُعَرَّب غير الثلاثي على وزن (فَعْلَلَ)، ولازمه (تَفَعْلَلَ).

- وفي جميع المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه على المجمع للنظر فيه»[3].

بيد أن الاشتقاق في هذا القرار مقيد، بالحاجة العلمية، وهذا القيد تضييق لباب الاشتقاق، ولم يرض به الجمهور[4]؛ لذلك التجأوا - رغم أنف هذا القيد - إلى

---

(1) انظر: «محاضرات في تاريخ لغة العرب»، مجلة مجمع دمشق 5/ 317.

(2) انظر: «تعريب المصطلحات الهندسية»، الموسم الثقافي الثامن، ص 109.

(3) صدر هذا القرار في الجلسة (8) من مؤتمر المجمع، الدورة (34)، سنة 1968م. نقله عباس حسن من كتاب المجمع (أصول اللغة ص 92)، النحو الوافي، 4ج، ط 5 (القاهرة: دار المعارف 1980م) ج3، هامش ص 184-185. ونقله أيضاً صاحب التعريب في القديم والحديث، ص 240، من نفس المصدر والصفحة، ولم أعثر عليه.

(4) منهم عباس حسن؛ لذلك لم يذكر الشق الثالث من القرار، الذي ذكر فيه هذا القيد.

الاشتقاق من المُعَرَّبات فقالوا: كهرب، وتلفن، وبنسل، من الكهرباء، وتلفون، وبنسلين[1] ويضاف إلى ذلك أن صناع المعاجم، كالدكتور محمد الشرف (و1890 ـ ت1949م) والدكتور أحمد عيسى (و1876 ـ ت1946م) عضو مجمع دمشق، قد أحسوا بالحاجة إلى الاشتقاق من الأعيان، فاستعملوا في معاجمهم مشتقات من الكلمات المُعرَّبَة، مثل: بستر، وسلفر، وهدرج، الأمر الذي أدى بالمجمع إلى أن يتوسع في تناول الاشتقاق من غير تقييد بالضرورة[2].

أما المجامع الثلاثة، فقد حذت حذو مجمع القاهرة في إجازة هذا الاشتقاق بطريقة غير متشددة، وتعرف هذه الإجازة من خلال دراسة ما اشتقته هذه المجامع الثلاثة من الأعيان المُعرَّبة، وما سلَّطه الأعضاء من أضواء حول الموضوع، كالدكتور مصطفى جواد من مجمع بغداد، الذي قال: «فإذا كان في الاشتقاق من الاسم الأعجمي فائدة، فلا بأس بإتيانه، وهذا شيء قليل لا يخشى منه على اللغة ضرر، ولا يسوقها إلى الغرر»[3].

ومن أعضاء المجامع من تشدَّد في الاشتقاق من أسماء الأعيان المُعرَّبة، مثل الإسكندري الذي كان يسخر من الداعين إليه؛ إلا أنه أخيراً عدل عن رأيه، وإنقاد لقرار المجمع، واشتق من الأسماء المُعَرَّبة، وقال مُنَحسٌ من النحاس، ومُزَرْنخ من الزرنيخ، ومُبَلّر من البلور، ومُقَصْدر من القصدير[4].

ومنهم أيضاً مجيد القيسي، الذي أشرنا إلى موقفه من التعريب سابقاً، ووعدنا أن نتعرض له هنا[5]، لذلك اقتضى هذا المكان أن نذكر رأيه فيما يتعلق بالألفاظ المُعرَّبة والاشتقاق منها، وهذا الرأي هو عدم إخضاع اللفظ المُعَرَّب لبنية العربية، لإبقائه خارج أسوارها، ومن ثم عدم إجازة الاشتقاق منه.

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث ص 297.

(2) انظر: المرجع السابق ص 242.

(3) «مبحث في سلامة اللغة»، مجلة مجمع بغداد 2/ 1951م ص 212.

(4) «الغرض من قرارات المجمع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 234.

(5) راجع ص 68 من هذا الكتاب.

فإذا دعت الضرورة إلى استخراج أفعال ومصادر عربية، عند القيسي، ألحق الاسم الأجنبي الجامد بفعل أو مصدر عربي، ويقال في الألكيل Alkylate الذي أخذه مثالاً: «فاعل الألكيل» مقابل to alkylate، و«فعل» أو «فعال» أو تفاعل الألكيل مقابل alkylation، أما إذا قيل: to be alkylated فقوبل بـ «يفاعل بالألكيل»[1] وفي هذا الرأي ما لايخفى من التشدد والتعسف؛ بل والخروج من قواعد اللغات الصوتية والصرفية.

والجدير بالملاحظة أن الاشتقاق من الأعيان المُعرَّبة - وإن كان مجمع القاهرة قد قيَّده بالحاجة العلمية وعرضه عليه -[2] فإنه هو المطبق بدون هذا القيد عند المجامع بصفة عامة، والدليل على ذلك أعمالها وإنجازاتها في ميادين التعريب المختلفة، كالمصطلحات الطبية والكيميائية.

(1) انظر: «مشروع مجمع اللغة العربية الأردني»، مجلة مجمع بغداد 39/ 2/ 232 - 233.

(2) صدر عن المجمع قرار أخيراً أجاز فيه التوسع في الاشتقاق من الأعيان العربية، وسيأتي نقاشه في ص 377 - 380 من هذا الكتاب.

الفصل الثاني
مناهج المجامع في التعريب

1 ـ نظرة عامة

2 ـ قواعد تعريب الحروف .

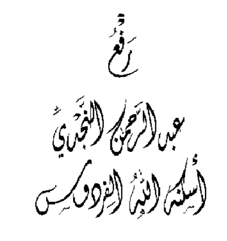
3 ـ قواعد نطق المعرّب وكتابته .

4 ـ قواعد التعريب النحوية والصرفية .

5 ـ مناهج المجامع في دراسة التعريب .

6 ـ قبول اللفظ للتعريب .





الفصل الثاني
مناهج المجامع في التعريب

1 ـ نظرة عامة :

إن دراسة المناهج التي وضعتها المجامع في ميدان التعريب عمل شاق، ولا بد للباحث أن يتتبع هذه المناهج تتبّعاً دقيقاً، وأن يبذل جهوداً كبيرة للتوصل إلى نتائج في هذا العمل؛ وترجع الصعوبة في ذلك إلى أن المجامع لم تكن لديها قواعد موحدة مكتوبة ومحددة، يمكن لأي باحث أن يطلع عليها؛ ليفهم منها ما يريد من دراسة في تلك القواعد.

أضف إلى ذلك أن بعض هذه المجامع، لم تكن لديه قواعد موضوعة ثابتة يتبعها في التعريب، اللهم إلا بعض الإشارات العامة التي تومئ إلى إجازة التعريب بعد إقتضاء الضرورة إلى ذلك، وإلى تغيير اللفظ الأعجمي المراد تعريبه، وترك للأعضاء إختيار ما يرونه من قاعدة تروقهم أثناء تعاملهم مع الألفاظ الأجنبية للتعريب، الأمر الذي أدى إلى تباين القواعد التي تتبع في ميدان التعريب، حتى في مجمع واحد؛ لكننا لسنا بصدد معالجة هذا الموضوع؛ لأنه متعلق بمشاكل التعريب التي خصص لها باب مستقل في هذا الكتاب.

ومن المجامع التي وضعت بعض القواعد للتعريب، مجمع القاهرة، فقد اتخذت قرارات تناولت القواعد، التي يمكن اعتمادها وجعلها مرجعاً في تعريب الألفاظ الأعجمية، وتعد هذه القواعد أول قواعد، وضعت للتعريب، في تاريخ اللغة العربية. وهي قواعد جديرة بأن تتبع وتصبح قواعد عامة لمجامع اللغة العربية؛ لذلك تنبهت إليها مجامع اللغة العربية باقتراح من الشهابي في مؤتمر المجامع سنة 1956م، فقدَّم توصية لجعل هذه القواعد دستوراً عاماً لمجامع اللغة العربية كلها. ونص هذه التوصية هو: «يوصي المؤتمر بجمع القواعد والشروح التي وضعها

مجمع اللغة العربية في التعريب، وقياسية بعض الأوزان والجموع، في كتاب تطبعه الجامعة العربية، يكون دستوراً للمجامع فيما تضع أو تحقق من مصطلحات»[1].

ويتبين من هذا أنّ بقيّة المجامع، لم تكن لديها قواعد كاملة، وضعتها للتعريب، كما يتبيّن قدرة مجمع القاهرة على معالجة القضايا المتعلّقة بالتعريب، واهتمامه به؛ لتحقيق أهدافه الرامية إلى سلامة اللغة وتطويرها، وجعلها لغةً تساير التقدّم والتطوّر العلمي في هذا العصر. ونظراً لذلك، ولشهرة هذا المجمع وعراقته، فقد اكتفى غيره من المجامع بالقواعد المختصرة التي وضعها للتعريب.

إنّ ما ساقنا إلى هذا الحديث، هو ما ذكرناه من عدم وجود قواعد للتعريب في بعض المجامع، خاصة مجمع دمشق، الذي يعدّ أسبق المجامع تأسيساً. أمّا مجمع القاهرة فقد أقرَّ قدرتَه على تمييز الغثّ من السمين في التعريب، قولُ مصطفى الشهابي؛ وهو: «وأمّا المجمع اللغوي الذي يجمع عملَ العلماء وينسّقه ويقرّه، فهو في نظري مجمع اللغة العربية في القاهرة، فهو المجمع الوحيد الذي يستطيع أن يؤلّف من أعضائه وخبرائه لجاناً محترمة قادرة على تمييز الغثّ من السمين في المعاجم الصغيرة التي يضعها العلماء»[2].

ونظراً لاعتماد مؤتمر المجامع على قواعد التعريب التي وضعها مجمع القاهرة، فقد اخترنا دراسة هذه القواعد في هذه الجزئية، كما سيأتينا في المواضع الآتية.

2 ـ قواعد تعريب الحروف:

المقصود بالحروف في هذه الدراسة، الحروف الصامتة والصائتة الأجنبية[3].

وقد اقتضت الدراسة ـ قديماً وحديثاً ـ أن توضع لنقل الحروف الأجنبية قواعد يتعامل

---

(1) «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 578.

(2) «تصنيف معجم إنكليزي فرنسي عربي»، المرجع السابق ص 167.

(3) الصامتة: Consonant صوت له نقطةُ نطق محدّدةُ، وله ناطقٌ محدّد، كما يحدث لتيار النفس عند نطقه نوعٌ من الإعاقة أو الإغلاق ثم الإنطلاق، أما الصائت: Vowel فهو: صوت رنينيّ امتدادي مجهور يصدر دون إعاقة لتيار النفس، يمثّل نواة المقطع التي تأخذ النبرة؛ معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ط 1 (بيروت: مكتبة لبنان 1982م) ص 54، 306.

بها المعرّبون في ميدان التعريب. وقديماً اتبع معرّبو الحروف الأعجمية قواعد عامّة غير مكتوبة يمكن فهمها من خلال دراسة ما أنجزوه من ترجمة الكتب الأجنبية التي بين أيدينا.

أمّا في العصر الحديث؛ فقد حاول المعرّبون وضع القواعد التي يستعملونها في التعامل مع الألفاظ الأجنبية؛ لكنّ حول هذه القواعد ـ التي حاول المعرّبون وضعها حديثاً ـ اختلافاتٌ نابعةٌ من كونها محاولات فردية، تختلف دائماً من شخص لآخر، وهذا يتطلّب تكوين عمل جماعيّ رسميّ، قادر على توحيد مناهج مُبَعْثَرة في منهج واحد، يزيل الاضطراب والزعزعة في حقل التعريب. وهو عملٌ يحق للمجامع وحدها القيام به؛ بل هو عملٌ قامت المجامع فيه بدور ملموس، خطت به اللغة العربية خطوةً جديدةً. وهو ما نريد أن نعالجه في هذا الموضوع، معالجةً تبرز الجهود التي بذلتها المجامع في وضع المنهج للتعريب.

والجدير بالملاحظة، أنّ أغلبية الجهود في الدراسة المجمعية منصبّةٌ على الحروف الصامتة والصائتة للغتين اليونانية واللاتينية، وهما اللّغتان القديمتان اللّتان بلغتا ذروة التقدّم في العصور القديمة، وكُتبت بهما العلوم، كما كانت اللغة العربية إبّان ازدهارها؛ ولكنّ السؤال المطروح أمام الدارس: هل قواعد التعريب التي وضعت للّغتين المذكورتين صالحةٌ لأن تستخدم للّغات أخرى؟ وهل المصطلحات المعرّبة منها يمكن استعمالها في مقابلة المصطلحات الحديثة؟ وهي من القضايا التي ستدرس في الباب الثاني. أمّا هذه الدراسة فهي تتناول القواعد التعريبية، التي وضعها مجمع القاهرة للحروف الصامتة والصائتة من اللغتين ومن بعض اللغات الأخرى.

وقد اتّخذ مجمع القاهرة ثلاثة وعشرين قراراً، تتعلّق بنقل كتابة الأعلام اليونانية واللاتينية بحروف عربية[1]، وستة عشر قراراً في كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية من اللغتين اليونانية واللاتينية، واللغات الأخرى؛ غير أنّنا سنركّز الحديث على تعريب تلك الحروف على ضوء هذه القرارات، مشيرين إلى الحروف التي عرّبها المجمع في أعماله ولم تتعرض لها قراراته.

---

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية ص 93 ـ 113.

(أ) تعريب الصوامت المفردة:

1 - حرف "B" اللاتيني:

لم تذكر قرارات المجمع كيف يُعَرَّب هذا الحرف؛ لكن جاء تعريبه بـ «الباء» التي عَرَّبها في أعماله، ومثال ذلك كلمة Bordeaux التي عرَّبها بـ «بوردو» وهذا الحرف ذو أصل يوناني ولاتيني استعمل بصورته ونطقه القديمين في اللغات الحديثة، ويسمى في اللغة اليونانية حرب بيتا (B β)[1]. وقد عُرِّب قديماً بـ «الباء» في المصطلحات اليونانية، مثل تعريب βατος batos بـ «باطس»[(2)أ]. وفي المصطلحات اللاتينية، مثل تعريب blitus بـ «بليطس»[(2)ب].

2 - حرف "C" اللاتيني:

عَرَّبَ المجمع هذا الحرف في محاولته الأولى بـ «القاف» مثل كلمة Arcadia التي عَرَّبها بـ «أرقاديا»[3]؛ وفقاً لما وجده من القدماء الذين يعربون هذا الحرف بالقاف، ثم جاءت محاولته الثانية، فعرَّب الحرف بـ «السين والكاف»[(4)أ]. والحرف يحمل أصلاً لاتينياً، يقابل الحرف اليوناني «كبا» (K κ)[(4)ب].

3 - حرف "D" اللاتيني:

عرَّب المجمع هذا الحرف بـ «الدال» المهملة في الأسماء اليونانية واللاتينية، كما جاء في تعريب القدماء؛ ومثال ذلك كلمة Macedonia التي عرَّبها بـ «مقدونيا»[(5)أ]، ويستثنى منه ما عرَّبه العرب بـ «الذال». ويعود الحرف إلى أصل لاتيني يطابقه في اللغة اليونانية حرف دلتا [(1)ب].

---

(1) يعني الحرف الأول من الحرفين حرفاً صغيراً Small Letter، والثاني حرفاً كبيراً Capital letter، وهذه طريقة مطردة، رسمنا بها الحروف اليونانية المقابلة للحروف اللاتينية في هذه الجزئية، واستعملنا المعجم مريام وبستر Webster - a Merriam في ضبط رسوم الحروف اليونانية.

(2) انظر: دراسات في المعجم العربي، إبراهيم بن مراد، ط 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي 1987م) ص أ ب 321.

(3) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ 1937م، ص 128.

(4) انظر: دراسات في المعجم العربي ص أ 340، ب 321.

(5) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب 129، جـ د 31، هـ و 132.

4 ـ حرف "F" اللاتيني:

قابل المجمع هذا الحرف بـ «الفاء»، مثل Festus الذي عرَّبه بـ «فسطوس»[(5)جـ]، والحرف ذو أصل لاتيني، يرسم بحرف مركب، يطابقه في اللغة اليونانية حرف (Φθ)[(5)د].

5 ـ حرف "G" اللاتيني:

رسم المجمع هذا الحرف «غيناً»؛ إلا فيما سبق تعريبه من الحرف بـ «الجيم» مثال ذلك: كلمة Megara، وعرَّبها بـ «ماغارا»[(5)هـ]، وإذا كان مشدّداً قلبت الجيم الأولى نوناً. أو كان بعده الحرف اليوناني «كبا» K، أو حرف خي X[(5)و]. وقد جاء في محاولة المجمع الثانية تعريب الحرف بـ «الكاف» العربية؛ لها خطان متوازيان «گـ»، وذلك في رسم بعض الأعلام الأجنبية، مثل «گوته» معرب Goethe[(1)].

والحرف أصله لاتيني، يطابقه في اللغة اليونانية حرف «غما» (Γγ)[(2)أ].

6 ـ حرف "H" اللاتيني:

يرسمه المجمع هاء، إذا ورد في أول الاسم وفق قراره حول هذا الحرف، ولم يذكر قاعدة حول توسطه أو تطرفه في الاسم، واستثنى من هذه القاعدة ما عرَّبه العرب بالألف وهو الغالب عندهم. ومن أمثلة ما عرَّبه المجمع، كلمة «هرقلس» مقابل (Heracles[(2)ب]).

والحرف يحمل أصلاً لاتينياً يطابقه في اليونانية علامة توضع أمام حرف العلة[(2)جـ].

7 ـ حرف "J" اللاتيني:

تختلف اللغات حول نطق الحرف. وأصدر المجمع قراره بأن يرسم هذا الحرف وفق نطق كل لغة؛ فيرسم الحرف بـ «الياء» إذا كانت الكلمة ألمانية؛ لأن الألمانية تنطقها

---

(1) انظر: مجموعة القرارت العلمية ص 101.

(2) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ 132، ب جـ 132-133.

بالياء مثل : «بينا» تعريب كلمة Jena[1]، ومثل ذلك يرسم الحرف بـ «الياء» وجوباً في الأسماء اللاتينية ، مثل «يوليوس» معرب Julius[2] . ويرسم «خاء» ، إذا كان التعريب من الأسبانية ؛ لأنها تنطقها بالخاء ، مثل : «موخاكار» مقابل Mojacar[3أ] .

وقد وجد للمجمع تعريبه الحرف بـ «الراء» المنقوطة بثلاث نقاط فوقها نحو : ?ان ده لوس معرب Jean de luz[3ب] ، وبـ «الجيم» ، مثل : «جول» معرب من Joule[4] ولا يوجد مقابل لهذا الحرف في اليونانية[5] .

8 ـ حرف "K" اللاتيني:

كان المجمع في محاولته الأولى ، يرسم هذا الحرف كما يرسم حرف C «قافاً»[6] . ثم جاءت محاولته الثانية التي غير فيها نطق الحرفين ، فجعل مقابلة C بـ «السين» و«الكاف»[7أ] ، ومقابله K بـ «الكاف» ، مثل تعريب كلمة Ketin بـ «كيتين»[7ب] .

والحرف ذو أصل لاتيني قديم يقابله هو والحرف C الحرف اليوناني «كبا» (K)[8] ؛ غير أن الحرف C كان يقابله أصلاً في اليونانية الحرف «غما» ، وعندما ظهر الحرف G في اللاتينية أصبح الحرفان K و C يقابلان حرف «كبا» ، كما سلف ذكره[9] .

9 ـ حرف "L" اللاتيني:

لم يتناول القرار تعريب هذا الحرف ؛ غير أن المجمع ، من خلال تعريباته ، رسم هذا الحرف «لاماً» ، كما جاء قديماً من تعريبه ، ومثال ذلك كلمة Heracles التي عربها بـ «هرقلس»[10] ، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة .

---

(1) انظر : مجموعة القرارات العلمية ، ص 102 .

(2) انظر : «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ 134 .

(3) انظر : مجموعة القرارات العلمية ، ص أ ب 102 .

(4) انظر : المعجم الشامل ، نبيل عبد السلام هارون (القاهرة : دار نوبار للطباعة 1990م) ، ص 110 .

(5) انظر : دراسات في المعجم العربي ، ص 323 .

(6) انظر : «التمثيل للقرارات» ، مجلة مجمع القاهرة 4/ 134 .

(7) انظر : دراسات في المعجم العربي ، ص أ 340 ، ب 324.

(8) انظر : مجموعة القرارات العملية ، ص 105 .

(9) انظر : دراسات في المعجم العربي ص 323.

(10) انظر : «التمثيل للقرارات» ، مجلة مجمع القاهرة 4/ 132 .

وهذا الحرف لاتيني يطابقه في اللغة اليونانية الحرف «لامبدا» (Λλ). ومما عُرِّبَ منه في اللغة اليونانية اللفظ «لوقيون» λúkiov (lykion)[1].

10 - حرف "M" اللاتيني:

لم يتناول قرار المجمع ما يقابل هذا الحرف في العربية، وورد فيما عَرَّبَه من الكلمات رسمه هذا الحرف بـ «الميم»، مثل: «مقدونيا» مقابل Macedonia[2]. وهي الطريقة التي رسم بها القدماء هذا الحرف.

يوجد هذا الحرف في اللغتين اللاتينية واليونانية[3]، ويسمى في اليونانية الحرف مو Mμ.

11 - حرف "N" اللاتيني:

وهو ضمن الحروف التي لم يتناولها القرار، وتعرف الطريقة التي اتخذها المجمع فيما عَرَّبه من الألفاظ بمقابلته نوناً، مثل «عسقلان» تعريب Ascalon[4].

يوجد هذا الحرف في اللغةاللاتينية واليونانية[5أ]، ويسمى في اليونانية الحرف نو (Nv) ويطابقه في العربية حرف النون، الذي به عرَّب المجمع هذا الحرف، ومما عرَّبه القدماء في هذا الحرف اللفظ اليوناني «نوارس» معرب νεραςneuras[5ب]، واللفظ اللاتيني «نابطة» معرب nepeta[5جـ].

12 - حرف "P" اللاتيني:

جاء تعريبه في محاولة المجمع الأولى بـ «الفاء» و«الباء» فيرسم باء، إذا كان مشدّداً P P مثل: «إبقراط» معرب من Hippocrates[6أ]، أو سبقه حرف ساكن، مثل كلمة «إلسبنطس» معرب من Hellespontus[6ب]، وما عدا ذلك يرسم فاء، مثل تعريب المجمع: كلمة Pyramus بـ «فوراموس»[1جـ]، ويستثنى من ذلك ما عربه

---

(1) انظر: دراسات في المعجم العربي ص 324.

(2) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ 132.

(3) انظر: دراسات في المعجم العربي ص 324.

(4) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ 132.

(5) انظر: دراسات في المجمع العربي ص أ ب جـ 324.

(6) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب جـ د 136.

القدماء[(1)د]، وفي محاولته الأخرى جعل الحرف يقابل الحرف العربي المشبه بالباء؛ إلا أنه منقوط بثلاث نقاط تحته، ويرسم هكذا «پ»[(1)أ]، وهذا الحرف ذو أصل لاتيني يقابله في اليونانية الحرف «بي» (Ππ)[(1)ب].

13 - حرف "Q" اللاتيني:

رسم المجمع هذا الحرف «قافاً»، ويعده واو «قو»؛ نظراً لأن الحرف U يتبع عادة هذا الحرف. ومثال ذلك: اللفظ «قونطوس» مُعَرَّب من Quintus[(2)]، واتبع المجمع طريقة القدماء في رسم هذا الحرف.

وقد غلب استعمال «الكاف» في العصر الحديث بدل «القاف»، كما نجده في الأمثلة الآتية، وهي: «كواسية»، و«كوارت»، و«كينين»، مُعَرَّب من quassia[(3)أ] وquart[(3)ب] وquinine[(3)جـ]، ولا يوجد لهذا الحرف ما يقابله في اللغة اليونانية.

14 - حرف R اللاتيني:

لم يتناول قرار المجمع طريقة رسم هذا الحرف؛ لكن رسمه بـ «الراء» في عمله التعريبي لمطابقته حرف الراء العربي، ومثال ذلك: «سقراط» معرب من Socrates[(4)]. وهي طريقة سلكها القدماء في تعريبهم لهذا الحرف، مثل تعريبهم اللفظ اليوناني ρητινη rhetine بـ «راطيني»[(5)أ]، واللفظ اللاتيني aronis بـ «أرون»[(5)ب]، ويعود الحرف إلى أصل لاتيني يطابقه في اللغة اليونانية الحرف «رو» (Pρ)[(5)جـ].

15 - حرف "S" اللاتيني:

رسم المجمع هذا الحرف بـ «السين»؛ إلا ما عربه منه القدماء بـ «الشين» أو «الصاد» المعجم، ومثال ذلك تعريب اللفظ Socrates السالف ذكره، وكذلك اللفظ

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية ص أ 99، ب 100.

(2) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ 137.

(3) انظر: دراسات في المعجم العربي ص أ ب جـ 325.

(4) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ 137.

(5) انظر: دراسات في المعجم العربي ص أ 325 - 326، ب 326، جـ 325.

Hyphasis الذي عرَّبه بـ «هو فاسس»[1] . وهذا الحرف لاتيني يطابقه في اللغة اليونانية الحرف سيغما (Σσς)[2] . ومما عُرِّبَ منه في اليونانية اللفظ «سريس» معرب من Seris σερις[3] .

16 ـ حرف "T" اللاتيني:

عَرَّبَ المجمع هذا الحرف بـ «الطاء» ، مثل : «طاطيوس» مُعَرَّب من Tatius[4]أ ، هذه قاعدة وجدها عند القدماء الذين عرَّبوا الحرف بـ «الطاء» في الغالب[4]ب كما عرَّبوا به اللفظ اليوناني teukrion κτευπιον بـ «طوقريوس»[5]أ ، واللفظ اللاتيني toba بـ «طوبة»[5]ب ، ثم غلب استعمال «التاء»[5]جـ ، مثل : «تلكس» معرب Telex[6] . ويحمل هذا الحرف أصلاً لاتينياً ويونانياً ، ويسمى في اليونانية «تو»[7] (Tτ) .

17 ـ حرف "V" اللاتيني:

رسم المجمع هذا الحرف «واواً» مثل : «ويطليوس» معرب من Vitellius[8] . ثم تنبه إليه ، وفكَّر بجعله حرفاً مميزاً يزاد في الحروف العربية ، ورأى أن يرسم هذا الحرف «فاءً» فوقه ثلاث نقاط ، يرسم هكذا «ڤ»[9] ، ومن أمثلته : اللفظ «فلة» معرب من Villa[10]أ ، واللفظ فلطية معرب من Voltage[10]ب .

---

(1) انظر: «التمثيل للقرارات» ، مجلة مجمع القاهرة 4/ 137 .

(2) الحرفان الأول والثاني من الحروف الصغيرة .

(3) انظر: دراسات في المعجم العربي ص 326 .

(4) انظر: «التمثيل للقرارات» ، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب 138 .

(5) انظر: دراسات في المعجم العربي ص أ ب 326 ، جـ 340 .

(6) انظر: المعجم الشامل ، ص 190 .

(7) انظر: «التمثيل للقرارات» ، مجلة مجمع القاهرة 4/ ص138 ـ 139 .

(8) انظر: المرجع السابق ص 139 .

(9) انظر: مجموعة القرارات العملية ص 100 .

(10) انظر: المعجم الشامل ص أ 203 ، ب 204 .

فهذا الحرف تمتاز به اللغة اللاتينية؛ حيث لا يوجد ما يقابله في اللغة العربية واليونانية[(1)أ]، وكان القدماء يعرِّبونه بالباء، مثل تعريبهم اللفظ Verbena بـ «بربينه»[(1)ب].

18 ـ حرف "W" المستحدث:

اتخذ المجمع لهذا الحرف رسمين، هما: رسمه بـ «الواو»[(2)]، أو رسمه بـ «الفاء» المعجمة بثلاث نقاط من فوق[(3)أ]؛ وهو نفس الرسم الذي اتخذه للحرف V السالف ذكره.

لم يكن هذا الحرف أصلاً في اليونانية واللاتينية؛ وهو حرف مستحدث جاء من جنس الحرف V، وينطق في بعض اللغات الأوربية، كما ينطق في العربية «واواً»[(3)ب]، ومما عُرِّب منه واواً الكلمات: «وند لسقادة» و«شوارص» و«تيور»، معربات من Wendlescada[(3)جـ]، وchwarss[(3)د] وtwer[(3)هـ]، ويلاحظ أن هذا الحرف من الأحرف التي لم تشملها قرارات المجمع.

19 ـ حرف "X" اللاتيني:

تعددت الحروف التي اتخذها المجمع لمقابلة هذا الحرف، فرسم له في محاولته الأولى حرفين مركبين، هما: الكاف والسين «كس»[(4)أ]، وعرب به بعض الأسماء الأجنبية، مثل: «أنكساغوراس» معرب من كلمة Anaxagoras[(1)ب]، ثم جاء في محاولته الثانية تعريبه هذا الحرف بـ كس، ك، س، كز، خ[(5)].

ويحمل هذا الحرف أصلاً لاتينياً، ويقابله في اليونانية حرف «إكسي» (Ξξ)[(6)]. وقد عربه القدماء على الوجه الأغلب في اللغة اليونانية بالحرفين المركبين

---

(1) انظر: دراسات في المعجم العربي أ ب 327.

(2) تعريب الحرف بالواو هو الأسلوب المتبع في المجمع، أما تعريبه بالحرف المخترع المذكور فقد وجدناه فقط في ص 340 من المرجع السابق، ولم نعثر عليه في قرارات المجمع ومعرباته.

(3) انظر: دراسات في المعجم العربي ص أ ب جـ د هـ 340.

(4) انظر: «التمثيل في القرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب 139.

(5) انظر: دراسات في المعجم العربي ص 340.

(6) انظر: مجموعة القرارات العملية ص 112.

«كس»[(1)أ] ، ومما جاء فيه المصطلح : «غلوكوس» معرب من «γλανξ» glaux ، والمصطلح «إكسوس» معرب من « Ιξος» ixos[(1)ب] .

وجاء غالباً في تعريب الحرف في المصطلحات اللاتينية بالحرفين المركبين «خس»[(1)جـ] ، مثال ذلك : تعريب buxus بـ «بخشش»[(1)د] ، و saxifraga بـ «شخشفراغة»[(1)هـ] ، وtoxus بـ «طخش»[(1)و] .

20 - حرف "Z" اللاتيني:

عرَّب المجمع هذا الحرف بـ «الزاي»[(2)أ] ، لما وجد في القديم من رسمه «زاياً» غالباً في اللغة العربية ، واتخذه طريقة بنى عليها قاعدته ، ومن الألفاظ التي عربها تعريباً متضمّناً هذا الحرف ، اللفظ «زوس» معرب من Zeus[(2)ب] .

والحرف ذو أصل لاتيني ، ويقابله في اليونانية الحرف «زيتا» (Zζ)[(2)جـ] ؛ غير أن تعريبه بالزاي هو الأغلب في اليونانية . ومما جاء منه : اللفظ «زا» معرب من Zea ζεα[(3)أ] ، واللفظ «زيزفون» معرب من «ζιζυφος» zizyphos[(3)ب] .

(ب) تعريب الصوامت المركبة:

1 - مركب CH اللاتيني:

نقل المجمع هذا المركب إلى العربية بحرف «الخاء» يونانياً ولا طينياً[(4)أ] ، مثل : «خيوس» مقابل chios[(4)ب] ، وهذا النقل في الأسماء اليونانية واللاتينية . أما الأسماء الأوربية الأخرى وغيرها التي تستعمل هذا المركب ، فقد جعل لها المجمع حروفاً تقابل المركب ، وهي : التاء والشين المركبين «تش»[(5)] ، والشين «ش» ، والخاء «خ» ، والكاف «ك»[(6)] ، كما وضع المجمع قاعدة تخص البلاد الإسلامية

---

(1) انظر : دراسات في المعجم العربي أ ب جـ د هـ و 328.

(2) انظر : «التمثيل للقرارات» ، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب جـ 140 .

(3) انظر : دراسات في المعجم العربي أ ب 328 .

(4) انظر : «التمثيل للقرارات» ، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب 128 .

(5) انظر : مجموعة القرارات العلمية ص 99، 114 .

(6) انظر : دراسات في المعجم العربي ص 340 .

التي تستعمل هذا المركب؛ وهي أن يرسم جيماً ذا ثلاث نقاط تحته «چ»[1]، ويعود هذا المركب إلى أصل لاتيني منقول من الحرف اليوناني «خي» (Xχ) الذي يطابق حرف الخاء في العربية؛ وبه عُرِّبَتْ في القديم المصطلحات اليونانية، ومن أمثلته: تعريب (Khelidonion) χελιδονιον بـ «خالد ونيون»[2]أ.

2 ـ مركب GN اللاتيني:

هذا المركب لاتيني، يقابله المركب اليوناني (γν)، ولا يوجد في اللغتين حرف خاص يغني عنه، وقد اتخذ له القدماء رسماً مركباً من الحرفين، وهما: الغين والنونُ (غن)، وبه عرَّبوا المصطلحات اليونانية واللاتينية[2]ب، ومما عُرِّبَ به من المصطلحات اليونانية لفظا غنافاليون ومغنيسية المعربين من: «γναφαλλιον» gnaphallion، «μαγνσια» magnesia[2]جـ.

نقل المجمع هذا المركب بالحرفين: «النون» و«الياء» «ني»؛ وهو نقل يختلف عما ذكرناه من طريقة القدماء؛ لكن هذا المركب العربي، الذي اتخذه المجمع رسماً يقابل هذا المركب الأجنبي، يخص اللغتين الإيطالية والفرنسية اللتين تستعملانه، واللغة الإسبانية التي تقابله بالمركب الإسباني، وهو (FN)[3].

غير أن ما يلاحظ في العصر الحديث، تعريب هذا المركب بالطريقة الأخرى، غير التي اتخذها المجمع؛ حيث اشتهر تعريبه ـ حديثاً ـ بالغين والنون المركبين «غن»؛ لذلك اضطر المجمع أن يُعَرِّبَ بهذه الطريقة، المصطلحات الأجنبية التي من بينها المصطلحات الآتية: Magnelium وmagnet وmagnon فعربها على الترتيب بـ «مغنيليوم»[4]أ و«مغنطيش»[4]ب و«مغنون»[4]جـ.

3 ـ مركب PH اللاتيني:

يقابل هذا المركب اللاتيني الحرف اليوناني «في» (Φφ). ويطابقه في اللغة العربية حرف «الفاء»؛ لذلك نقل به القدماء المصطلحات اليونانية واللاتينية، ومثال

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية ص 99، 114.

(2) انظر: دراسات في المعجم العربي ص أ 329 ـ 330، ب جـ 330.

(3) انظر: مجموعة القرارات العلمية ص 118.

(4) انظر: المعجم الشامل ص أ ب جـ 120.

ذلك تعريبهم «φαλαρις» (Phalaris) بـ «فالريس»[1]، وقد اتبع المجمع هذا التعريب، فرسم لهذا المركب حرف «الفاء» العربي، ومثال ذلك تعريبه لكلمة phonon بـ «فنون»[2أ]، غير أن هذا المركب لم تشمله القرارات التي أصدرها المجمع.

4 - مركب SH الإنجليزي:

لم يصدر من المجمع قرار لتعريب هذا المركب؛ لكن وجد من معرباته نقل هذا المركب بالحرف العربي الشين. مثل تعريبه اللفظ Shadoof بـ «شادوف»[2ب]، وهذا المركب إنجليزي يقابله المركب الفرنسي CH[3]، ولا يوجد في اللغة اليونانية.

5 - مركب TH اللاتيني:

قابل المجمع هذا المركب بـ «الثاء»، نحو «ثاليس» من Thales وبـ «التاء» مثال «ترموس» من Thermos[4]، كما عرّبه بـ «الذال»[5].

أصل هذا المركب لاتيني، يطابقه في اليونانية حرف «ثيتا»[6أ] (Θθ)؛ لكن نطق المركب بين اللغتين ليس سواء؛ لأن النطق اللاتيني به يطابق نطق «التاء» العربية، أما النطق اليوناني به فيطابق نطق «الثاء» العربية[6ب].

هذا في نطق اللغتين اليونانية واللاتينية القديمتين، أمّا في نطق اللغات الحديثة، فنجد أن النطق الفرنسي بالمركب يطابق النطق اللاتيني به، وهو التاء بينما النطق الإنجليزي به يطابق النطق اليوناني؛ وهو الثاء. إلا أن اللغة الإنجليزية أحياناً تنطق المركب بـ «الذال» في مواضع الأخرى[7أ]، ومما عُرِّبَ قديماً من المصطلحات بـ «الثاء» المصطلح اليوناني Thimbra θυμβρα حيث عُرِّبَ بـ «ثمبرا»[7ب].

---

(1) انظر: دراسات في المعجم العربي ص 331.

(2) انظر: المعجم الشامل ص أ 144، ب 173.

(3) انظر: دراسات في المعجم العربي ص 331.

(4) انظر: المعجم الشامل 192.

(5) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ 138.

(6) انظر: دراسات في المعجم العربي ص أ ب 331.

(7) انظر: المرجع السابق أ ب نفس الصفحة.

6 ـ مركب LL الإسباني:

يوجد هذا المركب في اللغة الإسبانية، ورسم له المجمع في حالة النطق العربي «ليا» تجنباً من أن ينطقه أحد بـ «لا» ومثال ذلك، كلمة Llano الإسبانية. وعند نقطها نقول: «ليانو»[1].

(جـ) تعريب الصوائت المفردة:

1 ـ حرف A اللاتيني، واليوناني، والإنجليزي:

يرسم هذا الحرف «همزة»، إذا وقع في أول الاسم، مثل: «أباسغس» معرب من Abasgus، وإذا وقع في وسط الاسم وبعده حرف ساكن، فتح ما قبله ككلمة: «أدرسطوس»، مُعَرَّب من Adrastus[(1)أ]، ويرسم ألفاً لينة إذا تطرف في آخر الاسم أو إذا تحرك الحرف بعده، ومثال ذلك اللفظ «اسطاغيرا» مُعَرَّب من Stagira[(2)ب] ويرسم أحياناً باءً مشددة في آخر الاسم، فحينئذ تختم الكلمة بالتاء المربوطة، مثل: «الإسكندرية» معرب من Alexandaria[(3)جـ]، وهذه القاعدة تخص اللغتين اليونانية واللاتينية، أما الحرف (A) الإنجليزي فإنه يكتب ألفاً في حالة نقله إلى اللغة العربية[(2)د]، غير أن القرار لم يأت بالتفصيل، كما في قاعدة اللغتين اللاتينية واليونانية، وقد خرج عن قاعدة الحرف اللاتيني واليوناني ما رسمه القدماء بالعين، مثل: «عسقلان» معرب من Ascalon[(2)هـ]، وهذا الحرف في اللغتين اللاتينية واليونانية، ويسمى في اليونانية حرف «ألفا» (Aα).

2 ـ حرف E اللاتيني:

يقابل هذا الحرف في اللغة اليونانية حرف «إيبسلون» (Eε) فيرسم همزة مفتوحة، عند وروده في أول الاسم نحو «أفسوس» معرب من Ephesus[(2)و]؛ أما في حالة وروده في وسط الاسم وعليه نبرة نطقية، فهو يرسم «ألفاً» لينة، ومثاله تعريب

---

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية ص 118.

(2) انظر: المرجع السابق ص أ ب جـ د 130، هـ و ز 121.

Methora بـ «ماثورا»[2]ز، وإذا ورد في وسط الاسم بغير نبرة، فتح ما قبله، مثل: تعريب Theodora بـ «ثودورا»[2]أ.

أما الحرف e في الأعلام اللاتينية، ـ حين يقابله في اليونانية الحرف «إيتا» ـ فقاعدته أنْ يرسم بالياء والتاء المربوطة المركبتين «يه» في العربية، كما في اللفظ «إفريقية» الذي عُرِّبَ من Afrike، وذلك إذا وقع في آخر الاسم[2]ب.

3 ـ حرف I اللاتيني:

هذا الحرف يقابله في اليونانية الحرف «يوتا» (Iι). فيرسم في أول الاسم همزة مكسورة فقط، مثل تعريب Isocrates بـ «إسوقراطس». أو يكتب همزة بعدها ياء، أما في وسط الاسم، فتمثل له كسرة تحت الحرف الذي قبله، أو ياء، مثل تعريب Aristippus بـ «أرسطبوس»[1]جـ.

4 ـ حرف Y, I, E الإنجليزية:

جعل المجمع رسم هذه الحروف، وما يشبهها في النطق ياء في العربية، مع الملاحظة بوضع الألف القصيرة قبل الياء دلالة على الإمالة، إذا كان الحرف في اللغة الأجنبية ممالا، ومثال ذلك سين مقابل Seine[1]د.

أما الحرف المشم في اللغة الفرنسية وغيرها فيكتب واواً، وترسم فوقها علامة كالرقم (٨)، مثل: جوتة معرب من Goethe[1]هـ.

5 ـ حرف O اللاتيني:

يقابل هذا الحرف اللاتيني الحرف اليوناني «أومكرون» Oo أو حرف «أميغا» Ωω، ووضع له المجمع قواعد ينقل بها إلى اللغة العربية، وهي:

1 ـ إذا وقع في أول الاسم وأعقبه حرف ساكن، رسم همزة مضمومة، نحو: «أُسا» مقابل Ossa[1]و.

2 ـ ويرسم همزة بعدها واواً، إذا أعقبه حرف متحرك، وهو في أول الاسم، نحو: «أُوبيانوس» معرب من Oppianus[1]ز.

---

(1) انظر: المرجع السابق أ ب جـ هـ و ز 135.

3- وفي حالة وقوعه في وسط الاسم وآخره، يرسم واواً في الغالب، ويرسم واواً ونوناً، إذا ورد في آخر الاسم اللاتيني[(1)أ].

هذا في اللغتين اليونانية واللاتينية. أما في اللغات الأخرى فيرسم الحرف «واواً»، إذا كان الصوت ممدوداً، مثل Hood[(1)ب]. أما إذا كانت «الواو» مائلة إلى الألف، مثل Rome، فتكتب «واواً» مع وضع علامة قصيرة كالألف على الحرف السابق للواو[(2)ب]، وعندما يقصد تخفيفه توضع علامة « » على الواو، مثل: «كوتة» معرب Goethe[(1)جـ].

6- حرف U اللاتيني:

هذا الحرف يقابله الحرف اليوناني «أومكرون» Oo[(2)أ]، وينقل غالباً إلى العربية واواً مثل: «لوقوس» من Lycus[(2)ب]، ويُضَمُّ أحياناً الحرف الذي يسبقه، وعندما يقصد تخفيفه توضع علامة «v» فوق الواو، نحو: «زان ده لوس» Jean de Luz[(3)].

7- حرف Y:

عرَّب المجمع هذا الحرف بـ«الواو»، مثل: «لوبيا» معرب من Lybia[(4)أ]. و«قورينة» معرب من Cyrene[(4)] [illegible] «الياء»، مثل: «هيبولتوس» معرب من Hyppolitus[(5)]، وقد ذكرت الواو في القرار؛ لكن الياء غير مذكورة، ويقابل هذا الحرف في اللغة اليونانية حرف «أبسلون» (Yυ)[(6)].

(د) الصوائت المركبة:

1- مركب αe أو αI اليوناني:

إذا وقع هذا المركب في أول الاسم، رسم «همزةً» مكسورة أو «همزةً» بعدها ياء مثل: «إسوفوس»، معرب من Aesopus[(7)أ]، و«إيميليوس» معرب من Aemilius[(7)ب].

---

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية ص أ ب 101، جـ 102.

(2) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب 140.

(3) انظر: مجموعة القرارات العلمية ص 102.

(4) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجمع القاهرة 4/ أ ب 140.

(5) انظر: دراسات في المعجم العربي، ص 339.

(6) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص 112.

(7) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب جـ 126، د هـ و 127، ز حـ 131.

وإذا ورد في وسط الاسم يرسم «ياءً»، نحـو: «هفيسـيطيون» معـرب مـن Hephaestion. ويرسم «ألفاً» إذا ورد في آخر الاسم، نحو «إيغا» من Aegae[(7)ج].

2 ـ مركبا ao و au اللاتينيان:

ويقابل هذين المركبيـن، المركبـان αο وαυ أوαω اليونانيـان، فيكتفـى أن يقابلهما ألـف مضمومة، مثـل: «أطولوقوس» مُعَرَّب من Autolycus[(7)د]، أو ألـف مفتوحة، بعدها واو فـي حالـة ورودهمـا فـي أول الاسـم أو فـي وسـطه، مثـل: «منالاوس» مُعَرَّب من Manalaus و«أورسي» مُعَرَّب مـن Aorsi[(7)هـ]، إلا فيما عُرِّبَ قديماً، وكان خارجاً عن القاعدة، مثل: «اللاذقية» معرب من Laodicea[(7)و].

3 ـ مركب EU اليوناني:

رسم المجمع هـذا المركـب «همزة» مضمومة، أو «همـزة» يليهـا واو «أو» إذا ورد في أول الاسم، ومثـال ذلـك: «أورغـاطس» معـرب مـن Evergetes[(7)ز]، أمـا إذا توسط أو تطرف في آخر الاسم، فيرسـم «واواً» فقـط، نحـو: «طوقـروس»، معـرب من Teucerus[(7)ح].

الصوامت المفردة

الأمثلة	المقابل العربي	اليوناني	اللاتيني
باطس Batos، بليطس blitus	ب	Bβ	Bb
أرقاديـا Arcadia، سـيراميك[(1)]❖ Ceramic كدميومي Cadmium❖	ق. س. ك	Kκ	Cç
مقدونيا Macedonia	د. (ذ)[(2)]	Δδ	Dd
فسطوس Festus	ف	Φφ	Ff
ماغرا Megara، كوته Goethe❖	غ. ك. ـحـ	Γγ	Gg
هرقلس Heracles	هـ		Hh

---

(1) تعني المصطلحات التي فوقها علامة (❖) بأنها من المصطلحات المعربة من اللغات الحديثة.

(2) تفيد الرسم الموجود بين القوسين رسماً قديماً عند النقلة العرب القدماء.

اللاتيني	اليوناني	المقابل العربي	الأمثلة
Jj		ي . خ . ز	ينا Jena ، موخاكار Mojacar، زان Jean*
Kk	Kκ	ق . ك	كتين Ketin
Ll	Λλ	ل	لاغوبس Lagopus
Mm	Mμ	م	مقدونيا Macedonia
Nn	Nν	ن	عسقلان Asclaon
Pp	Ππ	ف . ب . ب	فورامـــــوس Pyramus ، إبقـــــراط Hippocrates
Qq		(ق) . ك	قونطوس Quintus ، كوارت quart*
Rr	Pρ	ر	سقراط Socrates
Ss	Σσς	ش . ش . ص	هوفاســـــس Hyphasis ، صونومـــــتر Sonameter*
Tt	Tt	(ط) . ت	طاطيوس Tatius ، ترايمر Trimer*
Vv		و . ف	ويطليوس Vitellius ، فلطية Voltage*
Ww		و	تيور Twer
Xx	Ξξ	كس . ك . س	أنكساغوراس Anaxagoras
		كز، خ	
Zz	Zζ	ز	زوس zeus

جدول رقم : (1)

الصوامت المركبة

اللاتيني	اليوناني	المقابل العربي	الأمثلة
CH	Xx	خ . تش	خيوس chios
		ش . ك . ج	شيك Cheque* ، كرومي Chrome*
GN	ΓV	غن	مغنطيـــــس magnet* ، غنافـــــاليون gnaphallion .
PH	Φϕ	ف	فالريس Phalaris ، فنون Phonon* .

SH		س	شادوف Shadoof*.
TH	Θθ	ث . ت . ذ	ثاليس Thales، ترموس Thermos*.
LL		ليا	ليانو Llano.

جدول رقم (2)

الصوامت المفردة

اللاتيني	اليوناني	العربي		الأمثلة
		محله	مقابله	
Aa	Aα	في أول الاسم	أ	أباسغي Abasgus
		في وسط الاسم	فتح ما قبله	أدرسطوس Adrastus
		في آخر الاسم	ا	اسطاغيرا Stagira
Ee	Eε	في أول الاسم	أ	أفسوس Ephesus
		في وسط الاسم	ـا	ماثورا Methora
			فتح ما قبله	ثودورا Theodora
	Hη	في آخر الاسم	ية	إفريقية Afrike
Ii	Iι	في أول الاسم	إ . إي	إسوقراطس Isocrates
		في وسط الاسم	كسر ما قبله	أرسطبوس Aristippus
Oo	Oo	في أول الاسم	أ	أشا Ossa
			أو	أوبيانوس Oppianus
		في وسط الاسم أو في آخره		«و» في الغالب
		في آخره اللاتيني	و ن	
Uu	Oo		و	لوقوس Lycus
Yy	Yυ		و	لوبيا Lybia

Y.I.E	الإنجليزية		ى	سين Seine
Oe	المشم الفرنسية		و	جوته Goethe
A	الإنجليزي		ا	
O	في اللغات الأخرى		و	

جدول رقم : (3)

الصوائت المركبة

اللاتيني	اليوناني	العربي		الأمثلة
		محله	مقابله	
	Aι αe	في أول الاسم	إ. إي	إسوفوس Esopus
		في وسطه يرسم ياء وألفاً في آخره		إيميليوس Emilius
au ، Ao	ω,αυ,α o		أ	أطولوقوس Autolycus
		في أول الاسم أو	أو	أورس Aorsi
		في وسطه		منالاوس Manalaus
	ευ	في أول الاسم	أ. أو	أورغاطس Euorgetes
		في وسط الاسم أو في آخره	و	طوقروس Teucerus

جدول رقم (4)

(هـ) البدء بالحروف اليونانية واللاتينية الساكنة:

إذا بدأت الكلمة اليونانية أو اللاتينية بالحرف الساكن، تراعى فيها القواعد الآتية :

1 - تزاد همزة قطع مكسورة في أول الاسم اليوناني أو اللاتيني، إلا ما عُرِّبَ منها قديماً، فيحافظ عليه كما نطق به العرب، ومثال ذلك: «إفركسوس» مُعَرَّب من Phrixus[(1)أ].

2 - عدم زيادة همزة قطع؛ لكن يحرك الحرف الأول بحركة الحرف الثاني[(1)ب]. فيحرك بالضمة إن كان مضموماً، ويحرك بالفتحة إن كان مفتوحاً[(1)جـ].

3 - إذا تتابع الحرفان الساكنان في صدر الكلمة الأجنبية، زيدت همزة قطع في أولها، عند التعريب، مع تحريك الحرف الثاني والهمزة المزيدة بحركة الحرف الثالث، نحو: «أستراتيوس» مُعَرَّب من Stratiotes[(1)د].

3 - قواعد نطق المُعَرَّب وكتابته:

قد جمعنا في هذه الجزئية بعض القواعد النطقية التي تناولتها قرارات مجمع القاهرة؛ ليسهل الإطلاع عليها، وقد أثارت هذه القواعد جدلاً بين أعضاء هذا المجمع، الذين اختلفوا في تعريب اللفظ الأجنبي، وانقسموا إلى فريقين، هما: فريق يقول بتعريب اللفظ الأجنبي وفق حروفه المنطوقة، وفريق يقول بتعريبه وفق حروفه المكتوبة؛ غير أن هذا المكان، لا يتسع لذكر هذا الخلاف؛ لذلك سنعالجه بالتفصيل في الفصل الرابع من الباب الثاني من كتابنا هذا، إن شاء الله.

وقواعد النطق التي وضعها مجمع القاهرة للتعريب هي:

1 - «يرجح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعربة، عند إختلاف نطقها في اللغة الأجنبية»[(1)].

2 - «ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب»[(2)].

3 - «يكتب العلم الإفرنجي الذي يكتب في الأصل بحروف لاطينية بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية ومعه اللفظ الإفرنجي بحروف لاطينية بين القوسين في البحوث

---

(1) انظر: «التمثيل للقرارات»، مجلة مجمع القاهرة 4/ أ ب جـ د 124.

(2) صدر في جلسة (33) دورة (1)، المرجع السابق ص 86.

والكتب العلمية، على حسب ما يقره المجمع بشأن كتابة الأصوات اللاطينية التي لا نظير لها في العربية، مثل: بوردو Bordeaux»[1].

4 ـ «تكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاطينية والعبرية بحسب النطق بها في لغتها الأصلية، أي كما ينطق بها أهلها، لا كما تكتب، مع مراعاة ما يأتي من القواعد، مثل: روتم Wrotham»[2].

5 ـ «جميع المعربات القديمة من أسماء البلدان والممالك والأشخاص المشهورين في التاريخ، التي ذكرت في كتب العرب، يحافظ عليها كما نُطِقَ بها قديماً، ويجوز أن تذكر الأسماء الحديثة التي شاعت بين قوسين، وإذا اختلف العرب في النطقين، رجح أشهرهما»[3].

6 ـ «أسماء البلدان والأعلام الأجنبية التي اشتهرت بنطق خاص وصيغة خاصة، مثل: باريس والإنجليز وإنجلترا والنمسا وفرنسا، وغير ذلك، تبقى كما اشتهرت نطقاً وكتابة»[4].

4 ـ قواعد التعريب النحوية والصرفية:

للتعريب تعلق بالدراسات الصرفية، وكذلك النحوية عند بعض الباحثين، ونتعرض هنا لبعض الدراسات، التي قام بها بعض الباحثين والمجامع اللغوية حول هذا التعلق، ومن الذين تحمسوا في دراسة هذا الموضوع، الدكتور محمد رشاد الحمزاوي، عضو مجمع دمشق، فقد تحدث عن موقف مجمع دمشق من الألفاظ الأجنبية المعربة، وقال: «يجب تطبيق القواعد النحوية العربية على المفردات الأعجمية فتقول: جاء الدكتور، ورأيت الدكتور، ومررت بالدكتور، فتزن كلمة دكتور على عصفور»[5]. وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يتعلق بالقواعد النحوية، اللهم إلا بتغيير حركة الكلمة التي ذكرها حسب ما يقتضيه العامل.

---

(1) صدر في جلسة (32) دورة (4)، المرجع السابق ص 97.

(2) صدر في جلسة (22) دورة (4)، المرجع السابق نفس الصفحة.

(3) صدر في جلسة (30) دورة (4)، المرجع السابق نفس الصفحة.

(4) صدر في جلسة (32) دورة (4)، المرجع السابق ص 90.

(5) مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية ص 65 ـ 66.

ثم تعرض الحمزاوي للقاعدة الصرفية، مشيراً إلى الإشتقاق من اللفظ المعرب، قائلاً:

«ويمكن أن نشتق أفعالاً من كلمات، مثل: فرنسا وأمركا فنقول: فَرْنَسَهُ، أي جعله فرنسياً وفرنسة الجزائر ـ وتَأَمْرَكَ أي أصبح أمريكياً، ويقترح أيضاً استعمال كلمات، مثل: تَلْغَفَ: أي أرسل تلغرافاً، وتَلْفَنَ: أي خاطب تليفونياً»[1].

وأما مجمع القاهرة، فقد عالج الموضوع بقرارات تتعلق بتصرف الأعلام، وبالتعريب والتذكير والتأنيث، والنسب. وفيما يخص تصرف الأعلام، فقد أصدر قراراً يعالج الأعلام الجغرافية، ونصه: «الأعلام الجغرافية التي جاءت على صيغة المثنى أو جمع المذكر السالم في حالة إعراب خاصة، واشتهرت بذلك، تحكى كما هي»[2].

أما ما يتعلق بتصريف الأعلام، فنص عليه القرار بصيغة تمنع دخول «أل» على الأعلام المعربة، وهي: «لم يدخل العرب أداة التعريف على الأعلام المُعَرَّبَة إلا إذا كان العلم اسم شعب، أو كان له صيغة عربية، لذلك يجب إتباع ما جرى عليه العرب، وعدم إدخال أداة التعريف على الأعلام الجغرافية الأعجمية»[3].

وفيما يتعلق بشأن التذكير والتأنيث، فالقرار ينص على جواز الوجهين في لفظ موسيقى، وهو: «من حيث تذكير لفظ الموسيقى وتأنيثه، يجوز الوجهان: التذكير على معنى العلم أو الفن، والتأنيث على معنى الصناعة، ومن حيث كتابتها، تكتب مفتوحة القاف بالألف، ومكسورة القاف بالياء»[4].

وقد صدر أيضاً قرار المجمع في النسب إلى كلمة «كيميا»، ونصه: «يقال في النسب إلى كلمة كيمياء: كيمياوي، وكيماوي»[5]. كما تعرض قرار المجمع لكيفية جمع بعض أسماء المواليد، ونص هذا القرار هو: «تجمع الشعب phylum،

---

(1) المرجع السابق ص 66.

(2) صدر في جلسة (28) دورة (5)، مجموعة القرارات العلمية ص 115.

(3) صدر في جلسة (28) دورة (5)، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) صدر في جلسة (10) دورة (6)، المرجع السابق، ص 87.

(5) صدر في جلسة (5) دورة (6)، المرجع السابق ص 89.

والطوائف ..class، والرتب order، جمعاً مؤنثاً سالماً (بالألف والتاء) وتجمع أسماء الفصائل ...Family والقبائل ..Tribe بالتاء المربوطة»[1].

وقد تحدث الحمزاوي عن موضوع يتعلق بهذا الجمع الذي تناوله القرار، قائلاً: «ويجوز أن تخضع كل تلك المقولات إلى القواعد الصرفية، إذ يجوز... أن نجمع جمعَ مؤنث سالماً الألفاظ الدالة على الشعب والطوائف والرتب، أما الألفاظ الدالة على الفصائل والقبائل، فإنها ترد في المفرد والمؤنث، وبالطبع فإن هذه القواعد المطبقة على علم الأحياء صالحة للتطبيق على العلوم الأخرى»[2].

ومن الملاحظ هنا، أن تعلق التعريب بالقواعد النحوية ضئيل جداً، لأنه يكاد ينحصر في مسائل محددة، منها إدخال أداة التعريف «أل» في اللفظ الأجنبي وعدمه، وقد عرفنا أنه يجوز فقط في العَلَم إذا كان اسم شعب، أوله صيغة عربية، كما ذكر في قرار مجمع القاهرة، ومنها أيضاً تغيير حركة آخر الكلمة الأجنبية ـ حسب ما يقتضيه في العامل النحوي ـ إذا كان آخرها صحيحاً.

5 ـ مناهج المجامع في دراسة التعريب :

إن أول ما يجب الإشارة إليه هنا، هو عدم وجود لجنة خاصة من بين لجان المجامع تتولى عملية التعريب على وجه خاص، ويصدق هذا على كل المجامع، الأمر الذي أدى إلى أن يعالج هذا الموضوع ضمن وضع المصطلحات وتعريبها، وهي مهمة تقوم بها لجان المجامع المختصة.

ففي منهج العمل، الذي تقوم به لجنة ألفاظ الحضارة الحديثة والحياة العامة بمجمع القاهرة، ما يشير إلى طريقة تتم بها دراسات المصطلحات العملية بهذا المجمع. وعمل اللجنة هو الإتصال بالمؤسسات المصرية الحكومية المختلفة، مثل الجامعات والمدارس وغيرها؛ لكي تتعاون معها على جمع المصطلحات الموجودة لديها، فتبعث هذه المؤسسات ما لديها من مصطلحات إلى اللجنة لدراستها، ثم

---

(1) نوقش في جلسة (5)، (10) دورة (26)، المرجع السابق، ص 92.

(2) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص 345.

تضع اللجنة ما تراه من الألفاظ العربية التي يمكن أن تقابل الألفاظ الأجنبية، وتقوم بشرح كل لفظ أو مصطلح، وتعريفه باللغة العربية تعريفاً علمياً.

ثم يبعث هذا العمل إلى أعضاء المجمع، وإلى العلماء الاختصاصيين؛ ليبدوا فيه ملاحظاتهم، التي تلتزم اللجنة بتسجيلها، والنظر فيها؛ لكي تعرض بعد ذلك على مجلس المجمع الأسبوعي، لمناقشتها حتى تصل إلى المرحلة الأخيرة في الدراسة، وهي عرض المصطلحات على مؤتمر المجمع السنوي؛ ليقر ما يراه صالحاً منها، فينشر في مجلة المجمع؛ ليصل إلى جمهرة العلماء في البلاد العربية، رجاء منهم إبداء آرائهم حول هذه المصطلحات الجديدة في مرحلتها الأخيرة؛ كي تصبح مقبولة في اللغة العربية الفصحى بعد مرور السنة[1].

ومن المناهج التي تتبعها اللجنة في دراسة المصطلحات، أن المصطلح الذي بلغ استعماله حد الذيوع، بحيث تستعمله جميع اللهجات العربية العامية، أو أكثريتها، فتسجله كما هو من دون ترجمة، إن كان مصطلحاً أعجمياً، لأنّ هذا الاستعمال أصبح مشهوراً منح للفظ، فضل تسجيله كما هو[2].

وفضل هذا من أن يوضع اللفظ العربي الجديد الذي يتطلب وقتاً طويلاً، حتى تتعود عليه ألسنة الناس، وقد تطلب هذا المنهج من المجمع دراسة اللهجات العربية العامية المختلفة؛ ليعرف من بين ألفاظها ما هو مشترك وغير مشترك، الأمر الذي فتح باباً لتسرب الألفاظ الأجنبية إلى العربية؛ لكثرة الألفاظ الأجنبية التي تشترك في استعمالها أكثر اللهجات العربية.

أما مجمع دمشق، فلم يكن له منهج ثابت مكتوب في وضع المصطلح العلمي، كما يوجد في مجمع القاهرة، الذي جعل لنفسه سلطة لغوية، تمكنه من وضع المصطلحات العلمية، وإبداعها، وإقرارها وفرض الحكم على إختيار مصطلح تختلف فيه آراء أئمة اللغة، فمنهج مجمع دمشق - في هذا الميدان - يختلف

---

(1) مجموعة القرارات العملية ص 157.

(2) انظر: «مجمع اللغة العربية بين الفصحى والعامية»، مجلة مجمع دمشق، 32/ 188..

تماماً عن مجمع القاهرة؛ لأنّ الأول أعطى لأعضائه، الحق في العمل على تعريب المصطلحات، ووضعها، ونسبة هذا العمل إليهم.

ويتضح لنا هذا المبدأ من قول مصطفى الشهابي بأن «المجمع [أي مجمع دمشق] لا يقر الألفاظ العلمية التي يضعها أو يحققها أعضاؤه أو غير أعضائه، مما ينشر في مجلته، وهذه الألفاظ، على وجاهة الكثير منها لا تعبر إلا عن رأي أصحابها؛ لأن المجمع لا يجيز لنفسه إقرارها والتشبث بها، بل يرى أن ذلك إنما هو حق مجمع لغوي يشترك فيه ممثلون للبلاد العربية»[1]، ولعل هذا هو السبب في عدم إهتمام مجمع دمشق بمتابعة محاضر جلساته.

من هنا تبين لنا منهج دمشق في التعريب، ولمن يريد المزيد، التعرف عليه من خلال دراسة ما وصفه الأعضاء، وما قاموا به من وضع المصطلحات العلمية دون تدخل من المجمع، ومهمة المجمع فقط في هذا المجال، هي الإشراف على ما يقوم به الأعضاء من أعمال، وفق ما ارتضوه لأنفسهم، من طريقة في دراسة المصطلحات العلمية وتعريبها، ثم نشره في المجلة الخاصة بالمجمع.

ويتضح هذا الأمر، من خلال ما اتخذه المجمع من أسلوب خاص ـ بعد وضعه المصطلحات العلمية والإدارية وألفاظ الحياة العامة ـ وذلك إرسال الرسائل إلى الجهات المختلفة ـ رسمية أو غير رسمية ـ بلسان رئيسه محمد كرد علي، يطلب من هذه الجهات أن ترسل إليه المصطلحات الأجنبية المحتاجة إلى ترجمتها ووضعها وتعريبها، لينظر فيها، ويضع من اللغة العربية ما يصلح أن يقابل هذه المصطلحات التي تواردت إليه[2].

ومن الملاحظ، أن العمل الذي قام به الأعضاء، تحت إشراف المجمع في الترجمة والتعريب، يتم بدون قرار أو إقرار من المجمع، الأمر الذي أدى إلى عدم اهتمامه ـ منذ البداية ـ بمحاضر جلساته، وعدم تسلطه أو مراقبته على أعمال

(1) المصطلحات العلمية، الأمير مصطفى الشهابي، ط 2 (دمشق: مطبعة مجمع دمشق 1965م) ص 64 ـ 65.
(2) انظر: «منشورات المجمع»، مجلة مجمع دمشق 1/ 6 ـ 7.

الأعضاء، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وقد انفرد مجمع دمشق بهذا الموقف؛ لأن مجمعيْ بغداد وعمَّان، قد اتخذا بعض الطرق المشابهة لمجمع القاهرة، وذلك بإصدار قرارات تخص الأعمال التي تقدمها له لجانها من وضع المصطلحات وتعريبها، ثم الإقرار بها والاعتماد عليها.

وبخصوص مجمع عمَّان، فقد خطا خطوة في ترجمة المصطلحات العلمية وتعريبها، بتنظيمه برنامجاً منظّماً لإتصال الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة، طالباً من كل منها تزويده بما لديها من مصطلحات أجنبية؛ وذلك للعمل على وضع المصطلحات العربية التي تقابلها، وإن تعذر له ذلك ـ بعد البحث والتنقيب ـ قام بتعريبها، وقد استجاب من الدوائر الحكومية، وزارة الصناعة والتجارة، رغبة في وضع مواصفات قياسية للمصطلحات الفنية للدهانات والورنيشات.

وبهذه الاستجابة، تم بينها وبين المجمع تعاون مشترك، الأمر الذي أدى بالمجمع إلى تكوين لجنة فنية من أعضائه، ومن الخبيرين الفنيين من مديرية المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة، وهما: السيدة منى مهيار، والمهندس محمد عصام العشا؛ وذلك للقيام بترجمة المصطلحات أو تعريبها، وفق منهج الممجمع المتبع، وبعد إنتهاء اللجنة من دراسة المصطلحات، قدمتها إلى لجنة المصطلحات الدائمة بالمجمع؛ لمناقشتها بحضور الخبيرين(1).

أما مجمع بغداد فقد خطا الخطوة نفسها التي سارت عليها المجامع الثلاثة، وذلك بالإتصال بالدوائر المختصة، والوزارات... الخ، يطلب منها التعاون على جمع ما عندها من مصطلحات، وما نقلته من كلمات؛ ليدرسها ويرى فيها رأياً، وألف في الوقت نفسه لجاناً من أعضائه ومن غيرهم؛ لوضع مصطلحات مما يرد في الكتب التي يقرر ترجمتها.

بيد أن طريقته التي تتم بها دراسة المصطلحات، تختلف عن طريقة المجامع الأخرى، لأن المجمع يدرس المصطلح المعروض عليه بالبحث عن أصله ونشأته،

---

(1) انظر: مصطلحات الدهانات والورنيشات ط 1 (منشورة مجمع عمَّان 1989م)، مقدمة ص 4.

على يد المتخصصين ثم يجمع ما يضعونه من كلمة عربية يمكن أن تقابل هذا المصطلح المعروض عليه، ثم يطلع على آراء صدرت حوله من المجامع الأخرى، أو من مؤسسات الدول العربية اللغوية وغيرها، لعله يجد لديها رأياً أو دراسة أصوب وأحكم مما لديه؛ لذلك لا يثبت المصطلح أو يعد مصطلحاً مقبولاً؛ إلا بعد ستة أشهر من تاريخ نشره[1].

6 ـ قبول اللفظ للتعريب:

يقبل اللفظ للتعريب عندما تدعو الضرورة إليه، وذلك باتفاق المجامع كلها، وقد فُسِّرَت الضرورة بآراء مختلفة، كما مرت[2أ]، ومجمل هذه الآراء أن الضرورة تأتي بعد العجز عن الترجمة والاشتقاق أو المجاز، كما ذكره مصطفى الشهابي[2ب].

بيد أن لهذه القاعدة، استثناءات أصبحت شروطاً أخرى يجوز بها التعريب، وهي إن كانت الكلمة أو المصطلح مصطلحاً عالميّاً، يُعَرَّب، ولو أمكن ترجمته، والمصطلح يعتبر عالميّاً، إذا استعملته ـ على الأقل ـ ثلاث لغات عالمية، مثل الإنجليزية، والفرنسية والألمانية[3]. وإن كان استعمال اللفظ شائعاً في اللهجات العربية العامية، فإنه يُعَرَّبُ أيضاً[4]، ويعد اللفظ شائعاً بوجوده مستعملاً في أغلبية اللهجات العربية، وهذا شرط متفق عليه بين مجامع اللغة العربية كلها.

ويستثنى أيضاً من القاعدة، الأعلام الأجنبية وما اشتق منها[5أ]؛ لأن نقل العلم في نظر بعض الأعضاء ـ إلى العربية لا يعد تعريباً؛ لكن بعض المجامع اضطرت إلى وضع قواعد تنطق بها الأعلام الأجنبية، وفق الطريقة المتبعة عند أهلها، مثل القواعد التي وضعها مجمع القاهرة لنقل الأعلام الأجنبية، كما سبق ذكره، وهذا ما جعل بعض أعضاء المجامع يسمون هذا النقل تعريباً.

---

(1) انظر: حركة التعريب في العراق ص 189 ـ 190.

(2) راجع ص أ ب 64 ـ 67 من هذا الكتاب.

(3) انظر: «حول تعريب العلوم»، مجلة مجمع الأردن 1/ 2/ 110.

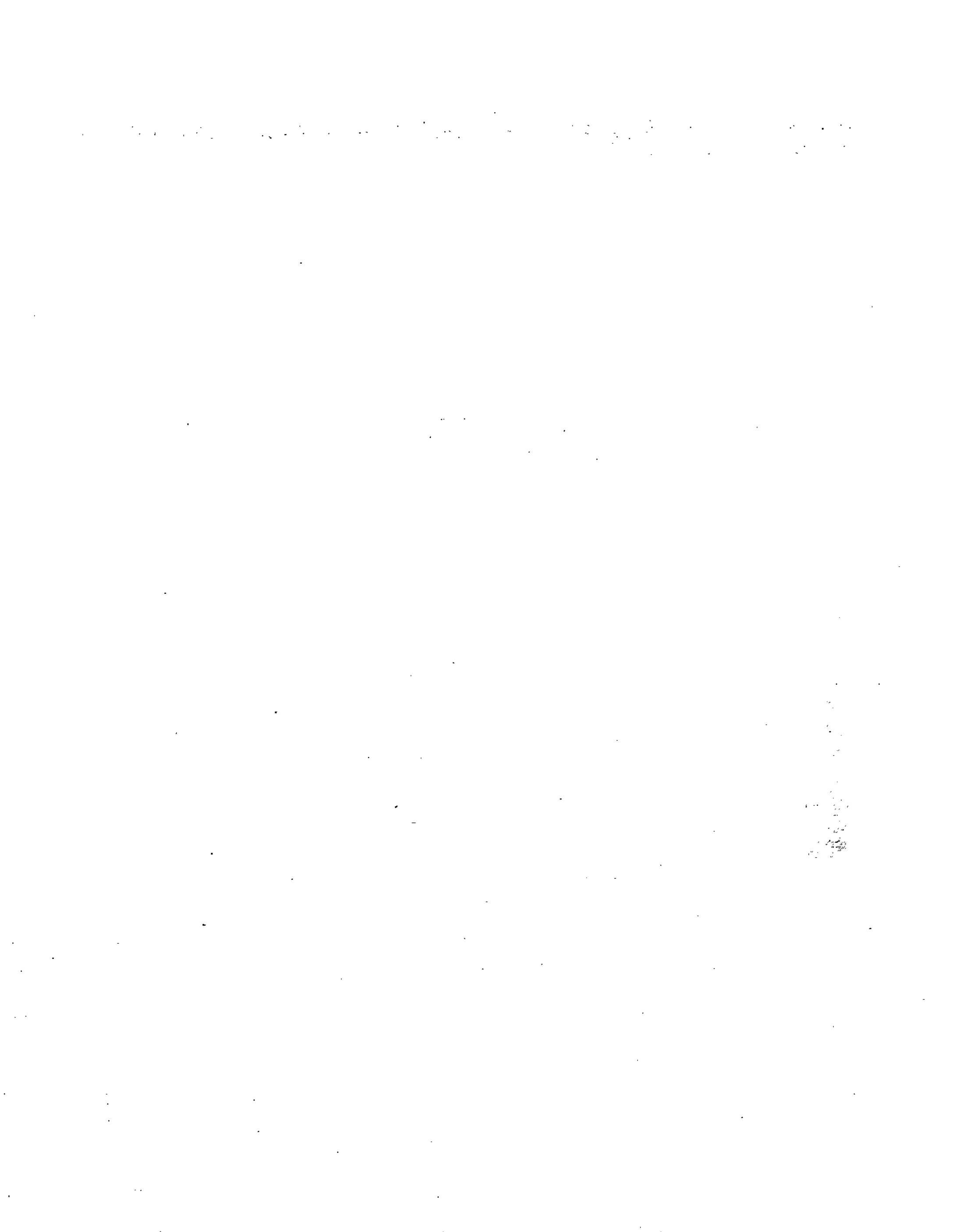
(4) راجع ص 101 ـ 102 من هذا الكتاب.

(5) انظر: حركة التعريب في العراق ص أ ب جـ 195.

ومن المستثناءات، أسماء المقاييس والوحدات الأجنبية(5)ب، والتعريب يفرض نقل مباني هذه الأسماء والوحدات؛ لأنها مستعملة دولياً، وتصعب ترجمتها إلى اللغة العربية، ويدخل اللفظ أيضاً في باب الدراسة التعريبية، إذا كان مستعملاً في كتب التراث(5)جـ؛ لأن محوه من هذه الكتب، ووضع بديل له، يتطلب وقتاً ومشقة وعناء؛ لتتعود على نطقه ألسنة الناس. ومثال ذلك كلمة «باذنجان» المعربة الشائعة من اللغة الفارسية، فترجح على كلمتي الأنب والحيصل العربيتين المهجورتين[1].

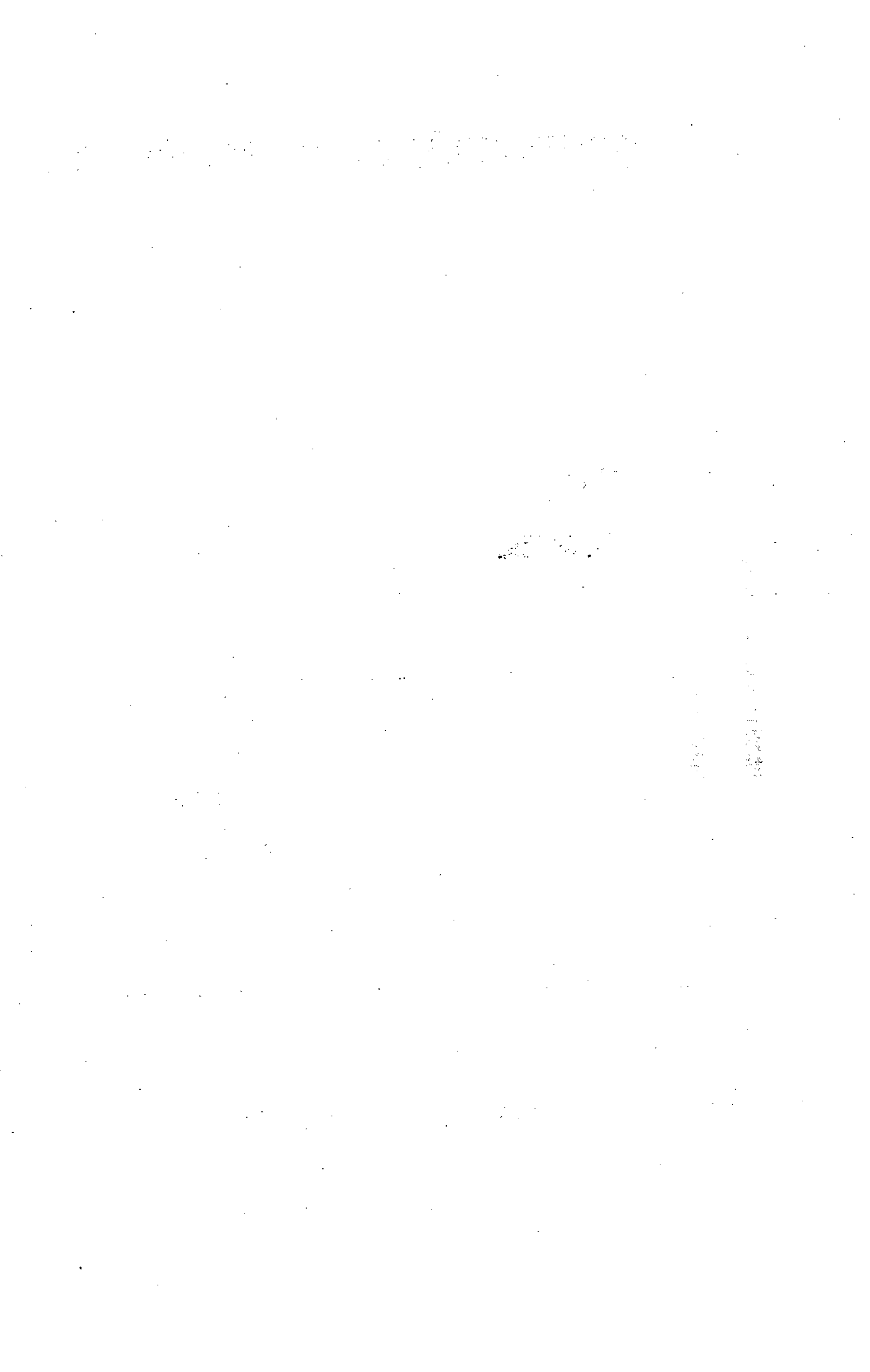
---

(1) انظر: معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية، إعداد أحمد شفيق الخطيب، ط (بيروت: مكتبة لبنان 1987م) ص 902.



الفصل الثالث
التعريب من اللغات

1 ـ التعريب من الفارسية
2 ـ التعريب من التركية
3 ـ التعريب من الإيطالية
4 ـ التعريب من الفرنسية
5 ـ التعريب من الإنجليزية



الفصل الثالث
التعريب من اللغات

1 ـ التعريب من الفارسية :

(أ) العرب والفرس:

إن العلاقة بين الشعبين قائمة منذ زمن بعيد ، ويصعب على الإنسان تحديد الزمن الذي بدأت فيه ، وما تقوله المصادر التاريخية المعروفة عن العلاقات بين العرب والفرس ، يعود إلى ما قبل الإسلام بقرون ، وكان بين الشعبين حلقة وصل ، وهي «الحيرة» بالعراق التي كانت موطن أمم ممتزجة أكثرها قبائل عربية ، تحكم فيها نيابة عن الفرس ، وقد أنشأت الحيرة لتحمي حدود الفرس من غارات البدو[(1)أ] .

وقد حكم في الحيرة ملوك ، أشهرهم على التوالي ـ النعمان بن إمرئ القيس (403 ـ 431م) ، صاحب القصرين الشهيرين بالخورنق والسدير ، والمنذر بن النعمان (431 ـ 473م) ، والمنذر بن إمرئ القيس بن ماء السماء (510 ـ 533م) ، والنعمان بن المنذر أبو قابوس (585 ـ 613م) ، وإياس بن أبي قبيصة (613 ـ 618م)[(1)ب]. وقد هيأت هذه الدولة للأمتين فرص الإحتكاك ؛ لعوامل متبادلة اجتماعية وسياسية وتجارية وثقافية وحربية ، واعتبرت علاقات العرب بالفرس بهذه العوامل ، أقوى من علاقاتهم بأية أمة أخرى ، وهذا دليل على كثرة إحتكاك القبائل العربية من الحجاز ، ونجد ، والبحرين بالحيرة . وكانت العلاقات بين الأمتين قبل الإسلام ، تتأرجح بين مد وجذر ، إلى أن دخل الإسلام بلاد فارس ، وعند ذلك توطدت العلاقات بينهما ، بسبب ما حمله الإسلام من مبادئ سامية وحّدت بين الشعبين الفارسي والعربي[(2)أ] .

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث ص أ 19 ، ب 20 .

(2) انظر: «العرب وتراث فارس في العصر الحديث» ، يوسف حسين بكار ، مجلة مجمع عمّان 7 ـ 8/ 1980م ص أ 65 ، ب 66 ، جـ 71 ـ 73 ، د 77 ـ 78 .

وقد زاد الإسلام من تعارف الأمتين وتقاربهما، وتشابكت به علاقاتهما نشاطاً أزال ما بينهما من حواجز العداوة، ووسّع آفاق الأخوّة، وأحدث عوامل جديدة لم تكن بينهما قبل الإسلام، فأصبح لكل منهما اهتمام بالآخر لغةً، وتعليماً، وثقافةً، واقتصاداً، وسياسةً، ففي صدر الإسلام قام الفرس بجهود جليلة، وذلك بتعاونهم مع الخلفاء والأمراء؛ ولكنّ المكان لا يتسع لتفصيل هذه الجهود، ومن يُرِد الإطلاع عليها، فليرجع إلى أمهات الكتب التاريخية الّتي تحتويها.

واهتمّ الجانبان بهذه العلاقات اهتماماً بالغاً، جعل كلا منهما يدرس لغة الآخر وآدابه وفنونه، وثقافته... الخ، فمن الجانب العربي كان الاهتمام باللغة الفارسية، وكان المتعلمون والشعراء ـ أكثرهم في زمن الدولة العثمانية حتى بداية القرن العشرين ـ يعرفون هذه اللغة وآدابها، وكان بعضهم يَنْظُم الشعر الفارسي، والبعض الآخر قام بترجمة من شعره؛ لذلك تأثّر الشعر العربي بالشعر الفارسي[(2)ب].

وتأكيداً لهذه العلاقة المتينة بين الشعبين، سمحت منذ القرن الماضي المطابع العربية ـ على الرغم من قلتها ـ بطباعة الكتب الإيرانية، مثل القاهرة التي عُدّت ـ بعد التركية ـ الميدان الثاني للصحافة الفارسية خارج إيران[(2)جـ]، وأُسِّسَتْ الشُّعَب الدراسية في الجامعات ببعض الدول العربية لدراسة اللغة الفارسية وآدابها، كما أسّست فيها المراكز الثقافية العلمية الإيرانية، وقام تبادل البعثات الطلابية والثقافية والعلمية الكثيفة بين الشعبين، فأسّست الجمعيات التعاونية العربية الإيرانية[(2)د]، وغير ذلك مما يؤكّد متانة هذه العلاقات بينهما قديماً وحديثاً.

(ب) الفارسية والعربية:

تأثرت اللغة الفارسية بالعربية تأثراً كبيراً؛ لكنّ أكثر ما اقترضته الفارسية من الكلمات العربية، كان بعد الإسلام، فدخول الإسلام بلاد الفرس أحدث مصطلحات كثيرةً لم يكن لهم عهد بها، والإسلام هو العامل على تحريك قلوب الفرس وضمائرهم، وجعلهم يهتمّون بالعربية؛ لأنّها لغته، تنقل لهم علوماً شتّى لا غنىً للفرس عنها. وأدّى هذا الاهتمام البالغ إلى استعمال الفرس اللّغة العربية،

وسيلةً للكتابة والتأليف. ويقصدون في ذلك التمكّنَ من اللغة العربية، وفهم معاني القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف[(1)أ]. وقد بلغ تقدير بعض الباحثين للكلمات العربية المستعارة في الفارسية إلى عدد يتراوح بين الخمسين والثمانين في المائة[(1)ب].

أمّا تأثير اللغة الفارسية في اللغة العربية، فكان تأثيراً غير قليل[(1)جـ]، وهو تأثير أقوى من تأثير اللغات الأخرى غير السامية فيها، وقد تسربّت إلى اللغة العربية، ألفاظ فارسية قبل الإسلام وبعده، تسرّباً يعترف به الباحثون والمصادر التاريخية الموثوق بها. ويظهر هذا التسرّب في الشعر العربي وحتى في القرآن الكريم[(2)]، وقد قدّر بعض الباحثين أنّ دخول الألفاظ الفارسية في اللغة العربية، كان أكثره في فترة ما قبل الإسلام، بسبب وجود وسائل إتصال قوية بين الشعبين في تلك الفترة، ولعلّ السبب الرئيس في ذلك، ما كان للفرس من حضارة عريقة، وما سُجل في هذه الحضارة من بعض العلوم اليونانية والرومانية[(3)أ]؛ لذلك اهتمت اللغة العربية بالفارسية، وخاصة عندما اشرأبّت للنظر في العلوم العصرية حولها؛ كي تسجلها وتحفظها ثم تعمل على تطويرها وتقدّمها ليس لشعبها فقط، وإنّما لشعوب العالم كلّه.

من هنا، نرى أنّ هذا التأثير القوي لم يكن قبل الإسلام فقط، وإنّما حتّى في صدر الإسلام، وكان من بين المدارس التي تحفل بحركة الترجمة والنقل إبّان ازدهار هذه الحركة مدرسة جَنْدَيْسابور الفارسية، مؤسّسها كسري أَنُوشَرْوَان الملك (531 ـ 578م)[(3)ب] بجنديسابور. وقد تكشّف للعرب معظمُ العلوم اليونانية عن طريق هذه المدرسة، ومن الباحثين من قال بأنّ العلوم اليونانية وصلت إلى العرب عن طريق

---

(1) انظر: اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، كارم السيد غنيم، (القاهرة: دار النصر للطباعة الإسلامية 1990م)، ص أ ب 18، جـ22، 24.

(2) انظر: دراسات في فقه اللغة ص 316.

(3) انظر: حركة الترجمة والنقل في المشرق الإسلامي، رشيد الجميلي، (بيروت: من منشورات جامعة قاريونس بدون تاريخ)، ص أ ب 137 ـ 138.

وحيد، هو هذه المدرسة وهو رأي لابد من النظر فيه؛ لعدم إمكانية أن يحصر الدخول على مدخل وحيد مع وجود مداخل أخرى مهيأة مفتوحة يشهد بها التاريخ أيضاً.

والجدير بالملاحظة أن تسرب الألفاظ الفارسية إلى العربية كان بأحد طريقين: مباشر وغير مباشر، فأما الطريق المباشر، فقد كان بواسطة اللغة الآرامية التي توسطت بينهما، وكانت اللغة الآرامية لغة دبلوماسية يتفاهم بها معظم أهل الشرق[1]، هذا ما كان قبل الإسلام وفي صدره، وأما في عصر انحطاط اللغة العربية، فقد أفادنا ما ذكره أحمد مطلوب عن الكرملي بأن اللغة العربية قد اقترضت ألفاظاً كثيرة من اللغة الفارسية، وهذا نص قوله: «وقد اتخذ العرب في عصر انحطاط لغتهم، ألفاظاً جمة من لغة الفرس وجروا فيها جري الأجانب في لغتهم»[2].

وأما في العصر الحاضر، فقد رأينا كيف تشابكت العلاقات بين الأمتين تشابكاً أدى إلى إيجاد فرص الإحتكاك بين لغتيهما من خلال العوامل التي سبق ذكرها؛ ولذلك فإن عملية التأثر والتأثير بين اللغتين، ظاهرة من ظواهر لغوية، لا يسلم منها الجانبان، وهي عملية قائمة بينهما حتى الآن.

(جـ) المجامع واللغة الفارسية:

وإذا كان للغة العربية تأثر باللغة الفارسية - قديماً وحديثاً - كما سبق ذكره، فلا بد للمجامع أن تدرس المفردات الفارسية التي اقترضتها اللغة العربية، وتميِّز ما عرَّبه العرب الفصحاء مما عرَّبه المولدون؛ لأن ما عرَّبه العرب الفصحاء من الألفاظ الأجنبية تقبله المجامع دون نزاع. أما ما عرَّبه الآخرون فهو محل دراسة من حيث قبوله أو عدمه في العربية الفصيحة؛ لذلك أخذت اللغة الفارسية قسطاً وافراً من أوقات المجامع؛ حيث اهتمت بأمور هذه اللغة وبمفرداتها التي تسربت إلى العربية.

والجدير بالملاحظة أن بعض المجامع، جعل استعمال الأساليب الفارسية واليونانية القديمة، أولى من استعمال أساليب اللغات الأخرى، بل تستغني بأساليب

---

(1) انظر: «العرب والآراميون»، فابريزيو بيناشيتي، الفكر العربي 60/ 1990، ص 215 - 217.

(2) حركة التعريب في العراق ص 100.

اللغة الفارسية عن أساليب اللغات الأجنبية الأخرى المعرَّبة[1]، ويدل على هذا احتلال الفارسية منزلة أسمى من اللغات الأجنبية الأخرى في نظر المجامع، وقرابة العلاقات بين اللغتين العربية والفارسية.

ولم يكن اهتمام المجامع بأمر اللغة الفارسية فحسب، بل اهتمت أيضاً بعلاقتها مع مجمع اللغة الفارسية، ويدل على هذا، انتخاب بعض أعضاء هذا المجمع أعضاء مراسلين بمجمع القاهرة، وهم: حسين سميعي قاسم نائب رئيس مجمع اللغة الفارسية، وإسماعيل مرآت وزير المعارف العمومية بالنيابة، وسيد قاسم غني عضو مجمع اللغة الفارسية، ورشيد باسمي عضو هذا المجمع أيضاً، وقد انتخب هؤلاء أعضاء مراسلين بمجمع القاهرة في 11 من الفاتح (سبتمبر) 1938م، وبالطرف المقابل انتخب بعض أعضاء مجمع القاهرة أعضاء مراسلين لمجمع اللغة الفارسية، وهم: محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف، ومحمد توفيق رفعت باشا رئيس المجمع، ومنصور فهمي بك عضو المجمع، وعلي الجارم بك عضو المجمع. وهكذا توطدت العلاقة بين مجامع اللغة العربية ومجمع اللغة الفارسية[2].

(د) نماذج من الكلمات الفارسية المُعَرَّبة[3]:

الإِبْزِيم: عروة معدنية في أحد طرفيها لسان توصل بالحزام ونحوه؛ لتثبيت طرف الحزام الآخر على الوسط، فارسي معرب.

الأُتْرُج: شجر يعلو، ناعم الأغصان والورق والثمر، وثمره كالليمون الكبار، وهو ذهبي اللون، ذكي الرائحة، حامض الماء، وهي كلمة فارسية معربة وأصلها ترنج، أترنج.

---

(1) وقد ذكر هذا الخمزاوي في كتابه «العربي والحداثة»، ولكننا راجعناه إلى مرجع أشار إليه فلم نجده.

(2) انظر: «قرارات المجلس والمؤتمر»، مجلة مجمع القاهرة 5/ 200ـ201.

(3) وقد راجعنا هذه الألفاظ في «المعجم الوسيط» الذي وضعه مجمع القاهرة، وفي كتاب «المصطلح العربي» لمؤلفه صبري إبراهيم السيد، والكتاب دراسة في المصطلحات: الدخيل والمُعَرَّب والمُوَلَّد والمحدث والمجمعي التي يحويها مجمع الوسيط. وقد قام مؤلف الكتاب بتأصيل الألفاظ التي تندرج تحت المصطلحات المذكورة.

الأُسْطُوانة: العمود، والسارية؛ في الهندسة: جسم صلب ذو طرفين متساويين، على هيئة دائرتين متماثلتين تحصران سطحاً ملفوفاً بحيث تمكن متابعته بخط يتحرك موازياً لنفسه، وينتهي طرفاه في محيطي هاتين الدائرتين. وهي كلمة فارسية أصلها أستوانه ومعناها دعامة.

الأَوْجُ: لحن من ألحان الموسيقى، وهي كلمة فارسية أصلها أوك، ومن معانيها في المعجم الفارسي قمة.

البُدّ: الصنم أو بيته، وهي كلمة فارسية معربة، وأصلها بت أي الصنم.

البَرْبَط: العود (من آلات الموسيقى) ومعناه صدر البط، وهو عود الطرب، ومن معانيه في المعجم الفارسي عود قيثار، وهو في الفهلوية barbut.

البَرَق: الحمل، وهي كلمة فارسية معربة أصلها بره، وهي في الفهلوية vattak أي الحمل.

البرْقيل: القوس التي يرمى بها البندق، وهي كلمة فارسية معربة.

البَرْنامَج: الخطة المرسومة لعمل ما، كبرامج الدرس والإذاعة، وهي كلمة فارسية أصلها برنامه أي دفتر الحساب، والنموذج.

البَرِيد: الرسائل، والبريد في الأصل: البغل، وهي كلمة فارسية أصلها بريده دم، أي محذوف الذنب.

البُستان: جنينة فيها نخيل متفرقة يمكن الزراعة بينها، وإلا كانت حديقة، وهي كلمة فارسية مُعَرَّبة وأصلها بوستان، ومن معانيها في المعجم الفارسي بستان، حديقة.

البَنْد: العلم الكبير، وهي كلمة فارسية معربة، أصلها بند، ويطلق في اصطلاح المحدثين من رجال القانون على الفقرة الكاملة من القانون.

بَهْرَام: المريخ، وهو لفظ فارسي أصله بهرام، وهو من الفهلوية وهرام؛ اسم ملك في الديانة الزرداشية، وفي المعجم الفارسي كوكب المريخ، اسم عدد من ملوك إيران.

البُوتَقة : الوعاء الذي يذاب فيه المعدن ، و هو ما يصفى فيه الذهب والفضة . ومن معانيها في المعجم الفارسي أثلة ، شتلة ، وليد الإنسان أو الحيوان ، ورود منقوشة على شيء ما .

البارياء : الحصير ، فارسي معرب ، ومن معانيه في المعجم الفارسي بوق ، نفير الصيد ، طرق الصيد .

التُّبّان : سراويل قصيرة إلى الركبة أو ما فوقها تستر العورة ، وقد يلبس في البحر ، وهي كلمة مُعَرَّبة أصلها الفارسي تنبان ، ومن معانيها في المعجم الفارسي ، سروال صغير ، سروال داخلي .

التِرْفاس : جنس بَرِّي من الفطور يطلق على معظم أنواع الكمأة ، فارسيته ترفاس كمأة ، فطر .

التَّار : نَقْرَةٌ موسيقية ، وهي كلمة فارسية تعني : نقر ، نبات بري يظهر في حقول القمح .

التِّير : الخشبة الملقاة على الحائطين توضع عليها أطراف خشب السقف ، وهي كلمة فارسية .

الجربّان : جيب القميص ، وهو لفظ أعجمي مُعَرَّب عن اللفظ الفارسي كريبان ، من معانيه جيب الثوب .

الجَرْدَق : الغليظ من الخبز ، وهو بالفارسية كردة .

الجَلْ : زهرة من عُرْف الديك ، وهي كلمة مُعَرَّبة عن الفارسية ، وهي الورد .

الجلْماق : ما عُصِبَتْ به القوس من العَصَب ، وهو معرب عن الفارسية .

الجُلّنار : زهر الرّمان ، وهي كلمة فارسية أصلها كلنار بالكاف الفارسية .

الجمجم : المداس ، وهي كلمة فارسية مُعَرَّبة ، ومن معانيها في المعجم الفارسي ، حافر ، حذاء مبطن بالخرق .

الجُمان : نسيج من جلد ، مطرز بخرز ملون تتوشح به المرأة ، وهو فارسي مُعَرَّب .

الجَنْدَرَة : آلة خشبية تتخذ لصقل الملابس وبسطها ، وهي كلمة فارسية مُعَرَّبة ، وفي المعجم الفارسي رداء ممزق ومهلهل ، خشبة ضخمة تستعمل في فرد الملابس .

الجَوْسَق : القصر الصغير ، وهو فارسي مُعَرَّب ، وهو في المعجم الفارسي جوسة ، أي : قصر ، أعلى المنزل .

الخربز : البطِّيخ ، وهو مشتق من خربزه الفارسي ، وهو البطيخ .

الخُرْدَة : ما صغر وتفرق من الأمتعة ، وهي كلمة فارسية أصلها خرد ومعناها : صغير ، ودقيق .

الخُشَاف : شراب يعمل من الزبيب والتين ونحوهما من الفواكه بعد نقعها أوغليها في الماء ، وهو في المعجم الفارسي خوشاب أي لين ، شراب من الفواكه .

الخُوْذَة : المغفر يجعل على الرأس ، وهي كلمة فارسية مُعَرَّبة ، أصلها خود .

الدَسْتَجَة : حزمة ونحوها تجمع أثنيْ عشرَ فرداً من كل نوع ، إناء كبير يحول باليد وينقل ، وهي كلمة مُعَرَّبة عن الفارسية وأصلها دسته ، ومن معانيها في المعجم الفارسي قبضة ، مقبض ، يد الإناء .

الدُّسْتُور : القاعدة يعمل بمقتضاها ، والدفتر تكتب فيه أسماء الجند ومرتباتهم . وهي كلمة فارسية مُعَرَّبة مركبة من دست بمعنى : القاعدة ، و ور أي : صاحب ، ومن معانيها في المعجم الفارسي قانون .

الدَّسْكَرة : الأرض المستوية ، وبناء كالقصر حوله بيوت للأعاجم فيها الشراب والملاهي ، يكون للملوك ، وهي كلمة مُعَرَّبة ، وأصلها الفارسي دسكرة ومعناها : المدينة والبلدة .

الدُّكان : المتجر ، وهي كلمة فارسية مُعَرَّبة ، وهي في المعجم الفارسي دوكان ، بمعنى حانوت .

الدَّلَق : دويْبة نحو الهرة ، طويلة الظهر يعمل منها الفرو ، وهي معربة من دله بالفارسية .

الدَّمَق : البَرَد مع الريح يغشى الإنسان من كل أوب حتى يكاد يقتل، وهو فارسي مُعَرَّب من دمه، ومن معانيه في المعجم الفارسي، ريح مصحوبة ببَرَد، عاصفة ثلجية، ضيق النفس.

الدَّيْسَق : من كل شيء : كل حلي من فضة بيضاء صافية، وخوان من فضة، وهو فارسي مُعَرَّب، أصله طشتخوان، وهو في المعجم الفارسي سفرة، صينية طعام.

السِّوَار : حلية من ذهب مستديرة كالحلقة تلبس في المعصم أو الزند، وهو مُعَرَّب من دستوار بالفارسية، وهو في المعجم الفارسي، عكاز، عصا الراعي، سوار.

السُّور : طعام الضيافة، وهو في المعجم الفارسي بمعنى : احتفال، ضيافة، عيد.

السِّيب : مجرى الماء، والتفاح، وهو اسم التفاح بالفارسية.

الصك : وثيقة بمال أو نحوه، وهو الذي يكتب للعهدة مُعَرَّب، أصله جك.

الطَّلْق : حجر براق شفاف ذو أطباق يتشظى إذا دق صفائح ويطحن فيكون مسحوقاً أبيض يذر على الجسد فيكسبه برداً ونعومة، وهو مُعَرَّب تلك.

الطُّنْبُور : آلة من آلات اللعب واللهو والطرب، ذات عنق وأوتار، وهو مما أخذوه من الفارسية، وأصله دنب بره.

الفُسْتَان : ثوب مختلف الأشكال والألوان، من ملابس النساء، في الفارسية فستان بكسر الفاء، ثوب مفتوح من الأمام وواسع.

2 ـ التعريب من اللغة التركية :

(أ) الشعب التركي والشعب العربي:

احتك الشعب التركي بالشعب العربي عند دخول الإسلام إلى وطنه على يد العرب الفاتحين الذين أسلم الشعب التركي على أيديهم [1]أ، فحرر الإسلام الشعب التركي من عبادة الأصنام، وجعلهم أمةً واحدةً تحت لوائه، بعد أن كانوا قوماً مشتتين، تفرق بينهم العداوة التي بها يسفك بعضهم دماء البعض [1]ب، ثم ساهموا

(1) انظر : «العلاقة بين العرب والأتراك في ظل الإسلام»، وهبي سليمان الألباني، مجلة حضارة الإسلام 9/ 1962م، ص أ ب جـ 88 ـ 91.

في خدمة الإسلام، عندما استعان بهم الخلفاء على رد العدوانين التتري والصليبي، فردوا بشجاعتهم مهاجمة التتر على الدولة الإسلامية، وعلى أيديهم انهزم الصليبيون.

وتقديراً لما أبلاه الشعب التركي في رد الأعداء، وما بذلوه في نشر الإسلام من جهود منحهم الخلفاء الأراضي في شرق آسيا الصغرى، الأمر الذي مكنهم من التوسع، وبناء قاعدة وقوة فيها، فأصبحوا فيما بعد أعظم دولة في أوروبا، دامت أكثر من أربعمئة سنة[1]. ثم تمكنوا من سيادة الدولة الإسلامية كلها، عندما طلبت المساعدة من الدولة العثمانية للدفاع عنها ضد سلسلة الهجومات البرتغالية عليها التي بدأت في القرن السادس عشر[1].

وقد تعلم الشعب التركي اللغة العربية بدوافع كثيرة، منها كونها لغة الدين الإسلامي الذي آمنوا به، ومنها ما تحمله العربية في طياتها من علوم، وثقافة، وحضارة لم يكن لهم بها عهد من قبل، ومنها التفاهم مع إخوانهم المسلمين العرب، وكذلك الحصول على وظيفة في الحكومة العربية الإسلامية، التي أصبحوا تابعين لها. وقد بلغوا في تعلم اللغة العربية حد الشهرة التي سجلها لهم التاريخ؛ حيث كان منهم من نبغ في العربية وفنونها، وفي العلوم الإسلامية، وقد ألّفوا فيها كتباً كثيرةً ومعاجم أصبحت تراثاً للإسلام منهم الفيروز أبادي (و729 ـ ت817هـ)[2]، صاحب «القاموس المحيط».

ولم يقتصر عمل الأتراك على التعليم والتأليف باللغة العربية، إنما عملوا أيضاً على التدريس بالعربية في وطنهم في العهود الأولى من الدولة العثمانية؛ حيث كان عوام الأتراك وخواصهم يستعملون اللغة العربية، وهي لغة التخاطب بينهم. وكانت

(1) انظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، أحمد عزت عبد الكريم، (بيروت: دار النهضة العربية بدون تاريخ) ص 23.

(2) انظر: «اللغة العربية في دولة الترك العثمانيين»، المغربي، مجلة مجمع دمشق 6/ 5 ـ 6/ 1926م، ص أ ب 217.

تشارك اللغة التركية في التدوين، والتأليف والإدارة[2ب]، وإن كانت اللغة التركية هي لغة الدولة.

وعندما نقل الأتراك إلى لغتهم ما احتاجوا إليه من العلوم الأجنبية، استعانوا باللغة العربية، حتى ذكر أن المصطلحات الكيميائية التي وضعوها لها باللغة العربية أجود مما وضعه المصريون[1].

أما العرب فقد كان من بينهم من تعلم اللغة التركية وآدابها ونبغوا فيها، قديماً وحديثاً منهم أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (و654 ـ ت745هـ)، الذي ألّف كتاباً في تعليم اللغة التركية سماه «الإدراك للسان الأتراك»[2]

(ب) اللغة التركية والعربية:

إن الإحتكاك بين اللغتين العربية والتركية، أكثر من احتكاك اللغة العربية باللغات الأخرى، لأن احتكاك هاتين اللغتين أشد تلاصقاً وقرابةً؛ ولذلك أسباب، وعوامل أهمها: وحدة الدين بين الشعبين العربي والتركي؛ حيث إن كل واحد منها يؤمن بكتاب واحد، وهو دستور هذا الدين القويم، وكلاهما مضطر لفهم لغة هذا الكتاب، وإن كان هناك من يرى أن الدولة العثمانية، حاولت القضاء على اللغة العربية؛ وذلك بجعل اللغة التركية لغة رسمية بدلاً منها؛ لكن التعلق بلغة هذا الدين يبقى عاملاً قومياً لا يسمح للشعب التركي المسلم، خصوصاً المتدينين منهم، بترك اللغة العربية.

ومن خلال العوامل التي سلف ذكرها، وجد الاقتراض بين اللغتين؛ لكن الإقتراض الأكثر وقع من جانب اللغة التركية؛ لما تحمله العربية من حضارة أرقى من الحضارة التركية، ولكون العربية لغة هذا الدين الحنيف، تحمل مصطلحات لم يكن للشعب التركي عهد بها، وقد قام الأستاذ أحمد توفيق المدني[3]، بدراسة

---

(1) انظر: منشورات مجمع اللغة الأردني، ط 1 (عمّان: 1983م)، ص 272.

(2) انظر: دراسات في المعجم العربي، ص 172.

(3) عضو في مجمع القاهرة من الجزائر.

ثمانية آلاف كلمة تركية؛ ليعرف مدى تأثر اللغة التركية بالعربية، فتوصلت دراسته إلى نتيجة تبيِّن أن نسبة هذا التأثر، تعادل الربع من مجموع الكلمات المعروضة للدراسة؛ حيث وجد أن حوالي ألفين منها ما عدا الأعلام، مقترضة من اللغة العربية[1].

وهناك دراسة أخرى قام بها أنور الجندي، تبين أن أكثر من خمسين في المئة من الكلمات التركية، مقترضة من الكلمات العربية[2]أ، ودخلت هذه الكلمات العربية في اللغة التركية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، جاءت إليها بوساطة الفارسية التي اقترضت منها اللغة التركية ألفاظاً كثيرة أيضاً[2]ب. ولمصطفى الشهابي تقدير للنسبة في المصطلحات العلمية التي تحتويها اللغة التركية، وهو أن ما يقرب من ثمانين في المئة جاء من مصطلحات عربية[3].

أما تأثير اللغة التركية في اللغة العربية فلا شك في وجوده، وهذا التأثير ظاهر في كيان اللغة العربية، ومتمثل في اقتراض العربية ألفاظاً كثيرة من التركية، ومعظم هذا الاقتراض اللغوي، حصل في عهد كانت الدولة العثمانية، تتولى قيادة العالم العربي والإسلامي، فأصبحت اللغة التركية لغةً رسميةً للدولة الإسلامية.

وقد أفادنا نيقولا دوبريشان[4] أن النصف الأول من القرن العشرين، هو الفترة التي كثر فيها دخول المصطلحات التركية إلى العربية؛ لعوامل سياسية وتجارية... الخ[5]؛ غير أن الباحث توفيق المدني ذكر أن ما استعارته العربية من التركية، قليل ومحصور في المصطلحات الإدارية فقط، وذلك في قوله: «لم تأخذ [أي اللغة

---

(1) انظر: «الوجود العربي في اللغة التركية»، أحمد مدني، مجلة مجمع القاهرة 36/ 1975م، ص 128.

(2) انظر: «فصحى لغة القرآن، أنور الجندي، (بيروت: دار الكتاب اللبناني 1982م) ص أ ب 79.

(3) انظر: «نهضة اللغة العربية»، مجلة مجمع دمشق 27/ 3/ 375 ـ 376.

(4) Nicolae Dobrisan، هو أستاذ قسم اللغات الشرقية بجامعة بوخارست برومانيا.

(5) انظر: «ملاحظات حول أنواع الألفاظ المعربة»، مجلة مجمع القاهرة 33/ 1974م، ص 127 ـ 128.

العربية] خلال هذا الالتحام شيئاً من اللغة التركية ، اللهم إلاّ بعض الكلمات الإدارية»[1] .

لكن ما يدعو إلى النظر في هذا الرأي ، هو أن هذا الاحتكاك المتشابك الذي دام مدة طويلة ، لا يمكن أن تكون نتائجه فقط ، هي ظهور بعض الكلمات الإدارية التركية في اللغة العربية ، وإذا كان القرآن الكريم قد وجدت فيه كلمة تركية مُعَرَّبة بيَّنها بعض المصادر ككلمة غساق[2] ، وهي كلمة دخلت العربية في زمن لم تكن للغتين علاقة تربط إحداهما بالأخرى ، فإنه من المؤكد أن تدخل بعض الكلمات التركية غير الإدارية في اللغة العربية ، بسبب هذه العلاقات المتينة التي طالت قروناً اختلطت فيها اللغتان التركية والعربية .

ولم يقتصر دخول الكلمات التركية في العربية على العربية الفصحى فقط ، بل دخلت أيضاً في اللهجات العامية العربية ، وخاصة اللهجة المصرية التي تحتوي مقاطع تركية ، مثل : «جي» بقولهم : »قهوجي» و«مكوجي» ، وخانة بقولهم : «كتبخانة» و»أجزخانة»[3] .

(جـ) المجامع واللغة التركية:

لم يكن للمجامع بد من دراسة اللغة التركية ؛ لما أودعته هذه اللغة في طياتها من علوم متنوعة في عهد الدولة العثمانية ؛ لهذا اهتمت المجامع بهذه اللغة ؛ حيث قام بعض أعضائها ببحوث تعالج اللغة التركية ؛ من حيث اقتراض الكلمات بينها وبين اللغة العربية ، ودراسة المصطلحات العلمية التي استعملها الأتراك في لغتهم التركية .

ومن البحوث التي تعالج قضية الاقتراض بين اللغتين العربية والتركية ، بحث قام به مصطفى الشهابي ، وقد تحدث فيه عن الألفاظ العربية التي اقترضتها اللغة التركية[4] ، كما سبق ذكره في الموضوع الذي تعرض للعلاقات بين اللغتين .

(1) «الوجود العربي» ، مجلة مجمع القاهرة 36/ 130 .

(2) انظر : دراسات في فقه اللغة ، ص 316 .

(3) انظر : اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة ، ص 23 .

(4) انظر : «نهضة اللغة العربية» ، مجلة مجمع دمشق 27/ 3/ 375 ـ 376 .

وأما البحوث التي تناولت المصطلحات العلمية الأوربية التي ترجمت إلى اللغة التركية، فمن بينها بحث قيم قام به الأستاذ حسن الكرمي عضو شرف في مجمع عمَّان، وقد تحدث فيه الباحث عن الطرق التي يترجم أو يُعَرِّب بها الأتراك المصطلحات الأوربية إلى العربية، قائلاً: «وبهذه المناسبة يجب أن أنوه بمجهود جبار قام به الأتراك العثمانيون قبل العرب في العصر الحديث في هذا الميدان [يعني تعريب المصطلحات الأوربية]، ويكاد العرب لا يعرفون شيئاً مع الأسف عن هذا المجهود، فإن الأتراك لم يتركوا علماً إلا نقلوه إلى لغتهم مستعينين باللغة العربية؛ بل إن جميع المصطلحات كانت باللغة العربية، وأعتقد أن مصطلحاتهم العربية مثلاً أجود من المصطلحات التي وضعها المصريون»[1].

وفي ضوء اهتمام مجامع اللغة العربية باللغة التركية، صدر قرار مجمع القاهرة يعالج كتابة الأعلام التركية بالحروف العربية، ونصه: «تكتب الأعلام التركية بالحروف العربية كما كان يكتبها الترك قبل الكتابة بالحروف اللاطينية، ويضاف إليها بين قوسين العلم مكتوباً بحروف لاطينية على طريقتهم الحديثة، أما الأعلام الجغرافية التي جدت بعد ذلك فتجري عليها قاعدة كتابة الأعلام الإفرنجية»[2].

(د) نماذج من الكلمات التركية المعربة[3]:

الأجزخانة: دكان الصيدلي، والكلمة تركية، ومنها eczane أي صيدلية.

الأجَنَة: أداة من الحديد الصلب، تستعمل في كسر الأجسام الصلبة، وهي كلمة تركية أصلها «إكنة» igne وتعني الإبرة، الوتد، الخابور، الدبوس، الشوكة.

(1) منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ص 273.

(2) صدر في جلسة (33) دورة (5)، «قرارات المجمع»، مجلة مجمع القاهرة 5/ 10.

(3) راجعنا فيها المعجم الوسيط وكتاب «مصطلح العربي» ولم تكن أصول هذه الكلمات كلها تركية، وفق ما يفهم من تأصيل قام به مؤلف الكتاب للكلمات؛ لأنه كثيراً ما يذكر أصول الكلمات بعد ذكره أنها من تركية، ويفهم من هذا أن تعريب هذه الكلمات من اللغة التركية، وأن النطق المأخوذ به، هو النطق التركي.

أفندي: لقب تكريم أصله تركي معناه السيد، وهو لقب تركي يطلق على الموظفين المدنيين وعلى المثقفين عامة، مأخوذ من الكلمة اليونانية: «أفتينس» ومعناها الصاحب، المالك.

البارود: خلط من ملح البارود، والكبريت، والفحم، ويكون في قذائف الأسلحة النارية ويستعمل في النسف أيضاً، وهو في التركية باروت barut.

البَرْجَل: آلة مركبة من ساقين متصلين، يثبت أحدهما ويدور حوله الآخر، ترسم بها الدوائر والأقواس. ويقولون له أيضاً بركار، وفرجار، وهو في التركية بركل pergel.

البرميل: وعاء من خشب يتخذ للخمر والخل ونحوهما، والكلمة تركية أصلها «برميل».

بَسْطِرمة: لحم فخذ يعالج بالثوم والتوابل، ثم يضغط ويقدد، والكلمة تركية أصلها «بسطرما» أو «باصديرمة».

البَشْمَلة: شجر مثمر من الفصيلة الوردية، يزرع في مصر، وفي سواحل الشام. والكلمة تركية أصلها «مشملة» واسمها العلمي eriobotrya japonica.

البغاشة: حلوى سيغة تتخذ من دقيق وسمن بالقشدة أو الجبن. وهي كلمة تركية أصلها bogaca، أي حلوى مؤلفة من رقائق أو ميالة إلى التقشر على شكل رقائق.

بَقْلاَوة: فطير يتخذ من رقائق، يحلى وقد يحشى، والكلمة تركية أصلها «بقلاوة».

البَلْطَة: فأس يقطع بها الخشب ونحوه، وهي كلمة تركية أصلها «بالطة» balta.

البُوية: مادة تتكون من زيت معلق به خضب، يطلى به الخشب والحوائط، وما إليها. وهي كلمة تركية معناها: صبغ وخضاب ولون. وهي في التركية الحديثة boya.

التَّكيَّة: رباط الصوفية، والكلمة تركية.

التَّنبَل: الكسلان، مُعَرَّب من تنبول وهو تصحيف «تن برور» ومعناه المربي لحمه، ويقال للكسلان البليد السمين غير القادر أن يتحرك من مكانه.

التَّنَكَة: إناء تغلي فيه القهوة، وهي كلمة تركية أصلها «تنكة» teneke.

الجَرْدَل: السطل. وهي كلمة تركية أصلها gerdel؛ أي دلو خشبي أو جلدي.

الجفت: آلة جراحية ذات ساقين، وهي كلمة تركية أصلها جفت ومعناها زوج، خلاف الفرد.

جُلاَّش: من ألوان الطعام، وهو رقاق تصنع منه بعض الحلوى أو المحشوات، والكلمة تركية وأصلها gullac.

الجُمْرُك: جعل يؤخذ على البضائع الواردة من البلاد الأخرى، الكلمة تركية، وهي في التركية الحديثة gumruk، والكلمة يونانية الأصل من kumarki.

الجوخ: نسيج صفيق من الصوف، وهي كلمة تركية، وأصلها «جوخة».

الخاتون: المرأة الشريفة، والكلمة مأخوذة من التركية بمعنى سيدة أصيلة ومحترمة وزوجة كريمة.

الخاقان: لقب لكل ملك من ملوك الترك، وهي صورة صوتية عربية للقب التركي kaghan.

الخان: الأمير، وهي في التركية خان بمعنى حاكم، ورئيس، وأمير، وهذه الكلمة كانت لقباً يمنح للملوك والسلاطين والأمراء في تركستان والدولة العثمانية.

الخَرَسانة: خلط من الأسمنت والحجر والرمل، وهي من مواد البناء، وإذا أضيف إلى هذا الخلط الحديد فهي الخرسانة المسلحة.

الدَّفْتَردار: الموظف المالي المكلف تنظيم الوارد والمنصرف من أموال الحكومة، وهي كلمة تركية وأصلها defter، أي سجل كراسة، والدفتردار مركب من «دفتر» ومن دار بمعنى حافظ.

الدَّمْغَة: رَسْم تتقاضاه الدولة أو أحد الأشخاص العامة على المحررات، وكلمة الدمغة بمعناها الجديد كلمة تركية، وهي في التركية العثمانية «تمغا» وفي التركية الحديثة demga.

الشُّجُق : مَعيٌ يُحْشَى بقطع اللحم والتُّرْب ، وهي كلمة تركية ، وأصلها في التركية العثمانية صوجوق ، وفي التركية الحديثة sacuk .

الشُّبُك : أداة يوضع فيها التبغ ليدخن ، وهي كلمة تركية أصلها cubuk .

الطباشير : مادة جيرية يكتب بها على السبورة ونحوها ، وهي كلمة تركية أصلها tebasir .

3 ـ التعريب من اللغة الإيطالية :

(أ) الشعب الإيطالي والشعب العربي:

احتك الشعب العربي بالشعب الإيطالي منذ قرون مبكرة ، وذلك عند احتلال الرومان سوريا وفلسطين سنة (105م) ، وكانوا يحاولون فيها أن يردوا بعض القبائل العربية الشمالية من حيث جاءت ، وظلت هذه العلاقات قائمة حتى تم الفتح الإسلامي للشام سنة 675م تقريباً[1] .

ولم ينقطع هذا الاحتكاك ؛ لأن الفتح الإسلامي لم ينحصر في إخراج الرومان من داخل الأراضي الشامية ، بل استمر حتى وصل إلى شمال أفريقيا ، فأخرج منها الرومان أيضاً ، ثم وصل إلى أسبانيا وجبل برانس بجنوب فرنسا .

ثم زاحم المسلمون إيطاليا ، بعد أن تمكنوا من فتح البلاد المحيطة بها ، ففتحوا جزئها الجنوبي ، وهو جزيرة صقلية التي مكث فيها المسلمون يعمرونها ويحضرونها حوالي قرنين من الزمن ، الأمر الذي هيأ للشعبين استمرار احتكاكهما ، وبعد أن استقر المسلمون في الأماكن المفتوحة في أوربا ، تمكنوا من إقامة حضارة عظيمة ، كان الغرب ـ بما فيه إيطاليا ـ ينهل من معينها ، خلال أكثر من سبعة قرون ، فأخذ قبساً من نورها أنار به أوربا كلها في القرن العشرين .

وعلى الرغم من ذلك فإن أوربا كانت ـ خلال هذه القرون ، وبعد أن أفاقت من سباتها ـ تعد عدتها للرد على المسلمين ؛ لأنها تعتبر ما فعله المسلمون إهانة لها وتعدياً على أراضيها ، وتخشى أن تستمر قوة المسلمين التي هاجمتها في عقر دارها . وبمرور الزمن تهيأت لها الفرصة لمقاومة المسلمين فشن الأوربيون حروباً ضد

---

(1) انظر : التعريب في القديم والحديث ص 13 .

العرب والمسلمين عرفت في التاريخ بالحروب الصليبية، وكلها بزعامة إيطاليا باعتبارها مركزاً للديانة المسيحية.

هذا، وفي بدايات تلك الحروب استطاعت أوريا أن ترد المسلمين من حيث جاءوا، وتمكّن الأوربيون من احتلال قلب العالم الإسلامي، وهو بلاد الشام ومصر، ودامت الحروب أكثر من قرنين، بداية من القرن الحادي عشر الميلادي؛ إلا أنّ المسلمين تمكنوا في نهايتها من استرداد الأراضي المحتلة[(1)أ]، وخلال هذه الحروب ازدادت معرفة كل واحد من الجانبين العربي المسلم والأوربي المسيحي ـ بالآخر، فنجم عن ذلك ـ بعد أن وضعت الحرب أوزارها ـ تبادل التجارة والثقافة والنظم الاجتماعية.

من هذه الحروب ظهرت سياسة الطليان البنادقة؛ حيث استغلوا الحروب فرصة للتجارة، وكسبوا منها أرباحاً كثيرة؛ إذ لم يكن للشعوب الأوربية الأخرى المتحالفة في هذه الحروب هدف، مثل ما كان لهؤلاء البنادقة، والجنويين، والفلورنسيين، الذين كانوا أسبق الشعوب الأوربية إلى التجارة مع بلاد الشرق الأدنى والإقامة فيها[(1)ب].

وبعد استمرار هذه العلاقات بقرون من الزمن ـ وكانت الشعوب الأوربية تتنافسُ على استعمار البلاد العربية لانهيارها وضعف الدولة العثمانية ـ قويت إيطاليا فتمكنت من احتلال ليبيا[(2)]، الأمر الذي أتاح لها فرصة الإقامة فيها طول سنوات مارست فيها دورها الاستعماري، وتهيأ في هذا الجو الكافي لازدياد الاحتكاك تشابكاً بين الشعب الإيطالي والشعب العربي، وإن كان هذا الإحتكاك سلبياً بالنسبة للجانب العربي. واهتمت إيطاليا بدراسة قضايا عربية، وجعلت لها برامج دراسية منظمة في جامعاتها[(3)].

---

(1) انظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث ص أ 14 ـ 15، ب 38.

(2) انظر: العلاقات الدولية في القرن العشرين، رياض الصمد (بدون بلد النشر: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1986م) ص 244.

(3) انظر: «إيطاليا والمشرقيات»، السيد أنطوان كاباتون، مجلة مجمع دمشق 6/ 5/ 215.

وعندما أخذت الدول العربية ترسل البعثات الدراسية إلى الخارج، كانت إيطاليا أول الدول التي ترسل إليها بعثات دراسية[1]؛ لكن لم تكن بالقدر الذي أرسل إلى فرنسا. ولما ظهر استجلاب العناصر الأجنبية للتدريس في الوطن العربي؛ كان من بين العناصر المستجلبة أساتذة إيطاليون[2]، قاموا بالتدريس في الوطن العربي، وخاصة في مصر، التي تعد قائدة النهضة العلمية الحديثة.

(ب) العربية والإيطالية:

ومما يلاحظ في الاحتكاك الطويل بين اللغتين العربية والإيطالية من خلال العوامل المذكورة، أن اللغة التي كان الشعب الإيطالي يستعملها، هي اللغة اللاتينية[3]، وكانت هذه اللغة لغة العلم والإدارة في القرون الأولى التي التقى فيها الشعبان، وهي لغة إحدى القبائل بروما التي تطورت بعد أن تهيأت لها عوامل التغير، فتغلبت على اللغات الأخرى بإيطاليا، حتى أصبحت لغة العلم والإدارة[4أ]، لذلك تأثرت اللغة العربية باللغة اللاتينية في أول لقاء الإيطاليين بالعرب، ثم دار الزمان دورته فتلاشت اللغة اللاتينية، متسرّبة في عدة لغات أوربية ظهرت بعدها، منها الإنجليزية، والأسبانية، والإيطالية الحديثة[4ب]، التي نحن بصدد الحديث عنها، من حيث التأثر والتأثير بينها وبين العربية.

وإذا كانت عوامل الاحتكاك، كما يصورها لنا التاريخ عبر قرون مر بها الجانبان، فإنه ليس من الإنصاف أن نقول بعدم الاقتراض بين لغتي الجانبين، وننفي التأثر والتأثير بينهما عبر تلك القرون، وتكفينا، دليلاً على ذلك، كثرة الكلمات الإيطالية التي دخلت في اللهجة الليبية، وكذلك في اللهجة المصرية، وقد دخلت أكثر هذه الكلمات في اللهجة الليبية أثناء الاحتلال الإيطالي لليبيا، وقد تنتشر هذه

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 161.

(2) انظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص 261.

(3) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 13.

(4) انظر: «حول الفصحى والعامية»، ساطع الحصري، مجلة مجمع دمشق 32/ 2/ أ ب 243 - 251.

الكلمات فتستعملها أكثر من ثلاث دول عربية ، فتضطر المجامع إلى أخذها ووضعها في معجمها ، وفق قاعدة لغوية عندها .

وقد لاحظ الأستاذ نيقولا دوبريشان ، أن الكلمات الإيطالية والتركية ، التي اقترضتها العربية ، هي مصطلحات إدارية دخلت معظمها في العربية في النصف الأول من القرن العشرين ، بسبب العلاقات السياسية ، والتجارية ، والبحرية الوثيقة القائمة بين الشعوب العربية وهذين الشعبين اللذين يعيشان في الجوار المباشر للعالم العربي ، وبسبب حركة الترجمة والتعريب التي اقتضت ترجمة معجم إيطالي إلى العربية وضعه الأب روفائيل زخورة (و1758 ـ ت1831م) سنة 1821م ، وهو أول معجم إيطالي طبع في مصر[1] .

(جـ) المجامع واللغة الإيطالية:

وقد عدت المجامع اللغة الإيطالية من اللغات التي تنقل منها العلوم ؛ ولهذا اهتمت بما يوجد في هذه اللغة من علوم ومناهج . ومِمَّا يدل على ذلك ، موافقتها على عضوية بعض المستشرقين الإيطاليين فيها ؛ ليساهموا بما يوجد لديهم من أنظمة ومناهج علمية ، ومن علوم وثقافة .

ومن الإيطاليين الذين انتخبوا أعضاء في مجامع اللغة العربية ، أوجانيو غريفيني Eugenio Griffini (و1886 ـ ت1925م)[2] ، وإغناطيوس جويدي Ignazio Guidi (و1844 ـ ت1935م)[3] ، وكارلو ألفونسو نلينو Carlo Alfonso Nallino (و1872 ـ ت1938م)[4] ، وليونه كايتاني Leone Caetani (و1869 ـ ت1926م) ، وفرنسيسكو جبرايلي[5] .

---

(1) انظر : «ملاحظات حول أنواع الألفاظ المُعَرَّبة» ، مجلة مجمع القاهرة 33/ 127 ـ 128 .

(2) انتخب عضواً في مجمع دمشق ، انظر : مجلة مجمع دمشق 1/ 127 .

(3) انتخب عضواً في مجمع دمشق ، انظر : المرجع السابق 1/ 135 .

(4) انتخب عضواً في مجمعي دمشق والقاهرة ، انظر : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص 96 ؛ وتاريخ المجمع العلمي ص(غ) .

(5) انتخب عضواً في مجمع دمشق ، انظر : المرجع السابق الأخير ص (م) .

وقد انتسب هؤلاء العلماء الإيطاليون أعضاء في مجمعيْ دمشق و القاهرة، وساهموا مساهمة كبيرة في مناقشة القضايا اللغوية والعلمية في هذين المجمعين، منها ما قام به أحدهم - وهو كارلو ألفونسو - من دور بارز في قضايا لغوية وتنظيمية. وعلى الرغم من قصر مدة عضويته في المجمعين، فقد انتفع المجمعان بخدمته؛ حيث اعتمدت معارفه العلمية في العربية لتصويب مصطلحات جغرافية، ووضع مصطلحات أخرى في العلوم الحديثة، الأمر الذي ساعد على حل بعض قضايا المعجم العربي المعاصر[1].

(د) نماذج من الكلمات الإيطالية المعربة[2]:

الأُبْرَا: مسرحية شعرية غنائية، تقوم على الموسيقى. وهي كلمة إيطالية أصلها opéra.

الآس: شجر دائم الخضرة، بيض الورق، أبيض الزهر أو وردية، عطري، ثماره لُبيّة سود تؤكل غضة، وتجفف فيكون من التوابل، وهو ورقة من ورق اللعب ذات نقطة واحدة. وهي في الإيطالية asso، معناه وحدة.

الإسقالة: ما يربطه المهندسون من الأخشاب والحبال؛ ليصلوا بها إلى المحال المرتفعة. والإسقالة معربة عن الكلمة الإيطالية scala، وتسمى أيضاً سقاله ومعناها في الإيطالية سلم.

الإِسْكِلة: السلم المتنقل، ومرفأ السفن. والكلمة إيطالية أصلها scalo، وهي معدولة عن scala، ومن معانيها: رصيف الميناء في بناء السفن، مرسى، سلم المبنى، هيكل خشبي يستعان به.

---

(1) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية، ص 97.

(2) راجعنا هذه الكلمات في معجم المورد، وفي معجم القاموس الفريد (إيطالي - عربي) لرياض حيدر (القاهرة: شركة دار الياس العصرية 1978؛ ومعجم مريام ويستير؛ والمعجم الوسيط؛ وكتاب المصطلح العربي، والرائد لجبران مسعود (بيروت: دار العلم للملايين 1978م). أغلبيتها غير مفسرة في هذا المرجع، ما عدا ما فُسِّرَ منها في المعجم الوسيط والمصطلح العربي.

الإنفلونزا: حمى معدية يسببها فَيْروس يتميز بالتهاب رشحي في الجهاز التنفسي أو الهضمي أو العصبي، ويصحبها صداع وأرق. وهي كلمة إيطالية أصلها influenza.

البدرة: مسحوق يذر على الجلد وغيره للزينة والتبريد، ويطلق على كل مسحوق، وهي كلمة إيطالية أصلها pudra.

البركان: جبل نار يقذف من فوهته بمواد ملتهبة، فوهة عند سطح الأرض تنفجر.

البُرْنَيْطَة: لباس الرأس عند الفرنج. وهي كلمة إيطالية أصلها barreto، وقيل أصلها berrettino، مصغر berreto وهي القبعة.

البروتستو: ورقة رسمية تحرر بناء على طلب صاحب الشأن؛ لإثبات إمتناع المسحوب عليه من قبول الكمبيالة، أو من الوفاء بها أو بالسند الأذى. والكلمة إيطالية أصلها protesto.

البرونز: bronzo، معدن خلط فيه النحاس والقصدير.

البِسِلَّة: بقل زراعي حوالي من القرنيات الفراسية، ضروبه كثيرة، وتطبخ قرونه وبذوره، وقيل هي إيطالية وأصلها pisello.

البطارية: خزانة صغيرة مجمعة من أجزاء تعمل كيميائياً، ويؤخذ منها التيار الكهربائي عند الحاجة، وهي أنواع، وهي كلمة إيطالية أصلها batteriaK ومعناها ضاربة، ويراد به عدة مدافع معاً.

البَلْكُون: شرفة، سطح يبرز من جدار مبنى فوق المستوى الأرضية.

البُنْط: في إصطلاح الطباعة: وحدة لقياس حجم الحرف، وفي إصطلاح سوق العقود المصرية: جزء من مئة جزء ينقسم إليها الريال. والكلمة إيطالية أصلها punto.

البِيَان: آلة موسيقية لها أصابع بيض وسود ينقر عليها بالأنامل، وهي كلمة إيطالية أصلها piano، وقد اخترعت الآلة سنة 1711.

البِيانولا: آلة موسيقية يحملها مغن جوال على ظهره ويديرها بيده، والكلمة إيطالية أصلها pianolla.

الخريطة : carta : المصور الجغرافي ، وهو ورق أو ورق مقوى ، ترسم عليه هيئة الأرض ، أو هيئة بعض أقطارها .

الدراما : حكاية لجانب من الحياة الإنسانية ، يعرضها ممثلون يقلدون الأشخاص الأصليين في لباسهم وأقوالهم وأفعالهم ، ورواية تعد للتمثيل على المسرح ، وهي كلمة إيطالية أصلها drama .

السبنْسَة : المركبة الأخيرة من القطار الحديدي ، والسبنسة كلمة إيطالية أصلها sespenza .

السردين : نوع من السمك الصغير يُمَلَّحُ ويحفظ ، منسوب إلى جزيرة سردينيا . والكلمة إيطالية ، وأصلها sardina ، وهي تصغير Sardu ، وفي سردينيا اخترعوا حفظه في علب تحت الزيت .

الصودا : soda مركب من الصوديوم والأكسجين مسحوق أبيض ذواب في الماء . يتفكك بالتسخين عند حوالي 852ْم ، تستعمل مكشفاً ، وتشكل مركبا أحادي الهيدرات .

الطاولة : لعبة النرد ، المائدة ، وهي كلمة إيطالية أصلها tavolaK معناها في الأصل : لوح ، ولوحة ، ثم بسطوها على أربع قوائم ، وأكلوا عليها طعامهم .

الفاتورة : تعني الكلمة قائمة بالتكاليف أو الرسوم يقدمها شخص باع بضاعة أو أدى عملاً أو خدمة إلى شخص آخر كان قد اتفق معه على دفع الثمن المقرر .

الفراولة : fragola . توت : والفراولة من الإفرنجية تستعمل في مصر . وهي نبات عشبي معمر من الفصيلة الوردية يزرع لثمره .

الفُرْن : Forno آلة الخبز أو الطبخ .

الفيلا : villa : دارة .

القُرْصان : لص البحر ، وهي كلمة إيطالية corsaro .

الكارتيل : cartel ، تعني الكلمة أية اتفاقية بين مؤسسات تجارية تهدف إلى التحكم في أسعار منتجات معينة ، أو في إنتاجها أو تسويقها .

الكَرْتُون : cartone ، رسوم متحركة على هيئة شريط سينمائي متحرك . رسم على ورق يستخدم نموذجاً لعمل نهائي .

الكَمبيالة : محرر يتعهد فيه المدين بأن يدفع مبلغاً معيناً في تاريخ معين لإذن الدائن نفسه أو لإذن الحامل للمحرر . وهي كلمة إيطالية أصلها cambiale أي فاتورة قابلة للدفع عند الطلب .

المَغْنِيزيا : المانيزيا magnesia أكسيد المغنزيوم المعالج لغرض معين . مسحوق أبيض يتخذ في الطب مليناً للبطن أو مسهلاً .

المَلاَريا : malaria ، برداء : مجموعة من الأمراض الحمية التي تصيب الإنسان وهي ذات مسار إنتكاسي مزمن ، تسببها طفيليات الدم من جنس plasmodium ، وينتقل بواسطة لسعة بعوضة من جنس Anopheles .

4 ـ التعريب من الفرنسية :

(أ) احتكاك العرب بالفرنسيين :

نشأت علاقات متبادلة بين الفرنسيين والعرب ، من خلال عوامل كثيرة تصفها لنا المصادر التاريخية الموثوقة ، وتؤكد لنا وجود التأثر والتأثير بين الشعوب المتجاورة المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط[1] ؛ لذلك فإن العرب الذي يحتلون مساحة واسعة من سواحل البحر الأبيض ، قد تأثروا بدون شك بتلك الشعوب المجاورة لهم ، كما أثروا فيها ، وربما أن الشعب الفرنسي هو من تلك الشعوب المتجاورة المطلة على البحر المتوسط ، فإنه قد تأثر بهم وأثر فيهم لغة وثقافة ، ولهذا تم ـ بحكم هذا الجوار المشترك ـ الإتصال غير المباشر بين الشعبين الفرنسي والعربي .

---

(1) انظر : «الألفاظ الإفرنجية عربية الأصل» ، حامد رشاد أبو هدرة ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس 7/ 1990م ، ص 380 .

بيد أن هناك عوامل أخرى للاتصال المباشر بين الشعبين، وهي العوامل السياسية والاستعمارية، والاقتصادية، والدينية، والتعليمية، وهذه العوامل هي التي جعلت العلاقة بينهما وطيدةً استمرت قروناً طويلةً، وبقي بعضها قائماً حتى الآن.

إن أوّل عامل قرب العلاقة بين الفرنسيين والعرب، هو العامل الديني الذي دفع العرب للقيام بالفتوحات لنشر الدين الإسلامي فوصلوا به إلى جزيرة إيبريا وجبل البرانس والأماكن الأخرى في أوربا التي استقر فيها المسلمون قرونا من الزمن[(1)أ]. وقد كان هذا الاتصال قوياً أثناء الحروب الصليبية التي تحالفت فيها الشعوب الأوربية ـ بما فيهم الفرنسيون ـ لمحاربة المسلمين ونشر الدين المسيحي[(1)ب]. وكانت فرنسا وإيطاليا تهتمان بالبعثات الدينية إلى سوريا ولبنان وفلسطين[(1)جـ]، وهي الأماكن التي أسس فيها المبعوثون المدارس لتعليم أطفال الموارنة باللغة الفرنسية والإيطالية. وإضافة إلى هذا أسس في العراق بعض المؤسسات الدينية الفرنسية التي يتولى أمرها أسقف بابل الذي كان يشغل الوظيفتين، وهما الوظيفة الأسقفية والوظيفة القنصلية الفرنسية[(1)د].

والعامل الثاني هو العامل التعليمي، الذي تبادله الشعبان، فمن جانب الشعب الفرنسي فقد نهل ـ كغيره من الشعوب الأوربية ـ من معين الحضارة الإسلامية إبان ازدهارها، وقد نبغ من الفرنسيين علماء أصبحوا مؤلفين ومترجمين وقاموا بخدمة اللغة العربية والآثار الإسلامية خدمة جليلة[(2)أ]. ومن بين هؤلاء: إتيان كاترمير Etiene Quatremere الذي له أبحاث في التاريخ ومصنفات مهمة، منها: المتن العربي لمقدمة ابن خلدون. ومنهم أيضاً رينو Reinaud الذي له مصنفات تتعلق بالتواريخ في العاديات الإسلامية.

ومن الجانب العربي، فإنه عندما أسست الجامعات في فرنسا، قام فيها بتدريس اللغة العربية عدد من الأساتذة العرب[(2)ب]، ثم انعكس الأمر عندما تغيرت

---

(1) انظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث ص أ 13، ب14 ـ 17، جـ 85 ـ 86، د 67.

(2) انظر: «الدروس الإسلامية في فرنسا»، كليمان، مجلة مجمع دمشق 5/ 4 ـ5/ 1925م، ص أ ب 162.

حال فرنسا وتطورت وتقدمت فأصبحت دولةً كبيرةً، وتبعاً لهذا التغير والتطور والتقدم، أصبحت لغتها لغة العلم والعمل والإدارة، فأصبحت كالعين يرد إليها؛ لينهل من معينها كل من أراد الثقافة والعلوم.

والذي يؤكد الأمر، ما جرى في النهضة العلمية الحديثة في الوطن العربي، فقد أرسلت إلى فرنسا البعثات العربية المتتالية؛ لتتعلم منها في ميادين مختلفة، وقد بدأتها مصر سنة 1809[1]. في عهد محمد علي[2]، ثم تبعتها بعض الدول العربية مثل الأردن، والجزائر، وسوريا[3]، وأصبح هؤلاء المبعوثون بعد عودتهم إلى وطنهم، رواداً لحركة الترجمة والتعريب والتأليف؛ حيث قاموا بتلك الحركة وفق تخصصاتهم[4]؛ ولكن مع ذلك لم يكفِ هؤلاء لما تحتاجه المدارس والجامعات العربية، فاستجلبت الدول العربية المدرّسين في المدارس والكليات والجامعات العربية[5]، حتى أصبحت بعض الدول العربية تفضل التدريس باللغات الأجنبية كالفرنسية بدلاً من العربية، اعتقاداً بأنها وسيلة أساسية لتقدم العلم؛ لكونها لغة العلم والحضارة[6].

وقد ازداد الاحتكاك تشابكاً بالدور الذي قام به العامل الاستعماري؛ حيث نجحت به فرنسا في السيطرة على بعض الدول العربية، وتحكمت في زمام أمرها مدة طويلة، مثل الجزائر، فقد بقيت فيها أكثر من مئة وثلاثين سنة، من سنة 1830م إلى سنة 1962م، حاولت فرنسا خلال هذه المدة أن تجعل الجزائر جزءاً من أراضيها[7]. كما حاولت القضاء على اللغة العربية؛ لتقوم مقامها، اللغة الفرنسية في

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 160 ـ 161.

(2) سبق تعريفه في ص 35 من هذا الكتاب.

(3) انظر: «التجربة السورية في تعريب العلوم الهندسية»، وجيه السمان، الموسم الثقافي الثامن، ص 89 ـ 91.

(4) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 161.

(5) انظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص 221.

(6) انظر: «كلمة عبد الكريم خليفة»، الموسم الثقافي الثاني، من منشورات مجمع عمّان 1984م، ص 146.

(7) انظر: «الألفاظ الإفرنجية عربية الأصل»، مجلة كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس 7/ 381.

التعليم والإدارة والحكم[1] . ومثل ذلك تونس ، فقد احتلتها فرنسا وبقيت فيها أكثر من ثمانين عاماً[2] .

وللعامل السياسي مساهمة في الاحتكاك بين الشعبين ، وبدأت بذور العلاقة السياسية في عهد العباسيين ، لما كان أبو جعفر المنصور ، مؤسس الدولة العباسية ، يرسل سفراءه إلى ملك الفرنجة ببين القصير Pepin the short (و714 ـ ت768م) ؛ لتكوين العلاقة بين الدولتين[3] ، وأصبحت هذه العلاقة تنمو تدريجياً عدة قرون ، ربطت خلالها الشعبين ، علاقات ثقافية وحضارية ، وسياسية ؛ لكن الشعب العربي في القرون الأولى كان أكثر عطاء للشعب الفرنسي في العلوم والثقافة والحضارة .

واتضحت معالم هذه العلاقات بعد إنتهاء الحروب الصليبية ، التي ازداد فيها كل من الشعوب الأوربية ـ بما فيها الشعب الفرنسي ـ والشعب العربي تعارفاً[4أ] ، ولما أخذت الدولة العثمانية زمام أمر الدولة العربية ـ التي بقيت مسيطرة عليها أربعة قرون ، من القرن السادس عشر الميلادي إلى مطلع القرن العشرين ـ أصبح إبرام المعاهدات بين الدول الأوربية والدول العربية في ظل سيادة الدولة العثمانية ، لهذا خطت العلاقة بينهما خطوة جديدة ، وخاصة عندما كان القناصل والسفراء الأوربيون يعينون في الدول العربية ؛ لرعاية مصالح الدول الأوربية سياسياً واقتصادياً[4ب] .

وكانت فرنسا أسبق الدول الأوربية إلى توطيد علاقاتها السياسية والتجارية مع الدول العثمانية ، وإلى الحصول على الإمتيازات فيها ؛ حيث حصلت عليها سنة 1535[4جـ] ، غير أن اهتمام الأوربيين بالجانب الاقتصادي ، كان أكثر من اهتمامهم بالجانب السياسي ، لأن أساس وجود القناصل الأوربية ، هو رعاية المصالح التجارية التي يقوم بها الأوربيون في المناطق والمدن العربية[4د] .

(1) انظر : «اللغة العربية في مواجهة اللغات الأجنبية» ، أنور الجندي ، الموسم الثقافي الخامس ، من منشورات مجمع عمان 1987م ، ص 36 ـ 37 .

(2) انظر : الفصحى لغة القرآن ، ص 116 .

(3) انظر : تاريخ الإسلام ، حسن إبراهيم ، 4 مج ، ط 7 (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية 1964م) مج ـ 2 ، ص 232 .

(4) انظر : دراسات في تاريخ العرب الحديث ص أ 17 ، 23 ، ب 34 ـ 38 ، جـ 40 ، د 35 .

لذلك كان العامل الاقتصادي، هو الذي أرغمهم على تكوين هذه العلاقات، خاصة عندما انكشفت لديهم، ثروات البلاد العربية التي أغرتهم، ونتج عن ذلك تدفق التجار الأوربيين من كل من إيطاليا، وفرنسا، وإنجلترا، وهولندا، إلى الدول العربية.

وكانوا يتنافسون في تجارتهم على كسب الإمتيازات والعلاقات القريبة من زعماء السلطات الحاكمة في الدول العربية؛ ليضمنوا لهم الأمان والسلامة[(1)أ]، ولتلقى تجارتهم رواجاً لدى الشعب في أسواق العواصم العربية التي منها: البصرة، وبغداد، وحلب، ودمشق، والسويس، والقاهرة، والإسكندرية[(1)ب].

وقد ظهر هذا التنافس بينهم ظهوراً واضحاً، عندما تنافس الفرنسيون والإنجليز على كسب معاهدات الإمتيازات من السلطة الحاكمة بالقاهرة، وغُلبَ في هذا الأمر الإنجليز؛ لأن الفرنسيين قد تقدموا فيها، وسبقوا إلى عقد معاهدات، وإحراز إمتيازات، من السلطان سليمان القانوني سنة 1635م، وذلك ما حمل الإنجليز على الجلاء عن القاهرة، إضافة إلى كساد تجارتهم بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم من قبل السلطة الحاكمة[(1)جـ].

أما فرنسا فلم يفرض عليها مثل ذلك؛ بل كان لها من الوسائل ما يمكن لها من كسب السبق. فقد كان لها ألف سفينة ترسلها إلى موانئ الشرق الأدنى، وقد قُدِّرَ ثمنُ السلع الفرنسية في الشرق الأدنى بأربعةَ عشر (14) مليونَ ريال قبل سنة 1635م[(1)د]. وهكذا استمرت علاقة فرنسا التجارية بالدول العربية حتى ظهور الثورة الفرنسية التي أدت إلى حملة نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte على مصر سنة 1798م[(1)هـ]، ثم هزمت القوة الفرنسية أمام القوة البريطانية؛ لذلك خرجت فرنسا من مصر، وبعض الدول العربية التي احتلتها، ما عدا الجزائر وتونس.

(ب) العربية والفرنسية:

إن الإحتكاك بين الشعبين من خلال العوامل المذكورة، بمثابة احتكاك اللغتين الفرنسية والعربية، ولا بد أن يؤدي ذلك إلى إقتراض كل منهما من الأخرى؛

(1) انظر: المرجع السابق، ص أ 38-39، ب 35-36، جـ 52-53، د 40، هـ 67.

لكن الإقتراض في القرون الأولى التي مرت بها علاقاتهما ، كان أكثر كثافةً من جانب الفرنسية ؛ حيث وجدت فيها مئات من كلمات عربية الأصل .

وقد قام الأستاذ حامد أبو هدرة بدراسة الكلمات العربية ، التي اقترضتها اللغة الفرنسية من العربية ، وأسفرت دراسته عن ، أن ما يقارب أربعمائة كلمة عربية ، اقترضتها اللغة الفرنسية في العصور المختلفة ؛ لعوامل وأسباب متباينة ، وهذا الإقتراض حصل بطريقة غير مباشرة ؛ حيث دخلت أكثرية تلك المفردات الغربية في اللغة الفرنسية بعد مرورها باللغات الأخرى[1] .

أما الكلمات الفرنسية التي اقترضتها العربية ، فقد دخلت معظمها في العربية في عصر النهضة العربية الحديثة ، بعد ظهور حركة الترجمة والتعريب التي دامت أكثر من سبعين عاماً ، حيث تركز الإتجاه إلى الترجمة من الكتب الفرنسية ، ونبغ فيها العلماء المعربين[2] ، مثل رفاعة الطهطاوي (و1810 ـ ت1873م) [3] وغيره ، ويؤكد هذا ما فعله محمد علي ، عندما وصل المبعوثون دراسياً بعد تخرجهم من فرنسا ، وهو إعطاء كل واحد منهم كتاباً فرنسياً يدخل في نطاق تخصصه ؛ وذلك ليقوم بترجمته من الفرنسية إلى العربية .

وقد بلغ عدد الكتب التي أنجزت في الترجمة والتأليف والوضع ستة وستين كتاباً في العلوم العسكرية ، ومائة وخمسة وثلاثين كتاباً في العلوم الأخرى ، وقد حوت هذه الكتب عشرات الآلاف من المصطلحات العلمية الحديثة[4] ، وهذا فضلاً عما ترجمه بعض العلماء في بعض الدول العربية .

(1) انظر : «الألفاظ الإفرنجية عربية الأصل» ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية 7/ 379 ـ 391 .

(2) انظر : «تجربة كلية طب الأزهر في تعريب العلوم الصحية» ، سالم نجم ، الموسم الثقافي السابع (من منشورات مجمع عمّان 1989م) ، ص 60 .

(3) رفاعة رافع بن بدوي بن علي الطهطاوي ، عالم مصري ، من أركان نهضة مصر العلمية في العصر الحديث ، وهو أحد المبعوثين إلى أوربا في زمن محمد علي ، وتخصص في الترجمة . انظر : معجم الأعلام ، ص 272 ، والتعريب في القديم والحديث ، ص 161 .

(4) انظر : اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة ، ص 102 ـ 103 .

إن كثرة الكتب والمعاجم التي ترجمت من الفرنسية أدت إلى دخول كثير من الكلمات الفرنسية في اللغة العربية فأصبحت مُعَرَّبة، ويكفي مثالاً لذلك، المعجم الفرنسي ومعجم المصطلحات الطبية للدكتور أليكس ل. كليرفيل الفرنسي (Alex L. Clairville)، وترجمة الأساتذة الثلاثة: مرشد خاطر (و1888 ـ ت1961م)، ومحمد صلاح الدين الكواكبي (و1901 ـ ت1972م) عضوامجمع دمشق، وحمدي الخياط (ت1981م). ويحتوي هذا المعجم على 14534 مدخلاً. وقد تناول الدكتور إبراهيم بن مراد بالدراسة 1123 لفظاً أعجمياً من ألفاظه، اقترضه هؤلاء أثناء الترجمة، وتوصل إلى أن 514 لفظاً من الألفاظ المدروسة مُعَرَّبة من اللغة الفرنسية، والباقية من اللغات الأخرى[1].

وقد دخلت بعض الألفاظ الفرنسية في اللغة العربية بواسطة عوامل الإحتكاك الأخرى مثل كونها لغة أجنبية مستعملة في بعض الدول العربية في التدريس، والإدارة والمحاكم، وحتى بين عامة الناس كما كانت في تونس والجزائر اللتين بقيت فيهما اللغة الفرنسية لغة الإدارة والدراسة ولغة الشعب العام، بدلاً من اللغة العربية ردحاً من الزمن[2]، وهذا بالإضافة إلى المؤسسات الفرنسية كالمراكز الثقافية والمدارس التي تدرس فيها اللغة الفرنسية، وكذلك بعض الجامعات العربية التي تستعمل هذه اللغة في الدراسة.

ولم يكن تأثر اللغة العربية بالفرنسية في اقتراض بعض الكلمات فحسب؛ بل دخلت فيها حتى الأساليب الفرنسية من المظاهر الصوتية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية.. الخ. وقد تحدث رشاد الحمزاوي عن هذا الموضوع، وضرب أمثلة تؤكد وجود هذا التداخل اللغوي الواقع بين اللغتين العربية والفرنسية، ومما يقول في هذا الموضوع: «لقد أصبح اليوم من المتعارف عليه أن اللغة الفرنسية، قد أثرت في

(1) انظر: المصطلح الأعجمي، 2 ج، ط 1 (تونس: دار الغرب الإسلامي 1985م) جـ 1، ص 298.
(2) راجع ص 134 من هذا الكتاب.

أغلب الميادين اللغوية العربية، إذ أننا نلاحظ في علم الأصوات مثلاً أن ثنائيي اللغة من العرب، لا سيما في شمال أفريقيا، حافظوا على أصوات ومقاطع المصطلحات الفرنسية المُعَرَّبة...»[1].

(جـ) المجامع واللغة الفرنسية:

كانت مواقف المجامع نحو الدخيل بأنواعه متشددة، وكانت تعمل على تنقية العربية من الأساليب والألفاظ الدخيلة، وكان هذا رأي أهل الصفاء اللغوي في هذه المجامع، وهم أعضاء المجامع الذين يريدون لها السير مع مواقفهم المتشددة الرافضة لاستعمال هذه الألفاظ والأساليب[2] الفرنسية الداخلة في اللغة العربية في ميادينها المختلفة؛ لكن وجود الأعضاء المتفتحين الذين يحملون الثقافات المزدوجة، له ثقل وتأثير في المجامع، فقد كانت لهم محاولات جادة لقبول المجامع ما تحتاج إليه اللغة العربية في هذا العصر من الألفاظ والمصطلحات والأساليب الأجنبية، وهي محاولات توجت بالنجاح أخيراً، عندما جابهت اللغة العربية مشاكل الغزو اللغوي، التي يفرضها تقدم العصر في ميادين العلوم[3].

لذلك رأينا بعض المجامع قد سن القواعد التي تنقل بها الحروف والألفاظ الأجنبية التي من بينها اللغة الفرنسية، مثل ما وضعه مجمع القاهرة من قواعد التعريب التي سبق إيرادها في الفصل السابق[4].

إن إتجاه المجامع إلى الترجمة من اللغة الفرنسية وإصلاح ما ترجم منها سابقاً، قد حل مشاكل كثيرة في أخطاء الترجمة والتعريب من هذه اللغة؛ حيث وجد أن ما قام به الأفراد من ترجمة الكلمات أو تعريبها من اللغة الفرنسية، لم يأت

---

(1) العربية والحداثة، ص 175.

(2) راجع ص 58 ـ 62 من هذا الكتاب.

(3) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 213.

(4) راجع الفصل الثاني من هذا الباب.

بالحل المنشود؛ لأن عمل الأفراد ـ مهما بلغ من العناية والدقة ـ فإنه لا يبلغ مستوى العمل الجماعي من الدقة والكمال.

لذلك قام مجمع دمشق بتصحيح ما رآه نابياً عن الذوق السليم من الكلمات المعربة في معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات لكليرفيل، فقد صحح هذا المجمع ما عده من سقطات في الكلمات المُعَرَّبة في هذا المعجم، ثم نشر هذا التصحيح في سلسلة من أعداد مجلته، بدأت في العدد الثالث والأربعين منها.

هذا، وقد اهتمت المجامع باللغة الفرنسية، بسبب العلاقات المشتركة بين الفرنسيين والعرب، وكذلك كثرة المفردات الفرنسية التي اقترضتها اللغة العربية، وما تتصف به اللغة الفرنسية من كونها لغة الأدب، والعلم، والقانون في العصر الحاضر، وما نالته من شهرة عالمية لكثرة مستعمراتها، وكونها ضمن اللغات العالمية المعترف بها دولياً في الأمم المتحدة.

ويرجع السبب الأساسي في اهتمام المجامع باللغة الفرنسية، إلى أن أهدافها إصلاح اللغة العربية، وإثراؤها بالمصطلحات الحديثة، ومنها المصطلحات الفرنسية؛ وذلك ليتمكن أبناؤها والمسلمون في جميع أنحاء العالم من الأخذ بأسباب التقدم العلمي، وكذلك القضاء على الازدواجية اللغوية؛ لذلك ذكر أن دور المجامع نحو الإصلاح اللغوي، هو الترجيح، والتأييد، فالتصحيح، ثم الإبداع.

ويعني دورها الترجيحي والتأييدي، إختيار واحد من آراء متعددة في موضوع واحد، وهذا الاختيار مبني على قضائها الجماعي المستند على براهين وأدلة دامغة وقاطعة، وقد تجيز المجامع رأيين مختلفين لحسم الخلاف. أما دورها التصحيحي فإن طبيعة الأمر تجبرها على تصحيح ما تجده خطأ بعد التأكد من خلال دراستها المجمعية. وأما بخصوص دورها الإبداعي، فهو أن تحدث في اللغة شيئاً جديداً لم يكن موجوداً.

ومن خلال هذا الدور، قد تضطر المجامع إلى تتبع الجهود الفردية المبذولة في نقل العلوم من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية؛ لتتم تصفيتها من الأخطاء التي قد تتضمنها.

ومما ينبغي أن نشير إليه هنا ما ذكره الحمزاوي، أن مجمع القاهرة قد قرر تفضيل النطق الفرنسي على النطق الإنجليزي عند نقل المعربات، وذلك باقتراح من الشهابي؛ غير أن ما وجدناه في قرارات المجمع ليس كما أطلقه الحمزاوي؛ لأن القرار الذي تحدث عنه يختص بألفاظ معينة فضَّل المجمع فيها النطق الفرنسي على النطق الإنجليزي، ومن هذه الألفاظ، المصطلحات الآتية: «Fibrine» وmicron وtulip، وقد عربت على الترتيب بـ«فبرين»، و«مكرون» و«توليب»[1].

(د) نماذج من الكلمات الفرنسية المعربة[2]:

الإِرْدواز: حجر صلصال، ذو لون أدكن يضرب إلى الزرقة أو الخضرة، ويستعمل في سقوف المنازل، ويتخذ منه ألواح للكتابة.. والكلمة فرنسية ardoise.

الأَرِسْتُقراطية: حكومة أو طبقة تمثل الأقلية الممتازة، وهي كلمة معربة عن الكلمة الفرنسية aristocratie.

الأَسْمَنْت: مسحوق يتكون من محروق الحجر الجيري والطَّفَل، يضاف لناتجهما نسبة صغيرة من الجبس، ويستعمل في البناء وهي معربة عن الكلمة الفرنسية Ciment.

الأُكْسجين: عنصر غازي من عناصر الهواء، عديم اللون والطعم والرائحة، ويذوب بنسبة ضئيلة في الماء، وهو لازم للتنفس للحيوان والنبات. وهي كلمة فرنسية أصلها Oxigene.

---

(1) انظر: «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 4/ 603ـ 304.

(2) راجعناها في المعجم الوسيط وفي كتاب «المصطلح العربي»، وليست أصول الكلمات كلها فرنسية؛ حيث قمنا بمراجعة بعض الألفاظ منها في معجم مريام وبستر ـ وهي الألفاظ التي تستوي فيها اللغتان الإنجليزية والفرنسية ـ فوجدنا أنها تنتمي إلى أصول مختلفة، والمفهوم من هذا أن النطق الذي أقره مجمع القاهرة في تعريب هذه الألفاظ، هو النطق الفرنسي بغض النظر عن أصولها.

الألُمنْيُم : مَعْدنٌ خفيف أبيض فضّي رنان ، قابل للطرق والسحب والصهر لا يصدأ في الهواء ويضاف إلى النحاس لعمل سبيكة تشبه الذهب . والكلمة فرنسية أصلها alumimium .

الأمْبِير : الوحدة الفعلية من قوة السيال الكهربائي ، والكلمة فرنسية أصلها ampere .

الأنيميا : مرض ينقص فيه الدم . والفرنسي منها anemie أي فقر الدم .

الباقة : الحُزْمَة من البَقْل ، وهي كلمة معربة عن الفرنسية bouquet بمعنى : ضمة زهر .

البالية : عرضٌ مسرحيّ ، في الغالب جماعي ، أساسه الرقص على موسيقى خاصة ويلتزم فيه لباس معين ، يحكي رقصة أو يعبر عن فكرة ، وهي كلمة فرنسية أصلها ballet .

البجاس : نُفاية قَصَب السُّكَر بعد عصره ، وهي كلمة فرنسية أصلها begasse .

البجَامَة : ثوب من قطعتين على هيئة الحلة الفرنجية ، يلبس في البيت وعربيته منامة . والكلمة فرنسية أصلها pyjama .

البُرْجُوازية : طبقة نشأت في عصر النهضة الأوربية بين الأشراف والزراع ، وأضحت دعامة النظام النيابي ، ثم صارت في القرن التاسع عشر الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي ، وقابلت بهذا طبقة العمال ، وهي كلمة فرنسية أصلها bourgeoisie .

بَسْتَر : (اللبن) : عقّمه على طريقة العالم الفرنسي باستور Pasteur ، والكلمة فرنسية .

بَسْكَويت : أقراص هشة تتخذ من دقيق وبيض وسكر وقليل من الدهن ، والكلمة فرنسية أصلها biscuit .

البوصلة : جهاز تُعَيَّنُ به الجهات ، وهي كلمة فرنسية أصلها Boussole .

البيْرُوقراطية : الحكم بواسطة كبار الموظفين ، وهي كلمة فرنسية أصلها bureaucratie .

التْرَام : مَرْكَب عام يسير بالكهرباء على قضبان حديدية في المدن وضواحيها ، والكلمة فرنسية أصلها tramway ؛ أي حافلة كهربائية .

ترموجراف : جهاز يسجل بالرسم البياني درجة حرارة الجو ، وهي كلمة فرنسية معربة أصلها Thermographe ، والإنجليزي منها Thermograph .

ترْمُومْتر : مقياس الحرارة ، وهو جهاز لبيان درجة الحرارة ، ويسجلها عادة بالقياس المئوي ، وهي معربة عن الكلمة الفرنسية Thermometer المأخوذ من اليونانية Thermometron .

التِّلغْرَاف : البرق ، وهي كلمة فرنسية أصلها telegraphe .

التلفون : الهاتف ، وهو جهاز كهربي ينقل الأصوات من مكان إلى مكان , والكلمة فرنسية أصلها telephone ، ومنه الفعل telephoner أي تلفن .

تيْل : نبات من الفصيلة الخبازية ، يستخرج من سيقانه ألياف تصنع منها الحبال والأكياس والكلمة فرنسية أصلها tel ، واسمه العلمي hibiscus cannabilus .

التيُوقْرَاطية : نوع من نظم الحكم ، يجمع فيه الحاكم بين السلطتين الدنيوية والروحية . وهي كلمة فرنسية أصلها theocratie ، والإنجليزي منها theocracy .

الجيلاتين مادةٌ شبْه زُلالية لينة لزجة غير قابلة للذوبان في الماء ، تستخرج من عظام الحيوان وأنسجته بإغلائه الطويل في الماء وهي كلمة فرنسية أصلها gelatine .

الدبْلُوم : إجازة من إجازات الجامعة فوق البكلريوس ودون الدكتوراه ، والكلمة فرنسية وأصلها diploma .

الدُّشّ : أداة ذات ثقوب ينصب منها الماء بشدة أو لطف على المستحم ، وهي كلمة فرنسية أصلها douche ، والإنجليزي منها shower .

الدُّوْقية : ولاية صغيرة أميرها دوق ، وهي كلمة فرنسية أصلها duche .

رادار: وسيلة إلكترونية تجعل الناظر قادراً على كشف طائرة في الجو أو سفينة في البحر، وتحديد مكانها على مسافة معينة، في أحوال لا تتوفر فيها الرؤية بالعين المجردة، وهي كلمة فرنسية أصلها radar.

الرتينة: نسيج مشبع بأكاسيد الثريوم والسريوم يولد في المصباح ضوءاً ساطعاً. والكلمة فرنسية أصلها ratine، ومعناها نسيج من صوف متقاطع ذو وبر نافر متجعد.

الرِّيجي: الاستغلال الحكومي، وهو نظام بمقتضاه تقوم الحكومة ببعض المشروعات فتمولها وتستغلها، وهي كلمة فرنسية أصلها regie.

السريالية: اتجاه معاصر في الفن والأدب يذهب إلى ما فوق الواقع، ويعول خاصة على إبراز الأحوال اللاشعورية، وهي كلمة فرنسية أصلها surrealism.

السِّيفُون: صندوق الطرد الذي يكسح ما في المرحاض، والكلمة فرنسية أصلها siphon.

السنما: الصور المتحركة على الشاشة أمام الناظرين، والدار التي تعرض فيها هذه الصور، والكلمة فرنسية أصلها cinema.

الشِّفْرَة: رموز يستعملها فريق من الناس للتفاهم السري فيما بينهم، وهي كلمة فرنسية أصلها chiffre.

الطُّرْنُشُول: عباد الشمس، وهو نبات من الفصيلة المركبة تتجه نَوْرَتُه إلى الشمس وهي كلمة فرنسية معرّبة أصلها tournesol.

5 ـ التعريب من الإنجليزية:

(أ) العرب والإنجليز:

سنتعرض في هذا الموضوع، للشعبين اللذين يستعملان اللغة الإنجليزية لغة أساسية وأصيلة لهما. وهما شعب إنجلترا، وشعب الولايات المتحدة، كما نتعرض كذلك لاحتكاكهما بالشعب العربي؛ وذلك ليظهر لنا مدى التأثير والتأثر الواقع بين اللغتين العربية والإنجليزية من خلال هذا الاحتكاك الذي فرضته عوامل عديدة، كما

حدث بين الشعبين الفرنسي والعربي ، لأن ما سنلاحظه أن عوامل الاحتكاك ـ التي سبق أن تحدثنا عنها ـ تشبه عوامل الاحتكاك ـ التي سنتحدث عنها ـ بين الشعب العربي والشعبين الأمريكي والإنجليزي .

غير أنّ احتكاك الإنجليز بالعرب لم يكن في زمن مبكر ، كما كان لكل من الطليان والفرنسيين ، بل تأخر لعوامل أهمها : العامل الجغرافي ؛ لأن إنجلترا جزر منفصلة عن الأماكن الأوربية التي وطأتها أقدام المسلمين الفاتحين ، إبان فتوحاتهم المتتالية ؛ ولذلك تأخر الإنجليز عنهما في التجارة التي كانت الشعوب الأوربية تتنافس فيها في ذلك الوقت[(1)أ] ؛ حيث بدأها الإنجليز في الشرق في أواخر القرن السادس عشر الميلادي ، الذي تأسست شركة الليفانت التركية ، وهي الشركة التي أسست لاحتكاك التجارة الإنجليزية في الإمبراطورية العثمانية ، وعلى إثر تأسيسها سنة (1581م)[(1)ب] ، عينت حكومة إنجلترا أول سفير لها في بلاط السلطان ، وعينت الشركة قنصلاً لها بالقاهرة سنة 1583م[(1)جـ] .

ومما يلاحظ في هذا السرد أن العلاقة السياسية بين الإنجليز والعرب ، قد ابتدأت لأول مرة بدافع اقتصادي ، وهو قيام الإنجليز بالتجارة في المناطق العربية ؛ لكن هذه العلاقة التجارية ، كانت تمارس تحت مراقبة السلطات العثمانية ، التي كانت صاحبة السيادة في البلاد الإسلامية[(1)د] .

وبعد أن تطورت العلاقات الإنجليزية العربية , وجدت المنافسة الشديدة بين الإنجليز والفرنسيين والطليان في ميدان التجارة مع البلاد العربية ، وتغلب الانكليز والفرنسيون على التجار الإيطاليين من البنادقة والفلورنسيين الذين سبقوا الشعوب الأوربية في تجارة الشرق[(1)هـ] . ودامت هذه المنافسة قروناً ظهرت فيها أهداف أخرى غير تجارية ، منها الهدف الاستعماري الذي رسمته القوى الغربية في خططها من خلال تعاملها مع الوطن العربي ، وإذ كانت تتحين الفرصة السانحة ، حتى تهيأت لها الأسباب والوسائل التي أدت إلى دخولها الوطن العربي وسيطرتها عليه .

---

(1) انظر : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص أ 52 ، ب 38 ، جـ 39 ، د 23 ، هـ 51 .

ويصف لنا التاريخ كيف حقق الاستعمار طموحاته، وذلك عندما كانت إنجلترا وفرنسا تتصارعان للسيطرة على الوطن العربي تصارعاً أدى في النهاية إلى اقتسامهما هذا الوطن؛ حيث تمكنت إنجلترا من احتلال شرقه ورسخت فيه قدمها الاستعمارية، وفازت فرنسا بالسيطرة على غربه، وأثبتت فيه قوتها الاستعمارية[1].

من هنا أصبح الاحتكاك بين الإنجليز والعرب أشد تشابكاً، وبخاصة عندما أصبحت اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم في المناطق العربية الشرقية التي كانت إنجلترا تحتلها، وكذلك عندما كثرت البعثات الدراسية العربية إلى إنجلترا[2].

هذا عن الاحتكاك بين الإنجليز والعرب، أما الولايات المتحدة باعتبارها دولة تستعمل الإنجليزية، فلم يكن لها احتكاك بالعرب؛ إلا بعد الحرب العالمية الثانية التي اضطرت فيها إلى التعاون مع شعوب العالم المنضمة إليها تحت قيادتها في تلك الحرب، ومن هذه الشعوب، شعوب العالم الإسلامي التي لابد لأمريكا أن تكون لها علاقات معها وأن تتعامل معها، وذلك من خلال معرفة لغتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها وأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما لديها من طرق الحياة، ووسائلها وأنماطها. ومعرفة هذه الأشياء كلها هي التي أجبرت أمريكا على الاهتمام بدراسة وضع الشرق، الأمر الذي اضطرها إلى تنظيم دراسات عربية مبرمجة في الجامعات الأمريكية[3].

الواقع أن الاحتكاك بين الأمريكيين والعرب، غرست بذوره قبل هذا التاريخ، أي إنتهاء الحرب العالمية الثانية؛ لأن المرسلين الأمريكيين جاءوا إلى بيروت في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وهم الذين أسسوا أول مجمع ببيروت باسم الجمعية السورية سنة 1847م[4]. وفي النصف الثاني من القرن التاسع

(1) انظر: «اللغة العربية في مواجهة اللغات الأجنبية»، الموسم الثقافي الخامس، ص 33 ـ 37.

(2) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 160 ـ 161.

(3) انظر: الدراسات العربية في الولايات المتحدة، بابلي ويندر، مجلة مجمع دمشق 31/ 2/ 1956م، ص 271 ـ 274.

(4) انظر: «المجامع العلمية في العالم»، مجلة مجمع دمشق 1/ 1/ 104 ـ 105.

عشر أسست مدرسة أمريكية في قرية عبية، تحولت بعد ذلك إلى كلية أمريكية عندما نقلت إلى بيروت[1].

وفي هذا التطور كثرت وسائل الإتصال وتعقدت، وفق التطور السريع الذي يسير معه العالم، فتطورت العلاقات بين العرب والأمريكيين في جوانب مختلفة، مثل العلاقات السياسية والدبلوماسية، والاقتصادية، والثقافية... الخ.

(ب) العربية والإنجليزية:

إن الاحتكاك بين أصحاب اللغتين العربية والإنجليزية، لابد أن يصاحبه تبادل التأثر والتأثير بين اللغتين، والذي يؤكد هذا وجود كلمات عربية الأصل في اللغة الإنجليزية، فقد استعارت الإنجليزية من اللغة العربية كلمات كثيرة؛ نظراً لأن معظم الأسماء القديمة من أصول عربية ولاتينية وإغريقية[2]، وقد اختلف الباحثون في تقدير عدد الكلمات التي استعارتها الإنجليزية من العربية، فمنهم من يقول إن اللغة الإنجليزية تحوي ألف كلمة عربية الأصل، ومن بينها سبعمائة كلمة تستعملها يومياً[3أ]. ومنهم من يقدر أن حوالي عشرة آلاف كلمة من اللغة الإنجليزية تعود إلى أصل عربي[4ب]، وهناك من حدد الكلمات الإنجليزية المستعارة من العربية بثلاثة آلاف[4جـ].

ومما يلاحظ أن أكثرية الكلمات العربية الوافدة إلى الإنجليزية، لم تصل إليها مباشرة، بل اتخذت طريقها إليها، عبر اللغات: اللاتينية، والفرنسية، والأسبانية[4د]، وهي اللغات التي احتكت بالعربية قبل الإنجليزية بقرون من الزمن، يضاف إلى ذلك أن اللغة الإنجليزية متفرعة من هذه اللغات وبخاصة اللغة اللاتينية، أصل اللغات الأوربية[4].

---

(1) انظر: اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، ص 110.

(2) انظر: «مشروع المجمع الأردني للرموز العلمية الحديثة»، مجلة مجمع بغداد 39/ 2/ 1988م، ص 245.

(3) انظر: اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، ص أ ب جـ 15 ـ 16، د 16.

(4) انظر: «الفصحى والعامية»، ساطع الحصري، مجلة مجمع دمشق 32/ 241.

أما ما استعارته العربية من الإنجليزية، فقد جاء مصاحباً بداية حركة الترجمة في القرن الماضي، ولا تزال تستعير منها حتى اليوم؛ لما نالته اللغة الإنجليزية من تقدم في جميع مجالات الحياة، خصوصاً في أسماء المخترعات الحديثة، وهو ما مكّنها من إكتساب شهرة عالمية وإنتشار واسع، فأصبحت لغة إدارة ولغة أعمال في كثير من دول العالم، ولها سيادتها على اللغات الأخرى[1].

والذي جعل هذه الاستعارة من الإنجليزية مستمرة، عوامل كثيرة تفرضها الحياة الحاضرة المعقدة؛ وهي العوامل السياسية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية، وأهمها كون الإنجليزية لغة العلوم والتكنولوجيا، وذات السيادة الحضارية العالمية، والتي بها انتشرت أكثر من أي لغة، حتى أصبحت لغة الكثير من دول العالم.

وقد قام الدكتور مصطفى بنخليف بدراسة إحصائية مقارنة للبلدان التي تستعمل لغة ما بصورة عادية؛ مثل اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والأسبانية، والعربية، فتوصلت دراسته إلى أن الإنجليزية تفوق غيرها من اللغات بنسبة كبيرة، من حيث تعدد السكان الذين يستعملونها، فقد بلغ عددهم أكثر من مليار، مقابل ما يقارب مئة وخمسين مليوناً في الفرنسية، ومئة وثمانين مليوناً في الأسبانية، ومئة وسبعة وعشرين مليوناً في العربية[2].

(جـ) المجامع واللغة الإنجليزية:

إن الظروف المحيطة بالمجامع، هي التي تؤثر في سيرها وتحدد أسلوبها؛ لأن ما بيناه سابقاً من تفضيل النطق الفرنسي على النطق الإنجليزي في عدد من الكلمات المُعَرَّبة، هو قرار أصدره مجمع القاهرة باقتراح من مصطفى الشهابي[3].

---

(1) انظر: «مشروع اللغة العربية الأردني»، مجلة مجمع بغداد 39/ 245.

(2) انظر: من أجل التعريب في المستوى، مصطفى بنخّليف، (الرباط: بدون دار نشر وتاريخه)، ص 92.

(3) راجع ص 141 من هذا الكتاب.

ولم يكن هذا التفضيل قاعدة مطردة؛ لوجود أعضاء مثقفين ومتقنين باللغة الإنجليزية، وهم لا يقبلون هذا التفضيل.

من هنا ندرك أن المقارنة بين اللغتين، من حيث اليسر والسهولة في النطق أو المفاضلة بينهما، لا ينبغي أن تأتي من عالم ذي لسان واحد، أو عالم ليس ملمّاً بقواعد اللغتني المعروضتين للدراسة، وندرك أيضاً أن قضاء المجامع حول قضية نقل الكلمة الأجنبية إلى اللغة العربية، مبني على ما يتمتع به الأعضاء من معرفة وعلم باللغة المنقول منها، وعلى ما لهذه اللغة من منزلة ومكانة، وقدرة علمية وتقنية وشهرة عالمية واسعة.

إن ما تتمتع به اللغة الإنجليزية من شهرة عالمية، ومؤهلات فرضت بها على العالم سيادتها اللغوية، جعل هذه اللغة موضع اهتمام الشعوب النامية[1]؛ لذلك اهتمت المجامع بهذه اللغة؛ لاقتباس مصطلحاتها في العلوم المختلفة، وكان اهتمامها في السابق منصباً على اللغة الفرنسية؛ لما لفرنسا من علائق متينة وقديمة مع العرب منذ أمد بعيد، يدل على ذلك اقتفاء هذه المجامع آثار مجامع فرنسا، واتخاذها نماذج تحذو حذوها[2].

غير أن هذه الأشياء لم تكن قواعد مطردة تلتزم بها المجامع، لأن الإنجليزية لها كفاءة وقدرة هيأتها لنفسها؛ لتشق ما يسد طريقها إلى الإنتشار، وتزيل العقبات التي تقف أمامها إلى استعمال الشعوب لها كالعرب؛ لذلك تأثر أعضاء المجامع تأثراً كبيراً، بهذا السيل الجارف من المصطلحات العلمية الإنجليزية الداهمة، التي ليست للمجتمع المدني في الكثير من دول العالم فقط، بل لأريافها أيضاً.

هذا، وقد كان موقف المجامع من الإنجليزية، مثل موقفها من لغات أجنبية أخرى، هو موقف يقضي بإبعاد الكلمات الدخيلة عن اللغة العربية تجنباً لفسادها، وكان هذا الموقف ثوباً، اضطرت المجامع إلى ارتدائه، بضغط أهل الصفاء

---

(1) انظر: المصطلح الكيميائي العربي، مجلة مجمع بغداد 40/ 273.

(2) راجع ص 21 - 25 من هذا الكتاب.

اللغوي، الذين كان صوتهم مسموعاً قوياً في العهود الأولى لبعض المجامع، ثم ذهبت الأيام بهذا الصوت واختفى، وقوى صوت أعضاء المجامع المتفتحين، الذين يدرسون حقيقة القضايا اللغوية وفق سنن الطبيعة والظواهر الاجتماعية[1]؛ لذلك تغير موقف المجامع وأخذت مسارها الحالي، وأصبحت تعالج بدراسة ممعنة، مشاكل تطوير اللغة العربية، وتتناولها في جوانب مختلفة، منها اقتراض الألفاظ والمصطلحات الأجنبية المحتاجة إليها.

وبعد تغير موقف المجامع، أصبحت اللغة الإنجليزية في مقدمة اللغات التي تؤخذ منها المصطلحات؛ لما تحمله هذه اللغة من أسماء المخترعات العلمية[2]؛ لذلك نقلت منها الألفاظ المُعَرَّبة الكثيرة، ولا تزال منها، ودرست قواعدها المختلفة بنقل أصواتها وطريقة استعمال اللواصق فيها.

(د) نماذج من الألفاظ الإنجليزية المعربة[3]:

أحادي أكسيد الكربون، أوّل أكسيد الكربون Carbon monoxide: غاز لا لون له ولا رائحة، ينتج عن تأكْسد الكربون تأكسداً غير تام. يوجد مثلاً في المناجم وفي عادم السيارات، وهو سام للحيوانات.

أحمر الأليزارين، alizarin red: أي واحد من جُمْلة من الصبغات الحمراء المختلفة المشتقة من الأنتراكينون antraquinone.

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 213.

(2) انظر: «مشروع المجمع الأردني للرموز العلمية العربية»، مجلة مجمع بغداد 39/ 2/ 245.

(3) تناولنا في هذا الموضوع بعضاً من الكلمات الإنجليزية المُعَرَّبة من مصطلحات الكيمياء التحليلية التي أقرها مجمع بغداد، ونشرها في القسم الثاني من معجمه «مصطلحات علمية»، والمقصود هنا تعريب هذه الكلمات وفق نطقها في اللغة الإنجليزية، ولا ينظر إلى أصول الكلمات؛ لأنها تنتمي إلى أصول مختلفة وفق ما حققناه في معجم «مريام وبستير» ولم يفسر المجمع هذه الألفاظ، واستحملنا في بيان معانيها معجم «مصطلحات العلم والتكنولوجيا» مع إيراد الرسوم التي استعملها عند مخالفتها الرسوم التي استعملها المجمع، كما استعملنا أيضاً «معجم أكاديميا للمصطلحات العلمية» في بيان تلك المعاني إذا كانت الكلمة من تلك الألفاظ غير موجودة في المعجم المذكور، أو كان معناها غامضاً.

أزرق المثيلين (المتيلين)، methylene blue : بلَّورات أو مَسْحوق أخضر قاتم، ذوَّاب في الماء (معطياً محلولاً أزرق غامق) والكحول الكلوروفورم، تستعمل في الطب، وفي صباغة المنسوجات والملونات الحيوية.

الأستون، خلون acetone : سائلٌ طيارٌ سريع الإلتهاب وعديم اللون، مزوج بالماء، يستعمل مذيباً وكاشفاً، ويسمى أيضاً 2-propanone .

أغره، أغار agar : مُنْتجٌ جيلاتيني، يُسْتَخْلص من بعض أنواع الطحالب الحمراء، يُسْتَخْدم بشكل رئيسي عميلاً للتهلُّم في وسط استنبات.

الألومينا، الألمينا alumina : الشكل الفطري لأكسيد الألمنيوم الموجود في الطبيعة على هيئة كورندوم أو أشكال مُمَيَّهَة، ويكون مسحوقاً أو بَلُّورياً.

أمونيا، نشادر ammonia : مركب غازي قلوي لا لون له، شديد الذوبان في الماء، له رائحة جادة مُتَميزة أخف من الهواء، يتشكل نتيجة تفكك معظم المواد العضوية الآزوتية، يستعمل سماداً ومادة كيميائية وسيطة.

الإنبيق alembic : أداة بدائية من القطارات استعملها الكيميائيون في تجاربهم.

أنهدريد، بلا ماء anhydride : مُركَّبٌ يَتَشَكَّلُ مَنْ حَمْضٍ بترع الماء منه.

أوم ohm : وحدة المقاومة الكهربائية في النظام المنطق (الوحداتُ المَنْطقيَّة)، متر كليو غرام ـ ثانية، وتساوي المقاومة التي يسرى عبرها أمبيراً واحداً عندما يكون فرق الكمون مساوياً لفلط واحد.

إيرديوم، إيريديوم iridium : فلز صلد، قصف، أبيض فضي، يستعمل في صناعة الحلي والمجوهرات، والتلامسات الكهربائية، والمساري، وأسلاك المقاومة، وأطراف أقلام الحبر.

أيون الهيدرونيوم، شاردة الهيدرونيوم hydromium ion : بُرُوتُون متحدٌ مع جُزَيء ماء يُوْجَد في الماء النقي وفي جميع المحاليل المائية. سمي أيضاً شاردة أكسونيوم oxonium ion .

بانزين ، بترين benzine : قُطـارة نفطيـة عديمـة اللـون ، طيَّارة سامّة قابلـة للاشتعال ، تـتراوح درجـة غليانهـا بيـن 35 ـ 80 . يعتبر اللغرويـن أحـد مرتباتـه الخاصة .

بزموث ، بزموت bismuth : عنصر فلزي رمزه Bi ، عـدده الـذري 83 ، ووزنـه الذري 980.208 .

بنزيدين benzidine : أمين عطري ينصهـر عنـد 128م . يستعمل مُركّباً وسـطياً في تخليق الأصبغة المباشرة للقطن .

بودقة كـوج ، بوتقة غـوش : gooch crucible : بوتقـة مـن الخـزف ذات قعـر مثقب ، تستعمل في التحليل للترشيح عبر الأسبستوس أو الزجاج .

جرمـانيوم germanium : فـلزٌ نـادرٌ يُسْـتَعمل فـي أشـباه النواقـل والسـبائك والزجاج ، عنصرٌ فلزيٌ من عائلة الكَرْبون ، قَصِفٌ لا يذوب في الماء ، ذو لون فضـي رمادي ، رمزه Ge ، عدده الذري 32 ، ووزنه الذري 72.59 ينصهر عند 959مْ .

الحـامض الكربامي ، حَمْضُ الكَرْبَاميك carbamid acid : حَمْـضٌ أميـني معـروفٌ بأملاحـه كالبَوْلَـة والكَرْبَـاميد ، يسـمى أيضـاً amidocarbonic acid ، وaminoformic acid .

ريزورسين resorcin : بلَّوْرَات بيضاء سامةٌ ، ذات طعم حلو ، ذوابـةٌ في الماء والكحول والأيتر والبَنْزن والغليسرُول ، ينصهر عنـد 111م ، يُسْتعمل فـي الراتنجات والأصباغ والمواد الصيدلانية واللواصق ، كما يُستعمل مركّباً وسطيّاً كيميائياً .

سـيليلوز cellulose : المكوِّن الرئيسـي لجدران الخلايـا فـي النباتـات العليـا ومعظم الطحالب ، يتألف القطن من 90% من السليلوز .

السيليكا ، سليكا silica : فلزٌ له ثلاثـة أشـكال بلوريـة أكثرهـا شـيوعاً الكوارتـز quartz ، تتميز السـليكا بكونها خاملـة ومقاومـة للحـرارة مـع العلـم أنهـا تـذوب فـي فلوريـد الهيدروجين وتتفـاعل مع القواعـد لتشـكل السـليكات ، تسـتخدم في صنـع الزجاج والخزفيات والخرسانة والكربوراندم .

الصودا الكاوية : هيدروكسيد الصوديوم caustic soda : يحتوي على 76 إلى 78% أكسيد الصوديوم ، أهم المواد الكاوية تجاريّاً ، يُسْتَخدم في الصناعات الكيميائية، وفي تكرير النفط ، وفي صنع اللب والورق .

طريقة كيلدال (كلْدال) kjeldahl method : تحليل كمّي للمركّبات العُضوية بُغية تعيين محتواها من الأزوت ؛ وذلك بمفاعلتها مع حمض الكبريت المركّز ، ثم تقطير الأمونيا من كبريتات الأمونيوم الناتجة .

غادولينيوم gadolinium : عُنْصرٌ ترابي نادر ، رمزه Gd وعدده الذري 64 ، ووزنه الذري 157.25 ، شديد المغنطيسية خاصةً في درجات الحرارة المنخفضة .

غاليُوم gallium : 1 ـ عنصرٌ كيميائي ، رمزه Ga وعدده الذري 31 ، ووزنه الذري 2.72.79 ـ فلزّ أبيض فضّي ، ينصهر عند 29.7مْ ، ويغلي عند 1983مْ .

غرافيت graphite : معدنٌ مؤلّف من شكل متغاير منخفض الضغط من الكربون ، وهو لين أسود لَمّاع ، وله ملمس دُهنيّ ، يوجد بصورة طبيعية على شكل بلورات سداسية ، أو بشكل مصمت ، أو يمكن تصنيعه من كوك البترول .

غرام gram : وَحْدَةُ كتلة في نظام الوحدات سنْتمتر ـ غرام ـ ثانية . وتساوي 0.001 كليوغراما . مختصرة g.gm .

فاراداي faraday : الشّحْنَة الكهربائية الضرورية لتحرير غرام واحد مكافىء من مادة بواسطة الكهرلة ، وتساوي اختباريا 487.5 . 96+1.6 كولون .

فتالات phthalate : ملْح حمض الفتاليك يحتوي على الجَذْر $C_6H_4(COO)_2$.

مثاله : فتالات ثنائي البوتيل $C_{16}H_{22}O_4$ ، تستعمل ملدِّناً في اللدائن ودارئاً في محاليل المختبر العيارية .

فَرْطُ الفُلْطية ، overvoltage : مقدار زيادة الفلطية المطبّقة على عَتَبَة غَيْغر Geiger في صمام عدّاد الإشعاع .

فلدسبار . فَلسْبار feldspar : مجموعةٌ من معادن سليكاتيّة تشكّل حوالي 60% من الخمسة عشر كليومتراً الخارجية من القشرة الأرضية ، وتشكّل على

الأغلب من سليكات الألُمنيُوم مع فلزّات البوتاسيُوم والصوديوم والكلسيوم، ونادراً ما يكون معها الباريون.

فلور fluorine : عنْصرٌ كيميائي غازيٌ أو سائلٌ، رمزه F، عدده الذّريّ 9، ووزنه الذرّي 18.998 وهو فرْدٌ من عائلة الهالوجينات، وهو من أشد العناصر كهرسلبية إطلاقاً، وأكثر العناصر اللافلزية طاقة كيميائية.

فلُورسين fluorescein : مسحوقٌ مصفرٌّ إلى أحمر، ينصهر ويتفكّك عند 290مْ، غير ذوّاب في الماء والبّنزن والكلُوْرُفورم، وذوّاب في حَمْض الخَلّ الجليديّ والكحول المغلي والإيتر والحُموض الممددة والقلْويّات الممدَّدة.

فلوريد الكلسيوم calcium fluoride : بلورات مكعبة لا لون لها، قليلة الذوبان في الماء وذوابة في محاليل أملاح الأمونيوم. يستعمل لخدش الزجاج ولاستحضار حمض الهيدروفلوريك.

فولط. فُلْط volt : وحدة فَرْق الكُمون أو وحدة القوَّة المحركة الكهربائية في نظام المتر - الكيلوغرام - الثانية، ويساوي فرق الكُمُون بين نقطتين؛ حيث يؤدي كُلُون واحد من الكهرباء كمية شُغلٍ تساوي جولاً واحداً بذهابه من نقطة إلى أخرى رمزه V.

الفينولفتالين، فنول فتالئين phenolphthalein : بلّورات صفراء باهتةٌ، ذوّابة في الكحول والإيتر والقلْويات وغير ذوابة في الماء. يُسْتَعْمَل مشعراً لمعايرات الحمض - القاعدة (لونه قُرْمُزي في القلْويات وعديم اللون في الحموض)، كما يُستَعْمَل مُلَيّناً وصباغاً، وفي الطب.

قارورة إرلينماير (إرْلَنْمَاير) Erlenmyer flask : قارورةٌ زجاجية مخبَريّة مخروطيّةٌ ذاتُ قَعْرٍ متّسع وعُنُق ضيق.

قانون التخفيف لأستوال، قانونً التمديد لأُسْتفَال Ostowald dilution law قانونٌ يَنُصّ على أن ثابت التفكّك في محلول كهرلي أُحادي التكافؤ وذي تمديد كافٍ، يُعْطَى بالعلاقة التقريبية.

قانون غيلوساك (غاي ـ لوساك) Gay Lussac's law يسمى قانون شارل Charle's law أيضاً: قانون ينص على أن حجم كُتْلة محدَّدَة أو كمّية من الغاز، تحت ضغط ثابت يَتَغيَّر مباشرة مع درجة الحرارة المطلقة. والقانون بمثابة تقريب جيد.

قانونُ لامبرت وبير Lambert Beer law: قانونٌ ينصُّ على أن شِدَّةُ حزمة إشعاعٍ وحيدُ اللون في وَسَط ماص تتناقص بشكل أُسِّي مع مسافة الاختراق.

القياس باليود، قِيَاسُ اليُود iodometry: تطبيقٌ لكيمياء اليود على مُعايرات الأَكْسَدة والإرجاع في التحليل الكمي في بعض المركبات الكيميائية التي تستخدم اليود فيها مرجعاً.

كادميوم، كَدْميوم Cadmium: فلزٌّ أبيض ـ قَصْديْري، مَطيل وطَرُوْقٌ، يُمكنُ إكسابُه لمعة عالية، يُسْتَعْمل أساساً لطَلاء الحديد والفُلاَذ. وبدرجة أقل لطلاء النحاس والصُّفْر وسبَائك أخرى، لوقايتها من التآكل... الخ.

كاشف كارل وفيشر Karl Fischer reagent: محلول مُكَوّنٌ من ثمانية جُزَيْئات غرامية (مولات) من البريدين ومن جُزيئين غراميين من ثنائي أكسيد الكبريت، يضاف إليه حوالي خمسة عشر جزيئاً غرامياً من المَتانول، ثم جزئ غرامي من اليود، يستعمل في المعايرة؛ لكشف وجود آثار ضئيلة من الماء.

كالومل Calomel: معدنٌ رباعي لا لون له أو أبيض أو مائل إلى الرّمادي أو مائل إلى الأصفر أو بُنيّ ثانوي، سَهْل القَطْع، يُسْتَعْمل مسهّلاً ومبيداً للحشرات والفُطريات.

كاليوم (بوتاسيوم) Kalium (Potassium): عنصرٌ رمزه K وعددهُ الذَّرِّي 19، ووزنُه الذّري 39.102، وهو فلزٌّ قلْوي.

كَرْبُون Carbon: عُنْصُرٌ كيميائي لا فلزّي، رمزه C، عددُه الذّري 6، ووزنه الذري 12.01115، يوجد غالباً على شَكْل الماس أو الغرافيت أو الفحم.

كَرْبُونات الكالسيوم (الكَلْسيوم)، Calcium Carbonate: مُركَّبٌ معيني الشكل أبيض أو مسحوق أبيض، يوجد في الطبيعة على شكل كلسيت، يستعمل في

صنع الدهان ومعاجين الأسنان، وفي منع تجبل ملح المائدة، وفي صنع الإطارات المطاطية.

كَربوهيدرات carbohydrate: أي مركَّب من مجموعة المركبات العُضوية المؤلفة من الكربون والهيدروجين والأكسجين بما فيها السُّكَّريَّات والنّشَويات والسلْيُلُوزَات.

كُرومات Chromate: 1 ـ شاردة مشتقَّةٌ من الحَمْض غير الثابت. 2 ـ ملحٌ أو استر حمضِ الكروميك. مَعْدنٌ متميّز بوجود الهابطة.

كلسيوم calcium: عُنْصر كيميائي رمزُه Ca. عدد الذري 20، ووزنه الذري 40.08. يُسْتَخْدم في صناعة الفلزّات عميلاً سبيكيّاً للمعادن الحاملة للألُمنْيُوم، وللمساعدة في نزع البزموت من الرَصاص، ونازعاً للأكسدة في صنع الفولاذ، كما يستخدم أيضاً لكسوة المهبط في بعض الصمامات الضوئية.

كلور chlorine: عنصرٌ كيميائي رمزُه Cl، عددُه الذَّري 17، ووزنُه الذّري 35.453، يُسْتَخْدَم في صناعة المذيبات والمبيدات الحَشَريّة والعديد من المُركّبات التي لاتحتوي على الكلور، وفي قصر الورق واللب.

كلُوريد Chloride: 1 ـ مركب مشتق من حمض كلور الماء، ويحتوي على ذرة الكلور بدرجة تأكسد تساوي ـ 1. 2 ـ وهو بشكل عام أي مركب ثنائي يحتوي على الكلوريد.

كلوريد الباريوم barium chloride: ملح سام يحصل عليه على شكل بلورات مكعبة لا لون لها، ذوابة في الماء. ينصهر عند 963مْ. يستعمل سماً للفئران وفي معالجة أسطح الفلزات وكاشفاً مخبرياً.

كلوكوز، غلوكوز glucose: أحادي سكريد، يوجد حراً أو متحداً، وهو أكثر السكاكر شيوعاً.

كيميائي chemist: صيدلي. •ـفة لكل علمي متخصص في الكيمياء.

مَحرار بكْمَان Beckmann thermometer : مقْياس حرارة حَسَّاسٌ ذو مدى ضَبْط بحيث يُمْكنُه قياسُ الفروق الصغيرة في درجة الحرارة .

معادلة نرنست Nernest equation : علاقة تبين أن القوة المحركة الكهربائية المولدة في خلية جافة تُحَدَّد بأنشطة الأنواع المتفاعلة ، وبدرجة حرارة التفاعل وبتغير الطاقة الحرة المعيارية للتفاعل الكلي .

مقياس غلفاني galvanometer : جهازٌ لبيان أوْ قياس تَيَّار كَهْرَبائي صغير بواسطة حركة ميكانيكية مستمدة من قوى كهرمغنطيسية أو كهرتحريكيَّة يُحْدثها التيار .

ملالية molality : تركيز جُزَيِيء (جُزَيْئ - وزني) التركيز المُعْطَى بعدد جُزَيْئات المادة المذابة في 1000 غرام من المُذيب .

ميكروغرام microgram : وحدة كتلة تساوي جزءاً من مليون من الغرام . مختصرها Mg .

ميكرون micron : وَحْدَة ضغط تساوي الضغط الناشيء عن عمود من الزئْبَق ، ارتفاعُه ميكرومتر واحد بكثافة قدرُها 13.5951 غراماً في السنْتمتر المكعَّب الواحد وتسارع ثقالة عياريّ .

النفثول (النفتول) naphthol : 1 - مَسْحوقٌ عديم اللون إلى أصفر ، ينصهر عند 96ْ ، يستعمل في صنع الأصبغة والعطور ، وفي تركيب الجزيئات العضوية .

2 - بلورات بيضاء تنصهر عند 121.6ْ ، غير ذوابة في الماء ، يُسْتَعْمَل في صنع الخضاب والأصبغة ومضادّات الأكسدة .

الفصل الرابع
ميادين التعريب

1 ـ تحديد ميادين التعريب

2 ـ العلوم الطبية والصيدلة والكيمياء

3 ـ حلقات التصنيف (أسماء المواليد)

4 ـ ألفاظ الحضارة

5 ـ الوحدات

6 ـ الأعلام والاشتقاق منها

7 ـ اللواصق بين التعريب والترجمة

الفصل الرابع
ميادين التعريب

1 ـ تحديد ميادين التعريب :

(أ) الآراء والقرارات حول هذا التحديد:

إنّ ما يلاحظ في الآراء التي نوردها في هذا الموضوع، كونّ بعضها مكمّلاً للبعض الآخر، وهو ما يمكن أن تستفيد منها جميعاً ميادينُ التعريب.

في مجمع عمان، يقول عبد الكريم خليفة: «مهما يكن من أمر، فلا بدّ من إباحة التعريب بأوجهه المختلفة، ونقل الأسماء الأعجمية إلى العربية بحروفها، وذلك مثل أسماء الأعلام الأعجمية واللباس والشراب والطعام والأثاث والعقاقير الطبية غير العربية والأدوية والعلاجات المادية، وأسماء الحيوانات والنباتات التي لم يعرفها العرب، ولا هي من بلادهم وغير ذلك... الخ»[1].

وفي مجمع بغداد، يقول مصطفى جوّاد: «ولكن التعريب يجب أن يكون واضح المعالم، محدوداً مشروطاً بالاضطرار، فأسماء الأعلام واللباس والشراب والطعام والأثاث واجب تعريبها، ويلحق بباب الأعلام أسماء العقاقير غير العربية والأدوية والعلاجات المادية، وأسماء الحيوانات التي لا يعرفها العرب، وكذلك أسماء الأمراض الوافدة من البلاد الغربية؛ لأنّ أسماءها معلومة بسبب تقدّم علم الطبّ تقدماً كبيراً»[2].

ويقول فيه جميل الملائكة أيضا: «غير أنّ ثّمة حالات لا بدّ من استثنائها من هذه القاعدة، فمن ذلك وجوب إبقاء أسماء بعض الجواهر والأعيان الأجنبية، كبعض العناصر والمركبات الكيماوية والأدوية والعلامات التجارية مثل (البوتاسيوم) و(كربونات الصوديوم) و(سوفرامايسين) و(تويوتا)، وأسماء بعض الوحدات مثل (الغرام)

---

(1) اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص 228.

(2) «مبحث في سلامة اللغة العربية»، مجلة مجمع بغداد 2/ 208.

و(السنتمتر) و(الفرنك)، وما اشتق من أسماء الأعلام الأجنبية مثل (الغلونة) galvanization المشتقة من اسم كالفاني Galvani، وما عُرِّبَ قديماً وشاع استعماله بدرجة كبيرة على غرار (الموسيقى) و(الاسطرلاب)»[1].

وأمّا مجمع القاهرة فقد صدر منه قرار، يفهم منه بعض ميادين التعريب، وهو ما يخصّ أصناف المواليد، والقرار هو:

«1 ـ ترجمة الألفاظ العلمية بمعانيها هو المجال الأوسع في حلقات التصنيف، وهي الشعب phylum والطوائف class والرتب order.

2 ـ أسماء الفصائل Family والقبائل Tribe تكون عربية أو معرّبة، على حسب اسم النبات التي تنسب إليه.

3 ـ أجناس المواليد التي ليس لها أسماء عربية، تعرّب أسماؤها العلمية، إذا كانت منسوبة إلى أعلام، وتترجم بمعانيها إذا أمكنت ترجمتها في كلمة عربية واحدة سائغة، وإن لم يكن ذلك ممكناً رُجّح تعريبها.

4 ـ لا مجال للتعريب في الألفاظ العلمية الدالة إلى أنواع النبات؛ لأنّ جميع هذه الألفاظ أو معظمها، نعوتٌ أو صفاتٌ أو منسوباتٌ إلى أعلام تترجم ترجمةً في جميع اللغات الحيّة.

5 ـ يوجد مجال للترجمة وللتعريب جميعاً في الألفاظ الدالة على السلالات Strain وعلى الأصناف (الضروب)... Variety...»[2].

هذا ما يتعلّق بأصناف المواليد، وقد صدر القرار من المجمع فيما يتعلّق بتعريب العناصر الكيماوية، ونصّه:

«عند تعريب العناصر الكيميائية التي تنتهي بالمقطع ium يعرّب هذا المقطع بـ «يوم»، ما لم يكن لأسم العنصر تعريب أو ترجمة شائعة، فيعرّب منتهياً بالمقطع «يوم» إلى جانب تعريبه الشائع»[3]. إضافةً إلى القرارين المذكورين للمجمع، فقد تناول

(1) «تعريب المصطلحات الهندسية»، الموسم الثقافي الثامن، ص 106.

(2) نوقش في جلسة (7)، (10) دورة (26) (المؤتمر)، مجموعة القرارات العلمية، ص 91 ـ 92.

(3) صدر في جلسة (12) دورة (25) (المجلس)، المرجع السابق، ص 90.

أعضاؤه تحديد ما يدلّ على مجال التعريب، كما نجده في القواعد الآتية التي وضعها محمد كامل حسين، عضو المجمع:

«1 ـ كلّ مصطلح علمّي خُلق خلقاً خاصّاً من أصل كلاسيكيّ، ويكون دالا على عين من الأعيان يجب تعريبه كالأكسجين والأيدروجين.

2 ـ كل مصطلح علميٍّ خُلق خلقاً جديداً خاصاً، ويكون من أصل كلاسيكيّ، ويكون دالاً على تصوّر علمي خاص يجب تعريبه، مثال ذلك (الأنزيم) و(الأيون) هذه لا تترجم؛ لأنّ ترجمتها تذهب بقيمتها من حيث هي مصطلح علمي.

3 ـ كلّ مصطلح يتبيَّنُ أنّه جزء من تصنيف عام يجب تعريبه، ومن هذه أسماء الأجناس والأنواع في الحيوان والنبات وسلسلة المواد المتشابهة كيميائياً.

4 ـ أما الألفاظ العلمية المشتقة من اللغات العامة كالمناعة Immunity، والكَبْت Refoulement فتترجم من غير شكّ، والفرق بين الإثنين أن (الأكسجين) يفهم وتعرف خواصه كلها من غير أن تفهم أصل الكلمة، أما المناعة فيستحيل فهمها دون معرفة معناها العام»[1].

أمّا مجمع دمشق، فيقول فيه مصطفى الشهابي: «مهما يكن من أمر فمجال التعريب يكون واسعاً في نقل أسماء أعيان المواليد من نبات وحيوان وجماد التي لم تعرفها العرب، وأسماء الأدوية والعقاقير والمركبات الكيماوية، والآلات العلمية والأطعمة والأشربة والألبسة الخاصة الأعجمية، أما أسماء المعاني العلمية فإن مجال الترجمة والاشتقاق يكون فيها أوسع من مجال التعريب»[2].

وممن تحدّث عن ميدان التعريب من أعضاء المجامع، أنيس المقدسي[3]، وقد ميّز ميدانه من ميدان الترجمة؛ حيث خصّصه في المفردات العلمية، وخصّص ميدان الترجمة في المفردات الأدبية، ويعني بالأدب ما يشمل الشعر، والخطبة والمقالة، والرسالة، والمحاضرة الأدبية، أو كلّ كلام نفيس يصلح أن تحفظه

(1) «القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية»، مجلة مجمع القاهرة 11/ 141.

(2) «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 4/ 581.

(3) عضو مجمعي القاهرة ودمشق.

الأجيال، وأمّا العلم فيعنى به كلّ ما يرام تحقيقه أو تنظيمه من معلومات طبيعية أو رياضية أو فلكية أو اجتماعية، ثم بيّن ما يأتي فيه التعريب وما لا يأتي فيه من المفردات العلمية؛ حيث قسم هذه المفردات إلى قسمين: الأول: المجرد Abstract؛ وهو ما يسمى بأسماء المعاني. والثاني: المحسوس وجعل الترجمة أولى بالقسم الأول.

ثم تعرض للقسم الثاني؛ وهو المحسوسات، فوضع له أحكاماً يفهم منها ما يأتي فيه التعريب وما لا يأتي فيه، وهذه الأحكام هي:

1 - إذا كان اللفظ العلمي له مرادف في العربية، فيحسن أن يؤخذ هذا المرادف، سواء كان أصيلاً أو دخيلاً في العربية.

2 - كل لفظ يستطاع نقله إلى اللغة، أو هضمه سهلٌ عليها، فترجمته أولى، مثل: كلمة الطائرة المترجمة من Aeroplane.

3 - الألفاظ العلمية المترجمة قديماً، يجب أن تحفظ هذه الترجمة، مثل لفظ القواضم المترجم من Rodents.

4 - كل ما لا توجد له صورة أو مثال في العربية، وكان في ترجمته تكلف ومشقة؛ حيث تضيع بها الحقيقة فتعريبه أولى، نحو أكسجين Ocygen[1].

(ب) ما يستفاد من تلك الآراء والقرارات:

نستفيد من تلك الآراء والقرارات أن التعريب غير الترجمة، وأنه لا يلجأ إليه في كثير من الأحوال؛ إلا بعد عجز الترجمة، وقد يفضل التعريب عليها من إمكانها، وأن مجالات التعريب غير مجالات الترجمة، وقد يشتركان في مجالات معينة، كما يلاحظ من مجالات التعريب التي تعرضت لها الآراء وبعض القرارات، إنحصارها في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية، وعلوم الأحياء، ويضاف إليها ما يسمى بألفاظ الحضارة التي اصطلحت عليها المجامع، وما يسمى بالمعاملات بأنواعها، والوحدات. وقد جاء التعريب في العلوم الإنسانية، مثل الفلسفة، غير أنه لم يكثر

(1) انظر: الفنون الأدبية وأعلامها، أنيس المقدسي ط 3 (بيروت: دار العلم للملايين 1980م)، ص 629 - 630.

في هذه العلوم؛ لأن الحاجة إلى التعريب تختلف باختلاف العلوم، وباختلاف درجة تطور هذه العلوم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنَّ بعض العلوم ـ لا سيما العلوم الإنسانية ـ لا تزال إلى الآن عريقة في اللغة العربية.

يقول نيقولا دوبريشان: «لكننا نسجل فقط أنه في العصر الحديث، لم يتم تعريب مصطلحات في العلوم كالحقوق والرياضيات والجيولوجيا والفلك والجغرافيا؛ إلا في حالات استثنائية؛ وذلك لأن لهذه العلوم تقاليد عريقة عند العرب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ففي هذه العلوم لم تحدث ثورة تشبه الثورة التي جرت في العلوم التقنية والتطبيقية»[1].

ومما يؤكد هذا الأمر أيضاً، قول الدكتور محمود إبراهيم، عضو مجمع عمّان:

«والواقع أنه بالنسبة إلى العلوم الإنسانية، تمثل المراجع مشكلة أخف بكثير من مشكلة المراجع في العلوم الطبيعية؛ لأن ما ألف بالعربية في هذه العلوم، أكبر بكثير مما ألف بها في العلوم الطبيعية»[2]. وسنتناول في الموضوعات الآتية العلوم التي كثرت فيها المعربات.

2 ـ العلوم الطبية والصيدلة والكيمياء:

على الرغم من تقييد التعريب بالضرورة، فإن الاحتياج إلى التعريب في مجال الطب، والصيدلة، والكيمياء، أشد منه في المجالات الأخرى، ذلك ما أشارت إليه جهود المجامع في التعريب، التي أكدت كثرة الألفاظ المعربة في الميادين الثلاثة، ففي معجم المصطلحات الطبية لكيرفيل، دراسة لإبراهيم مراد، بينت أن نسبة الألفاظ المُعَرَّبة في مواد المعجم وصلت إلى حوالي (7.73%)[3].

وهناك دراسة إحصائية أخرى، قام بها محمد حسن عبد العزيز في إنجازات تعريبية لمجمع القاهرة في ميادين مختلفة، وقد حصر الدراسة في العلوم الطبيعية، وعلوم الأحياء والعلوم الإنسانية، آخذاً من كل مجموعة معجماً يمثلها، وقد

---

(1) «ملاحظة حول أنواع الألفاظ المعربة في اللغة المعاصرة»، مجلة مجمع القاهرة 33/ 134.

(2) «تعريب العلوم الإنسانية»، مجلة مجمع عمّان 5 ـ 6/ 60.

(3) انظر: المصطلح الأعجمي جـ 1، ص 296.

أسفرت الدراسة عن أن معجم الكيمياء والصيدلة، المأخوذ من العلوم الطبيعية، وصلت نسبة المُعَرَّب فيه إلى (64%) من الألفاظ المدروسة البالغ عددها 2000؛ حيث كان عدد المعرب منها 1282 لفظاً.

أما معجم البيولوجيا الذي يمثل علوم الأحياء، فوصلت نسبة الألفاظ المُعَرَّبة فيه إلى (13%) من مجموع الألفاظ المدروسة التي كان عددها أيضاً 2000؛ حيث كان عدد المُعَرَّب منها 260 لفظاً؛ وأما في المجموعة الثالثة التي أخذ منها المعجم الفلسفي فيلاحظ أن نسبة المعرب فيه قليلة؛ إذ كانت نسبته (8% من 1118) لفظاً مدروساً، وكان عدد المُعَرَّب منه 93 لفظاً[1].

ويرجع السبب في كثرة المعرب في هذا الميدان، وخاصة العناصر الكيميائية، إلى عدم تطور هذه العلوم على يد المسلمين في العصر الحديث، واتفاق المجامع على أن تجاري المصطلحات العربية فيه المصطلحات العالمية، ويقول مصطفى الشهابي فيما يحتويه معجمه «مصطلحات العلوم الزراعية» من المصطلحات الكيميائية: «عربت أسماء الأجسام والمواد الكيماوية، بسيطة كانت أو مركبة؛ (إلا التي لها أسماء عربية كالذهب والكبريت والحديد والنحاس... الخ)؛ وذلك جرياً مع الكثرة من علمائنا في تفضيلهم لتعريبها حتى تكون لغتنا الكيماوية شبيهة بأمثالها في اللغات الحية الكبيرة»[2]. وقد وافق على رأيه مجمعا دمشق والقاهرة في وضع المصطلحات العلمية وتعريبها.

3 ـ حلقات التصنيف (أسماء المواليد):

يقصد بحلقات التصنيف، تصنيف الأحياء من الحيوان والنبات؛ أي تقسيمها من الأدنى إلى الأعلى ضروباً، وسلالات، وأنواعاً، وأجناساً، وقبائل، وفصائل، ورتباً وطوائف، وقد وجد هذا التصنيف في اللغات الأجنبية الحية، ثم ترجم إلى

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 293.

(2) معجم الشهابي «مصطلحات العلوم الزراعية»، إعداد أحمد شفيق الخطيب ط 2 (بيروت: مكتبة لبنان 1982م)، ص 903.

اللغة العربية، مثل ترجمة مجمع القاهرة التي نوردها فيما يلي وهي: عالم Kingdom، شعبة phylum، طائفة: tribe، جنس: genus، نوع: species، صنف: variety، عِتْرة: strain[1].

وقد جاء تعريب الألفاظ المذكورة أعلاه في معجم مصطلحات العلوم الزراعية حسب الآتي:

1 ـ مملكة، عالم، دوحة: kingdom: أول قسم في تصنيف الأحياء، يقال: مملكة الحيوان ومملكة النبات، ومملكة الجماد، وكذلك عالم الحيوان... الخ[2]أ.

2 ـ شعبة، فرع: phylum: الفرع أصح: والشعبة أشهر، وهما أصلح ما يقابل الإنجليزية. . الجماعة الأولى في تصنيف النبات والحيوان، وتتألف الشعب من طوائف classes، والطوائف من رتب orders، والرتب من فصائل families، والفصائل من قبائل tribes، والقبائل من أجناس genera[2]ب.

3 ـ طائفة، صنف class: وهي طبقة في تصنيف الأحياء، تأتي بعد الشعبة، أو قل الفرع وقبل الرتبة... ولو لم تشتهر كلمة صنف بمعنى ضرب أي: variety، لكانت أصلح الكلمات لهذا المعنى[2]جـ.

4 ـ رتبة: order: جملة الفصائل المتشابهة، والرتبة في تصنيف الأحياء مجمع عليها بهذا المعنى، وكان مجمع مصر سماها قبيلة، وهو اصطلاح غير حسن؛ لأن القبيلة ترجمة tribe[2]د.

5 ـ فصيلة family: في تصنيف الأحياء، وهي مجمع عليها، والفصيلة جملة أجناس لها صفات مشتركة، ولا يجوز تسميتها أسرة أو عائلة. في تربية الحيوان، وهي مجموع الأنسال المتحدرة من أبوين، وكتب الأنساب في الخيل والبقر تضبط الأسر؛ أي الأفراد المتحدرة من أبوين معلومين[2]هـ.

---

(1) انظر: «مصطلحات العلوم الزراعية»، ص 901.

(2) انظر: المرجع السابق، ص أ 393، ب 546، جـ 139، د 510، هـ 245، و747، ز 293.

6 ـ قبيلة Tribe : كان مجمع مصر سماها العمارة . . في بدء تأسيسه ؛ لأنها كلها تتعلق بالإنسان ، والإنسان في التصنيف ليس سوى جنس صغير من الأحياء . وقد أقرت لجنة الأحياء والزراعة في المجمع ألفاظ التصنيف المستعملة في هذا المعجم ـ أي مصطلحات العلوم الزراعية ـ : حلقة تصنيف الأحياء بين الفصيلة والجنس[(2)و] .

7 ـ جنس genus : كلمة جنس مجمع عليها في التصنيف ، وهي جماعة أنواع نباتية أو حيوانية لها صفات مشتركة[(2)ز] .

8 ـ نوع ج أنواع Species : وهي مجمع عليها . في التصنيف : جملة الأفراد المتشابهة التي تولدت بعضها من بعض ، أو تحدرت من حدود مشتركة ، والجنس جملة الأنواع . وفي علم الأحراج تستعمل الكلمة بمعنى نوع من أنواع الشجر[(1)أ] .

9 ـ صنف : ضرب Variety : في التصنيف ، وقد أجمع عليهما ج أصناف وضروب ، وهي أفراد من نوع واحد تميزت بصفات خاصة ظاهرة أو خفية[(1)ب] .

10 ـ سلالة ، عرق race : كلاهما من الاصطلاحات الحديثة لهذا المعنى ، ويكثر استعمال الأولى في مصر ، والثانية في الشام والعراق... ، جملة أفراد متشابهة من نوع واحد تنتقل صفاتها بالوراثة[(1)جـ] .

بعد أن أقر المجمع ترجمة هذه الحلقات ترجمة تزيل البلبلة والتشتت بين الكتاب والمترجمين ، بين منها ما يخص مجالاً لكل من التعريب والترجمة ، وما يستوي فيه الاثنان وفق ما جاء في قراره السالف ذكره . فالترجمة مثلاً أوسع من التعريب في الشعب والطوائف والرتب ، ويستويان في الفصائل والقبائل على حسب اسم النبات الذي ينسب إليه ، وتكون أجناس المواليد مجالاً للتعريب ؛ حيث تُعَرَّب أسماؤها العلمية المنسوبة إلى الأعلام ؛ ما عدا ما توجد منه أسماء في العربية ، وما يمكن ترجمته ترجمة سائغة .

---

(1) انظر : المرجع السابق ، ص أ 681 ، ب 768 ، جـ 592 .

وأما الألفاظ العلمية التي تدل على أنواع النبات، فلا يوجد فيها مجال للتعريب؛ لكونها نعوتاً أو صفات، ويستوي التعريب والترجمة في الألفاظ الدالة على السلالات، وعلى الأصناف.

4 ـ ألفاظ الحضارة :

وضعت مجامع اللغة العربية هذا المصطلح؛ ليشمل المركبات، والمآكل، والزينات، وأدوات المنزل، والأزهار، وأثاث البيت، وأدوات الموسيقا... الخ. ونتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، الذي يحدث مخترعات كثيرة وآلات يصعب، على أي لغة اختراع أسماء لكل هذه المخترعات والآلات، أتفق أكثرية الأعضاء على أن يكون هذا مجالاً للتعريب؛ أي أن يكون التعريب فيه أوسع من الترجمة.

غير أن محمد حسن عبد العزيز عَدَّ التعريب في هذا المجال من المقتضيات النسبية يفصل بينها الذوق العام، وذلك في قوله: «إن نقل المصطلحات العلمية الأجنبية إلى العربية بطريق التعريب، يجب أن تحدد له مقتضياته التي تستوجبه وجوباً مطلقاً أو نسبياً، أما نسبة مقتضياته المطلقة فأهمها استعصاء ترجمة المصطلح ترجمة ملائمة بطريق الاشتقاق... وأما المقتضيات النسبية، فتشمل المصطلحات المتواضع عليها في جميع اللغات الأجنبية والشائع استعمالها عالمياً في مطالب الحياة اليومية، كأسماء الأدوية والمخترعات، وهذه لا حرج من تعريبها أو الترجمة لها، وللذوق العام القول الفصل في تغليب أي اللفظين»[1].

وإذا كان رأي الجمهور هو القول الفصل في الترجيح بين الجانبين من أيهما يؤخذ، كان التعريب في هذا المجال أوسع من الترجمة؛ لأن طبيعة ذوق الجمهور تميل إلى ما هو أشهر وأسهل، بل تأخذ ما هو مهيأ بدلاً من التعب في البحث والتنقيب عن البديل المقابل للمصطلح، فاللفظ عندما أطلق على مسماه، فإنَّ الاستعمال يعطيه شهرة يصعب محوها، لأنَّ أصحاب اللغة المنقول إليها، ليس لهم

---

(1) التعريب في القديم والحديث، ص 231.

معرفة بالمخترع الجديد، الذي أطلق عليه اللفظ واصطلح عليه، وطبيعتهم تميل إلى تسميته بما سماه به مخترعوه، وهم أهل اللغة المنقول منها.

وقد تعرض لهذا الموضوع أحمد الزيات، عند حديثه عن التنافس بين الفصحى والعامية بقوله: «فالمسألة إذن مسألة سباق بين الفصحى والعامية، من تسبق منهما إلى المعنى الجديد أو المخترع سمته وفرضته على الأخرى... ولكن ألسنة الفصحى أقل، ووسائلها في النشر أضعف، فتغلبها على العامية أبعد مما نظن. فلم يكن بد من قبول الشائع السائغ مما تضعه العامة على ما فيه من شائبة العجمة؛ ومخالفة القياس أو تغير المدلول، لأن اللفظ متى شاع في معنى أو ذات، صعب محوه من الكلام، وطرده من اللغة.... إذا قبلوه واستعملوه اتسع الخلاف بين لغة القلم ولغة اللسان، وانقطعت الصلة بين أذهان الخاصة وأذهان العامة»[1].

5- الوحدات:

لكلمة وحدة Unit، جمعها الوحدات، تعريفات منها: «كمية معايرة القياس»[2]، ومنها تعريف من تعريفات وبستير لها وهو:

«A determine quantity (as of length, time, heat, or value) adopted as a standard of measurement»[3].

الكمية المحددة (كالطول، والوقت، و الحرارة والقدر) التي اتخذت معياراً للقياس.

والتعريفان هما في معنى واحد، يدل على الكمية المحددة التي تستعمل للقياس، وهو ما نقصده في هذا الموضوع؛ غير أن الوحدات المعينة فيما ذكر من

(1) «مجمع اللغة العربية بين الفصحى والعامية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 1/ 187.

(2) قاموس حتى الطبي الجديد، يوسف حتى وأحمد شفيق الخطيب، ط 3 (بيروت: مكتبة لبنان 1993م)، ص 452.

(3) Webster Ninth New Collegate Dictionary, Frederick C. Mish and others Mashachsettes, U.S.A, Merriam Webster Inc. 1991. P. 1291.

تحديد المجامع، هي الوحدات الدولية، وفقاً لما تقرره هذه المجامع كلها، من أن المصطلح المستعمل دولياً لا بد من تعريبه.

وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الموضوع، النظام الدولي للوحدات؛ فالنظام يعتمد على سبع وحدات أساسية محددة تجريبياً، وهي متر meter، وكيلغرام Kilogram، وثانية second، وأمبير ampere، وكلفن kelvin، وقنديلة candela، ومول mole[(1)أ].

وتشتق من هذه الوحدات جميع الوحدات التي من بينها الوحدات الآتية:

هرتز hertz، نيوتن newton، جول Joule، واط watt، باسكال pascal، كولوم coulomb، فلط volt، أوم ohm، فاراد farad، سيمنز siemens، وبر weber، تسلا tesla، لومن lumen، لوكس lux[(1)ب].

وتوجد وحدات إضافية مكملة للنظام الدولي، من بينها وحدتان، هما: راديان Radian، وستيراديان steradian، كما توجد وحدات شائعة خارجة عن النظام الدولي، ومن بينها: لتر liter، وطن ton، وإلكترون فلط electron volt.

ومما يلاحظ في تسمية هذه الوحدات أن بعضها مشتق من أسماء الأعلام، مثل ما نجده في الوحدات الأساسية الدولية، والوحدات المشتقات السالف ذكرها، وهو ما يؤكد ضرورة تعريب هذه الوحدات، وفقاً لما أقرته المجامع أيضاً، من أن المصطلح المشتق من أسماء الأعلام لابد من تعريبه[(2)].

إن ما يدفع تعريب الوحدات الدولية، كونها قد وضعت دولياً للتخلص من الحاجة إلى معادلات الوحدات المستعملة من بلد إلى آخر، وقد كانت كل دولة تستعمل وحدات غير الوحدات المستعملة في دولة أخرى، كما يوجد في المثال الآتي:

القدم foot ـ وحدة قياس الطول في بريطانية وأمريكا.

المتر meter ـ وحدة قياس الطول في فرنسا وغيرها.

---

(1) انظر: معجم أكاديميا للمصطلحات العلمية والتقنية، محمد دبس وآخرون، ط 1 (بيروت: أكاديميا أنترناسيونال 1993م)، ص أ ب 688.

(2) راجع ص 166 ـ 167 من هذا الكتاب.

الذراع ell, cubit ـ وحدة قياس الطول في البلاد العربية[(1)أ] .

بيد أن ما يلاحظ في تعريب الوحدات ، وجود مشكلتين يجدهما أي معرب في عملية التعريب وهما : تعريب هذه الوحدات نفسها ، وتعريب الرموز التي تستعمل لها ، ففي جانب تعريب الرموز لهذه الوحدات ، وجدت محاولات لم تكن مرضية للعامة ؛ لذلك لم تشتهر ، وفي هذه الآونة الأخيرة وجدت محاولة في مجمع عمّان ، قام بها الدكتور إبراهيم بدران ، فقد بذل جهداً كبيراً لتعريب هذه الرموز الدولية[(1)ب] . وللتعرف على هذه المحاولة ، رأينا أن نتناولها ولو بإجمال ، حتى نعرف مدى صحة ما وصل إليه الباحث ، وما نصيبه من الحقيقة العلمية .

إنطلاقاً من أهمية الموضوع ، ومن محاولات يائسة قام بها أفراد وجماعات ؛ لتعريب رموز الوحدات الدولية ، ونظراً لضرورة تغيير الرموز اللاتينية المستعملة في البلاد العربية ، اهتم الباحث بالموضوع ، فحاول جاهداً تعريب هذه الرموز بقدر طاقته حتى تمكن من إتمام ما يراه مهماً يجب تعريبه من رموز هذه الوحدات ؛ غير أن عمله تطلب استحداث أشكال جديدة للحروف العربية ؛ لإمكان مقابلة الرموز الدولية ، ولتغطية النقص الذي يمكن أن يظهر في الرموز العربية .

ولكي يتمكن من ذلك ، قسّم الحروف العربية إلى قسمين ، القسم الأول : سماه الحروف الكبيرة ؛ وهي الحروف العربية جميعها عندما تكتب مستقلة ، مثل الآتي :

أ ب ت ث ج ... الخ . أما القسم الثاني فسماه بالحروف الصغيرة ؛ وهي الحروف العربية عندما تكتب في بداية الكلمة ، مع إضافة حركة صغيرة في أواخرها ، وقد سماها حركة الاستقلال ، كما نراه في النماذج الآتية : ء بـــم تـــم ثـــم جـــم حـــم خـــم دم ذم ر زم ســـم شـــم صـــم ضـــم طـــم ظـــم عـــم غـــم فـــم قـــم كـــم لـــم مـــم نـــم هـــم و يم

ثم أضاف لأواخر الحروف الكبيرة حركة سماها حركة التميز ؛ لتغطية ما يزيد على نظام الترميز في استعمال المعادلات المتضمنة للكثير من الرموز والمتغيرات ، وفيما يلي أشكال الحروف بعد الإضافة :

---

(1) انظر : «تعريب رموز الوحدات الدولية» ، مجلة مجمع عمان 1/ 1/ أ ب 146 ـ 147 .

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض

ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي [1]

إن الذي دفع الباحث إلى هذا التقسيم، هو ما وجده في نظام الحروف اللاتينية المخالف للحروف العربية، وهو طريقة تقسيم الحروف إلى حروف كبيرة Capital letters، وحروف صغيرة Small letters، فسار في هذا النظام مع إضافة ما يراه مناسباً للحروف العربية[1]ب، ولكي نتعرف على الطريقة التي عَرَّب بها الرموز يجدر بنا أن نوردها في اللوحة الآتية التي تقارن بين الرموز الدولية والرموز التي اتخذها لنقل هذه الرموز إلى العربية:

(أ) الوحدات الأساسية[2]:

الكمية	الوحدة	الرمز اللاتيني	الرمز العربي
الطول	المتر	M	م
الكتلة	الكيلغرام	Kg	كم غم
الزمن	ثانية	S	ثا
التيار الكهربائي	أمبير	A	أ
درجة الحرارة المطلقة	كلفن	K	ك
كمية المادة	مول	Mol	مل
شدة الاستضاءة	قنديلة	cd	قد

(ب) الوحدات المكملة للنظام الدولي[3]أ:

الكمية	الوحدة	الرمز اللاتيني	الرمز العربي
زاوية مستوية	رديان	Rad	مسم
زاوية	ستيراديان	Sr	جسم

(1) انظر: المرجع السابق ص أ 159 ـ 160 ، ب152 ـ 153 .

(2) انظر: المرجع السابق ص 161 .

(3) انظر: المرجع السابق ص أ 161ـ ب 163 .

(جـ) الوحدات المشتقة[2]ب:

الكمية	الوحدة	الرمز اللاتيني	الرمز العربي
قدرة	واط	W	و
كمية الكهرباء	كولمب	c	كب
جهد الكهرباء	فولت	V	ف
مقاومة كهربائية	أوم	Ω	ص
مواصلة كهربائية	سيمنس	S	سيم
تردد	هيرتز	Hz	هز
الطاقة	جول	j	ج

وهذه الوحدات بعض من الوحدات المشتقات في الكهرباء، وهناك وحدات أخرى مشتقات من العلوم الأخرى، كالميكانيكا، والصوت، والضوء، والمغنيطيسية، والحرارة، والكيمياء، والأمثلة كثيرة، واكتفينا بما ذكرناه منها، ومن يرد الاطلاع عليها، فعليه أن يراجعها في مجلة المجمع التي توجد فيها هذه المقالة.

6 ـ الأعلام والاشتقاق منها:

لم تختلف المجامع في إجازة تعريب الأعلام والاشتقاق منها، ما عدا الاختلاف في التسمية من حيث عدها تعريباً أو غير تعريب، عندما نقلت إلى اللغة العربية؛ فبعض العلماء، أمثال إبراهيم اليازجي وغيره، لا يعدون هذا النقل إلى العربية تعريباً[1]؛ لأن العلم اسم يدل على مسماه، ولا يمكن أن يترجم أو يُعْطَى له معنى غير عين المسمى، وهو لازم أن ينقل إلى اللغة العربية كما هو.

غير أن جدالاً واسعاً يدور حول طريقة نقل الأعلام الأجنبية[2] إلى اللغة العربية. فقد دار هذا الجدال حول العَلَم قديماً وحديثاً، ففي القديم نقل العلماء

---

(1) انظر: «التعريب»، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء 2/ 1899 ـ 1900، ص 452 ـ 415.

(2) نقصد بكلمة النقل، كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية.

الأعلام الأجنبية إلى العربية؛ لكن عملية هذا النقل هي التي أثارت مشاكل كثيرة، لم يحسمْهَا العلماء القدماء، وكذلك المحدثون، ومن هذه المشاكل التي يصادفها الناقل في عملية نقل العَلَم، هي:

أولاً: لا يوجد لبعض الحروف الأجنبية نظير في الحروف العربية.

ثانياً: بعض الكلمات الأجنبية تزيد حروفه عن سبعة أحرف؛ وهو العدد الذي لا يوجد في الأسماء العربية.

ثالثاً: بعض الأعلام الأجنبية يبتدئ بالحرف الساكن، وهو خلاف للغة العربية التي ترفض هذا النظام.

رابعاً: قد تتوالى حروف ساكنة في الأعلام الأجنبية.

خامساً: وجود بعض حروف لا تجتمع في كلمة واحدة في اللغة العربية.

من هنا ندرك أساس رأي الذين عدوا هذا النقل تعريباً؛ لأنهم جعلوه مثل نقل المصطلحات وأسماء الأجناس إلى العربية، وهو لا بد أن يحدث فيه شيء من التغيير حتى يوافق الوزن العربي أو يقترب منه، ومن هنا تبين وجه الفرق بين الرأيين؛ وهو أن الرأي الأول، فرّق بين أسماء الأعلام وبين أسماء الأجناس، ويجيز في أسماء الأجناس التصرف فيها عند نقلها إلى العربية، ومنع ذلك في الأعلام.

أما الرأي الثاني، فيرى تغيير الأعلام عند نقلها إلى العربية؛ لكون الحروف العربية لا تستوعب بعض الحروف الأجنبية، وكون نطق بعض هذه الكلمات ثقيلاً على اللسان العربي؛ لاختلاف أنظمة النطق العربي، واختلاف الفصيلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى.

ومن هنا أيضاً، نفهم بعض الخلافات التي حدثت بين العلماء القدماء في نقل الأعلام الأجنبية إلى العربية؛ لأنهم عربوا هذه الأعلام على طريقة النطق العربي، واختلفوا اختلافاً شديداً في نقل الأصوات الأجنبية المنقولة إلى اللغة العربية، حتى أصبح بعض هذه الأعلام لا يُعْرَفُ أصله في لغته، الأمر الذي حمل بعض أئمة اللغة العربية على وضع الضوابط التي تعرف بها الكلمة الأجنبية الدخيلة في اللغة العربية[1].

---

(1) سيذكر في ص 400 - 402 من هذا الكتاب.

ثم جاء العلماء في العصر الحديث والمعاصر الذين شغلوا بالقضية، فعالجوها معالجات متباينة، كتباين آراء القدماء، ومن أشهر العلماء الذين تناولوا الموضوع: سليمان البستاني، ويعقوب صروف، والدكتور أمين المعلوف، والدكتور أحمد عيسى[1].

فأبدوا آرائهم في طريقة نقل الأعلام الأجنبية، كما وضع بعضهم قواعد لهذا النقل؛ غير أن كل هذه المعالجات لم تخل من الاضطراب، ولم تقدم للموضوع حلاً جذرياً.

بعد هذه المحاولات تناولت المجامع الموضوع في جلساتها، ورأت أن تضع حدوداً نهائية يقفل عندها باب النقاش في الموضوع؛ غير أن وضع حل حاسم له ليس بهين؛ لأن القضية شائكة معقدة؛ لتعلقها بدراسة أصوات لغات أجنبية، قلّما يوجد من أهل اللغة العربية من يلم إلماماً واسعاً بأنظمتها كلها، ثم بوضع قواعد تفرض على أهل العربية أخذها مع عدم تعودهم عليها، يضاف إلى ذلك صعوبة محو الآثار التي تركتها بعض القواعد المختلفة التي وضعت لها - قديماً وحديثاً - وما تعودت عليه ألسنة الناس من نطق يصعب عليها قبول غيره.

من هناك ندرك صعوبة تطبيق ما وضعته المجامع من قواعد لحل الإشكال؛ لأننا وجدنا فعلاً أنها سلكت مسلكاً لم يكن بعيداً عن طريق القدماء، فمجمع القاهرة وضع قواعد نقل الأعلام الأجنبية، التي حاول فيها أن يجعل نطق العلم الأجنبي وفق الأوزان العربية، وقد تعرضت هذه القواعد إلى النقد من قبل أعضاء المجمع وغيرهم، فعدُّوها ناقصة، لا تلائم طريقة نقل الأعلام الشائعة في هذا العصر، ومن الذين نقدوها أحمد محمد شاكر فقد أكد على يقين بأن المجمع سيعيد النظر في هذه القواعد بعد مدة.

وقد كان الأمر كما توقعه شاكر؛ لأن الأوضاع تتجدد بمرور الأيام؛ فكيف هي بمرور السنوات، فقد كان المجمع بعد فوات عشرين سنة من وضع تلك

---

(1) انظر: حركة التعريب في العراق، ص 98. وهؤلاء العلماء من أعضاء المجامع.

القواعد، نظر في تعديلها، فوضع قواعد أخرى في كتابة الأعلام الأجنبية انسلخ فيها عن طريقة القدماء؛ لأنه أحدث نوعاً من الإبداع، بعد أن أقر نطق الأعلام الأجنبية حسب نطقها في لغاتها، الأمر الذي جعل المجمع يخترع حروفاً تقابل الحروف الأجنبية غير الموجودة في اللغة العربية، الأمر الذي فتح صفحة أخرى للنقاش بين الأعضاء، فانقسموا إلى فريقين، فريق يؤيده هذه الطريقة الجديدة، وفريق ينقده، وسنتناول ـ بإذن الله ـ هذا الموضوع في الفصل الرابع من الباب الثاني[1].

إن ما وجدناه في مجمع القاهرة من نقاش واختلاف حول كتابة الأعلام الأجنبية، هو نفس ما نجده لدى المجامع الأخرى، التي ناقشت الموضوع ولم تجد له حلاً يرضي الجميع.

أما الاشتقاق من أسماء الأعلام ـ وهو أمر ذو بال حدث قديماً وحديثاً ـ فقلما نجد من ينكره أو يمتنع عنه من أعضاء المجامع، وممن امتنع عن هذا الاشتقاق مجيد محمد علي القيسي الذي سبق لنا ذكره في الفصل الأول[2]، والذي سيعالج في الفصل الثالث من الباب الثاني. وقد حصلت فعلاً اشتقاقات من الأعلام المُعَرَّبة من قبل المجامع، غير أن طريقة الاشتقاق والصيغ التي يبنى عليها الاشتقاق، هي التي دار حولها الاختلاف بين الأعضاء، وسنتحدث عنه بالتفصيل في الفصل الثالث أيضاً[3] من الباب الثاني من هذا البحث إن شاء الله.

7 ـ اللواصق بين التعريب والترجمة:

اهتم بعض أعضاء المجامع بدراسة اللواصق لاحقةً وسابقةً[4]، وقاموا ببحوث تعالج هذا الموضوع بجوانبه المختلفة، وعرضت هذه البحوث في جلسات

---

(1) يناقش في موضوع «التعريب الحرفي أوالنطقي»، ص 293 من هذا الكتاب.

(2) راجع: ص 73 من هذا الكتاب.

(3) سيعالج في الموضوع «بناء اللفظ المُعَرَّب»، ص 280 ـ 283 من هذا الكتاب.

(4) تعني اللاحقة suffix في اللغة الإنجليزية، وهي مورفيم مقيد يضاف إلى آخر الكلمة؛ لتكون كلمة مشتقة ذات معنى مختلف، مثل en ـ في blacken، وتعني السابقة prefix، وهي مورفيم مقيد يسبق الجذور ويكون معه كلمة واحدة مثل ـ un في unkind، انظر: معجم علم اللغة، ص 273 ـ 274، 244.

المجامع؛ لدراسة ما هو صالح منها لوضع المناهج والقواعد، التي يمكن بها معالجة هذه اللواصق التي تجرها اللغات الأجنبية؛ ويرجع سبب ذلك إلى أن عملية الترجمة والتعريب تبرز مشكلتها لدى المجامع أثناء التطبيق العملي؛ لذلك تناول الأعضاء الموضوع بآراء مختلفة.

وفي مجمع عمَّان ظهر رأي من أحمد سعيدان؛ حيث يرى أن للعربية صيغاً تعمل عمل النسبة أو نسبة عملها، هي: كالبوادئ واللواصق؛ لكن العلماء لم يتطرقوا إليها أو أغفلوها، وسرد عدداً من الأمثلة لأشباه البوادئ، وهي: ذو، وذوات، وابن، وأخو، ويقال ذو مال، وذوات الصدور، وأخو حزم، وابن أوى.

وأما الأمثلة التي ضربها لأشباه اللواصق، فهي ما تستعمله العرب من زيادة الألف والنون في آخر الكلمة مثل: بدران، وزيدان، وسعيدان، أرادت له آل بدر، وآل زيد، وآل سعيد، وما تستعمله من زيادة الواو والنون في آخر الكلمة، مثل: عجلون نسبة من العجل، وحمدون من حمد، وزيدون من زيد، كما تستعمل النسبة بالألف والباء، مثل: هلالاب من الهلال، وأرضاب من أرض[1].

ولعل صاحب هذا الرأي يريد أن ينبه به العلماء، ليتوسعوا في دراسته؛ لأنهم قد يجدون في العربية صيغاً، أو اختراعاً جديداً تنحل به مشاكل اللواصق الأجنبية التي يصادفها المترجمون والمعربون في ميدان العمل؛ لأنّ ما ذكره من أشباه البوادئ واللواصق، ما هو؛ إلا قليل، لا قبل لها من مئات اللواصق الأجنبية.

بيد أن لجنة اللغة العربية بمجمع بغداد، قد سبقت لها دراسة لما يتعلق بأسماء تنتهي بواو ونون من الأمثلة التي تناولها الباحث، لعله يجد لها مسوغاً لإجازتها في استعمالها لاحقة تدل على معنى التصغير لتقابل اللواصق التي تنتهي بـ «on»، فيقال مثلاً: «ضئون» مقابل مصطلح photo، و«كهربون» مقابل مصطلح phonon[2]؛ لكن دراسة اللجنة أسفرت عن ملاحظات قطعت الأمر بتركه؛ لأن اللغة العربية لا تعرف الواو والنون في أواخر الأسماء صيغة تصغير؛ بل تعرفها للجمع، لا لغيره،

---

(1) انظر: «حول تعريب العلوم»، مجلة مجمع عمَّان 1 / 2/ 111.

(2)انظر: «المجمع العلمي العراقي في رحاب اللغة العربية»، مجلة مجمع بغداد 40/ أ 245-246، ب 146.

وأن صيغة «فعلون» التي وردت في بعض الأسماء الأندلسية، لا يعرف ماذا يراد بها، أتصغير أم تكبير؟ وأن هذه الكاسعة الأجنبية، لا صلة لها باللغة العربية؛ لأنّ العربية لها صيغ معروفة في التصغير[(2)ب].

هذا، ويبدو أن لمجمع بغداد موقفاً متشدّداً في التعامل مع اللواصق الأجنبية، يظهر ذلك من موقف اللجنة المذكورة، ومن بعض أعضائه؛ إذ أن جميل الملائكة ـ عضو المجمع ـ يرى مثل هذا؛ بل أشد من رأي اللجنة؛ لأنه يريد أن يترك استعمال اللواصق الأجنبية في اللغة العربية، أي تعريبها؛ لكون اللغة العربية ـ على ما يرى ـ قادرة على أن تؤدي ما تؤديه لغات أخرى من معان وألفاظ بأساليبها الاشتقاقية[(1)].

غير أن من أعضاء المجمع، مَنْ تناول الموضوع، مثل القيسي، فقد قام حوله، ببحث جدير بالنظر والدراسة؛ حيث عالج فيه عدداً من اللواصق الأجنبية بما يراه من مناهج وقواعد مناسبة للتعامل معها[(2)]، وقد لخصنا هذه القواعد ووضعنا جدولاً للأمثلة التي سردها من اللواصق الأجنبية، مبينين فيه المعنى المقابل الذي وضعه الباحث لكل لاحقة أجنبية مع المعاني الأصلية لها، وهذه القواعد هي:

1 ـ جعل الأولوية للترجمة إن أمكن.

2 ـ تعريب اللاصقة إن تعذرت الترجمة.

3 ـ تعريبها إن كانت اسم علم أو كانت لاصقة دولية.

4 ـ مقابلة اللاصقة بصيغة عربية كاستعمال صيغة اسم الفاعل للكاسعة in ـ مثل الهاضم في ترجمة peps-in، وصيغة تصغير للكاسعة on ـ مثل: السويلب في ترجمة Negatron.

5 ـ مقابلة اللاصقة الأجنبية بكلمة عربية، كاستعمال «شبيه» للكاسعة oid ـ وشبه للكاسعة oidal، و«مسرى» للكاسعة ode ـ نحو: شبيه لأسطوانة مقابل

---

(1) انظر: حركة التعريب في العراق، ص 184.

(2) انظر: «المصطلح الكيميائي العربي»، مجلة مجمع بغداد 40/275ـ293.

المصطلح Cylinder-oid ، وشبه كروي مقابل المصطلح Glob-oidal ، ومسرى التكثير مقابل المصطلح dyn-ode .

6 ـ مقابلة اللاحقة الأجنبية بلاحقة عربية ، كاستعمال ياء النسب للكاسعة in نحو : الخلي في معنى Acet-in .

7 ـ عدم دمج اللاحقة الأجنبية بكلمة عربية ؛ إلا إذا كانت اسماً دوليّاً ، أو اسم علم فيترجم جذر المصطلح الذي يسبق اللاصقة ويضاف إليها مثل : كبريت أون ؛ لاصقة دولية ، في معنى Sulph-one ، وسداس آن ؛ اسم علم ، في معنى hex-ane .

8 ـ تجنب النحت[1] .

اللاصقة	معناها	حل الباحث	أمثلة	
			اللفظ العربي المقابل	اللفظ الأجنبي
in (1 ـ	من المركبات المتعادلة	1) تعرب إن تعذرت ترجمتها	أستين	Acet-in
	من الخمائر			
	من المضادات الحيوية		بنسلين	Penicill-in
		2) تعبر بياء النسب بعد ترجمة المقطع .	الصدئ	Streptomyc - in
		3) تصاغ بوزن فاعل من المقطع .	الداهن	Stear-in
		4) تعبر بلفظ مادة ، ونجار ، وجوهر .	جوهر الجزيرة	Insul-in
ine (2 ـ	تشبه الكاسعة in معنىً ودلالةً			
ase (3 ـ	من الخمائر	1) تعرب	دياستيز	Diast-ase
		2) تترجم بالخميرة وتضاف	خميرة الشعير	Malt-ase

(1) انظر : «المصطلح الكيميائي العربي» ، مجلة مجمع بغداد 40/ 275 ـ 293 .

اللاصقة	معناها	حل الباحث	أمثلة	
			اللفظ العربي المقابل	اللفظ الأجنبي
4) one	المركب الكيماوي العضوي	1) تعرب مع جذرها	كيتون	Ket-on
		2) تعرب ويترجم جذرها.	خماسي أون	Pentan-one
5) on.	من الجسيمات الأولية	1) تترجم بلفظ جسيمة	الجسيمة الجذية	Cravit-on
		2) يصغر لها المقطع	المويجب	Posit-on
6) ode.	المسرى، السبيل، الطريق	تعبر بمسرى أو قطب	مسرى الهبوط	Catho-ode
7) ite.	من معانيها الصخور والأملاح	1) تعرب	فسفيت	Phosph-ite
		2) تترجم بحجر	حجر النحاس	Cupr-ite
8) oid	الشيء الذي يشبه شيئاً آخر	1) تترجم بلفظة شبيه أو شبه	شبيه الأسطوانة	Cylindroid
9) oidal.		1) ينسب إلى صدر المصطلح فقط	شبيهي	
		2) ينسب إلى المركب برمته	شبه كروي	Glo Oidal

جدول رقم (5)

وأما مجمع القاهرة، فقد عني بدراسة اللواصق منذ بداية تكوينه؛ حيث قام أعضاؤه ببحوث كثيرة ضافية عرضت في مجلس المجمع؛ للتنقيب عما يمكن أن يتخذ قواعد للتعامل مع هذه اللواصق، وأسفر هذا التنقيب والدراسة عن حلول وضعها واعتمدها المجمع؛ لتقابل أكثر من سبعين سابقة ولاحقة أجنبية أدخلت في اللغة العربية لأول مرة.

فقد قام محمد حسن بدراسة هذه القواعد التي تعطي للدارس العلم الكافي عما انتهى إليه المجمع من دراسة هذه اللواصق الأجنبية[1]. وقد لخصنا هذه الدراسة مع توضيحها بجدول حتى يسهل للدارس استيعابها، وهذه القواعد هي:

أوّلاً: مقابلة اللاصقة بصيغة عربية، فاستعملت هذه القاعدة: مفْعالٌ، ومفْعَلٌ، ومفْعَلَةٌ، والمضارع المجهول، وافتعال، وتفْعال، والمفاعلة وفَعْلَم، وفَعْلَميَّة.

ثانياً: تعريب اللواصق للاضطرار.

ثالثاً: مقابلة اللاصقة بكلمة عربية، مثل: هَبْط، وفَرْط، ومُوَلِّدة.

رابعاً: مقابلة اللاصقة الأجنبية بلاصقة عربية، مثل: استعمال ياء النسب مع الألف.

خامساً: مقابلة اللاصقة بجزء من كلمة منحوتة.

اللاصقة الأجنبية	صيغة تقابلها	دلالتها	الأمثلة	
			اللفظ العربي المقابل	اللفظ الأجنبي
Scope -	مفْعال	آلة الكشف	مخْيَال	Epidiascope
Meter -	مفعَل	آلة القياس	مرْقَب	Telemeter
Graph -	مفْعَلَة	آلة الرسم	منْوَاة	Meteograph
Able -	يُفْعَل		يُؤْكَل	Mangeable
	المصدر الصناعي		المشروعيَّة	Potability
it is -	افتعال	الالتهاب	امتعاد	Gastritis
Over -	تفْعال	المبالغة و التكثير	تخْمَاص	Hyperacidity
Super -				
- Hyper				

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 255 - 265.

اللاصقة الأجنبية	صيغة تقابلها	دلالتها	الأمثلة	
			اللفظ العربي المقابل	اللفظ الأجنبي
Syn-	مفاعلة	مشاركة	مُحارة	Synthermal
Sym-			معايشة	Symbiosis
Com-			مضاغطة	Compression
Con-			مواجهة	Confrontation
Megalo-	فَعْلَم و فَعْلَميّة	ضخامة	كبدمية	Megalohepatia
Mega-			قرنمية	Megacaecum
Macro-			قلبمية	Macrocorodia

جدول رقم (6)

2 - تعريب اللاصقة

اللاصقة الأجنبية	صيغة تقابلها	دلالتها	الأمثلة	
			اللفظ العربي المقابل	اللفظ الأجنبي
-Ide	يد		أنهدريد	Anhydride
-Ic	يك		حمض أبيتيك	Abietic acid
-Yle	يل		فورميل	Formyl
-Ite	يت		برونيت	braunite

جدول رقم (7)

3 ـ مقابلة اللاصقة بكلمة عربية

اللاصقة الأجنبية	صيغة تقابلها	دلالتها	الأمثلة	
			اللفظ العربي المقابل	اللفظ الأجنبي
di ـ	ثاني		ثاني أكسيد	Dioxide
ـ Gen	مولدة		مولد المضاد	Antigen
Hyper ـ	فرط		فرط الحساسية	Hypersensitive ness
Hypo ـ	هبط			

جدول رقم (8)

4 ـ مقابلة اللاصقة الأجنبية بلاصقة عربية

اللاصقة الأجنبية	صيغة تقابلها	دلالتها	الأمثلة	
			اللفظ العربي المقابل	اللفظ الأجنبي
a ـ	اللا		اللاجفن	Ablepharia
			اللامقلة	Anophtholmus
An ـ				
ـ Form	النسب مع الألف والنون	التشبيه و التنظير	بكترياني	Bacteriform
ـ Like			غرواني	Glue-like
ـ Oid			غداني	Edenoid

جدول رقم (9)

5 ـ مقابلة اللاصقة بجزء من كلمة منحوتة

اللاصقة الأجنبية	صيغة تقابلها	دلالتها	الأمثلة	
			اللفظ العربي المقابل	اللفظ الأجنبي
Algia ـ	وج + فعللة	الوجع	وجثنة (وجع المثانة)	Cystalgia
Ectomy ـ	صل + فعللة	الإستئصال	صلوزة (استئصال اللوزتين)	Tonsillectomy
Stomy ـ	ف + فعللة	الفتح أو الشق	فثمنة (فتح المثانة)	Cystostomy
Tomy ـ	قط + فعللة	القطع	قطرسة (قطع رأس الجنين)	Craniotomy

جدول رقم (10)



الفصل الخامس

التعريب في العصر العباسي وأثره في حركة التعريب المعاصرة

1 ـ تمهيد .

2 ـ الترجمة .

3 ـ مراحل الترجمة .

4 ـ دواعي الترجمة في هذا العصر .

5 ـ نتائج الترجمة .

6 ـ طرق الترجمة في هذا العصر .

7 ـ المترجمون .

8 ـ موقف المترجمين من التعريب .

9 ـ اضطراب التعريب .

10 ـ التعريب بغير أوزان العربية .

11 ـ الاشتقاق من المُعَرَّب .

12 ـ مذاهب المعربين في رسم المُعَرَّب .

13 ـ ضوابط التعريب .

14 ـ تعريب اللواصق .

15 ـ ميادين التعريب .

16 ـ تأثر المجامع بالتعريب في العصر العباسي .

17 ـ مقارنة بين التعريبين .



الفصل الخامس
التعريب في العصر العباسي وأثره في حركة التعريب المعاصرة

1 ـ تمهيد :

إن الفترة التي تولى فيها أبو جعفر المنصور (و95 ـ ت158) عرش الخلافة إلى نهاية القرن السادس الهجري، هي الفترة المعنية في هذا الفصل، فقد ازدهرت في هذه الفترة حركة الترجمة والتعريب، وهي نقل العلوم والمصطلحات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وتعد هذه الفترة من أزهى العصور الإسلامية وأكثرها إنتاجاً في مختلف العلوم اللغوية والمعارف الإسلامية، خصوصاً في ترجمة العلوم والمعارف والفنون؛ لهذا لا بد لنا من بيان كيف كانت سيرة حركة الترجمة والتعريب في ذلك العصر؛ لنقارنها بحركة الترجمة والتعريب التي تقوم بها بعض المؤسسات اللغوية، وخاصة مجامع اللغة العربية منذ تأسيسها في العصر الحديث؛ وذلك لنعرف هل لتلك الحركة تأثير في هذه الحركة الحديثة والمعاصرة؟ وهل هذه متأثرة بتلك؟

2 ـ الترجمة :

لا شك أن العرب قد اطلعوا على ما لدى الأمم الأخرى من علوم عند اختلاطهم بها أثناء الفتوحات الإسلامية، وكانوا يتفاهمون مع هؤلاء عن طريق الترجمة بين اللغة العربية ولغة هؤلاء التي تحمل تلك العلوم، ثم إن هؤلاء ـ بعد دخولهم الإسلام ـ يقبلون على تعلم اللغة العربية؛ لأنها لغة هذا الدين، ولغة الدولة التي يتفاهم بها أتباع هذا الدين، وكل من ينتمي إلى هذه الدولة الفتية، التي أخذت توطد أركانها في جوانب مختلفسة، من إدارة وسياسة، واقتصاد، وشريعة، ووضع أنظمة؛ ليسود الأمن والاستقرار، من هنا بدأ ما لدى الأمم من علوم ينتقل

شيئاً فشيئاً إلى العربية على أيدي الأفراد أيام الأمويين، وأخذت الترجمة شكلها المنظم عندما تولاها خالد[1] الملقب بحكيم آل مروان[2] المتوفى سنة (85هـ - 804م)، وقد انصرف إلى هذا العمل العظيم بعد أن يئس من الفوز بالخلافة[3]؛ غير أن ترجمته اقتصرت على بعض العلوم الطبيعية من الطب والكيمياء والفلك[4].

وقد نقلت الدواوين إلى العربية في عهد بني أمية، وعندما تولى عبد الملك بن مروان الخلافة، عَرَّبَ دواوين العراق والشام من الفارسية واليونانية، كما عَرَّبَ النقود والطراز ثم جاء الوليد بن عبد الملك في الخلافة بعد أبيه، فعَرَّب ديوان مصر من اليونانية والنبطية إلى العربية، فتم بهذا العمل العظيم جعل العربية لغة رسمية للدولة[5]، يضطر كل واحد إلى تعلمها، وغاية الأمر أن التعريب ظهر رسمياً في عهد بني أمية؛ ولكن الترجمة لم تكن كذلك؛ بل هي عمل فردي، لم تهتم بأمرها الدولة.

3 ـ مراحل الترجمة :

إن تحديد مراحل الترجمة مختلف فيه بين الباحثين، ويعود هذا الاختلاف إلى تطور هذه الحركة وتنوع مجالاتها، ولكننا هنا نعالج المراحل التي مرت بها الترجمة في عهد العباسيين، واعتبرنا حركة الترجمة زمن الأمويين بداية ممهدة لحركة الترجمة التي نحن بصدد معالجتها، ونحن هنا مع من قسَّم أدوار الترجمة في العصر العباسي إلى ثلاث مراحل. فالمرحلة الأولى تقع في زمن أبي جعفر المنصور، وهارون الرشيد (و149 ـ ت193هـ)، والمرحلة الثانية في عهد المأمون (و170 ـ ت218هـ)، والمرحلة الثالثة في عهد ما بعد المأمون[6].

---

(1) انظر: أصالة الحضارة العربية، ناجي معروف، ط 3 (بيروت: دار الثقافة 1975م)، ص 342.

(2) انظر: الفهرست ص 303.

(3) انظر: اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، ص 83.

(4) انظر: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، رشيد حميد حسن الجميلي، ط 1 (طرابلس: دار الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع 1982م)، ص 28.

(5) انظر: أصالة الحضارة العربية، ص 432، والمراد بالتعريب هنا معناه العام بما فيه الترجمة من اللغة الأجنبية إلى العربية.

(6) انظر: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، ص 26 ـ 27.

(أ) المرحلة الأولى:

تبدأ هذه المرحلة بعد تولي المنصور عرش الخلافة سنة 136هـ، وتنتهي بعد وفاة الرشيد سنة (193م). ولمّا تولّى الخلافة المنصور ـ مؤسس الدولة العباسية الحقيقي ـ اهتمّ بحركة الترجمة، وهو أوّل خليفة عباسيّ يقوم على رعايتها، فقد تُرجمَتْ له كتب مختلفة في علوم مختلفة، من كلّ من الفرس والهند واليونان والروم والسريان؛ غير أنّ ميله إلى دراسة حركة النجوم، جعل الترجمة تكثر في هذا المضمار، ومما تُرْجم له في زمنه من كتب، كتاب كليلة ودمنة[1]، وكتاب السند هند[2]، وكتاب إقليدس[3]، وسائر الكتب العجمية في النجوم والحساب والطب والفلسفة.

ولمّا تولّى الرشيد عرش الخلافة مال إلى الفرس، وشجّع البرامكة على تطوير حركة الترجمة، وشيّد بيت الحكمة؛ ليَكُون مركزاً للترجمة، فأوتي إليه بكتب مختلفة من سائر البلاد الأعجمية، ويتجمّع إليه النقلة والمترجمون؛ للقيام بمهمة الترجمة؛ لذلك أخذت الترجمة أعلى مكانتها في أزهى عصورها. وازدهرت حتّى في عهد المأمون؛ لما للرشيد من عناية بالغة، واهتمام شديد بأمرها، إضافة إلى ما خصصّه من مال رفع من شأن الترجمة إلى مكانة لم تبلغ إليها من قبل.

وما كان الرشيد ينال شهرةً بالغةً فاق بها بعض الخلفاء العباسيين، إلاّ بما أنجزه من إنتاج غزير في حركة الترجمة، وكذلك اهتمامه بالعلوم، والآداب،

---

(1) كتاب هندي يحتوي إصلاح الأخلاق وتهذيب النفوس، جاء به الحكيم الفارسي برزويه من الهند إلى أنوشروان بن قباذ فيروز ملك الفرس، وترجمه لهذا الملك من الهندية إلى الفارسية، ثمّ ترجمه في الإسلام إلى العربية عبدالله بن المقفع الخطيب، انظر: المرجع السابق، هامش ص 70.

(2) السند هند: هو أحد المذاهب الهندية الثلاثة في علم النجوم.. وهو المذهب الذي تقلّده جماعة من علماء الإسلام، واتفقوا فيه الزيجة... الخ، انظر: المرجع السابق، حاشية نفس الصفحة.

(3) كتاب اقليدس، ويسمّى كتاب الأصول والأركان، وأبسط ما وضع فيه للمتعلّمين، وأوّل ما ترجم من كتب اليونانيين في عهد أبي جعفر المنصور، انظر: المرجع السابق، ص 71.

والقائمين عليها، وقد نُقِلَتْ في عهده إلى العربية، ألوان مختلفة من علوم الأمم المتحضرة ومعارفها، وبخاصة علوم الروم، واليونان، والهند، وفارس[1].

(ب) المرحلة الثانية:

أشرنا من قبل إلى أن هذه المرحلة في عهد المأمون، تبدأ من توليه الخلافة عام 198هـ إلى عام 300هـ. وتعد هذه الفترى من أزهى عصور الترجمة؛ حيث توسع في نطاقها توسّعاً فاق ما كان عليه في الفترات السابقة، وشهدت الترجمة في هذا القرن ـ أي القرن الثالث الهجري ـ تحولاً جذرياً، وتوسعت في مختلف العلوم الأجنبية[2أ]؛ غير أن الترجمة في النصف الأول من هذا القرن كان أغلبها من العلوم اليونانية عن طريق السريانية إلى العربية[2ب]، وأن الترجمة المباشرة من اللغات الأخرى، أخذت تزداد في نصفه الثاني.

وكان أغلب المترجمين من النصارى الذين كانوا يتكلمون اللغة السريانية، ومنهم من يتقن لغتين أو أكثر حتى أربع لغات، مثل حنين بن إسحق، الذي يتقن اليونانية، والسريانية، والفارسية، والعربية، وهو أشهر المترجمين[2جـ]، وتتميز هذه الفترة عن سابقتها باهتمام القائمين عليها بأمورها، وبنشاط المترجمين الذي كان منصباً على الجمع والتحصيل والتنقيح.

(جـ) المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة من بداية القرن الرابع الهجري إلى منتصفه[3]، وقد ظهر فيه كثير من العلوم، لم يكن في القرنين السابقين الثاني والثالث اللذين شغلا بالترجمة والنقل، وهو ما جعل هذا القرن يكمل سابقيه، وترجم فيه بعض ما تبقى من العلوم التي تحتويها كتب لم تترجم إلى العربية من قبل، مثل كتب الفلسفة الأفلاطونية[4أ].

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص أ 78 ـ 85.

(2) انظر: المرجع السابق، ص أ 28 ـ 29، 89، 96، ب 89 ـ 90، جـ 94.

(3) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 92.

(4) انظر: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، ص، أ 113، 115، ب 119.

ويعد هذا العصر عصراً ذهبياً يتميز بظهور المترجمين العرب، وهم ينافسون أقرانهم من المترجمين غير العرب[(1)ب]، كما يتميز بظهور أئمة الفلاسفة المسلمين أمثال الفارابي، وابن سينا وغيرهما من الفلاسفة المسلمين، وكان تفكيرهم مستقلا عن صبغة الدين، وعن صبغة الفلسفة الأجنبية، وكانوا يحاولون أو يصبغوا ما انتهى إلى المسلمين من آثار الأمم الأخرى، صبغة إسلامية صرفة مستقلة[(1)أ].

هذا، وقد شهد هذا القرن حركة واسعة للتأليف والتدوين والتعليق، سمّى بها قرنَ الإنتاج الشخصي؛ لأنّ المسلمين كانوا فيه يدرسون العلم بأنفسهم لأنفسهم، بعد أن تمّ لهم نقل العلوم الأجنبية في القرنين الثاني والثالث الهجريين[(2)ب].

4 ـ دواعي الترجمة في العصر العباسي:

يرى بعض الباحثين أنّ دواعي الترجمة في هذا العصر، هي: الرغبة في الإطلاع على ما عند الأمم من العلوم والآداب، والجدل الديني والمناظرات التي تتطلّب من كل فريق أخذ دليل يؤيد به رأيه، ومعرفة الفلسفة والمنطق، والتدوين بالعربية[(2)].

غير أنّ دواعي الترجمة ـ حسبما نرى ـ لا تنحصر فيما ذكر؛ لأنّ الترجمة حاجة ماسة لكلّ لغة من اللغات، فبواسطتها تتمكّن اللغة العربية من احتضان علوم غيرها وتتقدّم هي وأهلها، وبها تمتزج الثقافات والحضارات، وتتفاهم الشعوب، وتوجد العلاقة بينها.

فالدولة الإسلامية ـ التي أخذت في هذه الفترات توطّد أركانها في ميادين مختلفة من سياسة واقتصاد واجتماع. . الخ ـ مضطرّة إلى الترجمة؛ لتفهم وتدرس ما لدى الأمم الأخرى من علوم ووسائل للتقدم والحياة المختلفة، ثمّ تأخذ فيها ما يساندها في بناء أركانها وتقدّمها، فقد رأينا ـ بعد أن أخذت حركة الترجمة شوطاً كبيراً في مجالها خلال الفترات المذكورة ـ كيف ارتقت الدولة الإسلامية، ووصلت

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص أ 125، ب 115.

(2) انظر: أصالة الحضارة الإسلامية، ص 434.

إلى ما وصلت إليه من تقدّم سادت به العالم في ذلك العصر، وما كان لهـا ذلـك، إلاّ نتيجة لاهتمامها بالعلوم تعليماً وتطبيقاً وتأليفاً وتطويراً، ومعظم هـذه العلـوم أخذتها من الأمم الأخرى بواسطة الترجمة.

5 ـ نتائج الترجمة :

بسبب الترجمـة نشأت الوراقـة، وتأسّست المكتبـات والمراصـد الفلكيـة، والمدارس والمارستانات[1]، ودور العلم والحكمة. . الخ. وارتقت اللغـة العربيـة، فأصبحت لغة للعلوم على اختلاف فروعها، وازدهـرت الحضـارة الإسـلامية بعـد أن تمّت حركة ترجمة الكتب العلمية إلى العربية، وبعد تصحيحهـا وتطويـر مـا فيهـا من العلوم، كالطب، والرياضيات، والفلك، والكيمياء، والفلسفة... الخ. وبعـد ذلـك ظهر كثير من المؤلفات في علوم مختلفة[2].

6 ـ طرق الترجمة في هذا العصر :

أشـهر طـرق الترجمـة التـي عرفـت فـي هـذا العصـر طريقتـان، همـا: الترجمـة الحرفية، والترجمة بالمعنى، فالترجمة الحرفية هي أن يقوم المترجم بترجمـة النـص ترجمة حرفية؛ حيث يقابل كل كلمة أجنبية بكلمة عربية، واشتهر بهذه الطريقة يوحنا بن ماسويه. وقد عُدَّت هذه الطريقة رديئةً لوجهيـن؛ أحدهمـا: صعوبـة إيجـاد كلمـة عربية تقـابل اللفـظ الأجنبي فـي معناه الوضعـي ودلالتـه المجازيـة. والآخـر: عـدم تطـابق اللغتيـن دائمـاً؛ مـن حيـث بنـاء الجملـة النحـوي ترادفـاً وترتيبـاً، ومـن حيـث استعمال المجازات يقع الخلل في الترجمة.

(1) المارستانات جمع مارستان: وهو المَصَحّة أو المستشفى. انظر: المعجم الوسيط، جـ2، باب الميم، مادة (م ا ر س ت ا ن).
(2) انظر: أصالة الحضارة الإسلامية، ص 434.

أمّا الترجمة بالمعنى فهي تحصيل معنى الجملة في ذهن المترجم، ثم يعبّر عن هذا المعنى في لغة أخرى بجملة تطابقها في المعنى، بغض النظر عن مساواة الألفاظ بين الجملتين، وقد اشتهر حنين بن اسحق بهذه الطريقة[1] وهي أجود من الطريقة الأولى.

7 ـ المترجمون :

كان المترجمون في القرن العباسي الأول، أكثرهم من السريانيين والمسيحيّين من النساطرة والأجانب، وفي النصف الثاني من القرن العباسي الثاني، أخذ المترجمون العرب يظهرون في ساحة الترجمة، حتى جاء القرن العباسي الثالث، الذي عد عصراً للمترجمين العرب، وكان المترجمون يجيدون العربية واللغات التي يترجمون منها، ويعتمدون على الحفظ والمحافظة على استخدام الرصيد اللفظي من اللغة الأجنبية[2].

ومن أشهر المترجمين في القرنين[3] الأول والثاني: عبدالله بن المقفع (و106 ـ ت242هـ)، والحجاج بن يوسف بن مطر، وأبويحيى البطريق، وجرجيس بن جبرئيل بن بختيشوع (بعد 769م)[4]. أما في القرنين الثالث والرابع الهجريين فقد اشتهر من المترجمين حنين بن إسحق العبادي (و194 ـ ت264هـ)، ويعقوب بن إسحق الكندي (ت 260هـ)، وثابت بن قره الحرائي (و221 ـ ت288هـ)، وحبيش بن الحسن الأعسم، وقسطالوقا البعلبكي (ت300هـ)، ويحي بن عدي (و280 ـ 364هـ)[5].

8 ـ موقف المترجمين من التعريب :

لم يكن للمترجمين تحرج في استعارة الألفاظ الأجنبية، إذا عجزوا عن إيجاد لفظ عربي يقابل اللفظ الأجنبي، وكانوا يبذلون جهودهم في إيجاد المصطلح العربي الملائم، فإذا أعياهم البحث عنه، نقلوا المصطلح بترجمة معناه، وإذا كانت

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 98.
(2) انظر: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، ص 94.
(3) نقصد بالقرن المجرد من صفة هجرية، القرن العباسي بدءاً من تولي العباسيين الخلافة.
(4) انظر: حركة الترجمة والنقل في المشرق الإسلامي، ص 151 ـ 169.
(5) انظر: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، ص 225، 249، 264، 283، 284، 298.

الترجمة لا تأتي بالدلالة المناسبة، جاءوا بالتعريب من دون حرج وإشكال، ودون توقف لانتظار طويل حتى يعثروا على اللفظ العربي المناسب[1].

ويدل على ذلك ما حدث في كتاب الحشائش لديسقوريدس، الذي نقله حنين ابن إسحق إلى السريانية، ثم نقله أصطفن بن بسيل إلى العربية من اليونانية مباشرة؛ لكن نقله غير جيد فأصلحه حنين، ومع هذا الإصلاح فإن المتن لا يزال يحتوي على كثير من الأعيان اليونانية التي ليس لها مرادف في العربية، أو يوجد لبعضها مرادف في العربية؛ لكن المترجمين يجهلونه.

وقد وقعت لهذا النقل مراجعات كثيرة وشروح؛ لكن الترجمة مع الإصلاح والمراجعة لم تأت بالمعاني والدلالات المطلوبة، وقد وجدت لابن البيطار في هذا النقل مراجعة، عدّت من أهمّ المراجعات؛ لأنّها تمكّنت من حل العجمة لأغلبية المصطلحات اليونانية التي بقيت مجهولة في ترجمة اصْطفَن بن يسيل وحنين[2].

وممّا يلاحظ أنّ المترجمين عند عجز الترجمة الملائمة، كانوا يؤثرون التعريب على وضع اللفظ العربي الجديد؛ لأسباب منها: حرصهم على دقّة النقل، وتفضيلهم الإنجاز السريع، وتوقّعهم بإتيان من يقوم بمراجعة عملهم فيما بعد، وظروف التطوّر التي كانت تفرضها الدولة الإسلامية[3].

9 ـ اضطراب التعريب:

لم يكن للتعريب منهج موّحد بين الناقلين، فلكلّ واحد منهم منهجه في تناول الألفاظ الأعجمية؛ لأنّهم غير مقيّدين بأيّ مؤسّسة رسميّة تضع لهم الضوابط التي لا بدّ لأي واحد منهم أن يتقيد بها، وكانوا أحراراً يعمل كلّ واحد منهم وفق طريقة يراها مناسبة. وكانوا يترجمون الكتابَ المنوطَ بهم ترجمتُه من قبل الخليفة أو المسؤول الحكومي. وكانوا يلجأون إلى التعريب مباشرة عند العجز عن إيجاد لفظ

(1) انظر: «المصطلحات المطبية الموحدة»، ونظرية الضرورة العلمية، محمد هيثم الخياط، الموسم الثقافي السابع، ص 39.

(2) انظر: دراسات في المعجم العربي، ص 232 ـ 264.

(3) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 287.

عربي يقابل اللفظ الأجنبي ؛ لذلك اضطرب تعريبهم ؛ حيث يعرّبون اللفظ أحياناً بطرق كثيرة كاللفظ تركساقوم Taraxacum الذي عرّبه هؤلاء بأشكال تربو عن ثلاثين شكلاً[1].

ويمكن التعرّف على الطرق التي سلكوها في التعريب من خلال دراسة ما أنجزوه في هذا الميدان ، ومن خلال متابعة الدراسات القديمة والحديثة التي تكشف عن هذه الطرق .

10 ـ التعريب بغير أوزان العربية :

لم يكن المعرّبون أوّل العصر العباسي مقيّدين بإخضاع اللّفظ الأجنبي لأوزان العربية ؛ لما لهذا الإخضاع من تأثير قد يبعده عن أصله في لغته ، فقد تركوا اللفظ الأعجمي على حاله مع بذل الجهد في رسمه بالحروف العربية الممكنة ؛ غير أنّهم راعوا في هذا الأسلوب التعريبي عدم البدء بالساكن ، وعدم تواليه في اللّفظ الواحد .

ولمّا أحسّ النحويون واللغويون أنَّ حركة الترجمة والتعريب ، ستدخل كلمات أعجمية كثيرة في اللغة العربية ، وأنّ اللغة المعرّبة تختلف عن اللغة الأدبية ، ولمّا أحسّوا ذلك وضعوا للتعريب قيوداً حدّتْ من تطوّر اللغة العلمية[2] .

ومن هذه القيود إخضاع الكلمة الأعجمية التي تعرّب إلى أوزان العربية ، وفي هذا السياق حدّد الجوهري أسلوب التعريب بقوله : «وتعريب الاسم الأعجمي : أن تتفوّه به العرب على منهاجها»[3أ] .

11 ـ الاشتقاق من المعرّب :

لم يكن الاشتقاق من اللفظ الأعجمي أمراً مهمّاً عند المترجمين ، على الرغم من أنّ العرب لا تتحرّج من الاشتقاق منه ، كما وجد عند الخليفة علي بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه ـ من اشتقاقٍ من اللفظ «نيروز» السالف ذكره[3ب] ؛ لكنّ واضعي

(1) انظر : المصطلحات الطبية والنهضة العربية ، أحمد عمّار ، مجلة مجمع القاهرة 8/ 420 .
(2) انظر : التعريب في القديم والحديث ، ص 149 .
(3) راجع ، ص أ33 ، ب 71 من هذا الكتاب .

المعاجم اضطرّوا إلى دراسة أصول الألفاظ الأعجمية، فأسفرت دراستهم عن افتراض أصول هذه الألفاظ، التي يمكن لهم العودة إليها عند إقتضاء الأمر إلى الاشتقاق منها، وكثيراً ما أخضعوا اللفظ الأعجمي على الوزنين: الثلاثي والرباعي.

ومثاله في الوزن الثلاثي كلمة «لجم» المأخوذة من «لكام» ومن «لجم» تصرّفوا، فقالوا: لجمت الدابة وألجمتها: وتلجّمت المرأة، وفرس مُلْجَم... الخ. وأمّا مثاله في الوزن الرباعي فكلمة «الهندام» و«الفلسفة» و«البلورة»... الخ، فقالوا فيها: «هَنْدَمَ» و«فَلْسَفَ» و«بَلْوَرَ».

وممّا يلاحظ أنّ هذا الاشتقاق لم يكن كثيراً على رأي بعض الباحثين، وهذا ما أحدثه التشدّد اللّغوي خَوفاً من فساد اللغة العربية، وطُغيان اللفظ الأعجمي عليها.

12 ـ مذاهب المعربين في رسم المعرب:

(أ) اللاتينية واليونانية:

والجدير بالإشارة هنا أن الحروف اليونانية قد رسمت في هذا الجزء بالحروف اللاتينية، ولا غرابة في ذلك؛ لأنه هو الطريقة المتبعة في أغلبية المعاجم والمراجع. ومن المعلوم وجود اختلاف كبير بين حروف العربية وحروف اللغتين اليونانية واللاتينية. واكتفينا في هذه الدراسة بالحروف التي تختلف في النطق مع الحروف العربية، وهي التي اتخذ لها المعربون رسوماً مختلفة في اللغة العربية وها نحن أولاء نوضحها فيما يلي:

الحرفان B و P اللاتينيان:

يقابل الحرف B اللاتيني في اليونانية الحرف «بيتا» (B β) Beta، أما الحرف P اللاتيني، فيقابله الحرف «بي» اليوناني (Ππ) Pi. وقد جرى المعرِّبون على رسم هذين الحرفين «باء» ومثاله في الحرف B الكلمة «بكوس» Bacchus، والكلمة «بنيامين»

Benyamin[1]، وأما مثال الحرف P فكلمة «بطراسالينون» Petroselinum؛ غير أنهم يعربون هذا الحرف بـ«الفاء» أحياناً، ويقولون: «فطراسالينون»[2أ].

الحرف C أو K اللاتيني:

يقابل هذا الحرف في اليونانية الحرف «كبا» Kappa (Kκ)، وعرّبه المعربون بالقاف غالباً، فقالوا: «قنطريون» في Centur، و«قيفال» في Kephale: ويرسمونه أحياناً بـ«السين» مثل: «سندروس» معرب من Sandaroc[2ب].

الحرف D اللاتيني:

يقابل هذا الحرف في اليونانية الحرف «دلتا» Delta (Δδ)؛ غير أن اللغة اليونانية تنطقه كما تنطقه العربية الذال المعجم، ورسمه المعربون «دالاً» كما يقولون في «ديسقوريدس» Dioscorides[2ج].

الحرف G اللاتيني:

يقابل هذا الحرف في اليونانية الحرف «غمّا» gamma (Γ)، ورسم له المعرّبون «غيناً» أحياناً، أو «جيماً» أحياناً أخرى: فقالوا: «أناغورس» في Anagyris و«جنطيانا» في Gentiana[3أ].

الحرف H اللاتيني:

لا يوجد في اليونانية هذا الحرف، فرسم له المعربون «ألفاً»، مثل: «أبوسالينون» في Hepposelinon، كما رسموا له «هاءً»، مثل: «هيوفاريقون» معرّب من Hepericum[3ب]، وقد وجد تبديله بالباء، مثل: «بادرغوغيا» معرّب من Hydrogogia[4].

الحرف S اللاتيني:

ويقابل هذا الحرف في اليونانية الحرف «سيغما» Sigma (Σσ)، فقد رسمه المعرّبون بـ«السين» و«الشين» و«الصاد»؛ لكن رسمَهُ بالشين نادر عندهم، ومثاله

---

(1) انظر: الأسماء اليونانية واللاتينية، الفهرست، ص 67.

(2) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 153.

(3) انظر المرجع السابق، ص أ 153، ب 154.

(4) انظر: الأسماء اليونانية واللاتينية، الفهرست، ص 69، 329.

في السين كلمة «سندروس» معرّب من Sandaroc ، وفي الصاد كلمة «أصطرك» معرّب من كلمة Storax ، وفي الشين جزيرة «إقريطش» Cretes[(1)أ] .

الحرف T اللاتيني:

ويقابل هذا الحرف في اليونانية الحرف «تاو» (Tτ) Tau ، عرَّبه المعرِّبون بـ «الطاء» فقالوا: «أرسطولوخيا» في Aristolochia[(1)ب] .

الحرف V اللاتيني:

لا يوجد هذا الحرف في اليونانية ، وعرّبه المعرّبون بـ «الواو» ، مثل: «كراويا» معرّب من Cravia ، كما جعلوه «باءً» في هندباء Endiva[(1)جـ] .

الحرف chi اللاتيني:

رسم المعربون هذا الحرف بـ «الخاء» غالباً ، وكانوا يرسمونه أحياناً كافاً ، مثاله في الخاء: «طرخون» معرب من Tarchon ، وفي الكاف: «كيموس» معرب من chyme .

كما كانوا يرسمونه نادراً بـ «القاف» ، مثل: «سماق» في Sumach[(2)أ] .

المركب PH اللاتيني:

ويقابل هذا الحرف المركب ، في اليونانية الحرف المركب Phi . ورسمه المعربون بـ «الفاء» ، مثل تعريبهم phlomos بـ «فلوموس»[(2)ب] .

المركب TH اللاتيني:

ويقابل هذا المركب في اليونانية الحرف «ثيتا» Theta Θθ ، رسمه المعرِّبون بالثاء والتاء فقالوا: «ثومس» Thymus[(2)جـ] .

وأما الحروف التي ليس لها تعارض مع الحروف العربية ، فهي: R, N, M, L ، فلم يوجد من بين المعربين ـ قديماً وحديثاً ـ من فرق بين هذه الحروف وبين

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث ، ص أ ب جـ 154 .
(2) انظر: المرجع السابق ، ص أ ب 154 ، جـ 153 ، د 64 .

الحروف العربية التي تقابلها، أما الحروف الصائتة الأجنبية، فلم توجد قاعدة سلكها القدماء في تعريب هذه الحروف؛ حيث اضطربوا في نقلها اضطراباً شديداً.

ب ـ الفارسية:

كثر التعريب من الألفاظ الفارسية؛ لتشابك العلاقات والتحامها بين الشعبين الفارسي والعربي، كما سبق الحديث عنه في الفصل الثالث؛ لذلك أصبحت العناية بالفارسية عناية كبيرة مكنت العلماء واللغويين من معرفة أصول الألفاظ الفارسية المُعَرَّبة، وجعلتهم يهتمون بالتعريب منها، أي من الفارسية.

وفي هذا البحث نوضح بعض الطرق التي سلكها المعربون القدماء في تعريب الألفاظ الفارسية، فالطرق التي سلكوها في التعريب، لم تختلف كثيراً عما ذكره سيبويه للعرب الخُلَّص، وتتركز الطريقة المعتمدة على طريقتين رئيسيتين هما: عدم التغيير، والتغيير، والأول، وهو عدم التغيير، لم يكن كثيراً[3]، ولعل السبب في ذلك أن ما نعرفه من طريقة نقل لفظ من لغة أخرى، أمر يصعب ألا يقع عليه التغيير[1]، لاختلاف اللغتين نطقاً وقاعدةً، وخاصة إذا كانت اللغتان اللتان تتم بينهما عملية الاقتراض، تنتميان إلي فصيلتين مختلفتين. ومما لم يقع عليه التغيير لفظا «بخت» و«سخت»[2].

وأما الثاني، وهو التعريب مع التغيير، فهو ما وجد كثيراً، وما اتضحت طرقه في تعريب الألفاظ الفارسية، فقد تنوع وفق ما هو مفهوم من كتاب سيبويه إلى أربعة أنواع وهي: أ ـ إبدال حرف صامت بحرف صامت، ب ـ إبدال حركة صائتة بحركة صائتة، جـ ـ زيادة حرف ونحوه، د ـ حذف حرف أو أكثر[3].

ويأتي النوع الأول من هذه الأنواع أكثر اطراداً فيما عُرِّبَ من الألفاظ الفارسية، كما يلاحظ من بعض الضوابط التي تبينها الأمثلة الآتية:

---

(1) ذكر سيبويه أن عدم التغيير هو كون الحروف الأجنبية من الحروف العربية، سواء أكان على بنائها، أم لم يكن، مثل: خراسان، وخرم، والكركم. انظر: كتاب سيبويه، ج 4، ص 304.

(2) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 64.

(3) انظر: كتاب سيبويه، ج 4، ص 303 ـ 304.

1 ـ قلب الباء الثقيلة الفارسية باء عربية، مثل: «فالوذج»، و«فستق»، و«بندق» معربات من بالودة، وبستي، وبندق.

2 ـ الجيم الفارسية المنقوطة بثلاث نقاط «چ»، قلب المعربون هذا الحرف بأوجه ثلاثة، هي: الجيم، والشين، والصاد، مثل: «جنك» و«شاكري» و«الصك» التي عربوها من جنك، وجاكري، وجك.

3 ـ الزاي الفارسية المنقوطة بثلاث نقاط «ژ»، وقد قلب المعربون هذا الحرف بزاي عربية، مثل: «برزخ»، و«قز» فأصلهما: برزخ، وقز.

4 ـ قلب السين الفارسية صاداً عربية، كما في «صرد»، و«صنجة»؛ فهما من سرد، وسنج.

5 ـ قلب الشين الفارسية سينا عربية، كما في «إبريسم»، و«دست»، و«سكر» معربات من إبرشيم، ودشت، وشكر.

6 ـ قلب الكاف الفارسية جيماً؛ وهو ما يوجد في الألفاظ: «جربز»، و«جورب» و«لجام» معربات من كَربز، وكَورب، ولكَام.

وقد تقلب الكاف الفارسية كافاً عربية، مثل ما جاء في الألفاظ «بركار» و«كردن» و«كوش» معربات من بركَار، وكَردن، وكَوش.

وجاء نادراً قلبها قافاً أو غيناً، مثل: ما في «غربال» و«قربز»، وهما معربان من كَربان وكَربز[1].

7 ـ قلب هاء السكت المتطرفة جيماً، مثل: ما في الألفاظ: «بنفسج»، و«طازج» و«كوسج»، و«موزج»، وهي معربات: بنفسه، وتازة، وكوسة، وموزة. وقد تقلب هذه الهاء «قافاً»، كما في الألفاظ: «باشق»، و«جودقة»، و«كربق» وهي معربات: باشه، وكرده، وكربه.

وأما النوع الثاني، وهو إبدال حركة صائت بحركة صائت، فمن أمثلته كلمة: «زُور» وهي معرب زُوْر بالضمة المشوبة بالفتحة. فقد أبدلت هذه بالضمة الخالصة ومنه أيضاً كلمة «سَوْسَن» المفتوح سينها التي كان أصلها الفارسي مضموماً[1]ب.

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص أ ب 68 ـ 69.

13 ـ ضوابط التعريب :

سبق الحديث عن غياب الضوابط الدقيقة التي تجعل للمعرِّبين حدّاً يحفظهم من الاضطراب في رسم الألفاظ الأعجمية[1] ؛ لكن توجد ضوابط عامة اتخذوها في هذا الرسم، وهي :

1 ـ عدم البدء بالساكن ، وكانت طبيعة العرب في كلامهم ، أنهم لا يبدأون بالساكن ولا يقفون بالمتحرك ، الأمر الذي جعل المعرِّبين يبحثون عن مخرج ، يعالجون به الألفاظ الأجنبية التي تبدأ بالساكن ؛ ولكي يتمكنوا من ذلك اتخذوا طريقتين لمعالجة الموضوع ، الأولى : زيادة همزة القطع في أول اللفظ ، مثل : «أشقيل» في تعريب Scille ، والثانية : تحريك الحرف الأول الساكن بحركة تناسب حركة الحرف الثاني أو الثالث ؛ إذا كان الثاني ساكناً أيضاً ، مثل : «سقورديون» Scordium[2] .

2 ـ ضبط الحروف بالحركات .

3 ـ بعضهم يضعون الاسم الأعجمي المعرَّب جنب اللفظ العربي الذي يقابله .

4 ـ تغيير اللفظ الأعجمي بالزيادة أو بالحذف أو بالتبديل[3] . وكانوا يقصدون أحياناً في هذا التغيير التخفيف للنطق ، كحذف بعض الحروف من اللفظ : Ousypose بعد تعريبه بـ «زوفا»[4] ؛ وأما مثال الزيادة لأحرف الكلمة فكالعلم «غريغوريوس» الذي عُرِّبَ من Grigor[5] ، ومثال التبديل ، اللفظ «بادروغوغيا»[6] من Hydrogogia ، ومثال الحذف والتبديل : اللفظ «قسطا» معرَّب phaestos .

14 ـ تعريب اللواصق (السابقة واللاحقة) :

كان المعرِّبون في العصر العباسي يعرِّبون بعض اللواصق الأجنبية ، مثل : um التي عرَّبوها بـ «ون» حسب أصلها on كما في «لوقيوم» Lycium[7] ، و ic التي

---

(1) راجع : ص 198 ـ 200 من هذا الكتاب .

(2) انظر : التعريب في القديم والحديث ، ص 154 ، 158 .

(3) راجع ما سبق نقاشه في تعريب الألفاظ الفارسية ، ص 201 ـ 202 من هذا الكتاب .

(4) انظر : التعريب في القديم والحديث ، ص 158 .

(5) غريغوريوس أحد فلاسفة اليونان ، انظر : الفهرست ، ص 315 .

(6) راجع : ص 198 ـ 200 من هذا الكتاب .

(7) انظر : التعريب في القديم والحديث ، ص أ 158 ، ب 105 ، جـ 106 ، د 142 .

عرَّبوها بـ «يقا»، كما في «ريطوريقا» Rhetoric[(3)ب]، وlogy التي عرَّبوها بـ «لوجيا» كما في «الثالوجيا» Theology[(3)جـ].

ويعرِّبون أيضاً بعض السوابق الأجنبية، مثل: poly فعرَّبوها بـ «بولو» كما في «بولوقنمين» polyenemum[(3)د].

15 ـ ميادين التعريب:

كانت الاستعارة من الألفاظ الأعجمية، تكثر فيما يقولون بعلوم العجم، خاصة في الطب، والتنجيم، والموسيقى، وصناعة الحيل، والكيمياء، والفلسفة، والصيدلة، وتختلف كثافة الاستعارة في هذه المجالات، فالطب، والصيدلة، والكيمياء، تكون الاستعارة فيها من اللغات الأجنبية غزيرة.

ولم يكن التعريب يأتي كثيراً في مجال الآداب، لما للعرب في هذا المجال من فن عريق خاص، لا يحتاجون إلى غيره، كما يحتاجون إلى علوم أخرى[1].

16 ـ تأثر المجامع بالتعريب في العصر العباسي:

(أ) الرجوع إلى ما عرَّبه العرب:

المرجع الأساسي الذي يعود إليه أعضاء المجامع في طريقة التعريب، هو الطريقة التي سلكها العرب، وهم الذين حدد عصرهم بما قبل نهاية القرن الثاني الهجري في المدن، ومنتصف القرن الرابع الهجري في البادية[2]، وهذان التحديدان واقعان في العصر العباسي، فالتحديد الأول واقع في الدور الأول لحركة الترجمة في العصر العباسي، والتحديد الثاني واقع في الدور الثالث الذي اكتملت فيه حركة الترجمة والتعريب أو تكاد، وكان هذا العصر عصر ازدهار للعلوم المختلفة، وهو عصر أخذ فيه كل علم مستواه العالي، وأنجزت فيه مؤلفات كثيرة في ميادين العلوم

(1) راجع: ص 164 ـ 165 من هذا الكتاب.

(2) سمى هذا العصر عصر الاحتجاج، انظر: فقه اللغة، ص 199.

المختلفة، وليس هذا فحسب، وإنما تم فيه وفي القرن قبله تصحيح كل ما ترجم من العلوم، وتعليقه، واستقل كل علم عن غيره[1].

بيد أن هذين التحديدين يحملان شيئاً من الغموض، ويثيران كثيراً من التساؤلات؛ لأن الألفاظ التي استعملها أهل البادية، يصعب التمييز بينها وبين الألفاظ التي استعملها أهل المدن؛ بل نرى أن الألفاظ المستعملة في المدن لا تختلف عن الألفاظ المستعملة في البادية، اللهم إلا أن المُعَرَّب أو الدخيل منها، قد لا يعرفه أهل البادية، أضف إلى ذلك أن طبيعة الناس التنقل من مكان إلى آخر، فقد ينتقل أهل البادية إلى المدن، وبالعكس، وإذا سلمنا بأن المعرَّب أو الدخيل قد لا يعرفه أهل البادية، فما هو الضابط لتحديد التاريخ الذي ظهر فيه هذا اللفظ الأجنبي؟

ثم إن ذكر أهل البادية في هذا التحديد يثير التساؤلات، منها: هل أهل البادية كانوا يعرِّبون الألفاظ الأجنبية أيضاً؟ وإذا كانوا كذلك؛ فما طريقة هؤلاء في التعريب؟ هل هي نفس الطريقة التي يسلكها أهل المدن في التعريب؟ ونحن نرى أن حركة الترجمة والتعريب تتم في المدن، بل في العواصم، لا في البادية، والدليل على ذلك أن ازدهار هذه الحركة في العصر العباسي، كان سببه الرئيسي اهتمام الخلفاء بها وبالقائمين عليها.

(ب) اختلاف أعضاء المجامع:

إن إختلاف أعضاء المجامع في التعريب، أساسه الرجوع إلى طريقة العرب في التعريب، وما أشرنا إليه من قبل من طرق العرب في التعريب، هو: التعريب بالتغيير، وبغيره، والتعريب بأوزان العربية، وبغيرها[2أ]. والاشتقاق من المعربات، سواء أكانت من أسماء الأجناس أم من الأعلام[2ب].

وإذا درسنا الخلاف الدائر بين أعضاء المجامع الذين يستمد كل واحد منهم دليله من تعريب العرب، وجدنا أن أساسه اختلاف طرق التعريب في العصر

---

(1) راجع ص 194 ـ 195 من هذا الكتاب.

(2) راجع: ص أ 33 ـ 35، ب 71 ـ 74، جـ 33، 197 ـ 198 من هذا الكتاب.

العباسي، وخاصة في القرن الرابع الهجري الذي وجد فيه الخلاف بين علماء اللغة والنحو وبين المترجمين والمعرِّبين؛ لأن حركة الترجمة والتعريب قد أظهرت لغة للعلوم لم يكن للعرب عهد بها.

ويمثل المعاجم التي وضعت في هذا القرن، معجم «الصحاح» للجوهري الذي اشترط لتعريب اللفظ الأجنبي أن تتفوه به العرب على مناهجها[1]جـ، وهذا ما جعل بعض علماء النحو واللغة يتشددون خلافاً لغيرهم من العلماء، خاصة المترجمين والمعربين منهم؛ لأنهم قاوموا ما توصلت إليه حركة الترجمة والتعريب من لغة علمية جديدة، أسلوبها يغاير أسلوب اللغة الأدبية؛ وذلك لأن فهمهم للغة العربية لا يسمح لمبدئهم نحوها إمكانية تغييرها قاعدة وأسلوباً؛ لأنها قد تم وضعها، وأن هذا الوضع لا يقبل التغيير، والتبديل، والزيادة، والتجديد[1].

وكأن اللغة العربية - بألفاظها وأسلوبها على هذا المبدأ - مثل الوحي الإلهي الذي لا يمكن للبشر تغييره أو التصرف فيه، ويتبين هذا الموقف عندما هاجموا - بأقوال ناقدة - دخول الألفاظ الأعجمية الغزيرة في اللغة العربية عن طريق الترجمة والتعريب، وكانوا يعيبون على بعض واضعي المعاجم، ضمهم هذه الألفاظ الأعجمية في معاجمهم[2].

من هنا نفهم أنَّ مسائل الترجمة والتعريب التي اختلف فيها أعضاء المجامع، تكاد تكون نفس المسائل التي اختلف فيها القدماء، وأن معظم الخلاف الدائر بين أعضاء المجامع راجع إلى الخلاف بين القدماء، وقد ذكر قبل قليل أن الأعضاء - الذين أناطوا على كواهلهم صيانة اللغة العربية وتطويرها - يرجعون باتفاقهم إلى أثر القدماء في دراسة القضايا المتصلة باللغة العربية؛ لكن هذا الرجوع يختلف من واحد لآخر، فهذا يفضل رأي فلان مثلاً، وذاك يتمسك برأي فلان، وهكذا، وما ذلك إلا لتباين وجهات نظرهم واختلاف مبادئهم الشخصية وأذواقهم اللغوية، وقد أصبحت

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص148 - 149.

(2) وممن هوجم من واضعي المعاجم المتأخرين الفيروز أبادي في معجم القاموس، حيث اعترض عليه الخفاجي وعد ما فعله من سقطاته الفاضحة. انظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

هذه الخلافات من معوقات المجامع في تطوير اللغة العربية، وفق تطور العلوم والتكنولوجيا في هذا العصر.

(جـ) مظاهر الاختلاف:

إن الدراسات التي قام بها أعضاء المجامع للكشف عن طرق القدماء في التعريب، لم تكن متفقة، بل كانت مختلفة، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، أهمها اختلاف الثقافات والمؤهلات العلمية التي يحملها كل واحد منهم، وكذلك البيئة التي نشأ فيها، كأعضاء المجامع الذين نشأوا في بيئة عربية خالصة، ولم يخرجوا في دراساتهم من الدول العربية، نجد أكثرهم مصممين على الاقتفاء بآثار القدماء في التعريب، واستقصاء الطرق التي سلكوها فيه، ولا يجيزون الخروج عن هذه الطريقة[1].

ويمثل هؤلاء في مجمع القاهرة الأعضاء الأزهريون، وفي مقدمتهم أحمد الإسكندري وحسين والي، والشيخ محمد الخضر حسين (و1877 ـ ت1958 ـ م)[2] ومن ضمن هؤلاء منصور فهمي، الذي عد، من حيث نظرته، من أهل التزمت والمحافظة[3أ]، وقد سبقت الإشارة إلى موقف هؤلاء في الفصل الأول، ولا داعي لإعادته هنا.

وفي الجانب المقابل أن أغلبية الذين درسوا في الغرب، لم يكونوا متشددين ومتقيدين كثيراً بطرق القدماء، كما تقيد بها الفريق الأول[3ب]؛ ويريدون للعربية أن تساير تطور العلوم وتواكب تقدم العصر؛ لكن الملاحظ في بعض أعضاء المجامع، خاصة مجمع القاهرة، التقيد الشديد بطرق القدماء، هذا ما يفسره وجود الأعضاء التقليديين لهذا المجمع في فتراته الأولى، التي تسمع فيها أصواتهم أكثر من أصوات زملائهم الذين لم يتشددوا مثل تشددهم.

---

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 220.

(2) أصيل قرية نفطة بتونس من خريجي جامعة الزيتونة بتونس وهو من المحافظين، انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 83 ـ 85.

(3) انظر: المرجع السابق، ص أ 79، ب 280.

17 ـ مقارنة بين التعريبين :

يقصد في هذه الدراسة المقارنة بين التعريب في العصر العباسي، وتعريب المجامع في العصر الحديث والمعاصر، والهدف من ذلك محاولة الكشف عن أوجه التشابه والإختلاف بينهما، ومدى تأثير الأول في الثاني؛ لكون الأول ـ وهو التعريب في العصر العباسي ـ المرجع الأساسي للثاني، وهو تعريب المجامع. وقد اتضحت معالم التعريب في العصر العباسي، ومعالمه لدى المجامع في العصر الحديث والمعاصر، من خلال ما سبق لنا عرضه ونقاشه، وقد يعرف منه مدى التشابه بين الجانبين، وأوجه الاختلاف بينهما، وهذا ما سنحاول توضيحه في المواضع الآتية:

(أ) طرق التعريب:

إذا درسنا موقف العلماء القدماء من التعريب في العصر العباسي وجدنا أنها متساهلة في الفترات الأولى في ذلك العصر، ولم يظهر فيها الخلاف، إلا بعد أن تم نقل معظم العلوم والدواوين الأجنبية إلى اللغة العربية، وهو خلاف ظهر من قبل بعض النحاة واللغويين المتشددين بعد أن لاحظوا دخول الكلمات الأجنبية الكثيرة بفعل حركة الترجمة والتعريب[(1)أ]. وقد تشدد هؤلاء خوفاً على العربية من الفساد، فوضعوا للتعريب قيوداً.

وأما من حيث كونه موافقاً لأوزان العربية أو غير موافق لها[(1)ب]، فإن كلا الوجهين وجد عند العرب، فكانوا يغيِّرون اللفظ حيناً ويتركونه حيناً آخر، وهذا التغيير إما موافق على وزن من أوزان العربية، وإما غير موافق عليه، وكانوا يشتقون من الألفاظ المعرَّبة، سواء أكانت عَلَماً أم جنساً؛ لكن الاشتقاق غالباً ما يكون من أسماء الأجناس.

أما رسم الألفاظ المعربة، فإنهم يقرِّبون الحروف الأجنبية، التي لا نظير لها من الحروف العربية، أي يأخذون الحرف العربي، الذي يقرب نطقه إلى الحرف الأجنبي[(2)]،

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص أ ب 78.
(2) انظر: الكتاب، ج 4/، ص 303 ـ 304.

من دون اختراع حرف جديد يزاد في الحروف العربية ؛ غير أن هذا الرسم مضطرب ؛ حيث لم تكن لهم ضوابط تصونهم فيه من الوقوع في هذا الاضطراب .

أما طرق التعريب لدى المجامع ، فإن أكثرها هي نفس طرق التعريب في العصر العباسي ؛ لكن قد ينفرد أحدهما بطريقة لم تكن للآخر ، ومن أوجه التشابه بينهما الخلاف في حدود إجازة التعريب وعدمها[(1)أ] ، وقد سبق بيان الخلاف بين أعضاء المجامع من حيث وضع الحدود أو الشروط لإجازة التعريب أوعدمه ، كما وقع في العصر العباسي هذا الخلاف ، بعد القرن الرابع ، الذي تم فيه نقل أكثر العلوم الأجنبية إلى العربية ، وهو الذي أصبح المنبع الأساسي لاختلاف أعضاء المجامع .
أما من حيث الاشتقاق ، فقد اشتق أعضاء المجامع من الألفاظ الأعجمية المُعَرَّبة ـ سواء أكانت عَلَماً أم جنساً ـ على الرغم مما فيه من الخلاف[(1)ب] ، وعرَّبوا بتغيير وبدونه ، وبأوزان العربية ، وبغير أوزانها .

وأما أوجه الإختلاف بين الجانبين فأهمها رسم الحروف الأجنبية ، وقد أوجدت المجامع حروفاً جديدة أضيفت إلى الحروف العربية ، كما سيوضح في الموضوع رسم الحروف الأجنبية[(2)] ، ونطقوا بعض الحروف الأجنبية نطقاً غير الذي نطقه القدماء .

(ب) اللغات:

اللغات التي عرَّب منها القدماء هي : الفارسية ، واليونانية ، واللاتينية وغيرها من اللغات ؛ لكن بعض هذه اللغات قد اندرست ، كاللاتينية ، وبعضها لم يعد لغة علمية في هذا العصر كما كان ، مثل اليونانية ، وقد ظهرت اللغات الأخرى ، وأصبحت ذات سيادة على بعض اللغات ؛ لكونها لغة علمية تحتضن في وعائها العلوم الأخرى الحديثة ، وأصبح التعريب منذ العصر الحديث ، يأتي من هذه اللغات التي أصبحت في عين المجامع ، ذات أهمية بالغة لا بد من متابعة ما يصدر منها من

(1) راجع : ص أ 64 ـ 67 ، ب 71 ـ 74 من هذا الكتاب .
(2) سبقت معالجته في قواعد تعريب الحروف ص 80 ـ 87 ، وسيوضح في ص 272 ـ 275 ، 291 ـ 292 .

علوم، ومسميات جديدة؛ لتطور اللغة العربية معها في تسجيل العلوم الحديثة، عن طريق الترجمة والتعريب.

غير أننا رأينا بعض المجامع، قد اهتم في بداية تكوينه باللغات القديمة الميتة، وهو ما أثار النقاش بين أعضائه، الذين اختلفوا حول الاهتمام باللغات الميتة، والتعريب منها، وسنتناول هذا الموضوع بإذن الله في الباب الثاني[1].

(جـ) وضع اللغة العربية:

كانت اللغة العربية قبل العصر العباسي خالية من المصطلحات العلمية، اللهم إلا ما أحدثته الترجمة الفردية من المصطلحات في العصر الأموي، ثم أصبحت العربية غنية بالمصطلحات العلمية، بفضل حركة الترجمة والتعريب، التي ازدهرت في العصر العباسي، لكنَّ النحاة واللغويين وأصحاب المعاجم، أهملوا المصطلحات العلمية، وقاوموا من يهتم بأمرها ويسجلها في الكتب أو في المعاجم[2]؛ لذلك لم يصل إلينا من هذه المصطلحات إلا النزر اليسير، أضف إلى ذلك ما أصاب اللغة العربية من ضعف وركود، بعد إنهيار الدولة العربية الإسلامية لأسباب كثيرة لا يتسع المقام لذكرها، ثم تسابقت الدول العربية، بعد ذلك الإنهيار إلى التدريس باللغة الأجنبية[3].

مما سبق تبين لنا أن حاجة اللغة العربية إلى المصطلحات العلمية قد عادت إلى ما كانت عليه قبل العصر العباسي؛ غير أن الوضع في العصر الحديث يختلف عمّا كان عليه في العصر العباسي؛ لأنّ الأحوال قد تغيرت وتطورت من البساطة إلى التعقيد، فاللغات التي كانت تستعير منها اللغة العربية، ليست هي اللغات التي تستعير منها الآن، والصور التي كانت تبني عليها المصطلحات قديماً، ليست هي الصور التي تبني عليها المصطلحات العلمية حالياً، وتقدم العالم في العلم في العصر العباسي وما قبله، لم يكن مثل تقدم العالم اليوم في العلم والتكنولوجيا في كل المجالات.

---

(1) سيعالج فيه ص 291 - 293 تحت عنوان «التعريب من اليونانية واللاتينية».

(2) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 286.

(3) انظر: «تجربة كلية طب الأزهر في تعريب العلوم الصحية»، الموسم الثقافي السابع، ص 61.

من هنا ندرك سبب اختلاف أعضاء المجامع في التعريب ، فالبعض يرى جواز تعريب المصطلحات ؛ لأننا لا ندرك هذا التطور السريع[1] ، والبعض الآخر لا يرى ضرورة للتعريب ؛ لأن العربية تستطيع مواكبة هذا التطور دون اللجوء إلى التعريب[2] .

(د) ميادين التعريب:

مما مر من مناقشة لميادين التعريب في العصر العباسي ، وفي العصر الحديث ، نجد أن هذه الميادين تتشابه في العصرين ، وحاجة اللغة العربية لم تتغير ؛ لأن العلوم قد تطورت في الغرب تطوراً أحدث مصطلحات كثيرة جديدة لا توجد في اللغة العربية ، وإن كانت معظم هذه العلوم قد ترجمت وعربت في العصر العباسي ، وأحدثت هذه الترجمة مع التعريب شيئاً من التطوير العلمي ، الذي أخذ بذوره الغرب ، واستطاعت أن تأخذ به إلى الرقي والتقدم ؛ غير أن تطور اللغة في العصر العباسي وأخذها بأسباب العلوم ، لم يكن ذا بال ، إذا قورن بما حدث في العصر الحديث .

وقد زيد على ميادين التعريب القديم ، ما سبق بيانه من مصطلح أحدثته المجامع ، وهو مصطلح ألفاظ الحضارة التي تعني اللوازم اليومية من الآلات والأدوات المختلفة المستعملة يومياً[3]أ ، وهي التي تصدر من مخترعات الغرب بكميات كثيرة تصعب الإحاطة بها .

وهذا هو الفرق بين ميادين التعريب في العصرين العباسي والحديث ، فإذا كانت اللغة العربية ، قد احتاجت إلى التعريب في العصر العباسي ، الذي كانت فيه في قمة مستواها ، ويمكن للنحويين واللغويين اختراع مصطلحات جديدة تقابل المصطلحات الأجنبية ، فإننا في هذا العصر أشد إحتياجاً إلى التعريب ؛ لما لهذا العصر من تقدم وتطور سريع يصعب لأي لغة استيعابه ، ذلك ما أكده الباحث سعيدان الذي سبق التنويه برأيه[2]ب .

---

(1) راجع ص 59 ـ 62 من هذا الكتاب .

(2) انظر : «تعريب أم اقتباس» ، مجلة مجمع عمّان 5 ـ 6/ 110 ـ 113 .

(3) راجع ص أ 173 ـ 174 ، ب ـ 60 ـ 62 من هذا الكتاب .

بيد أن أنستاس الكرملي، فيما ذكر عنه أحمد مطلوب، له رأي يخالف هذا، وهو أن التعريب لم نكن نحتاج إليه كما احتيج إليه في العصر العباسي؛ لأن القدماء قد أثروا اللغة العربية من المصطلحات التي يمكن استعمالها لمقابلة المصطلحات الحديثة[1]، وهو رأي نخالفه فيه؛ لأن تقدم العالم اليوم لم يكن مثل تقدمه من قبل، وأن المصطلحات التي كانت تستعمل قليلة، لا قبل لها من المصطلحات الحديثة، وأن العلوم التجريبية والمخترعات الكثيرة قد ظهرت حديثاً على يد غير المسلمين.

(هـ) نسبة المصطلحات المعربة:

أ ـ في العصر العباسي:

يرى بعض الباحثين أن المعرِّبين في العصر العباسي، قد أسرفوا في التعريب؛ لتفوق نسبة المصطلحات المعرَّبة على المصطلحات الموضوعة أو المترجمة. وكان سبب هذا الإسراف يرجع إلى ثلاثة أمور، الأول: عدم معرفتهم أصول مصطلحات اللغة التي عرَّبوا منها، والثاني: مراعاتهم مقتضى الدقة العلمية، واحتفاظهم بالصلة العلمية بين العربية وسائر اللغات، والثالث: إيثارهم سهولة التعريب تلهفاً منهم على ملاحقة عصرهم فيما نقلوه إلى لغتهم من مختلف العلوم[2].

وقد أكد هذا الإسراف حسن عبد العزيز في قوله: «أن هذا الإسراف كان ملحوظاً حقاً في الدور الأول من الترجمة، وقد رأينا أن مترجم كتاب «الحشائش» لديقورديس كان يفسر ما يعلمه من الأسماء الأعجمية بالعربية، وما لم يعلمه كان يتركه على اسمه باليونانية إتكالاً منه على أن يبعث الله بعده من يفسره بالعربية، وقد كان ما انتظر، وتكفلت المراجعات المتعددة التي تعاورته بكشف قناع العجمة عن أغلب مصطلحاته»[3].

---

(1) انظر: حركة التعريب في العراق، ص 88.

(2) انظر: «المصطلحات الطبية»، أحمد عمار، مجلة مجمع القاهرة 8/ 420.

(3) التعريب في القديم والحديث، ص 152.

وفي دراسة قام بها إبراهيم مراد في كتاب عنوانه «الأدوية المفردة»[1] لمؤلفه الغافقي[2]أ أسفرت دراسته عن أن ما يقارب 66% من 1772 مصطلحاً يحتويها الكتاب، معرَّب؛ حيث كان عدد الألفاظ المعربة من عدد الألفاظ المذكورة، هو 1153[3]ب. كما قام الباحث بدراسة الكتاب «الجامع»[3] لمؤلفه ابن البيطار[4]أ، فأسفرت دراسته عن أن ما يقرب 50% من 2353 مصطلحاً معرَّب؛ لأن عدد المصطلحات المعربة 1082 مصطلحاً[5]ب من مجموع المصطلحات المذكورة.

ولحسن عبد العزيز دراسة في 204 مصطلحات أخذها من مصطلحات كتاب «القانون» لابن سينا، وتوصلت دراسته إلى أن الألفاظ المدروسة، موزعة على النحو الآتي:

المداخل[5] العربية:	52
المداخل المعرَّبة:	137
المداخل التي لم تتحقق نسبتها إلى لغة معينة:	15
المجموع:	204

وقد توزعت المداخل على اللغات الآتية:

---

(1) الكتاب متعلق بالصيدلة والطب، كما يفهم من عنوانه، ولا يزال مخطوطاً في ثلاث نسخ توجد في كندا والقاهرة والمغرب، وقد ذاع بين الناس بعده شرقاً وغرباً، وترجم إلى اللغة اللاتينية والسريانية والإنجليزية. انظر: المصطلح الأعجمي جـ 1، ص 130 ـ 131.

(2) الغافقي: هو أبو جعفر أحمد بن محمد، عالم نباتي، وطبيب أندلسي، ولد في القرن الخامس الهجري في بلدة تدعى غافقي في ضواحي مدينة قرطبة بالأندلس أمضى حياته فيها، وقد أحاط بمختلف ما كتبه سابقوه من الأطباء والصيادلة يونانيين ومسلمين. انظر: المرجع السابق جـ 1، ص أ 128، ب 132.

(3) الجامع: كتاب في الطب والصيدلة، ألفه صاحبه للسلطان الأيوبي الملك الصالح، نشر في طبعته الأولى في مصر ببولاق سنة 1291هـ. انظر: المرجع السابق 1/ 175 ـ 176.

(4) هو ضياء الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن البيطار المالقي النباتي العشّاب، وهو عالم أندلسي عربي ولد في مدينة مالقة الأندلسية في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وتوفي سنة 637هـ. انظر المرجع السابق 1/ أ، 169 ـ 170، ب 202 ـ 203.

(5) المداخل جمع مدخل (entry)، وهي: «الكلمة أو المصطلح الذي يهدف المعجم إلى تفسيره أو إعطاء مرادف له». علم اللغة، ص 85.

اللغة	عدد المداخل	النسبة المئوية
اليونانية	33	%16
الفارسية	89	%44
السنسكريتية	3	%1
الآرامية	12	%6
العربية	52	%27
الألفاظ التي لم تتحقق نسبتها :		
إلى لغة معينة	15	%7
المجموع	204	%100 [1]

ب ـ في المجامع:

أما نسبة المصطلحات المعرَّبة في عمل المجامع ، فلم تكن كثيرة بالنسبة للمصطلحات المعرَّبة في العصر العباسي ؛ وذلك لأسباب ، منها : أن شكل الدراسة للمصطلحات العلمية جماعي ومتأن يأخذ وقتاً طويلاً للبحث عمّا يقابل المصطلح الأعجمي من الألفاظ العربية ، وتضاف إلى ذلك المراحل التي تمر بها الدراسة التعريبية ، وهي مراحل تُضَيِّقُ باب اللغة العربية أمام دخول الكلمات الأعجمية ؛ لأنها تعطي وقتاً كافياً للتفتيش عن اللفظ العربي الذي يقابل المصطلح الأعجمي في الكتب القديمة .

بيد أن تعريب المجامع في بعض ميادين العلوم كالطب والصيدلة والكيمياء ، مكثف على الرغم من وجود ما ذكر من أسباب تجنب المجامع الإكثارَ من التعريب ، وفي الإحصائية التي قام بها محمد حسن عبد العزيز ما يؤكد كثرة التعريب في المجالات المذكورة[2] .

(1) انظر : التعريب في القديم والحديث ، ص 293 ـ 294 .

(2) راجع : ص 165 ـ 166 من هذا البحث .

ومما يلاحظ من هذه المقارنة بين تعريبيْ العصرين أن علوم الطب والفلسفة والكيمياء هي ميدان واسع للتعريب، وأنّ نسبة ما عرب في هذا الميدان من مصطلحاته في العصر العباسي تفوق ما عرّبته المجامع من مصطلحاته في العصر الحديث.

الفصل السادس
أشهر المعربين قديما وحديثاً

1 ـ من أشهر المُعَرِّبين قديماً

حنين بن إسحاق

2 ـ من أشهر المُعَرِّبين حديثاً

أ ـ أنستاس ماري الكرملي

ب ـ الأمير مصطفى الشهابي

جـ ـ مصطفى جواد



الفصل السادس
أشهر المعربين قديماً وحديثاً

1 ـ أشهر المعرّبين قديماً :

حُنَيْن بن إسحق:

(أ) اسمه، ومولده ووفاته:

هو حُنَيْن بن إسحق المكنى بأبي زيد، ولد سنة (194هـ) في الحيرة بالعراق، وينتمي إلى إحدى قبائل العرب، وهي قبيلة العباد التي اعتنقت النصرانية، وظلّت عليها بعد ظهور الإسلام، لذلك تنسب أسرته إلى هذه القبيلة، ويدعى بها حنين بـ «العبَادي»، وتوفي حنين سنة (264هـ)[1].

(ب) نشأته ودراسته:

وكان والد حُنين يشتغلّ بصناعة العقاقير والصيدلة، فنشأ حُنين في هذه البيئة التي أثّرت فيه وجعلته محبّاً للعلم وتوّاقاً للمعرفة، الأمر الذي جعله يختلف إلى مجالس التعليم؛ لذلك اتّجه حُنين إلى مجلس يوحنا بن ماسويه الذي أثقله بكثرة مسائله، فطرده يوحنا من مجلسه.

وغاب حُنين، مكروباً عن هذا المجلس أكثر من سنتين، قضاهما في تعلّم اللّغة اليونانية، ثمّ عاد إليه، بعد أن تمّ الصلح بينه وبين أستاذه ابن ماسويه، وتتلمذ عليه في صناعة الطب[2].

---

(1) انظر: حنين بن إسحق، ماهر عبد القادر محمد (بيروت: دار النهضة العربية بدون تاريخ)، ص 33؛ والفهرست ص 352.

(2) انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة، 3 جـ، ط 4 (بيروت: دار الثقافة 1987م) جـ2، ص 140 ـ 142.

(جـ) اللغات التي يجيدها حنين:

يجيد حنين أربع لغات، وهي: السريانية، والفارسية، واليونانية، والعربية. والأخيرة هي لغة مسقط رأسه، يتكلّم بها منذ شبابه، أمّا اللّغة السريانية، فكانت في عصره لغة الكنيسة والعلم في منطقته الحيرة، الأمر الذي دفعه لأن يتقنها، وقد بلغ غاية الإتقان والجودة في هذه اللغات، حسبما هو ملاحظ في مؤلفاته ونقولاته، وما يقوله عنه العلماء قديماً وحديثاً.

وممّا نُقِلَ عن الأقدمين، قول النديم عنه: «وكان [أي حنين] فاضلاً في صناعة الطب، فصيحاً باللغة اليونانية والسريانية والعربية»[1]، وقول ابن أبي أصيبعة عنه: «وكان [حنين] عالماً باللغات الأربع غريبها ومستعمَلها: العربية والسريانية واليونانية والفارسية، ونقله في غاية من الجودة»[2].

(د) ترجماته ومؤلفاته:

وقد ترجم حنين عدداً كبيراً من الكتب اليونانية، التي تتناول ألواناً من أنواع العلوم المعروفة في عصره، من طب، وفلسفة، وفلك، وطبيعة[3]. وكانت الترجمة من اليونانية إلى السريانية أو إلى العربية مباشرة، أما مؤلفاته فكانت كثيرة، تتناول الطب، والفلسفة، والمنطق، والعلوم الرياضية؛ غير أن أكثرية مصنفاته تنصب في مهنته الأصلية وهي الطب[4].

(هـ) أسلوبه في الترجمة:

لحنين أسلوب رائع في الترجمة، واف بأغراض علم اللغات الحديث[5]. وأعطاه هذا الأسلوب ألقاباً [illegible] منها: عميد المترجمين، أو شيخ المترجمين،

(1) الفهرست، ص 352.

(2) عيون الأنباء، ص 171.

(3) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 95.

(4) انظر: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، ص 244.

(5) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 96.

أو من مشاهر النقلة، أو من أكابر المترجمين[1]، ويتمثل هذا الأسلوب بجمع مخطوطات الكتاب الذي أراد ترجمته، ثمّ يخرج النسخة التي رآها أصحّ هذه المخطوطات، ويقوم بترجمة نصوصها على طريقة الترجمة بالمعنى[2]، وهي: تحصيل معناها في ذهنه، ويعبّر عنها في اللغة الأخرى بجملة تطابقها سواء ساوت الألفاظ أم خالفتها[3].

(و) حنين والتعريب:

نعالج في هذا الموضوع موقف حنين من الألفاظ الأعجمية، التي لا يجد ما يقابلها في العربية أثناء الترجمة، وهو ما جرّنا إلى ترجمة هذا العَلَم الفذ في تاريخ حركة الترجمة والتعريب إبّان عصره؛ غير أنّ ما يوجد في كثير من الكتب التي تتناول الحديث عنه، هو الترجمة لشخصيته ولإنجازاته العلمية التي قام بها في الترجمة والتأليف، وأسلوبه في هذين المجالين، أمّا ما يتعلق بطريقته في تعريب اللفظ الأجنبي الذي لا يجد مقابله في العربية؛ فإنّنا نجد إشارات قليلة أفادتها هذه الكتب، ولا تقدّم لنا معلومات مفصّلة حول الضوابط التعريبية التي اتخذها حنين في مقاربة الألفاظ الأجنبية المعرّبة.

ومن الآراء التي تعرّضت لطريقة حنين في التعريب، ما ذكره رشيد حسن الجميلي حيث قال: «وإذا نحن أدركنا أنّه أخذ [حنين] يترجم من اليونانية، وقد اعترضته مئات الكلمات اليونانية التي لم يعرف لها نظيرٌ في اللغة السريانية والعربية، من مصطلحات طبية وفلسفية، وأسماء للنبات والحيوان والهيئة وغيرها، وأنّه كان مضطراً أن يوجد لها ألفاظاً عربية تقابلها إن أمكن، وأن يصقل الكلمات الأجنبية صقلاً عربياً إن لم يتمكّن، أدركنا قدر عنائه ومبلغ نجاحه»[4].

---

(1) انظر: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، ص 228، 248 ـ 249.

(2) انظر: حنين بن إسحق، ص 133 ـ 143.

(3) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 98.

(4) حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، ص 230.

ويفهم من هذا أنّ حُنينَ كان يحاول قدر الإمكان والاستطاعة البحث عن مقابل اللفظ الأجنبي في تعريبه، وأنّه إن عجز عن العثور عليه في هذا البحث، استعار اللفظ الأجنبي بتغيير وزن من أوزان العربية، ويعني هذا أنّ حُنين كان يستعير اللفظ الأجنبي عند الضرورة فقط، وهي ظهور العجز عنده أثناء الترجمة.

وتعرّض كذلك الجميلي للموضوع مؤكداً على هذه الضرورة التي يكون عندها تعريب اللفظ الأجنبي، فقال: «لقد عرف مترجمو القرن الثالث الهجري... كيف يستفيدون من المصطلحات العلمية التي استقرّت في القرنين السابقين، وحاولوا ما استطاعوا أن يؤدّوا اللفظ الأجنبي بلفظ عربي، فإن عزّ عليهم ذلك لجأوا إلى التعريب في غير إسراف، فعرّبوا من اليونانية والسريانية، واستعانوا أيضاً بالفارسية، ولحُنين ومدرسته شأن في استعمال طائفة من المصطلحات الفلسفية والطبية، قدّر لها أن تحيا إلى اليوم»[1].

غير أنّ محمد حسن عبد العزيز يرى عدم إمكانية الإدّلاء برأي قاطع في الطريقة التي كان حنين يعرّب بها في الألفاظ اليونانية، التي يحتوي عليها مؤلَّفُه، وهو «كتاب العشر مقالات في العين»؛ لكون هذه الألفاظ تتضمن أصواتاً غير معروفة في العربية، وكون المتأخرين الناسخين حرّفوا معظمها لأسباب، منها: أنّ نقط الحروف لم يكن ملتزماً بها باطرّاد في عهد حُنين والقرون التي أعقبته، وأنّ حذق اللغة اليونانية قد شرع يتلاشى بسرعة خلال القرن العاشر الميلادي[2]؛ لكن هذا لا يعني عدم إمكانية تمييز بعض الطرق التي سلكها حنين في التعريب؛ لأنّ الباحث نفسه أعطانا بعض الأمثلة لطرق حنين في تعريب المصطلحات اليونانية، ومن هذه الطرق أن هذا المترجم تعوّد أن يورد اللفظ الأجنبي أولاً، ثمّ يترجمه، أو يضع له لفظاً عربياً يقابله، كما نشاهده في جدول الكلمات الآتية التي أخذها الباحث من كتاب «العشر مقالات في العين»، ويعدّ ذلك مثالاً لطريقة حنين في التعريب، الجدول هو:

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص 232.

(2) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 101.

المصطلح اليوناني	المصطلح العربي المرادف له	التعريف
قريسطالويذاس	الرطوبة الجليدية	بيضاء صافية نيرة مستديرة ليست بمستحكمة الاستدارة بل فيها عرض، وهي في وسط العين كنقطة توهمناها في وسط كرة (هي عدسة العين البلورية).
أيا لويذاس	الرطوبة الزجاجية	رطوبة خلف الرطوبة الجليدية وهي شبيهة بالزجاج (الرطوبات في كلام حنين: أغشية العين وسوائلها).
أوويذاس	الرطوبة البيضية	رطوبة قدام الرطوبة الجليدية وهي شبيهة ببياض البيض.
أنفيبليسطرويذس خيطن	الحجاب الشبكي	الطبقة الأولى من طبقات ثلاث تقع خلف الطبقة الزجاجية وهي شبيهة بالشبكة.
خوريويذس خيطن	الطبقة المشيمية	الطبقة الثانية وهي خلف الطبقة الأولى وهي شبيهة بالمشيمة.
سقليروس	الغشاء الصلب	الطبقة الثالثة وهي خلف الثانية تلي العظم وهي صلبة جاسية.
راغويذس خيطن	الرطوبة العنبية	الطبقة الأولى من طبقات ثلاث تقع قدام الرطوبة البيضية، وهي شبيهة بالعنبة، وفي لونها سواد مع لون السماء.
قيراطويذس	القرنية	الطبقة الثانية وهي واقعة على الطبقة الأولى شبيهة بالذبل في لونها وهيئتها.

ثم ذكر الباحث عدداً من الألفاظ التي عربها حنين بدون مقابل عربي لها، ويلاحظ أن بعضاً منها غير مصقول، يخالف ما ذكره الجميلي السالف ذكره قبل قليل، ومن هذه الألفاظ: الحلتيت، والسكبينج، والأفربيون، والهوفوقطينداس، والأقاقيا، وماء البابونج[1].

2 ـ من أشهر المعربين حديثاً:

(1) أنستاس ماري الكرملي:

(أ) اسمه، ومولده، ودراسته:

هو أنستاس ماري الكرملي، سمي عند ولادته، بطرس بن جبرائيل يوسف عواد، ولد عام 1846م، وتوفي عام 1947م[2]، أصله لبناني منسوب إلى أسرة عواد، التحق بمدرسة الكرملي ببغداد، ودرس الفلسفة ببلجيكا، ثم أصبح قساً سنة 1894م، يجيد تمام الإجادة لغات كثيرة، وهي: الإنجليزية، والإيطالية، والتركية، والسبئية، والسريانية، والعربية، والفرنسية، وله إلمام باللغتين الأثيوبية، والألمانية[3]أ.

وقد اشتهر بمجلته (لسان العرب) التي بدأ صدورها سنة 1911م، وتوقف سنة 1931م كما اشتهر بمقولاته الكثيرة، وبحوثه الغزيرة، وبأعماله المشتملة على أربعة وسبعين مؤلفاً من بينها ما يحتوي على آرائه ومواقفه الداعية إلى تطوير اللغة العربية، وما يشهد بإعتزازه بالقومية العربية، وبحبّه للعربية، وبعلمه الواسع الذي رفعه لأن يُختار عضواً ضمن الأعضاء الأوّلين بمجمع القاهرة، وكان خير ممثّل للعراق بهذا المجمع[3]ب، وأوّل مَنْ ناقش في العراق المصطلحات العلمية[4]أ، وعُدَّ علَماً من أعلامه المشهورين؛ بل علماً من أعلام النهضة اللغوية الحاينة في مطلع هذا القرن.

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص 103.

(2) انظر: معجم الأعلام، ص 119.

(3) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص أ 90، ب 91.

(4) انظر: حركة التعريب في العراق، ص أ 93، ب 86 ـ 88.

وكان الكرملي ممن يقولون بالمحافظة على الأصول القديمة ، والإبتعاد عن كلّ ما ينأى عن البناء الصحيح والأسلوب القويم ، وهو متمسّك بلفظ عربي صميم أصيل ؛ لأنّ فيه كرامةَ الإنسان وعزّته وقوميّته ، وصيانة في جرس اللغة العربية على مقابلة الألفاظ الأجنبية[4]ب ؛ وذلك بسبب ما هيأه لها العرب الأوّلون من كفاءة وقوّة ، وهم الذين أدخلوا فيها الكلمات الأعجمية المحتاجة التي تغنينا اليوم عن الاستكفاف ، وبوجود وسائل ومعالم لم تتخذ ؛ لوضع المصطلحات التي تقابل اللفظ الأجنبي[1] .

(ب) آراؤه في التعريب:

وفيما يتحدّث عنه أحمد مطلوب ، نجد أنّ الكرملي قد أبدى رأياً في التعريب يخالف أراء الآخرين من العلماء الذين قيّدوا إجازة التعريب بالضرورة[2] ؛ لأنّه أزال هذا القيد معلّلاً بأنّ ما يوجد عند القدماء ، هو تعريب ألفاظ توجد مرادفاتها في اللغة العربية ، ووضع لإجازة التعريب شروطاً تؤخذ بها الألفاظ الأجنبية ، وهي :

1 ـ أن يكون بين الأمتين وسائل اتصال ككونهما متجاورتين ، أو وجود علاقة المتاجرة أو المصادقة أو المعاملة بينهما .

2 ـ أن تكون اللغة العربية حرة في التصرف في معنى اللفظ الأجنبي المعرَّب ، ولا تتقيد بنقل معناه إليها كاملاً .

3 ـ أن يكون التعريب غير مقيد بالحاجة أو الضرورة ؛ لأن ما يوجد في السلف ، نطق ألفاظ دخيلة لا يحتاجون إليها .

4 ـ العلامة التي يعرف بها الدخيل في اللغة العربية ، كون حروفه كثيرة ، وكونه لا يحمل أصلاً عربياً ، وضعاً ، واشتقاقاً ، وصيغة .

5 ـ أن تتحكم العرب في معاني الألفاظ المعرَّبة ، من دون أي حق للأجانب أن يردوها عن قصدهم في تلك المعاني .

---

(1) انظر : حركة التعريب في العراق ص 88 .

(2) راجع : ص 64 ـ 69 من هذا الكتاب

6 ـ حق أبناء عدنان أن يضعوا اسماً مفرداً استلوه من مجموع لفظ الدخيـل، إن أرادوا ذلك من دون أن يعترضهم أحد.

7 ـ لا اعتراض على أبناء مضر، إذا قطعوا الكلمة قطعتين صدراً وعجزاً، يحتفظون بصدرها، أو يحتفظون بكل من صدرها وعجزها.

8 ـ لا يمكن للباحث إذا تشابه أو تجانس اللفظ العربي مع اللفظ الأجنبي، أن يحكم اللفظ العربي تعريب هذا الأجنبي بهذه المجانسة والمشابهة[1].

هذه هي الشروط التي وضعها الكرملي للتعريب، ولكنه لم يكتف بها؛ حيث أضاف إليها ضوابط أخرى، لا بد من تعاملها في عملية التعريب، وهذه الضوابط هي:

1 ـ تعريب الأسماء في حالة كونها مرتجلة أو شبيهة بالمرتجلة.

2 ـ تعريب الكلمة في حالة يعجز فيها وضع اللفظ العربي الذي يرادف هذه الكلمة الأجنبية، ويؤدي معناها حق التأدية.

3 ـ تعريب الكلمة عندما كان استعمالها قليلاً نادراً، وإذا كان استعمالها عاماً وكانت حروفها كثيرة أو ثقيلة على اللسان، لا بد من وضع مرادف لها في العربية، فإن لم تكن كذلك؛ أي كثيرة الحروف، أو ثقيلة اللسان، فلا بأس من اتخاذ الأعجمية نفسها، أما إذا لم يمكن وضع مرادف لها، فحينئذ فقط تُقَلَّمُ زوائدها؛ ليسهل النطق بها، وليتمكن الخاص والعام من لفظها[2]أ.

ومن القواعد التي وضعها الكرملي، أن الكلمة العربية، التي حَرَّفَتْهَا اللغة الأجنبية، تعاد إلى أصلها العربي، ويرى أن «مزق» معناها غنى و«المزيقة» هي الموسيقى، ولذلك ينبغي أن نضع هذه الكلمة بدل الكلمة المعرَّبة[2]ب.

(جـ) الكواسع عند الكرملي:

بما أن الكواسع إحدى المشاكل التي يصادفها المترجم والمعرِّب، فقد عالج الكرملي هذا الموضوع، ويرى أنّ في العربية كواسع، وهي التي تزاد لآخر الكلمة

---

(1) انظر: نشوء اللغة العربية، أنستاس الكرملي، (بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية بدون تاريخ)، ص 79 ـ 85.

(2) انظر: حركة التعريب في العراق ص أ 89 ـ 90، ب 93.

للدلالة على معنى غير معنى الكلمة قبل الزيادة، ومن أمثلة هذه الكواسع العربية، تاء التأنيث اللاحقة في أواخر الأسماء، مثل: أخت، وعمة، وخالة، وكذلك الصفات، مثل: «حسنة»، و«حلوة»، ومن أمثلتها أيضاً: ألف التثنية، وياؤها في النصب والجر، وواو الجماعة في جمع المذكر السالم المرفوع، وياؤه في حالتي النصب والجر[(1)أ].

غير أن القدماء في عصر الإنحطاط وقبله، قد أدخلوا في اللغة العربية كواسع أجنبية يجب أخذها، ومن أمثلتها قولهم «تركستان» لديار الترك، و«بيرقدار» لحامل البيرق، كما أن العرب في العصر الحديث، قد أخذوا من الأجانب كثيراً من ألفاظ الطبيعة والطب والكيمياء، وهي تنتهي بالكواسع، ومن أمثلتها: «خلاة»، و«كبرتاة»، و«ليمونة»[(1)ب].

وقد رأى الكرملي من وجوب أخذ هذه الكواسع؛ لأسباب ترجع إلى كونها من أعمال السلف الذين يحتج بكلامهم، ولعدم وجود مبنى يعبر به عن الفكر الحديث، وأن هذه المصطلحات دخلت في لغة العلم مهما كان أهلها، ويجب علينا إدخالها في اللغة العربية[(1)جـ]. ومما يلفت الإنتباه من هذه الكواسع المعرَّبة التي تحدث عنها الكرملي، أن بعضها يجب أن يكتب في آخر حروفه بالهاء، كما مر به، حتى يتميز مفرده عن جمعه، ويسهل لأي واحد جمعه عندما يريد ذلك، كأن يقال في جمع الكلمات السالف ذكرها: خلات، وكبريتات، وليمونة[(1)د].

ومن الكواسع التي تحدث عنها، الألفاظ المنتهية بالياء والنون، مثل: «البنين»، و«الجبنين»، والألفاظ المنتهية بـ «واو» و«زاي»، مثل: «صقروز»، و«غلوكوز»، و«لبنوز»، والألفاظ المنتهية بـ «ياء»، و«تاء»، مثل: «منيت» من من، والألفاظ المنتهية بـ «واو»، و«راء»، مثل: سلفور، وفحمور، وكبريتوز، وتبقى هذه الألفاظ على حالها لخلوا اللغة العربية من نظير يؤدي معناها[(2)أ].

---

(1) انظر لغة العرب، أنستاس الكرملي، السنة 4/ أ 34 ـ 35، ب 36 ـ 37، جـ د 37.

(2) انظر: المرجع السابق ص أ 101 ـ 102، ب 86.

(د) اللفظ الأجنبي المقبول:

ومن الألفاظ الأجنبية المقبولة عند الكرملي في اللغة العربية ، ما كان منها خفيفاً رشيقاً يزن لفظه اللفظ العربي ، وهذه الصفات تعطي اللفظ الأجنبي جمالاً ، وتلبسه ثوباً عربياً يجعله من مدخرات اللغة العربية ، وتعطي له سلطان الاستعمال الذي به يصبح محوه من اللغة العربية مستحيلاً .

ومن أمثلة تلك الكلمات : «بنك» و«البورصة» و«التلفون» و«الراد»[(2)ب] . وقال فيما يتعلق بالأعجمي الثقيل : «الأعجميات الثقيلة على اللسان والمخالفة للأوزان العربية تنبذ أو تقصر لتوزن وزناً عربياً حتى يأنس إليها أبناء لغتنا ، وأما الأعجميات الخفيفة اللفظ والوزن فتقبل وتدون»[(1)] .

(2) الأمير مصطفى الشهابي:

(أ) ميلاده، ودراسته، والمناصب التي تولاها:

ولد الأمير مصطفى الشهابي في اليوم الأول من الحرث (نوفمبر) عام 1893م في حاصبيا في وادي القيم بلبنان ، وبعد سنوات التحق بمدارس سورية ، ثم بالآستانة ، ثم سافر إلى فرنسا ، فأكمل دراسته بدرجة عالية في العلوم الزراعية[(2)] . وقد مكنته هذه الدراسة من إتقان اللغة الفرنسية ، إضافة إلى إتقانه اللغتين العربية والتركية ، وله إلمام باللغة الإنجليزية[(3)] .

وقد تولى عدة مناصب سياسية عالية في الدولة ، ثم انتخب سنة 1926م عضواً عاملاً في المجمع العلمي العربي بدمشق ، ونائباً للرئيس فيه سنة 1956م ، ثم رئيساً له سنة 1959م ، وفي سنة 1948م انتخب عضواً مراسلاً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ثم عضواً عاملاً فيه سنة 1954م ، وانتخب أيضاً سنة 1961م عضواً مراسلاً في المجمع العلمي العراقي[(4)] .

---

(1) «الكلمات غير القاموسية» ، مجلة مجمع دمشق 8/ 2/ 1928م ، ص 102 .

(2) انظر : مصطلحات العلوم الزراعية ، ص 907 .

(3) الأمير مصطفى الشهابي وجهوده في وضع المصطلح العلمي ونقده ، قاسم سارة ، مجلة الفكر العربي 61/ 1990م ، ص 149 .

(4) انظر : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(ب) جهوده في خدمة اللغة:

بذل الأمير الشهابي أقصى جهوده في خدمة اللغة العربية؛ لإغنائها بالمصطلحات العلمية الحديثة، حتى تكون لغة مواكبة للعصر الحاضر، فأنفق عمره كله مخلصاً في سبيل هذا الهدف العظيم[1]؛ لذلك ترك الأمير إنتاجاً غزيراً، من مؤلفات، وبحوث، ومقالات أصبحت تراثاً ومراجع لا غنى عنها للباحثين في مجال المصطلحات العلمية، وخاصة المصطلحات الزراعية التي تخصص فيها، ومن مؤلفاته معجمه الذي سماه: «معجم الألفاظ الزراعية»[2]، وكتابه «المصطلحات العلمية في القديم والحديث»[3].

(جـ) ما اشتهر به الشهابي:

لقد أجمع أرباب العلم أن الأمير الشهابي، عَلاَّمة أوحد في المصطلحات الزراعية التي حقق فيها عدداً كبيراً من المصطلحات العربية، وقد وضع وعرَّب عدداً كثيراً من المصطلحات العلمية، وأجمع العلماء على أنه علم من الأعلام الذين يفخر بهم الوطن العربي ويعتز بإنجازاتهم، ويقول عنه زكي المهندس: «لعل الشهابي من طليعة القلائل الذين استطاعوا أن يوائموا بين القديم والجديد، وأن يطوعوا اللغة للتعبير عن المصطلح العلمي الحديث... كان كثير البحث في اللغة العربية قواعدها وأصولها وطرق الاشتقاق فيها... كما كان معنياً كل العناية بدراسة ما وصفه العلماء القدماء من أسماء المصطلحات»[4].

---

(1) انظر: «مفيد المجمعين»، حسني سبح، مجمع دمشق 44/ 3/ 1969م، ص 651.

(2) معجم فرنسي - عربي، جمع مادته خلال أربعين عاماً، وراجع فيه ما يزيد عن خمسمائة مرجع من الكتب الأجنبية والعربية، وقد حولته دائرة المعاجم في مكتبة لبنان إلى معجم إنجليزي - عربي بإضافة مواد معجم المصطلحات الحراجية إليه، وإلحاقه بمسرد ألفبائي عربي، وقد أعد نسخة هذا التحويل أحمد شفيق الخطيب، وسماها معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية. وقد اعتمدنا على هذه النسخة في بعض المعلومات التي أخذناها حول الأمير مصطفى الشهابي.

(3) الكتاب يحوي محاضرات الأمير الشهابي على طلبة قسم الأدب واللغة في معهد الدراسات العربية بالقاهرة، ويشمل ما اتخذه مجمع القاهرة من القرارات التي تتعلق بالمصطلحات العلمية.

(4) «تأبين المرحوم الأمير مصطفى الشهابي»، مجلة مجمع دمشق 44/ 3/ 1969م، ص 635.

(د) جهوده وموقفه من التعريب:

يتجلى موقف الشهابي من التعريب فيما ذكره من أقوال طبَّقها في كتبه، وبحوثه، ومقالاته المنشورة في مجلات المجامع والمجلات الأخرى، وقد أورد كل ما لديه من مواقف وآراء في التعريب، في كتاب «المصطلحات العلمية في القديم والحديث»، وتوجد هذه الآراء ملخصة في مقدمة معجمه «معجم الألفاظ الزراعية»، وفي هذا المعجم يعرف مدى التزامه بتلك الآراء والمواقف، ومدى تقيده بها في تطبيقها في هذا المعجم، وفي كتابه السالف ذكره والكتب الأخرى، والمجلات التي تتحدث عنه.

كان موقف الشهابي من التعريب، متوسطاً بين التوسع والتشدد، ولا يقبل التعريب إلا فيما توجد فيه حاجة لغوية، أو ضرورة تأتي عند العجز عن الترجمة، والاشتقاق، والمجاز، والنحت[1]، وهو موقف يخالف من يقول: إن اللفظ الأجنبي متى كان خفيفاً، يحلو لذوقنا نطقه يمكن تعريبه[2]. وكان الأمير يقصد بهذا القيد الذي وضعه، منع تساهل الباحثين وتكاسلهم في البحث عن لفظ يقابل اللفظ الأجنبي، ولا يقبل تشدد المتشددين في التعريب؛ لأنه ينظر إلى أن التعريب وسيلة إلى إثراء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة والأسماء التي لا توجد في هذه اللغة تسميتها قديماً، وتعجز وسائل الاشتقاق من الترجمة والمجاز والنحت عن إيجاد لفظ عربي يقابلها[3].

ويقول الأمير عن منهجه في معجم الألفاظ الزراعية: «سرت في الجملة على النهج الذي سار عليه قدماء النقلة والمؤلفين العرب في نقل علوم اليونان والفرس

(1) راجع ص 74 ـ 75 من هذا الكتاب.

(2) راجع موقف الكرملي ص 227 ـ 228 من هذا الكتاب.

(3) انظر: «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 580.

وغيرهم إلى العربية»[1]، ثم وصف هذا النهج قائلاً: «ويتلخص هذا النهج في القواعد الآتية:

1 ـ تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي.

2 ـ إذا كان اللفظ الأجنبي جديداً، أي ليس له مقابل في لساننا، ترجم معناه كلما كان قابلاً للترجمة، أو اشتق له لفظ عربي [بالوسائل المذكورة].

3 ـ وإذا تعذر وضع لفظ عربي بالوسائل المذكورة عمد إلى التعريب مع مراعاة قواعده على قدر المستطاع»[2]أ.

ثم قال في حدود التعريب: «أما بشأن تحديد حدود التعريب ومداه في نقل العلوم الحديثة إلى لغتنا، فإن الحرص على اللغة يقتضي ألا يُلْجَأَ إلى التعريب؛ إلا بعد العجز عن العثور على كلمة عربية قديمة خفيفة تفيد معنى الكلمة الأعجمية، أو بعد العجز عن إيجاد كلمة عربية سائغة بوسائل الاشتقاق أو المجاز»[1]ب.

(هـ) مجال التعريب عنده:

وعلى الرغم من الحدود التي وضعها للتعريب، فإن للتعريب عنده مجالات لا تدخل في نطاق هذه الحدود، وهي ما بيَّنه في مقدمة مصطلحات العلوم الزراعية، وطبَّقه فيه، ويقول: «عربت أسماء الأجسام والمواد الكيماوية، بسيطة كانت أو مركبة، (إلا التي لها أسماء عربية كالذهب والكبريت والنحاس...) وذلك جرياً مع الكثرة من علمائنا في تفضيلهم لتعريبها حتى تكون لغتنا الكيمياوية شبيهة بأمثالنا في اللغة الحية الكبيرة»[1]جـ.

ويرى الشهابي أن مجال الترجمة والاشتقاق والمجاز في نقل ألفاظ المعاني الأعجمية إلى اللغة العربية هو أوسع من مجال التعريب، أما في نقل أسماء الأعيان الأعجمية فالأمر معكوس، أي أن مجال التعريب في ذلك يكون هو الأوسع... إجمالاً، ومن أمثلة ذلك الآلات العلمية والأدوية والعقاقير، والمركبات الكيمياوية،

---

(1) مقدمة معجم الألفاظ الزراعية (عربي فرنسي) الواردة في النسخة المحولة إلى (إنجليزي ـ عربي، إعداد أحمد شفيق الخطيب)، ص 905.

(2) المرجع السابق، ص أ 905 ـ 906، ب 903، جـ 903.

وأسماء الأطعمة والأشربة والألبسة الخاصة بالأعجمية، فهذه كلها يكون فيها للتعريب مجال أوسع[1]. وقد أشار إلى أن التعريب أحياناً يكون واجباً بقوله: «ففي العلوم الحديثة ألفاظ أعجمية كثيرة يجب تعريبها، ولا سيما ما كان منها منسوباً إلى أعلام»[2]أ. وسبب هذا الوجوب ما تتطلبه حياة اللغة؛ لذلك قال: «ومهما يكن من أمر فاللغة يجب أن تظل حيّة نامية لا ضير عليها إذا ما أثبتنا في الصحيح من ألفاظها، كل كلمة مولدة سائغة تضطرنا الحاجة إلى إثباتها»[2]ب.

(و) مكانته في المجامع:

نظراً لما قام به الشهابي من دور بارز واهتمام بالغ في خدمة اللغة العربية صيانة وإثراء بالمصطلحات العلمية، اهتمت المجامع بأمره، كل واحد منها انتخبه عضواً له، ما عدا مجمع عمان الذي أسس بعد وفاته؛ وذلك لما تراه من مؤهلات علمية قادرة على المساهمة في أداء رسالتها، وقد حدث ذلك فعلاً، فكان صوته مسموعاً ورأيه حاسماً، وخير مثال لذلك، أن الخلافات التي تدور بين أعضاء المجامع كثيراً ما تحسم برأيه الراجح، وغالباً ما تأخذ المجامع باقتراحاته، فمجمع القاهرة اتخذ باقتراح منه قراراً هاماً وطويلاً يتعلق بالتعريب، ومفاده: «أن التعريب لا يطبق في الألفاظ الخاصة بالشعب والطوائف؛ لأن مفاهيمها ومعانيها قابلة للترجمة، فيمكن أن نقول: الزاحفات، والطير، والثدييات، تعبيراً عن: Reptiles وoiseaux وmammiferes»[3].

ومما أخذه هذا المجمع من اقتراحاته، تعريب اللاحقة الأجنبية ium بـ «يوم»[4]. وقرار يتعلق بترجيح النطق الفرنسي في تعريب الألفاظ Fifbrine وmicron وtulipe، وقرار يتعلق بمقابلة الحرف g الأجنبي بـ «الجيم» مراعاة للنطق المصري، وبـ «الغين»،

---

(1) انظر: المصطلحات العلمية، ص 92.

(2) المرجع السابق، ص أ 19، ب 28.

(3) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 344.

(4) انظر: المصطلحات العلمية، ص 164 ـ 165.

وقرار ترجيح التاء المربوطة في تعريب الكلمات المنتهية بالكاسعة Gie ، وقرار إعادة الكلمات العربية التي استعارتها اللغات الأجنبية إلى أصلها العربي عند التعريب[1] .

(3) مصطفى جواد:

(أ) اسمه، ومولده، وشخصيته:

هو مصطفى جواد بن إبراهيم البغدادي ، ولد في بغداد سنة 1905م ، وتوفي سنة 1969م ، وكان أديباً وعلماً من أعلام اللغة العربية ، وكان من أعضاء مجمع بغداد الذين يعملون في حقل المصطلحات العلمية والتعريب[2] .

(ب) موقفه من تطوير اللغة العربية:

كان لمصطفى جواد موقف متشدد في اللغة العربية ، هدفه فيها الحفاظ عليها ، ولا يسمح له هذا الموقف بترك الكُتّاب والمتحدثين من دون متابعة أخطائهم اللغوية ، وعدم تصحيح هذه الأخطاء أو نقدها ، وقد خلف آثاراً ذات قيمة في اللغة العربية ؛ لاهتمامه البالغ بهذه اللغة ، والمحافظة عليها ، واعتزازه بها .

ويرى أن اللغة تنقسم إلى لغة الآداب ولغة العلوم ، وقد جعله هذا الرأي متساهلاً في لغة العلوم ، وحمله على أن يقبل التعريب الذي يرى أنه نقل اللفظ الأجنبي إلى العربية بحروفه[3] .

(جـ) آراؤه في التعريب[4]:

تتميز آراؤه في التعريب عن آراء الآخرين من العلماء ؛ لأن التعريب عنده ، لا يلزم أن تغير الحروف الأجنبية ؛ لقدرة العرب في العصر الحاضر على نطق الحروف الأجنبية ؛ لأن ألسنتهم قد تعودت على نطق اللغات الأخرى[5] .

---

(1) انظر : «أهم القرارات العلمية» ، مجلة مجمع دمشق 32/ 602 ـ 604 .

(2) انظر : معجم الأعلام ، ص 840 .

(3) انظر : «مبحث في سلامة اللغة العربية» ، مصطفى جواد ، مجلة مجمع بغداد 2/ 1951م ، ص 212 .

(4) وقد اعتمدنا في بعض هذه الآراء على ما أورده منها أحمد مطلوب لعدم تمكننا من الحصول على كتاب هذا العلم الذي نتحدث عنه .

(5) انظر : «مبحث في سلامة اللغة العربية» ، مجلة مجمع بغداد 2/ 210 .

وقد نقل أحمد مطلوب عن مصطفى جواد قوله ـ وهو يتحدث عن الأساليب التي تمكننا من إنشاء المصطلحات العلمية والفنية ـ : «إن الأسلوب الخاص هو التعريب، وأنه في الأصل أخذ الكلمة غير العربية وإحداث بعض التغيير اللفظي فيها بحسب ما يقتضيه النطق العربي من قلب كثير من التاءات طاءات، وقلب الهاء في أواخر الكلمات الفارسية قافاً أو جيماً أو كافاً، وصب الكلمة المستعارة في قالب عربي. هذا [في] أيام كانت مخارج الحروف عند العرب محدودة، على أنهم عالجوا الحروف الأعجمية التي لم تكن في لغتهم حتى مرنت ألسنتهم على النطق بها»[1].

وكان مصطفى جواد يأخذ بالقياس متمسكاً بالقول بأن ما قيس على كلام العرب فهو منه[2]، ويرى أن القياس باب واسع، يوجد فيه النفع الكثير للعربية والعرب، وأشاد بمن له القدرة على القياس، ونقد من يمنعه، وإنطلاقاً من هذا المبدأ، يرى أن التعريب قياسي، وأنه من وسائل نمو اللغة العربية[3]، ويشبه ذلك جعله الاشتقاق باباً واسعاً لا بد من الاستفادة منه في ترقية اللغة العربية، وإغنائها بالمصطلحات العلمية الحديثة.

ويوجه مصطفى جواد الخطاب إلى المجامع، ويلومها فيه على عدم استفادتها استفادة كثيرة من الاشتقاق، وتركها بعض الصيغ القياسية، مثل: «فعال» و«فعالة» وقيس على هاتين الكلمتين «النظام» و«الحمالة»[4]؛ ولذلك يرى أن الاشتقاق من المعرَّب أو الاسم الأعجمي أمر لا بأس به؛ لأن العرب فعلته، وأن من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ من فعله أيضاً، مثل الإمام علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ الذي اشتق من نيروز ومن المهرجان[5].

ومما سبق، ندرك كيف تميزت آراء مصطفى جواد عن آراء بعض أعضاء المجامع المحافظين الذين جعلوا التعريب سماعيّاً لا يمكن القياس عليه، ولا

---

(1) حركة التعريب في العراق، ص 168 ـ 169.

(2) راجع ص 67 ـ 68 من هذا الكتاب، وأول من قال ذلك هو أبو عثمان المازني. انظر: طبقات النحويين للزبيدي، ص 87 ـ 93.

(3) انظر: حركة التعريب في العراق، ص 170.

(4) انظر: «وسائل النهوض باللغة العربية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 129.

(5) انظر: «مبحث في سلامة اللغة العربية»، مجلة مجمع بغداد 2/ 212.

الاشتقاق منه[1]أ، والذين يجيزون التعريب بشرط إتيانه على وزن من أوزان العربية[1]ب، والذين جعلوا التعريب أقل أهمية في هذا العصر، فمصطفى جواد جعل التعريب في هذا العصر أكثر أهمية من العصور السابقة[2].

(د) شرط التعريب ومجاله:

نجد مصطفى جواد يتفق مع بعض أعضاء المجامع بوضع شرط للتعريب، وهو الاضطرار، وما تتحقق فيه الفائدة، هذا ما يفهم من قوله السالف ذكره: «ولكن التعريب يجب أن يكون واضح المعالم محدوداً مشروطاً بالاضطرار»[3]أ، أما ما يتعلق بمجال التعريب، فقد سبق ذكر رأيه فيه أيضاً؛ حيث حدده في أسماء الأعلام، واللباس، والشراب والأثاث، والحيوانات التي لا يعرفها العرب، وما أسماه الغرب من أمراض لم تكن للعرب معرفة بها[3]ب.

الكواسع:

تحدث مصطفى جواد عما يتعلق بالكواسع الأجنبية، التي يواجه المعرِّبون مشاكلها في عمليات الترجمة والتعريب، وعالج في حديثه بعض هذه المشاكل، بطريقة يرى فيها وضع صيغ تقابل هذه الكواسع الأجنبية، مثل: صيغة استفعل، وما يشتق منها، ورأى أن هذه الصيغة تقابل الكاسعة abl وible الأجنبيتين[4].

---

(1) راجع: ص أ 58 ـ 59، 71 ـ 73، ب 62 ـ 64 من هذا الكتاب.

(2) انظر: حركة التعريب في العراق، ص 169.

(3) راجع: ص أ ب 161 من هذا الكتاب.

(4) انظر: حركة التعريب في العراق، ص 175 ـ 176.



الباب الثاني

مشاكل المجامع في التعريب



الفصل الأول
مشاكل فهم اللغة

1 ـ تمهيد
2 ـ ضعف المُعرِّب في إحدى اللغتين
3 ـ الاعتماد على الذاكرة
4 ـ اختلاف التخصصات والثقافات
5 ـ اختلاف الذوق
6 ـ اللغة الأدبية واللغة العلمية

الفصل الأول
مشاكل فهم اللغة

1 ـ تمهيد :

تتطلب عملية التعريب، من المعرب حذقاً تاماً للغة العربية واللغة المعرَّب منها، وذلك بأن يكون واسع الإطلاع على اللغة العربية، حاذقاً لمفرداتها، وأوزانها، واشتقاقاتها، ومجازها، وعلى اللغة المعرَّب منها بمفرداتها، وأصولها، ولواصقها، ولواحقها، وتواريخها، حتى إذا ما عرَّب اللفظ الأجنبي، كان هذا اللفظ المعرَّب واضحاً وسهلاً، مقبولاً لدى الناس خاصتهم وعامتهم.

فالإطلاع الواسع على اللغة العربية وعلى اللغة المعرَّب منها، يجعل المعرِّب حذراً من تعريب اللفظ بدون التأكد من عدم وجود ما يقابله في اللغة العربية، أو تعريبه بدون فائدة أو مبرر، ويمكنه من اتخاذ طريقة جيدة للاقتراض؛ لكي يكون بذلك ما اقترضه من الألفاظ والمصطلحات الأجنبية، سائغاً مقبولاً.

غير أن هذه الصفة ليس من السهل اكتسابها، فقلما يوجد من أعضاء المجامع من يتصف بها؛ لهذا أظهرعدم توفرها في أعضاء المجامع مشاكل كثيرة في طريقة التعريب للألفاظ والمصطلحات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الأعضاء غير متمكنين من اللغة المعرَّب منها، وليس لديهم إلا اللغة العربية، وهذه المشاكل موضوع المناقشة في هذا الفصل.

2 ـ ضعف المُعَرِّب في إحدى اللغتين :

إن ضعف المعرِّب في إحدى اللغتين العربية أو المعرَّب منها، يعد مشكلة من المشاكل الجديرة بالملاحظة في مجال التعريب لدى المجامع، وهي من الأسباب التي أدت إلى كثرة المصطلحات العلمية المعرَّبة في معنى واحد، وأدت كذلك إلى اختلاف أعضاء المجامع حول تعريب المصطلحات الأجنبية.

ويرجع هـذا الضعف إلى أن العضو قد يكون أحياناً، درس إحدى اللغتين دراسة أكاديمية، ودرس الأخرى دراسة استطلاع؛ ولا شك أن فهمه في الأخيرة يكون ضعيفاً لا يمكنه من إدراك معنى الكلمة الأصلي، وما يحدث له من تغيير بإضافة اللاصقة أو اللاحقة إلى تلك الكلمة، وقد يكون قد تعلم اللغتين؛ لكن معرفته بإحداهما ضعيفة؛ لعدم استعماله لها، أو عدم اهتمامه بها؛ حيث اكتفى بما درسه، ولم يدرسها، ولم يتعمق فيها؛ لإدراك معاني الكلمات وأصولها واشتقاقاتها إدراكاً دقيقاً.

ولهذه الظاهرة في مجامع اللغة العربية أمثلة كثيرة، منها ما ذكرناه من قبل، من طرق عديدة لتعريب اللفظ الأجنبي الواحد، كلفظ «تلفون» الذي اختلف أعضاء المجامع في تعريبه، منهم من يعرِّبه، ومنهم من يترجمه، ومنهم من يضع له لفظاً مخترعاً، أو مجازاً ويرجع هذا الاختلاف إلى ما ذكرناه، فمن قل فهمه لمعنى الكلمة أو أصلها، نقلها إلى العربية بلفظها الأجنبي «تلفون»، ومن له معرفة بمعناها وأصلها، وما اشتقت فيه، وضع لها من العربية ما يقابلها كلفظ «هاتف»، لكن وضعه غير دقيق؛ لأن هذا اللفظ على صيغة اسم فاعل لفعل هتف. والمفترض أن توضع له صيغة اسم الآلة في العربية، كـ مهتف كما وضعت له مقابلات أخرى، منها: المِسَرَّة، والإرزيز، والمقول... الخ[1].

وثَمة مثال آخر، هو كلمة pajama، وقد عربت بـ «بجامة» في أحد مجامع اللغة العربية، ثم تبين بعد الدراسة أن لهذه الكلمة ما يقابله في العربية، وهو «منامة». فترجمت الكلمة إليه، فأصبحت لتلك الكلمة الأجنبية تسميتان في العربية تتصارعان على البقاء، حتى قبلتهما جميعاً ألسنة الناس، فتكونت به ازدواجية المصطلح، التي يرجع سببها إلى ضعف معرفة المعرِّب الأول بأصل اللفظ الأجنبي، أو ضعف معرفته بمفردات اللغة العربية واشتقاقاتها، ولم يجهد نفسه في البحث عما يقابله من المفردات العربية.

---

(1) انظر: أسماء عربية لمسميات حديثة، مجلة مجمع القاهرة 1/ 111؛ ومجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، ص 119.

ومما يدلنا على هذا الاضطراب ـ الذي قد يكون سببه قلة معرفة المعرب باللغة التي يعرِّب منها، أو عدم معرفته بأصول مفرداتها ـ هذه الكلمات الفرنسية التي أعادها معرِّبها إلى أصول عربية بدون مصدر، والكلمات هي: Acheter فقد أرجعها إلى أصل عربي «اشترى»، وagree، فذكر لها أصلاً عربيّاً أيضاً، وهو «أغرى»، وagrate نسب أصلها إلى كلمة «عقرب»، والكلمة الأخيرة Aigle التي أعاد أصلها إلى كلمة «عاقلة»[1].

يفهم من ذلك كله، أن التعريب يتطلب من المعرب سعة الاطلاع على اللغتين العربية والمعرب منها؛ لتكون الكلمة المستعارة المعرَّبة مقبولة لدى عامة الناس.

3 ـ الاعتماد على الذاكرة:

إن الاعتماد على الذاكرة كثيراً ما يوقع صاحبه في الخطأ والاضطراب؛ لأن عقل البشر مهما ارتفع مستواه، فهو ناقص يحتاج إلى تقييد المعلومات التي يتلقاها بالبحث والتقصي فيما تحويه الآثار الإنسانية من كتب وتراث، فالعقل البشري وإن كان قادراً على الحفظ؛ ولكنه ليس شريط المسجل الذي يحتفظ كل ما يخزن فيه.

لذلك فإن اعتماد بعض أعضاء المجامع على ذاكرتهم في عملية التعريب كثيراً ما يوقعهم في الاضطراب، وأحياناً في الخطأ، ويرجع ذلك إلى التساهل أو الكسل في البحث، وقد نبه الشهابي أعضاء المجامع إلى سوء الاعتماد على الذاكرة، عندما مال برأيه إلى تقييد التعريب بالضرورة[2]؛ لأنه إذا تكاسل أي واحد من المعربين في البحث عما يقابل اللفظ الأجنبي من الكلمات العربية، واعتمد على ذاكرته وقع في مشاكل، أقلها أن يكون عمله غير مقبول، ومنها أن يكون الاضطراب والتشتيت في المصطلحات العربية؛ وذلك أن ما عربه مثلاً، قد يكون له لفظ عربي يقابله، ولم يطلع عليه، أو قد يكون أحد المجامع، وضع لفظاً جديداً يقابله، أو عرّبه بطريقة غير الطريقة التي سلكها هذا المعرِّب، وبهذا يقع الاضطراب في المصطلحات.

---

(1) انظر: مجلة مجمع دمشق 21/ 284.

(2) انظر: المصطلحات العلمية، ص 72.

ومما سبق بيانه، نفهم موقف المتوسطين ـ الذين يعدون الفئة الثالثة من إنقسام أعضاء المجامع ـ من التعريب[1]، ومنهم مصطفى الشهابي المذكور رأيه قبل قليل، الذي يفهم منه سبب موافقته على تقييد التعريب بالضرورة، ويؤيده فيه كاتب سر مجمع القاهرة منصور فهمي، وقد بين موقفه في محاضرته التي ألقاها في مدرج الجامعة السورية بعنوان مجمع مصر واللغة العربية قائلاً: «... ومن أهم المبررات في نزعة التشدد عند رخصة التعريب، إسراف المتساهلين وإنطلاقهم في تبادل الكلمات والتراكيب والأوضاع إسرافاً لا يقف عند حد، وكذلك إسرافهم في تجنب المشقة وبذل الجهد في التنقيب عن الكلمات العربية، أو التقاطها من كنوز الماضي، وملهمات الحاضر»[2].

وقد قاوم أصحاب هذا المبدأ المتوسط، المتساهلين القائلين بفتح باب التعريب على مصراعيه، حتى تتمكن اللغة العربية من استيعاب الكلمات الوفيرة الأجنبية التي تستحدث كل يوم، نتيجة الاختراعات الوافدة من الغرب، والتي يتلقفها بأسمائها الأجنبية، المثقفون وأهل العلم من جميع اللغات، فأصبحت شائعة جعلت الجميع يتقنها[3].

وعد المتوسطون هذا الموقف، إهمالاً وتكاسلاً وابتعاداً عن التنقيب في كتب العربية؛ بل تهاوناً يؤدي إلى ضعف اللغة العربية، كما يبدو واضحاً في هذا التعبير لمنصور فهمي في المحاضرة نفسها: «وإذا كنت أبدو مع كثرة زملائي بحذر من سيل الألفاظ الأجنبية ورغبة عنها، فإنما مرد ذلك إلى الخشية من تهاون يجر إلى تهاون، وإهمال يدعو إلى إهمال، فتتلاشى اللغة العربية نفساً من نفس»[4].

---

(1) وقد سبق ذكر القسمين المتشدد والمتساهل من الأعضاء، من حيث موقفهم من التعريب، راجع: ص 58 ـ 62 من هذا الكتاب.

(2) مجلة مجمع دمشق 32/ 1/ 64.

(3) راجع موقف أحمد سعيدان، ص 61 من هذا البحث.

(4) مجلة مجمع دمشق 32/ 1/ 65.

والمثال الآتي يبين إشكالية الاعتماد على الذاكرة في مجال التعريب، من دون الرجوع إلى الكتب القديمة فيما أنجز فيها من معربات، وإلى المؤلفات والمعاجم الحديثة، خاصة أعمال مجامع اللغة العربية، فيما عرب فيها من الألفاظ الأعجمية، والمثال: هو ما قامت به اللجنة التي شكلت لترجمة المعجم الطبي الفرنسي[1]، وهو العمل الذي تعرض إلى نقد شديد من قبل العلماء[2] الذين تتبعوه، ووجدوا فيه قصوراً ملحوظاً، يرجع إلى تكاسل اللجنة المكلفة، عن الرجوع إلى المعاجم والكتب القديمة والحديثة، خاصة أعمال المجامع اللغوية.

وظهر هذا القصور في ترجمة بعض المصطلحات وتعريبها بأسلوب خاص للجنة، مع أن ترجمة هذه المصطلحات وتعريبها موجودة في الكتب القديمة والحديثة، وفي الإنجازات التي قامت بها مجامع اللغة العربية، وخاصة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

والجدير بالذكر أن اللجنة المشكلة المتكونة من ثلاثة أعضاء، اثنان منهم عضوان في مجمع دمشق، وهذا ما يدعونا إلى التساؤل عن عدم تقيد العضوين بما ترجمته أو عرّبته المجامع من مصطلحات، وهو ليس ببعيد عنهما، مع علمهما بأن عملهما سيعرض على المجمع للمراجعة والنقاش والاعتماد.

ومن الجهود الأخرى غير المجمعية التي تؤكد ما ذكرناه من الاعتماد على الذاكرة، ما ذكره حسن الكرمي[3] فيما اطلع عليه من كتب أصدرها قسم الثقافة في الجامعة العربية، وفيها كلمات عرّبها ولها أسماء عربية معروفة ومستعملة، وهذه الكلمات هي: beryl ولفظة العربي الزبرجد. وmolas وفي العربية عسل السكر، وacanthus وهي في العربية شوك الجمل[4].

---

(1) راجع: ص 139 من هذا الكتاب.

(2) ومنهم حسني سبح، الذي صدر نقده بتسلسل في مجلة المجمع من عدد 34/ 1/ 88.

(3) عضو شرف في مجمع عمان.

(4) انظر: «المعجم العربي والتعريب»، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 277.

4 ـ اختلاف التخصصات والثقافات :

يقصد بهذا، اختلاف أعضاء المجامع في التخصصات الدراسية، ولهذا الاختلاف أثر كبير في إيجاد المشاكل المتعددة في فهم اللغة، الأمر الذي أدى إلى اضطراب التعريب وازدواجية المصطلح، ومن المعروف أن أعضاء المجامع هم أصحاب تخصصات مختلفة في اللغة العربية واللغات الأجنبية، ففي اللغة العربية مثلاً، نجدهم متخصصين في ميادينها المختلفة، مثل الطب والفلسفة واللغة... الخ. ومثل ذلك في اللغات الأجنبية التي تخصص بعضهم في ميادينها المختلفة.

وقد نتج عن اختلاف التخصصات، اختلاف في الآراء والمفاهيم والمواقف من التعريب؛ حيث يعتمد كل عضو ـ في رأيه ـ على تخصصه، ويتمسك بهذا الرأي، وقد يفرضه على بقية الأعضاء، ولا يقبل آرائهم، والأشد من ذلك تدخل ذي التخصص المعين في تخصصات الآخرين.

والجدير بالإشارة إليه، وجود نوعين من الأعضاء، وهما: أعضاء يعرفون اللغة العربية فقط، وأعضاء يعرفون اللغتين أو أكثر؛ لأن الأعضاء العرب الذين درسوا لغة من اللغات الأجنبية، لا شك في أن تكون لهم معرفة بلغتهم العربية الفصيحة؛ غير أن ذوي اللغة الواحدة، لهم آراء مختلفة في التعريب، وكذلك الذين لهم أكثر من لغة واحدة، لهم أيضاً آراء مختلفة، وذلك راجع في الغالب إلى اختلاف التخصصات.

هذه الآراء المختلفة لا بد أن تؤدي إلى اضطراب في التعريب قاعدةً ومنهجاً، فإذا تدخل مثلاً في علم الطب؛ المتخصص في علم الهندسة الذي ينصب اهتمامه على هذا العلم، صعب عليه أن يجد طريقة جيدة لتعريب اللفظ الطبي؛ الذي لا يعرف معناه ولا اشتقاقه معرفة دقيقة؛ إلا من تخصص فيه وسبر غوره، وقس على ذلك العلوم الأخرى، والأشد من ذلك غرابةً، تدخل ذي اللغة الواحدة في طريقة التعريب، وفرض رأيه فيها، وهو الرأي الذي ينبع من التخصص الواحد في اللغة الواحدة.

ومما يدعونا إلى النظر في اختلاف الآراء الناتج عن اختلاف التخصصات، هو ما يلاحظ من عدم وجود لسان واحد يبين طريقة موحدة في عملية التعريب؛

فكل من له وجهة نظر من الأعضاء في ميدان التعريب يبديها وينشرها في مجلة المجمع، ولا يعرف إن كان هذا حائزاً على موافقة المجمع أو غير حائز عليها، ويحار الباحث في أي رأي يأخذه ليجعله معياراً يقاس عليه عند دراسة إنجازات المجامع التعريبية، وهذا التباين واضح يمكن لمتتبع أعمال المجامع التعريبية اكتشافه بسهولة بدون عناء، وحتى مجمع القاهرة الذي حاول وضع قواعد للتعريب، لم يسلم من التباين في الآراء، ومن أسباب ذلك اختلاف الأعضاء في التخصصات، فكل واحد منهم يفسر تلك القواعد ويوظفها حسب تخصصه.

ومما يزيد في تباين آراء أعضاء المجامع، اختلاف اللغات والثقافات التي نهل منها الأعضاء خلال دراساتهم؛ لأن طبيعة الاختلاف في اللغات والثقافات، والظروف والبيئات، لا تسمح لها أن تتشابه قواعدها الصوتية والنطقية والصرفية والنحوية، تمام التشابه بدون اختلاف بينها.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن التعريب من هذه اللغات المختلفة أمر يصعب على المعرِّبين؛ للاختلاف بين قواعد النطق في العربية وقواعد النطق في اللغات الأخرى، ومحاولة التقريب بينها تتطلب وضع قواعد لأصوات اللغات التي تنقل إلى العربية؛ لكن هذا الأمر يثير اختلافات كبيرة بين الأعضاء الذين يحملون شهادات علمية أجنبية مختلفة، عندما اختلفوا في طرق التعريب، نظراً لاختلاف اللغات التي تعلموها ونقلوا منها.

ولم يكن التعريب بعيداً عن قضية الترجمة، التي يعاني متخصصوها من مشكلة الترجمة من لغات عديدة مختلفة، لكن الوضع لا يسمح لمجامع اللغة أن تبقى صامتة، دون أن تبحث له عن حلول تعالج على الأقل معظم هذه الإشكاليات، حتى لا تصبح ظاهرة الاستعارة اللغوية، ظاهرة فوضوية ليس لها قواعد تضبطها.

5 ـ اختلاف الذوق :

وللذوق الشخصي أثر في فهم اللغة، ومن ثم اختلاف طرق التعريب، وهو من طبيعة البشر، فالذوق حس يكاد يكون من المستحيل أن يتساوى فيه الناس، قد

يكتسب الإنسان الذوق اللغوي اكتساباً نتيجة الدراسة، فمن درس اللغة الفرنسية مثلاً كثيراً ما يفضل المصطلحات التي أصلها فرنسي؛ لذلك نجد أن من تخصص في علم من العلوم بلغة أجنبية، يميل بذوقه إلى التعريب من هذه اللغة؛ لأنه يفضلها على اللغة الأجنبية الأخرى، وليس لذلك من سبب؛ إلا أنه تعودت طبيعته الذوقية على هذه اللغة وفيها تربت ونمت حتى وصلت إلى تلك المرحلة التي يصعب عليه محوها أو تغييرها من نفسه.

وقد يختلف الذوق اللغوي بين شخصين أو أشخاص تعلموا لغة واحدة في بيئة واحدة؛ لذلك نجد في ميدان التعريب، اختلافات بين الأعضاء في شكل أو بنية ينقل بها اللفظ الأجنبي إلى العربية؛ حيث إن بعضهم لا يقبل الطريقة التي اختارها الآخرون في التعريب وهم - بهذا الحكم الذوقي - يدافعون عن مواقفهم، ويتخذون لها تبريرات قد لا يصدقها العقل، وتؤيد ذلك دلائل وجدناها خلال الدراسة في اختلافات الأعضاء حول التعريب، وهي دلائل نحاول أو نورد بعضاً منها في هذه الجزئية.

ولو تتبعنا الأسباب في عدم قبول بعض معربات المجامع، لوجدناها أن أحدها يعود إلى غرابة هذه المعرَّبات لدى الذوق العام، وأدى ذلك إلى عدم قبولها؛ لأنهم لم يتعودوا استعماله، وأن ما تعودوه، استعمال ترجمة هذه الكلمات، أو معرَّباتها، لكن على طريقة غير طريقة المجامع.

ومن أمثلة ذلك، الجمع بين تعريب لاصقة الكلمة الأجنبية وترجمة أصلها، وقد راقت هذه الطريقة لذوق أصحابها الذين عالجوا بها المصطلحات الآتية: Aurous وauric وcuprous، فقالوا في الأول ذهبوز، وفي الثاني ذهبيك، وفي الثالث نحاسوز، غير أن هذا لم يرق لذوق بعض الأعضاء في مجمع القاهرة، فرفضوه، وأيدهم فيه المجمع[1].

(1) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص 259.

ومثل هذا، اللاحقة logie: التي عربت بـ «جيا» ودمجت إلى اللفظ العربي، وقيل في Ideologie فكرولوجيا، وفي Antologie كائنولوجيا[1]. وهذه الطريقة لم يستسغها ذوق مصطفى الشهابي، ولم يستحسنها[2].

وتعد من أمثلة ذلك، المقاربة التي اتخذها أحمد علي الإسكندري طريقة في معالجة بعض المصطلحات العلمية الأجنبية، وهي مقاربة الكلمة Oxygen بـ «المصدي»، وhydrogen بـ «الممية»، وchlor بـ «المجور»... الخ، وهذه المصطلحات لم يشع استعمالها لغرابتها - حسب ما نرى - في ذوق العامة، مع أنها جديرة بالاعتبار، ومن المفترض أن تؤخذ؛ لأنها عربية الوضع، ونطقها سهل على اللسان، وفهمها سريع، ويحق لواضعها أن يؤيد عليها.

غير أن قبول الجماهير لاستعمال الكلمات، لا يسير دائماً وفق ما يريده العَالم، أو قرار المؤسسة، بل إن ما يؤثر في رواج المصطلح العلمي، عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية... الخ؛ لأنها هي التي تعوِّد ذوق العامة على قبول المصطلح، فالكلمات العربية التي وضعها أحمد الإسكندري لمقاربة المصطلحات الكيميائية السالف ذكرها، لم يكن لها عامل مؤثر مما ذكر لقبول الناس لها؛ لأن هذه الكلمات الأجنبية نفسها قد تعلقت بألسنتهم، وسيطرت على أذواقهم، الأمر الذي جعل محوها من ألسنتهم صعباً يستغرق سنين طويلة، وحمل مجمع القاهرة استعمال تلك الألفاظ الأجنبية برمتها، مفضِّلاً إياها على الألفاظ العربية الغريبة في الذوق العام.

---

(1) انظر: المصطلحات العلمية، ص 196.

(2) ذكر محمد رشاد الحمزاوي أن مصطفى الشهابي اتخذ هذه الطريقة، حيث قال alycole نمليل، وفي Carbonyle فحميل، وفي Formyle غوليل؛ غير أن الشهابي ذكر أن من قام بمعالجة هذه الكلمات هم أساتذة جامعة دمشق، وأنه جعل هذه المعالجة وما سبق في غمد واحد، انظر: أعمال مجمع القاهرة، ص 481 من حيث رأي الحمزاوي؛ والمصطلحات العلمية، ص 164 ـ 165 من حيث رأي الشهابي.

6 - اللغة الأدبية واللغة العلمية :

إن الآراء التي حاولت تحديد مجالات التعريب، تنطلق من اعتبار التعريب خاصاً باللغة العلمية وخارجاً عن اللغة الأدبية، وتنصب على تحديد مجالاته في ألفاظ العلوم، وقد فرَّقت تلك الآراء بين هاتين اللغتين، وعدت اللغة العلمية مجالاً للتعريب، واللغة الأدبية مجالاً للترجمة[1]، ولا شك أن هذا من مشاكل فهم اللغة؛ لأن هذا التفريق مظنة للوقوع في اللبس، فقد يحار القارئ الباحث في التفريق بين اللغة العلمية واللغة الأدبية؛ لأن تحديد معنى اللغة العلمية صعب؛ لأن دائرة العلم واسعة، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن مجالات الأدب واسعة أيضاً تندرج تحتها أقسام كثيرة، تطور بعضها عند غير المسلمين، وترتب على هذا التطور إيجاد مصطلحات لم يكن لها ما يقابلها في العربية، وهذا شيء يتطلب جهداً كبيراً من المعرِّبين، للنظر في هذه المصطلحات واختيار ما تمس الحاجة إليه، وهذا يعني أن اللغة الأدبية ليست مجالاً للترجمة فقط، كما أن اللغة العلمية ليست مجالاً للتعريب فقط، بل أن الترجمة تدخل في اللغتين، ومتى عجزت جاء التعريب.

ومما يوقعنا في اللبس، وجود مصطلحات تستعمل في كلتا اللغتين العلمية والأدبية، فقد نجد أحياناً مصطلحاً معرّباً في فرع من فروع العلوم، ومترجماً في فرع آخر منها، أو نجد مصطلحاً معرّباً في فرع من هذه الفروع، ومترجماً في أحد فروع ما يسمى باللغة الأدبية، وهذا مما يدل على عدم منهجية المجامع في التعريب.

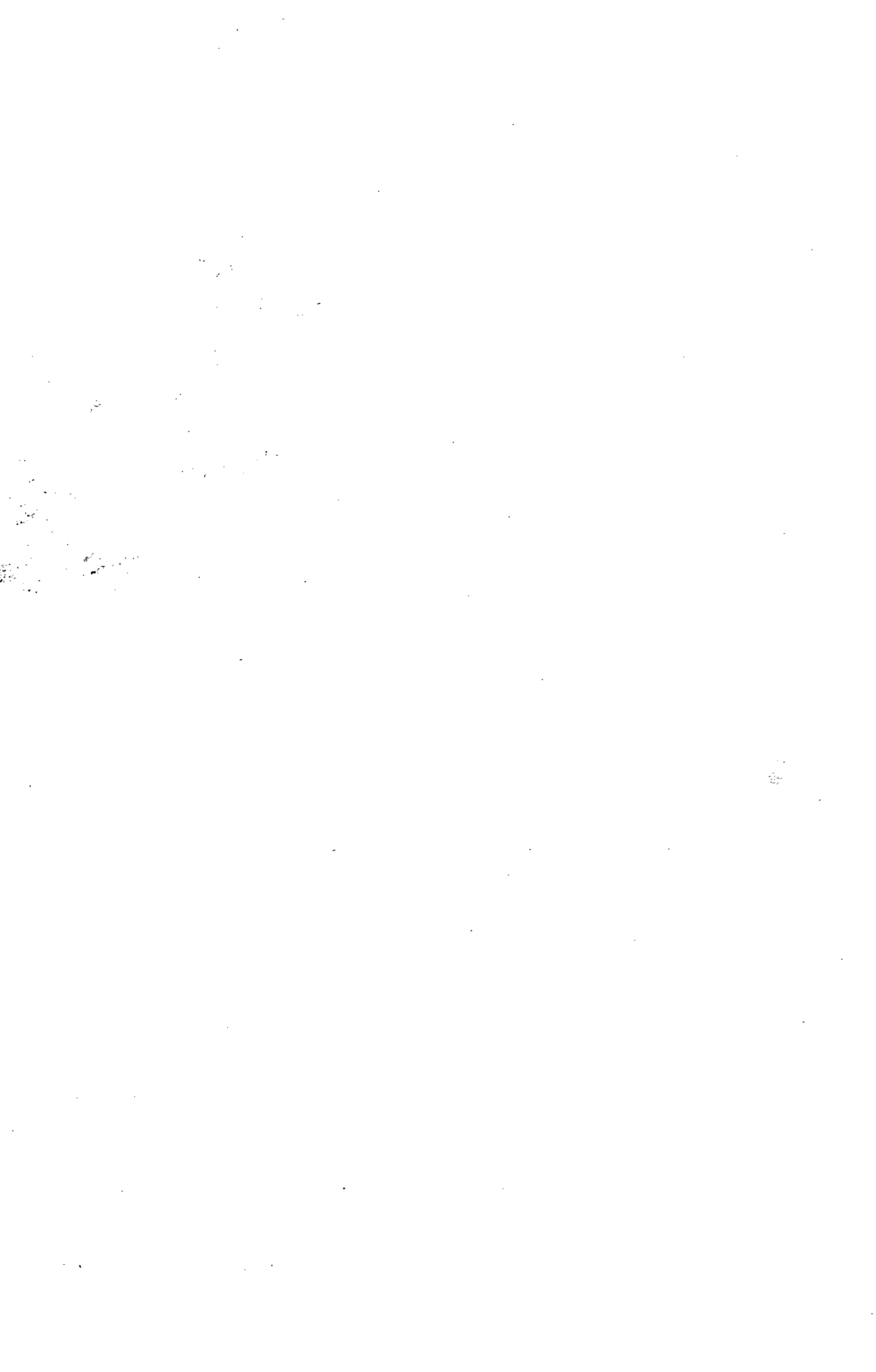
إن هذا التداخل بين اللغتين يؤدي بالمعرِّبين إلى اضطراب في فهم اللغة، ويثير نقاشاً بين أعضاء المجامع، فما يَعدُّه بعضهم لغة علمية يراه الآخرون لغة أدبية.

---

(1) راجع الموضوع «ميادين التعريب» في الفصل الرابع من الباب الأول.

الفصل الثاني
اختلاف المجامع في التعريب

1 ـ تعريب بعض المجامع ما يترجمه البعض الآخر
2 ـ نماذج من الكلمات المختلف تعريبها
3 ـ أسباب الخلاف
4 ـ اختلاف التعريب في مجمع واحد
5 ـ الصراع بين القديم والحديث



الفصل الثاني
اختلاف المجامع في التعريب

1 ـ تعريب بعض المجامع ما يترجمه البعض الآخر :

ومن المشاكل الملحوظة في حقل التعريب أمام المجامع ، اختلافاتها في تناول اللفظ الأجنبي ، فبعضها يعرِّبه ، والبعض الآخر يترجمه ، أو يضع له لفظاً جديداً يقابله ؛ وذلك بالبحث في الكلمات العربية ، بين طريقي المجاز والاشتقاق ، وطبيعة المفردات اللغوية في مثل هذا المجال ، أنها تتصارع على البقاء في الاستعمال ، فقد يبرز أحياناً مصطلح واحد من هذه المصطلحات ، وباستعمال العامة له يكتب له الرواج ، وأحياناً تبقى هذه المصطلحات المترادفة في الاستعمال ، فينشأ عنها ما يسمى بازدواجية المصطلح ، وهي من المشاكل التي تعاني منها اللغة العربية ؛ لأنها تجعل المصطلحات العربية مضطربة ومشتتة ؛ لذلك تحاول كل دولة عربية بأقصى جهودها ، أن توحد المصطلحات المستعملة فيها .

لهذا الاختلاف أسباب أهمها : إختيار كل إقليم لفظاً من هذه الألفاظ المترادفة غير الذي يستعمله الآخر ، وفي هذا الصدد قال كارم غنيم : «ولقد قامت هذه المجامع بوضع كثير من المصطلحات العلمية... وعلى الرغم من ذلك فلا تزال مشكلة التعريب قائمة ، ولا يزال المصطلح العلمي غير موحد في البلاد العربية ! ! ولا تزال هناك بلبلة قائمة في استعمال المصطلح الواحد بمقابلات مختلفة في البلاد العربية»[1] .

لذلك وجدت الدعوات والتوصيات في الاجتماعات والمؤتمرات ، التي تطلب اتفاق المجامع وتوحيدها ، وتنظيم جهودها ومناهجها في وضع المصطلحات ، التي تقابل المصطلحات الحديثة ، والتي من بينها عملية التعريب ؛ لكن هذه القضايا ما زالت حتى الآن تنتظر الحل الحاسم المتفق عليه من كل

---

(1) اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة ، ص 158 .

المجامع العربية، ولم يكن لهذه التوصيات تأثير سوى أنها تقارير مكتوبة لا يعبأ بها أحد، كما لم يكن اتحاد المجامع، إلا هيكلاً جامداً لا حياة ولا حركة فيه.

والغريب في ذلك، أنه على الرغم من وجود اتحاد المجامع، الذي يعمل على توحيد جهودها وتنسيقها، فإنه لم تكن له إنجازات تنحل بها القضية، التي من أجلها أُسِّسَ هذا الاتحاد؛ ولكي نتأكد من ذلك، لا بد أن نورد بعض الأقوال التي تتناول بالنقد مجامعنا اللغوية، وكذلك التوصيات التي تعمل على حل القضايا المختلف فيها بين مجامع اللغة العربية، ومن هذه الأقوال، قول محمود محمد الحبيب: «هذه الفوضى الفردية والجماعية والحكومية على ساحة التعريب العلمي في بلداننا العربية دفعت، في ضوء ضغط الواقع الموضوعي، غالبية العلماء والباحثين... إلى إثبات المصطلح الأجنبي أوّلاً، ثم المصطلح العربي؛ لأن المجامع اللغوية العلمية الأربعة في بلداننا العربية، قد أخرجت، ولا زالت تخرج، الكثير من المصطلحات التي لا يتم الاتفاق عليها ما بين الجميع، فلكل مجمع رأيه الخاص»[1].

ومنها أيضاً، قول إسحاق الفرحان عضو مجمع عمّان: «نحن في أشد الحاجة إلى التنسيق الكافي بين المجامع اللغوية في البلدان العربية، من حيث توحيد المصطلحات، وتبادل الخبرات... فحبذا لو يكون ثمة تنسيق كاف بين المجامع اللغوية، لدراسة هذه المشكلات، ... ونحن نتطلع إلى أن تعمل المجامع اللغوية في البلدان العربية كمجمع واحد... ويصدر ما يصدر عنها باتفاق وتنسيق»[2].

ومنها قول عارف النكدي[3]: «والسلطة اللغوية اليوم عند الأمم في يد مجامعهم اللغوية، فلا بد لنا من أن نجري على ما جروا عليه، غير أن المجامع عندنا تعددت وليس بينها ارتباط وثيق يساعد على وحدة العمل فوحدة اللغة، ودواء هذا

---

(1) «مشاكل ومعوقات التعريب»، مجلة اللسان العربي 17/ 1 بدون تاريخ، ص 181.

(2) «دور المجامع اللغوية في الحياة العلمية المعاصرة»، الموسم الثقافي الثاني، ص 158.

(3) عضو مجمع دمشق. انظر: مجلة مجمع بغداد 6/ 2.

وعلاجه في أن يكون أكبر المجامع العلمية الرأس الجامع لهذه المجامع، يكون المرجع والضابط، غير ملون بلون إقليمي، ولا مصطبغ بصبغة موضعية»[1].

وما هذه الآراء، إلا جزء من أقوال الذين تناولوا بالنقد والتوجيه طريقة مجامع اللغة العربية، وكذلك القضايا المتعددة بجوانبها المختلفة التي من بينها التعريب، وقد نبّه مصطفى الشهابي، مجمع بغداد عن عدم تنسيقه مع المجامع الأخرى بقوله: «من خطط المجمع [أي مجمع بغداد] نشر المصطلحات وعدم إقرارها قبل مرور ستة أشهر على نشرها وهي خطة حسنة، وأحسن منها في نظري إتباع خطة مجمع دمشق في عد المصطلحات التي تنشر في مجلته مقترحات لا يقرها المجمع، ولا يتشبث بها؛ لأني لاحظت أن بعض المصطلحات التي ينشرها مجمع العراق تخالف أمثالها في مجمع القاهرة[2].

2 ـ نماذج من الكلمات المختلف تعريبها[3]:

نتناول هنا الاختلاف بين مجمع القاهرة ومجمع بغداد في نقل المفردات الأجنبية إلى العربية، وسنلاحظ أن أحدهما يعرِّب، والآخر يترجم:

المصطلح الأجنبي	مجمع القاهرة	مجمع بغداد
Astigmatism	اللاأستجمية	لابؤرية
Bacillus	باسيل	عصية
Calorie	كالوري، سعر	سعرة
Film	فلم، فيلم، رقيقة، غشاء	رق
Hydrodynamics	ديناميكا السوائل	تحريكيات المائعات
Hydrostatics	استاتيكا الموائع،	سكونيات السوائل

(1) «مجمع اللغة العربية بين العامية والفصحى»، مجلة مجمع دمشق 32/ 203.

(2) المصطلحات العلمية، ص 62 ـ 63.

(3) راجعنا ـ عن جانب مجمع القاهرة ـ المعجم الشامل الذي يحتوي مصطلحات العلوم التقنية والهندسية التي وضعها المجمع، وأما عن جانب مجمع بغداد فقد راجعنا القسمين الثالث والرابع من مصطلحات علمية وضعها المجمع.

المصطلح الأجنبي	مجمع القاهرة	مجمع بغداد
	هيدروستاتيكا	
Kernel	كيرنل، لب	نوات
Kinematics	كينماتيكا، علم الحركة المجردة	الحركيات
Manometer	مانومتر	مضغاط، مقياس الضغط
Micrometer	ميكرومتر، مكرومتر	مصغار
Microscope	ميكروسكوب، مكروسكوب	مجهر
Mosaic	موزايكو، صورة جوية	فزوقة جوية
Parameter	بارامتر، متغير	مثبت، وسيط
Pendulum	بندول	نواس
Physiological	فسيولوجي	وظائفية
Pyrometer	بيرومتر	محرة
Quart	كوارت	ربع غالون

3 ـ أسباب الخلاف :

إن أسباب الخلاف، بين مجامع اللغة العربية في التعريب كثيرة، وقد ذكرنا بعضاً منها في المواضع السابقة الواقعة في الفصل السابق من هذا الباب، وهي: إختلاف التخصصات، واختلاف اللغات والثقافات التي ينهل منها الأعضاء، واختلاف الميول والأذواق الشخصية[1]، غير أنه لتأكيد ما تحدثه هذه الأسباب من خلاف بين أعضاء مجامع اللغة العربية في ميدان التعريب، نشير إليها إشارة سريعة مرة ثانية، مع معالجة ما فاتنا من ذكرها سابقاً، وهي: إختلاف الأقاليم العربية التي

(1) راجع ص 200 ـ 204 من هذا البحث.

يبعد بعضها عن البعض الآخر، واختلاف العلوم وتطورها، والتشدد العربي، لكل من هذه الأمور المذكورة، دور في اختلاف المجامع في ميدان التعريب.

فاختلاف الأقاليم في لهجاتها العربية المختلفة، له دور كبير في هذا الاختلاف، ويمثل هذا الدور، تصارع اللهجات المختلفة على البقاء، وسيأتي الحديث بالتفصيل عن هذا الموضوع في الفصل القادم بإذن الله[1].

وثمة سبب آخر، وهو اختلاف الثقافات واللغات الأجنبية التي يتأثر بها كل إقليم من الأقاليم العربية، فكل إقليم منها يفضل التعريب من اللغة التي تأثر بها؛ لتأثر نطقه بها وتعود ذوقه اللغوي عليها، وقد يصبح - بسبب من هذا التأثر والتعود - مدافعاً عنها؛ لذلك يُفضِّل الإقليم المتأثر باللغة الفرنسية التعريب منها، بحجة أن نطق ألفاظها سهل، بينما يرى الإقليم المتأثر باللغة الإنجليزية - الذي لا يعرف الفرنسية - أن اللغة الفرنسية صعبة القواعد معقدة التراكيب[2]أ، وهو بهذا التأثر يفضل التعريب من اللغة الإنجليزية، وقس على ذلك بقية اللغات الأجنبية.

واختلاف الشخصيات الدراسية التي يحملها أعضاء المجامع، سبب آخر من أسباب الخلاف، التي يرجع إليها، ما يدور بين الأعضاء من مناقشات، ضجتها تصاحب دائماً جلسات المجامع، وتظهر فيها آراء متعارضة، ومما يؤكد على ذلك أن الخلاف قد يشتد في تلك المناقشات بين أصحاب اللغة الثنائية وأصحاب اللغة الأحادية المتشددين، كما سبقت معالجته في الفصل الأول من هذا الباب[2]ب.

وللعوامل النفسية من ذوق وفهم وميل... الخ، دور كبير في هذا الخلاف؛ لأن هذه الأشياء بطبيعتها، لا تتساوى درجاتها في الأفراد؛ حيث قد يروق البعض ما لا يروق غيره؛ لذلك توجد أحياناً كلمة عرَّبها معرب وفق ذوقه الشخصي وطريقته، فيأتي معرِّب آخر فيعد هذا التعريب نابياً عن الذوق بحكم ذوقه الفردي، وقد عد الشهابي العوامل النفسية، من أكبر العوامل أثراً في اختلافات الأعضاء حولَ قضية التعريب.

---

(1) سيأتي ذكره ص 286 - 288.

(2) سبق ذكره ص 246 - 247.

هذا ما يفهم من قوله: «هذا يعمل تلبية لهوى في نفسه وتعشقاً لهذه اللغة، وثان مدفوعاً بالغرور وحب الظهور، وثالث للتجارة وما فيها من كسب للمال، ورابع تلبية لرغبات دول أجنبية تريد بث نفوذها بطريق الثقافة، وهلم جرّاً»[1].

وأما اختلاف العلوم وتطورها، فله أيضاً دور بارز في هذا الخلاف؛ لأن اختلاف الأعضاء قد يعود إلى تعيين مجال يسمح فيه التعريب، وإذا درسنا الأمر، وجدنا أن العلوم ـ التي خطت خطوات واسعة إلى التقدم في يد الغرب، وأصبحت مصطلحاتها مستعملة في أكثر الدول والشعوب ـ قد أخذت حيزاً كبيراً في آراء الأعضاء من السماح بالتعريب فيها، ومن أمثلة ذلك، علم الطب وغيره من العلوم.

4 ـ اختلاف التعريب في مجمع واحد:

وقد سبقت الإشارة إلى اختلاف المجامع، وهو أمر واضح في الأمثلة التي سردناها، والتي تبين عدم اتفاق المجامع على منهج موحد، وتدل على ضعف العلاقة بينها، وهذا ما تنبهت إليه دائماً مؤتمرات التعريب، التي تعقد تحت إشراف الجامعة العربية بمشاركة هذه المجامع، وتصدر هذه المؤتمرات توصيات، تطلب فيها من المجامع تقوية الرابطة بينها وتوحيد أعمالها ومناهجها. ومن هذه التوصيات، توصيات المؤتمر الأول للمجامع اللغوية[2].

لكن الاختلاف بين هذه المجامع، يبدو أنه من الطبيعي أن يحدث؛ لاختلاف العوامل والظروف التي تؤثر في كل منها، كاختلاف مواقعها الجغرافية، وأعضائها القائمين عليها والدول التي تشرف عليها، وما إلى ذلك من عوامل الاختلاف بينها.

والذي يثير الدهشة أن يحدث هذا الاختلاف حول التعريب في مجمع واحد، نظرياً وتطبيقاً، وهذا شيء غريب في مجمع، من مهامه حل المشاكل اللغوية التي من بينها التعريب، واتخاذ قرار متفق عليه، من أجل توحيد المصطلحات العربية.

---

(1) المصطلحات العلمية، ص 188.

(2) انظر: مجلة مجمع دمشق 32/ 1/ 222 ـ 226.

فإذا استعرضنا قضايا التعريب الخلافية في كل من المجامع، وجدنا أنه لم يكن هناك مجمع يسلم من هذه الخلاف، بل إن هذه الظاهرة توجد في المجامع كلها؛ ولإبراز ذلك يمكن لنا أن نأخذ بعض الأمثلة على ذلك.

منها ما سبق لنا ذكره في غير مرة، وهو اللجنة التي قامت بتعريب معجم المصطلحات الطبية لمؤلفه أليكس كليرفيل، وهي تتكون من ثلاثة أعضاء اثنان منهم عضوا مجمع دمشق[1]، ثم جاء حسني سبح يقارن ما عرَّبته اللجنة من مصطلحات بما وجده من نفس المصطلحات في معرَّبات مجمع القاهرة أو مترجماته، ويختار مصطلحاً واحداً من المصطلحين المختلفين اللذين يقابلان المصطلح الأجنبي الواحد، أحدهما من عمل اللجنة والآخر من عمل المجمع، لإبراز الاختلاف بينهما في نقل هذا المصطلح إلى العربية، وقد يأتي هو بتعريب ثالث يخالف السابقين، فيصبح للمصطلح الأجنبي الواحد ثلاث صور مختلفة في العربية[2].

فالقضايا الخلافية بين الأعضاء تشمل تحديد التعريب وتعريفه، وتحديد ميادينه، والاشتقاق من المعربات، والأصول التي يبني عليها اللفظ الأجنبي عند تعريبه، ورسم الحروف الأجنبية بالحروف العربية، كما سبقت معالجته في الفصل الأول من الباب الأول[3].

ومن حيث رسم الأعلام الأجنبية، ظهر فيما أنجزه مجمع دمشق، اضطراب شديد يدل على أن المجمع ليس فيه منهج محدد، وإليك بعضاً من الأمثلة، التي تنبئك عن هذا الاضطراب في رسم الألفاظ المعربة؛ فكلمة Angleterre رسمها بخمس طرق هي: إنكلترا، وأنجلترا، وأنفلترا، وأنقلترا، وأنغلترا، ومثل ذلك الإسم Frederick الذي تجده مرسوماً بثلاث طرق، هي: فريديريك، فرادريك، وفريدريك، ومن ذلك الاسم فرنسة، الذي يكتب آخره بالتاء المربوطة أحياناً، كما ذكر، وبالألف أحياناً أخرى كما تجد هذا في رسم ألمانية، وغير ذلك من الأمثلة[4].

---

(1) راجع: ص137 ـ 138 من هذا الكتاب.

(2) انظر: مجلة مجمع دمشق 57/ 4/ 1982م، ص551 ـ 558.

(3) راجع: الفصل الأول من الباب الأول، ومجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، ص66.

(4) انظر: مجلة مجمع دمشق 8/ 610؛ ومجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، ص109.

أما مجمع القاهرة، فالاختلاف فيه حول رسم المصطلحات أشد اضطراباً مما في مجمع دمشق، وسبب ذلك اختلاف أعضائه في قضية التعريب، الذي أدى إلى نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية بعدة صور، مثل المصطلح Microfilm، الذي نقله إلى العربية بثلاث صور، هي: ميكروفيلم، وفيلم دقيق، وفلم صغير[1]. وقد يقر المجمع أحياناً مصطلحات، ثم ينقدها أحد أعضائه، ويبدي رأيه فيها حاملاً المجمع عليه، مثل المصطلحات الآتية، التي نقلها المجمع إلى العربية بتعريب لواحقها، وترجمة أصولها، وهي: غوليل المنقول من Alkyle، وفحميل المنقول من Carbonyle، ونمليل المنقول من مصطلح Formyle.

وهذا النقل لم يرض مصطفى الشهابي؛ حيث اختار معالجة القضية بطريقة تعريب المصطلحات المذكورة، الأمر الذي حمل المجمع على تغيير رأيه، فعرَّب هذه المصطلحات المذكورة، فقال: ألكيل، وكربونيل، وفورميل[2]. وإضافة إلى الأمثلة المذكورة نأخذ أمثلة أخرى من الكلمات التي اخْتُلِفَ في تعريبها في مجمع القاهرة، منها كلمة تترجم أحياناً، وتُعَرَّبُ أحياناً أخرى، ومنها كلمة عُرِّبَتْ ورسمت بأشكال كثيرة.

أما المصطلحات التي تترجم أحياناً، وتُعَرَّب أخرى، فمنها: المصطلح Fluor، ترجم هذا المصطلح بـ «اللاصف»، وعُرِّبَه بـ «الفلور»، وقيل الوميض الفلوري للكلمة Fluorescence وملصاف للكلمة Fluoroscopic[3]. وترجم المصطلح Geomorghologie بـ «علم شكل الأرض» وعُرِّبَ بـ «جيومورفولوجيا»[4]أ، والمصطلح allergie ترجمة بـ «التحساس» وعربه بـ «الرجية»[4]ب، والمصطلح protoplasm ترجمه بـ «جبلة» وعربه بـ «بروتوبلازم»[4]جـ.

---

(1) انظر: المعجم الشامل، ص 125.

(2) انظر: المصطلحات العلمية، ص 197؛ وراجع: ص 257 من هذا الكتاب.

(3) انظر: «معجم مصطلحات الكهرباء»، مجلة مجمع القاهرة 5/ 292.

(4) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص أ 479، ب 421، جـ 457.

وهناك الكثير من المصطلحات التي عالجها المجمع بهذه الطريقة، التي كونت ازدواجية المصطلحات العربية، وهي ما لا يرضى به الاصطلاحيون، ولا المجمع نفسه الذي صدر فيه القرار الذي ينص على أن الاصطلاحات العلمية والتقنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى[1]. وكذلك مجمع بغداد الذي وضعت إحدى لجانه - وهي لجنة اللغة العربية - أسسا في وضع المصطلحات، ومنها: لا يختار المصطلح من ألفاظ ذات دلالات شائعة[(2)أ]. و«لا يصطلح لفظ واحد لمعان علمية مختلفة[(2)ب]، ولا تتخذ ألفاظ مختلفة للمعنى العلمي الواحد»[(2)جـ].

أما المصطلحات التي عرِّبت ورسمت بطرق عديدة، فمن بينها الألفاظ الآتية:

Adiabatic تعريبها: أديباتي، أديياتي، ثابت الحرارة، أدياباتيا[(3)أ] وareostatics تعريبها: أستاتيكا هوائية، ايروستاتيكا[(3)ب]، Amicron تعريبها: أميكرون، مادون الميكرون[(3)جـ]، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي لا داعي لسردها.

5 - الصراع بين القديم والحديث:

إن الصراع بين الطريقة القديمة والحديثة في عملية التعريب، أمر سبَّبَ للمجامع مشاكل، لا تحسم حسماً نهائيّاً في جلساتها، وأصبحت تدور رحاها في عقول الأعضاء المنقسمين إلى قسمين، قسم يمثل تيّار القديم، وقسم يمثل تيّار الحديث، فالمجامع يتجاذبها هذان التياران، هل عليها أن تقتفي طريقة القدماء في التعريب؟ أو تتخذ له طريقة حديثة غير طريقة القدماء؟ إن القضية تبحث لحلها عن الطريقة السليمة التي يمكن أن تسلكها المجامع في التعريب.

(1) صدر في جلسة (11)، دورة (2)، مجموعة القرارات العلمية، ص144.

(2) «مستلزمات المصطلح العربي»، جميل الملائكة، مجلة مجمع بغداد 24/ أ12، ب 13، جـ15.

(3) انظر: المعجم الشامل، ص أ 12، ب،جـ 15.

إن إقتفاء طريقة القدماء في عملية التعريب أمر عسير، يتطلب جهداً وعناء، ويجعل حركة التعريب بطيئة، لا تدرك حركة سير المصطلحات الأجنبية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أن ما تنتجه المجامع بهذه الطريقة، قد لا يكون مرضياً لجمهور الناس؛ بسبب تطور المصطلحات، وتعود ألسنة الناس على نطق المصطلحات الحديثة.

كيف يمكن تعريب المصطلحات الحديثة ـ التي تحتاج إلى التعريب ـ على طريقة القدماء، ومعظمها طويلة الحروف؛ وكيف يمكن أن توزن على أحد موازين العربية، وهي قد تحمل ثلاث دلالات: أصلها وسابقتها ولاحقتها؟ من هنا ندرك أن اقتفاء طريقة القدماء في التعريب يجعل حركة التعريب الآن مقيدة، بل جامدة لا تتطور.

ومما يلاحظ في المنهج الذي سارت عليه المجامع في التعريب، أنه منهج يتبع خطوات القدماء، كما هو واضح في آرائها وقراراتها، ومن يطلع على هذه الآراء والقرارات، يظهر له مدى ميل هذه المجامع وتقيدها بطرق القدماء في التعريب، وفيما يلي بعض من قرارات مجمع القاهرة التي تبدي أولوية لطريقة القدماء في التعريب، ومنها:

القرار الذي سبق لنا إيراده في غير مرة في الفصول السابقة، ونصه: «يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم»[(1)أ]، وقد شرح هذا القرار في غير مرة في المواضع السابقة واكتفينا به، والقرار مؤيد بقرار آخر ينص على أن «ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب»[(1)ب]، ومن حيث كتابة الأعلام الأجنبية، جاء فيه القرار الآتي: «الأعلام الأجنبية النصرانية الواردة في كتب التاريخ تكتب كما عرّبها نصارى الشرق، فمثلاً يقال بطرس في Peter، وبقطر في Victor، وبولس في Paul، ويعقوب في Jacob، وأيوب في Job وهكذا»[(2)].

---

(1) راجع: ص أ 63 ـ 64، ب 98 من هذا الكتاب.

(2) صدر في جلسة (32) دورة (4)، مجموعة القرارات العلمية ص99.

فالقرار الأخير يبدو فيه شيء من الغموض؛ لأنّ معرفة الأعلام النصرانية التي عربها نصارى الشرق تحتاج إلى مراجعة كتب التاريخ وتنقيبها، ومع ذلك فإن التمييز بين الأسماء النصرانية المعرَّبة وغير المعرَّبة صعب؛ لأن هناك نصارى من العرب، ولأن الطريقة التي عربوا بها تلك الأعلام غير واضحة، غير أن تقيد المجمع بالطرق القديمة جعله يفضل هذا الغموض.

وثمة قرار آخر وضع قاعدة، تنقل بها الأحرف الساكنة الواقعة في أول الأسماء اليونانية واللاتينية، ونصه: «الأسماء اليونانية واللاطينية التي تبدأ بحرف ساكن، يزاد همزة قطع مكسورة في أولها، إلا ما عُرِّبَ قديماً، فيحافظ عليه كما نطق به العرب»[1].

ومما يلاحظ في نص هذا القرار، أن طريقة زيادة همزة قطع في أوائل الكلمات الأجنبية التي تبدأ بحروف ساكنة، وجدت عند القدماء، وقد نقلوا بها المصطلحات الأجنبية، ومن بينها ما ذكره النديم في الفهرست من المصطلحات، وهي: إنوسوديقوس Gnosidicus، وأغلوقن Glaucon، واقريطن Criton[2]، ثم استثنى من القدماء ما عُرِّب قديماً، وهو غير واضح أيضاً؛ لأن معناه عام، لم توضح فيه طرق القدماء، التي استثنيت من هذه القاعدة، ومثل هذا الاستثناء لطريقة القدماء، ما يلاحظ في القرارات التي وضعت قواعد لنقل الأحرف اليونانية واللاتينية إلى العربية، وهي الحروف الآتية: T, S, P, H, D[3].

ومما يثبت تقيد المجمع بالطرق القديمة ـ أشد مما ذكر ـ خروجه عن إتباع ما يجده في نطق أغلبية الناس في العصر الحاضر، ميلاً إلى القديم؛ لأن ما يدل عليه القرار ـ الذي وضع قاعدة لنقل الحرف T إلى العربية بـ الطاء[4] مدعياً فيه المجمع أن هذا هو ما لدى الأغلبية حديثاً ـ لا يؤيده الواقع؛ بل إن ما تحتويه الكتب الحديثة

---

(1) صدر في جلسة (32)، دورة (23)، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) انظر: الأسماء اليونانية واللاتينية، الفهرست، ص 68.

(3) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص107، 108، 110، 111.

(4) راجع: ص 84 ـ 85 من هذا الكتاب.

يخالف القرار، ويكفينا مثالاً لذلك، كلمة Latin التي عربت قديماً باللاطينية، فعندما تفتح صفحات الكتب الحديثة التي تحتوي هذه الكلمة، نجد فيها أن الحرف t من هذه الكلمة، مرسوم بغير رسمه القديم، حيث عرب بـ «التاء» ويقال: اللاتينية فالحرف T ينقل حديثاً على الأغلبية بـ «التاء» خلافاً لقرار المجمع.

من هنا يظهر أن المجمع بهذا الموقف في حرج وعناء، وهذا ما حمله على إصدار قرار يسهل له تتبع المعرّبات القديمة، وهو قرار ينص على أن «تدرس كتب العرب القديمة المتصلة بالمصطلحات العلمية، ويعمل لكل كتاب منها معجم بالمصطلحات التي وردت فيه، بحيث تكون هذه المعاجم في متناول الأيدي عند التعريب»[1].

إن التمسك بالطريقة القديمة في عملية التعريب، قد يؤدي إلى الركود وعدم التطور، وقد يؤدي إلى الكثير من المشاكل، ومثال ذلك أنه يوجد أحياناً من أسماء البلدان، أو الأعلام الأجنبية القديمة، ما غُيِّر وأُعْطى له اسم جديد يفترض أن تعربه المجامع كما هو، وفقاً لقواعد نطق الأعلام الأجنبية، التي أقرت نطق أي علم حسب نطقه الأصلي، عندما ينقل إلى العربية؛ غير أن الأمر عكس ذلك؛ لأن الاحترام للقديم أولى بالمجامع أخذه، ولو كان خرقاً لقاعدة وضعتها، أو نبواً عن حقيقة الأمر.

وخير مثال لما ذكر، تعريب العلم Marscilles، الذي احتمل طريقتين في التعريب، وهما: مرسى، ومرسيليا، ويقول عنه إبراهيم مدكور إن: «مرسيليا من الأعلام التي اشتهرت، وقرار المجمع في كتابة الأعلام الأجنبية، يستثنى من هذه الأعلام التي اشتهرت بنطق خاص، وإن كان قد غير نطقها في موطنها، فيلتزم ما اشتهر من الأعلام التي كتبها العرب قديماً»[2].

ويفهم من هذا مدى ميل المجمع إلى القديم، ويؤيد ذلك القرار الآتي:

---

(1) صدر في جلسة (2)، دورة (21)، مجموعة القرارات العلمية، ص 140.

(2) محاضر الجلسات، ص 102.

جميع المعرَّبات القديمة من أسماء البلدان والممالك والأشخاص المشهورين في التاريخ، التي ذكرت في كتب العرب، يحافظ عليها كما نطق بها قديماً، ويجوز أن تذكر الأسماء الحديثة التي شاعت بين قوسين، وإذا اختلف العرب في نطقين رجح أشهرهما»[1].

(1) صدر في جلسة (32)، دورة (4)، مجموعة القرارات العلمية، ص97.



الفصل الثالث
رسم الحروف الأجنبية

1 ـ مقابلة الحروف الأجنبية بالحروف العربية

2 ـ الحروف غير الموجودة في العربية

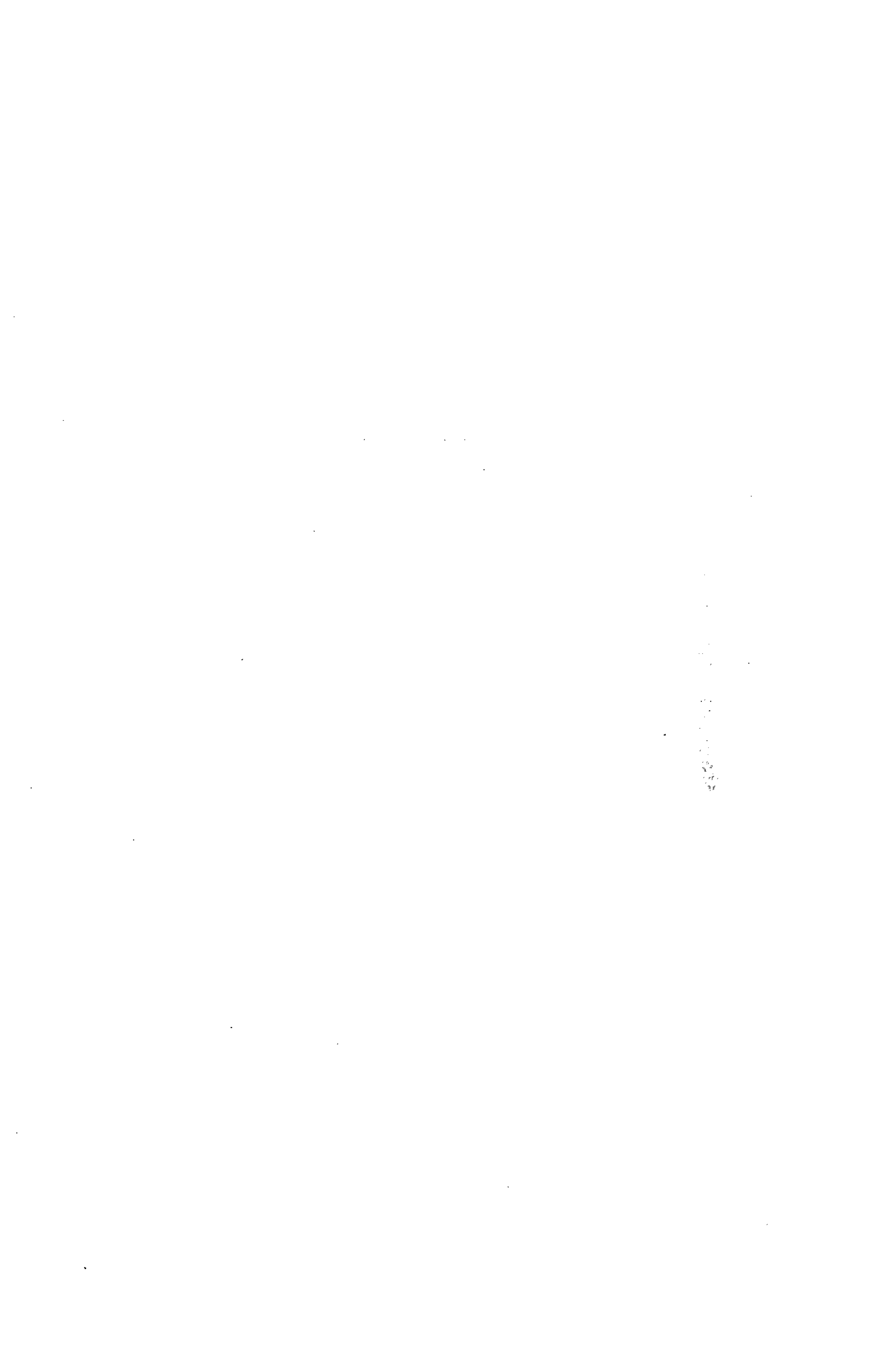
3 ـ اختفاء الحركات من الكلمات العربية

4 ـ طبع الحروف المضافة إلى العربية

5 ـ بناء اللفظ المُعرَّب

6 ـ عدم اطراد القواعد التي وضعتها المجامع

7 ـ اختلاف الأقاليم العربية



الفصل الثالث
رسم الحروف الأجنبية

1 ـ مقابلة الحروف الأجنبية بالحروف العربية :

يُعدُّ رسم الحروف الأجنبية بالحروف العربية ، من أعقد مشاكل التعريب ، فهذه المشكلة قديمة ، تتركز في كيفية نقل الألفاظ الأجنبية إلى العربية ، فمثلاً كلمة : Taraxacum[1] هل تقابل حروفها بحروف عربية تقاربها؟ أو هناك سبيل آخر غير ذلك؟ وقد اقترح المحدثون حلولاً لهذه المشكلة ؛ ولكنها لم تلق قبولاً لدى الخاصة والعامة حتى الآن ، كما وضعت المجامع حلولاً لها ، لكن المشكلة لا تزال قائمة .

فمشكلة رسم الحروف الأجنبية بالحروف العربية ، تكمن في سببين رئيسيين ، أحدهما : نقص بعض الحروف الأجنبية عن أصوات اللغة العربية ، والآخر : كون حركات اللغة العربية غير ظاهرة على الكلمات ، فالسبب الأول اقتضى من أعضاء المجامع محاولات لحلها ، وتيسر للغة العربية ، نقل المصطلحات الأجنبية بلفظها ، إذا اقتضت الضرورة التي قيدت بها المجامع أمر التعريب .

وتنحصر هذه المحاولات في فكرتين رئيسيتين ، إحداهما : أن يخترع للعربية حروف تقابل الحروف الأجنبية ، غير الموجودة في اللغة العربية ، والأخرى : نقل هذه الحروف الأجنبية بالحروف العربية القريبة منها ، فأصحاب الفكرة الأولى تدفعهم الفكرة القائلة بالتعريب النطقي ، أي تعريب اللفظ الأجنبي حسب نطقه في موطنه ، وقد خصص له موضوع في الفصل القادم ـ من هذا البحث ـ المتعلق بقرارات المجامع ، كما اقتضت القضية من أصحاب هذه الفكرة أن يدافعوا عنها ، وأن يرفعوا أمرها إلى مجامع اللغة ؛ كي تضع حلا لها ؛ لذلك حاولت هذه المجامع إيجاد الحل ؛ إلا أنه لم يلق قبولاً من أصحاب الفكرة الثانية .

---

(1) راجع ص196 ـ 197 من هذا الكتاب .

فالأمر يتطلب عرض بعض الآراء، التي تؤيد إحدى الفكرتين أو تنقدها، ليتأملها القارئ، ويختار بعد ذلك أيهما يريد، ويميل إليه ذوقه. ومن الآراء التي تنقد فكرة اختراع الحروف الجديدة، لمقابلة بعض الحروف الأجنبية غير الموجودة في العربية ما ذكره الدكتور هيثم الخياط[1] أن الأمم الأخرى لا تخترع حروفاً جديدة لرسم ما تقترضه من لغات أخرى، وإنما تكتب الحرف بأقرب حرف إليه من لغاتها، فالإغريقية مثلاً تنقل الدال «دلتا» والباء «فيتا» ولا تبتكر أي حرف جديد، وقل مثل ذلك في سائر اللغات، وما إدخال اللغة العربية بحاجة إلى مثل هذه الأحرف الدخيلة[2]أ.

وعلى هذا الأساس، اقترح هذا الباحث أن تعرَّب العربية بالطريقة التي فعلتها الأمم الأخرى، فرأي أن تعرب الباء الفارسية P التي بين الباء والفاء «باءً»، وتعرب الفاء V التي بين الباء والفاء أيضاً «فاءً»، وتطرق إلى تعريب G بطريقة اتخذها الأقدمون لنقل الحرف، وهي تعريبه بالغين، ونقد بالوجه المقابل - تعريبه بالجيم قائلاً: «أما نقله جيماً فغير منطقي لأنّ معظم الشعوب العربية تلفظ الجيم إما جيماً معطشة j d كسكان صعيد مصر والعراق وبلدان المغرب، أو جيماً مخففة j كسكان الشام، ولا ينطقها جيماً غير معطشة g إلا سكان القاهرة وبعض القبائل البدوية، وهم قلة لا تتجاوز عشر الفريقين الثاني والثالث، ونطق هذه المعربات بالجيم المعطشة أو المخففة قبيح»[2]ب.

ويؤيد هذا الرأي، ما ذكره حسن عبد العزيز، مؤلف «التعريب في القديم والحديث»، وذلك وصفاً لما يحتويه المعجم الإنجليزي العربي لمؤلفه محمد شرف، بقوله: «في اللغات التي عرَّب عنها صوائت أو حركات قصيرة أو طويلة لا نظير لها في العربية، والدقة في تصويرها تتطلب إيجاد رموز لها، وهو عمل غير مستحب؛ لأنه يزيد في رموز العربية، ولذلك كانت القاعدة أن ترسم هذه الحروف

---

(1) محمد هيثم الخياط، مدير حفظ الصحة وتعزيزها في المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية. انظر: الموسم الثقافي السابع، ص 9.

(2) «المصطلحات الطبية الموحدة ونظرية الضرورة العلمية»، المرجع السابق، ص أ ب 38.

بصورة تقربها من أصولها بحيث لا تستخدم رموز جديدة ما عدا رمزا للفتحة الممالة والكسرة الممالة[1].

والجدير بالملاحظة أن هذه الطريقة، هي التي اتخذها الأقدمون؛ لنقل الألفاظ الأعجمية إلى العربية، وليست العرب وحدها اتخذت هذه الطريقة، وإنما كانت الأمم الأخرى - كما أشار إليه هيثم الخياط -[2] تنقل الحروف الأجنبية إلى لغتها بأقرب حروفها منها؛ لذلك تشبث أصحاب هذا الرأي بالطريقة القديمة؛ لأنها لا تزال مستخدمة عند الشعوب الأخرى في العصر الحاضر؛ غير أن فكرة التجديد التي تغلب على عقول المحدثين، وفقاً لتطور سريع يسير في فلكه العالم اليوم، هي التي كونت الطريقة الجديدة، لنقل الأصوات الأجنبية، حسب نطقها الأصلي، إلى العربية.

وعلى هذا الأساس، ظهرت الأفكار التي تعالج الحروف الأجنبية غير الموجودة في العربية باختراع حروف جديدة تقابلها، وهي التي رفعت إلى جلسات المجامع، للنظر فيها فأخذت أوقاتاً طويلة للمناقشات حولها بين الأعضاء، وقد أسفرت أخيراً عن موافقة الأغلبية على إيجاد الحروف الجديدة في العربية لمقابلة بعض الحروف الأجنبية التي لا نظير لها في العربية، ولكي نتعرف على أثر هذه الأفكار، نتناول بعضاً منها.

ومما نأخذه مثالاً لها، ما ذكره إبراهيم أنيس[3] في إحدى جلسات مجمع القاهرة، عندما كان أعضاؤه يناقشون آراء متعارضة، وهو أن «الإتجاه الحديث هو مراعاة النطق، وأذكر أنه في أيام الحرب العالمية الثانية، وكنت وقتها مبعوثاً في لندن أن لجأت الإذاعة البريطانية في نطق بعض أعلام شمال أفريقيا مثل سيدي عبد الرحمن... إلى أستاذي فيرد، فلجأ إلي هو بدوره كي يستطيع أن ينطقها نطقاً عربياً صحيحاً؛ ليعلمها للمذيع لينطق الأعلام كما تنطق بها في بيئتها، هذا هو الاتجاه الجديد لدى المستشرقين في نطق الأعلام الأجنبية»[4].

---

(1) التعريب في القديم والحديث، ص195.

(2) راجع: ص270 من هذا الكتاب.

(3) عضو مجمع القاهرة، راجع: ص53 من هذا الكتاب.

(4) محاضر الجلسات، ص104.

من هذا الرأي المؤيد لاختراع الحروف الجديدة، ومن الرأي السابق الرافض - وكلا الرأيين مجرد مثال - ندرك مدى البعد الذي وصلت إليه القضية، وخاصة عند دراستنا للمقاربة التي اتخذتها المجامع سبيلاً لها، وهي محور النقاش في الموضوع الآتي.

2 - الحروف غير الموجودة في العربية :

نقصد بهذا العنوان، الحروف التي لا نظير لها في العربية، واهتمت بأمرها المجامع؛ لوجودها في اللغات التي تتعامل معها هذه المجامع وتهتم بها؛ لكونها ذات السيادة اللغوية العالمية، تنبع منها مصطلحات جديدة يدخل بعضها باب التعريب، وقد قصدنا ذلك مع تلك القيود؛ لأننا لو قصدنا الحروف الأجنبية غير الموجودة في العربية كلها، لعجزنا عن إتيانها؛ لكثرة اللغات، وكثرة حروفها التي لا مقابل لها في العربية. فالأمر واضح؛ لأن اللغات المشهورة اليوم معروفة، وهي اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، وأصل حروف هذه اللغات لاتيني؛ غير أننا سنتناول أيضاً بعضاً من حروف اللغات الأجنبية التي لها علاقة بالتعريب، قديماً وحديثاً، بصفتها ذات حضارة أصيلة، ولها صلة وثيقة باللغة العربية، مثل اللغة الفارسية، واللغة الملاوية.

ونظراً لأن الحروف هي عنوان هذا الموضوع الجزئي، فلا بد من تكرارها هنا، حتى يكون أمرها واضحاً، وهذه الحروف هي: الحرف G، ونقل إلى العربية بالغين وبالكاف، ولها خطان متوازيان، نحو «گـ» أو «كَ» وينطق بحرف «جاف»[1]، وقد أشار إليه مجمع القاهرة بأنه للأصوات غير الموجودة في العربية وهي إشارة غير واضحة؛ حيث لا نعرف هذه الأصوات، وأن رسم هذا الحرف عند المجمع يكون بالغين، إلاّ فيما عربته العرب بالجيم، يفهم من هذا أن رسم الحرف بالجيم قديم. أما مصطفى الشهابي فقد رأى أن نطقه بالغين هو قديم؛ لكن الواقع أن النطقين مستعملان في هذا الحرف، على حسب وضعه الأصلي في المصطلح، ثم أجاز

---

(1) راجع: ص 81 من هذا الكتاب.

المجمع استعمال الحرفين الجيم والغين لمقابلة الحرف؛ لأن الأعضاء المصريين لم يأخذوا رأي المجمع الأول.

والحرف J، وقد صدر قرار من مجمع القاهرة بأن يرسم هذا الحرف في اللغة العربية بالراء المنقوطة بثلاث نقاط فوقها، ويرسم هكذا (ژ)؛ لكن المجمع عدل عنه، وقرر أن يكتب الحرف وفق نطق كل لغة له[(1)أ]، ثم عدل عن هذا مرة ثانية[(3)ب]، وقرر أن يكتب الحرف جيماً معطشة[(3)جـ].

والحرف P المتوسط بين الفاء والباء، فنقل إلى العربية بالباء، وبالباء المنقوطة تحتها بثلاث نقاط، هكذا «پ»[(2)أ].

والحرف V المتوسط بين الفاء والباء أيضاً، نقل إلى العربية بالواو وبالفاء المنقوطة فوقها بثلاث نقاط، هكذا «ڤ»[(2)ب].

والحرف X، ولم يحدث في المجامع اختراع حرف جديد يقابل هذا الحرف، وقد نقلته إلى العربية برسوم مختلفة، هي: «خ» و«س» و«ك» و«كز» و«كس»[(2)جـ]. وقد جاء في معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية مقابله حرف الزاي، نحو: «زنثات» من Xanthate[(3)].

والمركب CH قوبل بالمركب العربي: التاء والشين «تش» في الأسماء الأوربية، والجيم المنقوطة بثلاث نقاط «چ» في أسماء البلاد الإسلامية، التي تستعمل هذا المركب في الكتب الجغرافية القديمة[(4)]. ولم نذكر في هذا الموضوع بعضاً من الحروف المركبة الأجنبية غير الموجودة في العربية؛ لأنها لم تقتض اختراع حروف جديدة، كما اقتضته الحروف المذكورة.

---

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص أ 99، ب جـ 98.

(2) راجع: ص أ 84، ب 86-87، جـ 87 من هذا الكتاب.

(3) انظر: المعجم المذكور، أحمد شفيق الخطيب، ط 6 (بيروت: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير 1987)، ص 687.

(4) راجع: ص 88 من هذا الكتاب.

ومن الحروف الأجنبية التي اهتمت بها المجامع، الحرف «إنج» في اللغة الملاوية، فقد رسم في العربية بالحرفين المركبين النون والجاف، نحو «نكـ» وهو يرسم في اللغة الملاوية هكذا «ع»؛ لذلك ترسم في العربية كلمة فليمبنغ، اسم مدينة ملاوية، بـ «بيمينكك»[1]، وهذا الرسم قد أخذ حيزاً كبيراً، ورسمه صعب معقد، ومن الأفضل أن تؤخذ الطريقة التي ترسم بها اللغة الملاوية هذا الحرف؛ لأنه سهل وغير مركب.

من هنا، نتساءل، كيف أصبحت هذه الحروف الأجنبية غير الموجودة في العربية، عقبة أمام المجامع في ميدان التعريب؟ للإجابة على هذا، نرى أن اللغة العربية تحتاج إلى اختراع رموز تقابل هذه الأحرف، وخاصة بعد أن تقرر لدى المجامع اللغوية العربية وجوب تعريب الأعلام الأجنبية وفق نطقها في لغتها، وهذا الاختراع عمل ليس بهين؛ لأنه يجد صعوبة القبول عند أهل اللغة العربية، وقد عرفنا كيف مر مجمع القاهرة بصعوبة الخلاف والنقد من أعضائه، وبالأحرف التي أدخلها في العربية؛ لتقابل بعض الأحرف الأجنبية السالف ذكرها.

ومع هذا الاختراع، فإن هذه الأحرف لم تعط لها المجامع أسماء معينة تعرف بها، اللهم إلا الواحد منها الذي سمي بحرف «جاف»؛ ولكن لم تكن لها مكانة من حيث الترتيب بين الحروف الهجائية العربية، وما سبب ذلك، إلا أنه يكثر عدد هذه الحروف ويخل بتربيتها الذي وضعه القدماء، وقد يسبب ضجة بين أهل اللغة العربية، ويضاف إلى ذلك أن هذه الأحرف قبلتها المجامع لحاجة معينة تتعلق بالتعريب فقط؛ لكن عدم تسميتها وعدم تخصيص مكانها، يبقى مشكلة، وقد يثير بلبلة في ذهن قارئ اللغة العربية؛ حيث يصادف حروفاً في قراءته ولا يعرف لها أسماء، ولا يجدها في الحروف الهجائية العربية.

---

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص100.

وقد يكون حل القضية غير هذا الاختراع، وهو أن ينقل الحرف الأجنبي الذي لا نظير له في العربية بحرف عربي يقرب إليه، كما يفعله القدماء عند التعريب[1]؛ لكن لهذه الطريقة اشكالات أيضاً، منها: أن نطق المعرَّب يتغير، بهذا التغير يصبح غريباً لا يعرف أصله ودلالته، ويتساءل قارئ عن معنى هذا اللفظ، أهو علم من الأعلام الأجنبية أم جنس من الأجناس منها، تطلب دراسة أقرب حرف من الحروف العربية إلى الحرف الأجنبي الذي لا نظير له في العربية، والاتفاق على ما تسفر عنه الدراسة، وغير ذلك من مراحل ووسائل تمر بها الدراسة المذكورة في المجامع، فالقيام بهذه المهمة ليس سهلاً.

من خلال ما سبق التنويه به، تدرك الإشكاليات التي تحدثها الحروف الأجنبية التي لا نظير لها في العربية عند التعريب.

3 ـ اختفاء الحركات من الكلمات العربية:

إن كون حركات اللغة العربية خافية لا تظهر على الكلمات، أوقع رسم الحروف الأجنبية بالحروف العربية في اضطراب شديد، وأصبح مشكلة كبرى في ميدان التعريب؛ لأن الكلمة الخالية من الحركات تكون دائماً مظنةً للالتباس والاشتباه، وقلّما نجد شخصاً لا يقع في خطأ عند قراءة كلمات عربية غير مضبوطة الشكل، وإذا كان هذا الخطأ يحدث في قراءة الكلمات العربية، فإن حدوثه في قراءة كلمات أجنبية مكتوبة بأحرف عربية يكون أكثر.

فالمجامع اللغوية ـ على ما وجد في معرباتها ـ تعالج هذه الحركات بإضافة أحد الأحرف اللينة بعد الحرف، وهي الألف والواو والياء، وتضاف الألف إلى آخر الحرف لتدل على أن حركته فتحة، والواو على أنها ضمة، والياء على أنها كسرة، ولهذه الطريقة أمثلة لا نرى داعياً لسردها؛ لأنها واضحة في معربات المجامع التي سبق لنا سردها[2].

---

(1) سيناقش هذا ضمن الموضوع «التعريب الحرفي والنطقي» في ص 293 من هذا الكتاب.

(2) راجع الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث.

لكن هذه الطريقة أضافت إشكالاً آخر إلى التعريب ؛ لأن الأحرف اللينة هذه متى أضيف أحدها إلى الحرف أحدث صوتاً جديداً له ؛ حيث تمد حركته، فيحدث معنى جديداً للكلمات، فالكلمة الأجنبية لها نظام من حيث النطق، فإذا تغير نطقها أحدث نوعاً آخر من دلالتها، كما هو الحال في اللغة العربية.

هذا ما يثبت أن نقل اللفظ الأجنبي إلى العربية بنطقه الأصلي في لغته، يصعب تطبيقه لأنه لكل من اللغتين، نظام في النطق يختلف أحدهما عن الآخر، كما أن لكل منهما صوتاً لا يوجد عند الآخر، وجمع النظامين أو الصوتين المختلفين في لغة واحدة بعيد عن الواقع ؛ لأنه قد يفسد أحدهما الآخر.

إن الموضوع له أهمية بالغة ؛ لتعلقه برسم الحروف الأجنبية التي يجدها دائماً قارئ اللغة العربية، لا سيما أن المجامع قد اهتمت بتعريب الأعلام الأجنبية، فوجدت نفسها مضطرة إلى البحث عن حل حاسم يهدأ به ثوران النقد على العربية، فناقشت قضايا الكتابة العربية، وشجعت أعضاءها على البحث في الموضوع ؛ لوضع حلّ له، فمجمع دمشق قدمت له مشاريع عديدة تعالج الكتابة العربية ؛ ولكن لم يرقه أي واحد منها[1].

ومجمع القاهرة بدأ عمله على البحث في القضية منذ عام 1935[2أ]، وكوّن لجنة خاصة تقوم بدراسة المشاريع التي قدمت له ؛ لإصلاح الكتابة العربية.

ومن المشاريع التي قدمت إلى المجمع، مشروع عبد العزيز فهمي، الذي عرض على المجمع في أي النار (يناير) 1944م، والمشروع يعوِّض الكتابة العربية بالكتابة اللاتينية[2ب].

والجدير بالذكر أن صاحبه لم يكن أوّل من تجرأ وطرح هذا الرأي، بل سبقته عدة مشاريع تعالج الموضوع بهذه المعالجة[3].

---

(1) انظر: مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض العربية، ص46، 108.

(2) انظر: مجلة مجمع القاهرة أ 1/ 369 ـ 370، ب 6/ 1951 ـ م ص18.

(3) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 223 ـ 224 ؛ ومجلة مجمع القاهرة 6/ 85.

ثم ظهر بعد هذا، مشروع علي الجارم بك، الذي قدَّمَ إلى اللجنة في 2 من النوار (فبراير) 1944م، ودرسه المؤتمر أيام 5، 7، 9. وقد عالج هذا المشروع قضية الحركات العربية، بطريقة إدراجها ضمن هيكل الكلمة، وهذه الحركات تختلف عن حركات العربية التقليدية، وهي لا ترسم في بعض الحالات، وصنع قواعد للتنوين والسكون، وقواعد لرسم الهمزة والألف[(1)أ].

ووصل اهتمام المجمع بالقضية، إلى أن رصد ألف جنيه مصري، مكافأة لمن يأتي بأحسن مشروع تنحل به مشكلة الكتابة العربية؛ غير أن المجمع رفض المشاريع، التي تقرب من مئتي مشروع، قدمت له مع المشروعين السابق ذكرهما[(1)ب].

وذكر الحمزاوي أن مجمع القاهرة تعاون في الأخير مع الجامعة العربية، ومؤتمر المجامع ووزارة التربية بمصر، على دراسة الموضوع، وآلت تلك الدراسات المشتركة إلى إقرار مبادئ عامة، وهي:

1 ـ ترك إصلاح الكتابة اليدوية في سبيل إصلاح الطباعة.

2 ـ شكل النصوص وجوباً، لا سيما في المستويين الابتدائيين والثانوي، ويختصر ذلك في مستوى التعليم العالي.

3 ـ ضبط مواقع النقط والحركات ضبطاً ثابتاً ضمن هيكل الكلمة[(2)].

فهذا المشروع لم يحل القضية كما يلاحظ؛ حيث عالج القضية في جانب جزئي صغير من جوانبها المتعددة، وهو النصوص فقط، ومع ذلك فهي ليست لعامة القراء؛ وإنما محصورة للدارس العربي في المستويين الابتدائي والثانوي فقط، وبقيت مشكلة الكتابة العربية ـ التي يصادفها قراء اللغة العربية ـ قائمة، وكأن المشروع لم يوضع لمعالجة هذه المشكلة؛ بل هو تحصيل الحاصل؛ لأن معظم الكتب المقررة رسمياً ـ إن لم تكن جميعها ـ في المرحلتين المذكورتين في البلاد

(1) انظر: المرجع السابق الأخير، ص أ 6/ 234، ب تيسير الكتابة العربية 9/ 283 ـ 284.

(2) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 225 ـ 226.

العربية، كانت ولا تزال ـ فيما يرى ـ ملتزمة بتلك المبادئ المذكورة، سواء أتم إقرارها من قبل المجامع ومؤتمراتها، أم لم يتم.

وإذا كان مجمع القاهرة، قد رفض ما يقارب من المئتين من المشاريع التي قدمت له، فإن حل مشكلة الكتابة العربية، التي تتركز على عدم ظهور الحركات على الكلمات، يكمن أولاً في تيسير القواعد الصرفية، من حيث معرفة أبنية الكلمات العربية، وموازينها وحركات كل حرف منها، وثانياً في تيسير القواعد النحوية، من حيث معرفة مواقع الكلمات ونظمها في الكلام، وإعراب أواخرها، ووظيفة كل منها، ويبقى بعد ذلك شكل ما يحتاج إلى الشكل والضبط، كالنصوص القيمة، والأعلام، والمصطلحات الأجنبية في كل الميادين المختلفة، والألفاظ المعربة.

ولهذا، كان على مجامع اللغة العربية أن تتعاون فيما بينها، مع التنسيق مع الجامعة العربية، ووزارات التعليم في الدول العربية، على وضع منهج موحد؛ لتيسير تعليم القواعد الصرفية والنحوية، في جميع المراحل الدراسية، ثم يتم نشره عن طريق الجامعة العربية، ثم تطبيقه بوساطة وزارات التعليم في الدول العربية، وذلك من أجل حل مشكلة الكتابة العربية، بل حل مشاكل اللغة العربية كلها التي تتمثل في طغيان العامية، والضعف في اللغة العربية الفصحى.

أما إذا لم يكن ما ذكرناه حلا لمشكلة الكتابة العربية، فاعلم أن المشكلة لم تعد هي مشكلة الكتابة العربية، بل المشكلة هي الضعف أو الجهل باللغة العربية؛ لأن ضعف الإنسان في لغته ليس بغريب، في هذا العصر، فما أكثر الضعفاء في لغة القرآن! ولكن الغريب هو الضعف المتعمد، الذي يعرف صاحبه السبب ويفعله، ويعرف ما ينجيه ولا يفعله، وهو قادر على أن يفعله.

ولا نرى حلا لمشكلة هؤلاء؛ إلا أن تشكل جميع الكلمات العربية، وذلك بإظهار الحركات بأنواعها: الضمة والفتحة والكسرة، والتنوين، على كل حرف من جميع الكلمات العربية، في الكتب والمجلات والصحف والجرائد اليومية، ولا

أظن أن أصحاب المطابع في الوطن العربي يوافقون على ذلك، ويقبلون أن يطبعوا الكتب والمجلات وغيرها مع شكل جميع الكلمات العربية التي تحتويها، وإن وافقوا وقبلوا ذلك، فعلى أساس ما يربحون منه، وسوف يكون ذلك على حساب القراء، فلن يكون الحل حلاً.

4 ـ طبع الحروف المضافة إلى العربية :

إن أساس رفض الفكرة المعارضة لاختراع الحروف الجديدة، هو خشية المختصين من تضخم الحروف العربية، إذا زيدت عليها حروف أخرى، ويترتب على ذلك ما يكون في طبع الحروف المضافة في المطابع العربية، من صعوبات وتكاليف كبيرة. ويقول بعض المؤيدين[1] لعدم استحداث حروف جديدة أن «دعوة البعض إلى استحداث أصوات جديدة تدخل في النظام الصوتي العربي، مثل حرف «ڽ» ـ كاف مثلثة للنقط الفوقية ـ لنقل حرف G... وهذا يعني زيادةً في عدد أصوات اللغة العربية وحروفها لتصبح أكثر من ثلاثين، ولا يخفى ما في هذه الدعوة إلى الزيادة من أثر سيء في نظام الكتابة العربية، وخاصة في النظام الطباعي الذي يشكو من تعدد الأشكال وازدحامها فيه»[2].

ونحن لا نرى أن استحداث أصوات جديدة يؤثر في نظام الكتابة العربية تأثيراً سيئاً؛ أو يكون ذلك عائقاً لتطور اللغة العربية؛ لأن هذه الأصوات الجديدة اقتضتها طبيعة الاقتراض في اللغة العربية من اللغات الأخرى؛ لإمكان النطق بألفاظ ومصطلحات أجنبية نطقاً صحيحاً، وأن هذه الأصوات المستحدثة تستعمل خاصة في تلك الألفاظ المعرَّبة، ولا شأن لها بألفاظ عربية، ولو كان لهذا الاستحداث أثر سيئ في العربية لما قررته مجامع اللغة العربية، وهي أحرص على سلامة اللغة العربية من غيرها.

---

(1) وهو إبراهيم بن مراد.

(2) دراسات في المعجم العربي، ص316.

أما ما يترتب على هذا الاستحداث من مشقة وتكاليف، في إضافة الحروف الجديدة لما في المطابع العربية من حروف عربية، فإن ذلك يمكن تحمله، وخاصة أنه يدخل في مسار تطويع المطابع العربية، وأنه يحدث فيها مرة واحدة، وأنه ليس أصعب مما بذل من جهود في استصناع الحروف العربية في بداية نشوء المطابع العربية، وإن كان حمل المطابع على ذلك فيه صعوبة جعلت مجمع القاهرة يهمل بعض قراراته في ذلك، كما أفادنا مصطفى الشهابي بقوله: «اتخذ المجمع في هذا الباب ستة عشر قراراً، لم يتقيد الكُتَّاب إلا ببعضها؛ ومنها ما أهمله المجمع نفسه لأسباب شتى؛ أهمها صعوبة حمل المطابع العربية على استعمال حروف وعلامات جديدة، على حين أن تلك المطابع تكاد تنوء بحمل ما عندنا منها»[1].

ث ـ بناء اللفظ المُعرَّب:

نقصد ببناء اللفظ المُعَرَّب، الصيغة العربية التي يخضع لها اللفظ الأجنبي في حال الاشتقاق منه، وهذا موضوع لم يتفق عليه المعرِّبون ـ قديماً وحديثاً ـ فدراستهم فيه لها جوانب مختلفة، ويعود سبب هذا إلى طبيعة اللغات، فبعضها لغة اشتقاقية، مثل العربية وبعضها الآخر لغة إلصاقية، مثل الإنجليزية وغيرها. فاللغة الاشتقاقية تستمد مفرداتها من الاشتقاقات الكلمية، واللغة الإلصاقية تكثر مفرداتها بواسطة إضافة السوابق واللواحق إلى أصل الكلمة. إذاً، فلكل من اللغتين طريقة خاصة، تتطلب من المعرّب في عملية الاقتراض اللفظي بينهما، دراسة كل منهما. ومن هنا ظهر الإشكال، وذلك عندما اقتضى الأمر الاشتقاقَ من اللفظ المُعَرَّب، والدراسةَ في أصوله للتنظيم المعجمي.

وهذا ما يثير التساؤل عن موقف المعرِّبين من هذه القضية؛ غير أن الدراسة حولها تبين انقسام المعرِّبين إلى قسمين، قسم يبحث عن أصل اللفظ الأجنبي أو يفترض له أصلاً وهمياً، وقسم يعتبر هذا اللفظ بحروفه أصلاً، ولا يبحث له عن هذا

(1) «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 596.

الأصل؛ لكن قبل أن نتعرض إلى الحديث عن مواضع الإشكال الواقعة فيها المجامع، رأينا أن نعالج أولاً الشقين اللذين يقع فيهما هذا الإشكال.

فأما الشق الأول فهو الاشتقاق من اللفظ الأعجمي المعرَّب، ومع ما فيه من إجازة الاشتقاق، فإن الإشكال لا يخلو منه؛ لأن الأمر يتطلب اختيار صيغة لهذا البناء، أهي في الثلاثي المجرَّد الماضي، أم في المزيد؟ أم هي في الرباعي المجرد، أم في المزيد؟

ولكي يتضح لنا هذا، نضرب له بعض الأمثلة، كالكلمة «هيدروجين» معرَّب: Hydrogen، وقد اختلفت المجامع في الاشتقاق من هذه الكلمة، بناء على افتراض أصول حروف لها، والصيغة التي تتخذ لتُبْنَى عليها الكلمة، فاشتقت من حروفها، كلمتان لصيغة واحدة، هي الرباعي المجرَّد، وهما: «درجن»[1] و«هدرج»[2]، ومن هنا يأتي إشكال آخر، وهو ازدواجية المصطلح.

وأما الشق الثاني من شقي الإشكال، فهو في التنظيم المعجمي؛ لأن الذي يضع المعجم يحار في أي أصل يدرج تحته اللفظ هيدروجين، إذا أخذ الفعل أصلاً، تندرج تحته الأسماء في ترتيب معجمه، وقد يأتي واحد يشتق منه الثلاثي المجرَّد، فيأخذ من حروفه مثلاً هدر أو رجن... الخ، فيشتد الأمر اضطراباً؛ ولهذا كانت للعلماء النقاد تبريراتهم، عندما نقدوا المعاجم القديمة والحديثة في تنظيمها الذي سارت عليه فاعتبروه خطأ، وهو افتراض أصول الحروف للفظ الأجنبي، لكن لأصحاب هذه المعاجم حق فيما فعلوه؛ لأنهم تناولوا هذه الألفاظ، فكأنهم يريدون - عند التعريب - إخضاعها إلى النظام الاشتقاقي العربي؛ وفق الترتيب الذي سلكوه في معاجمهم.

إنّ المشكل الأساسي في عملية التعريب، يكمن في السوابق واللواحق المتصلة بطرفي اللفظ الأجنبي؛ وإذا كان للّفظ الأجنبي الذي يراد تعريبُه، سابقةٌ أو

---

(1) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص427، 544.

(2) انظر: المعجم الشامل، ص99.

لاحقةٌ، واجه المعرّب عدّة مشاكل، أيعرّب أصل اللفظ وسابقته ولاحقته معه؟ أم يعرّب أصل اللفظ فقط ويترجم سابقته أو لاحقته؟ أيترجم أصل اللفظ وسابقته ولاحقته؟ أم يترجم أصل اللفظ فقط، ويعرّب سابقته أو لاحقته؟

هذا في تعريب اللفظ الأجنبي؛ وأمّا الاشتقاق منه، فما الذي يعمل المعرِّب في الاشتقاق من المُعرَّب؟ وما هي الطريقة التي يسير عليها عند استخراج الصيغة للاشتقاق منه؟ أتجرّد الكلمة من اللاصقة بحثاً عن أصل الكلمة؟ كما يفعل أصحاب المعاجم القديمة والحديثة، الذين افترضوا للكلمة الأجنبية أصولاً في حالتي الاشتقاق والترتيب المعجمي؟ أم لا تجرّد من اللاصقة باعتبارها كلّها أصولاً؟ كما يراه أصحاب هذه الفكرة؟ هذه تساؤلات تعبّر عن صعوبة إيجاد بناء للفظ المعرَّب عند إخضاعه لأحد مقاييس العربية.

وما دمنا في هذا الصدد، نشير إلى أن مبدأ مجيد محمد علي القيسي، الذي كنّا عرضناه في الفصل الأوّل من الباب الأوّل[1]؛ وذلك لتعلّقه بالموضوع، وهو أنّه لا يسمح لنقل اللفظ الأجنبي بأيّ تغيير، وصياغة تعمل فيه، ولا يجيز الفصل بين اللاصقة الأجنبية وأصلها؛ لقصد البحث عن أصل الكلمة، حتّى يخرج منه البناء العربي، فطريقته هي أنّه إذا اقتضت الضرورة إلى استخراج فعل من الكلمة الأجنبية، أُلحقت هذه الكلمة بفعل أو مصدر عربي زاخر بالحركة، وقد اتخذ كلمة to alkylate مثالاً، ويقول لها فَاعَلَ الألكيل وذلك إذا كان المراد استخراجُه، فعلاً، وأمّا إذا كان مصدراً فيقال له فعلٌ أو فَعَالٌ أو تَفَاعُلُ الألكيل مقابل Alkylation ويُفَاعل بالألكيل مقابل To be Alkylated إذا أريد له الفعل اللاحق.

فمجيد القيسي لا يسمح بأي تصرّف في اللفظ الأجنبي، كما هو واضح في هذا المثال، وفي قوله: «وينبغي أن يرسم المصطلح الأجنبي عند نقله إلى العربية

(1) راجع: 73 ـ 74، 177 ـ 178 من هذا الكتاب.

بالدّقة التي تساعدنا على نطقه باللغة الأمّ، وبذلك نكون قد حافظنا على أصالة رسمه من ناحية، وعلى إبقائه خارج مفردات وتصاريف العربية من ناحية ثانية»[1].

6 ـ عدم اطراد القواعد التي وضعتها المجامع :

على الرّغم من وجود بعض القواعد التي وضعتها المجامع، فإنّ هذه القواعد غير مطّردة عند استعمالها في التعريب، ومن يتتبّع طريقة المجامع في نقل اللفظ الأجنبي إلى العربية، يجدها مضطربة غير مطردة، وفي هذه الجزئية نحاول تحديد بعض المواضع التي يظهر فيها الاضطراب، ومنها رسم الحروف الأجنبية بالحروف العربية.

إن ما يوجد في رسم الحرف الأجنبي بالحروف العربية من الرموز التي أقرتها المجامع، وظهورها في أشكال مختلفة، لدليل على هذا الاضطراب، كما في في الأمثلة الآتية :

الحرف C، وقد نقل إلى العربية بأربع طرق، هي : س، ش، ك، ق، ومثاله في السين كلمة «سيرامت» معربة من Cermet[2أ]، وفي الشين كلمة «شيرنكوف» من Cerenkov[2ب]، وفي الكاف كلمة «الكادميوم» من Cadmium[2جـ]، وفي القاف كلمة «قيسون» من Caisson[3].

الحرف G قوبل بستة أحرف عربية، وهي : ج، خ، غ، ق، ك، كـ، ومثال في الجيم كلمة «جيلاتين» معربة من Gelatin، وفي الخاء كلمة «طرخون» من Tarragon[4] وفي الغين كلمة «براغ» من bragg[5]، وفي القاف كلمة أنكساقوراس

---

(1) «مشروع مجمع اللغة العربية الأردني»، مجلة مجمع بغداد 39/ 2/ 233.

(2) انظر : مصطلحات علمية، المجمع العلمي العراقي، (بغداد : مطبعة المجمع 1984م)، القسم الثاني ص أ ب 11، جـ 10.

(3) انظر : المعجم الشامل، ص أ 34، ب 91.

(4) انظر : مصطلحات علم البستنة، المجمع العلمي العراقي (بغداد : مطبعة المجمع العراقي 1987)، ص 348.

(5) انظر : مصطلحات علمية، المجمع العلمي العراقي، القسم الثاني، ص9.

من Anaxagoras[1] وفي الكاف كلمة «كاما» من gamma[2]، وفي حرف الجاف كلمة «كوتة» من Goethe[3].

الحرف P رسم بثلاث طرق، هي: الباء في مثل: «بروتون» المنقول من Proton[4] والباء المنقوطة بثلاث نقط «پ» في مثل: «بنتين» المنقول من Pentane[5]، والفاء في مثل «فوغمالون» المنقول من Pygmalion[6].

الحرف S نقل إلى العربية بأربع طرق، هي: ز، س، ش، ص، ومثاله في الزاي كلمة: «بوزترون» من Positron[7]، وفي السين كلمة «السيليكا» من Silica[8أ]، وفي الصاد كلمة: «صودا» من Soda[8ب].

الحرف V، نقل إلى العربية بأربع طرق مختلفة، هي الباء في مثل كلمة: «بركاني» المعرّبة من Volcanic[9أ]، والفاء في كلمة: «فيديو» المعرّبة من Video[9ب]، والفاء المثلثة الفوقية «ڤ» في مثل كلمة: «فلطية» المعرّبة من Voltage[9جـ]، والواو في مثل كلمة: «ورنيش» المعرّبة من Varnish[10].

---

(1) انظر: دراسات في المعجم العربي ص 339، يختلف رسم g هنا عما يوجد في ص 81 من هذا الكتاب.

(2) انظر: مصطلحات علمية، المجمع العلمي العراقي، القسم الثاني، ص28.

(3) راجع: ص 81 من هذا الكتاب.

(4) انظر: المعجم الشامل، ص 153.

(5) صدر له قرار في مجمع القاهرة، كما ذكر في ص 84 من هذا البحث؛ لكن قلّما يوجد في معرّبات المجمع؛ غير أن بعض الكتب التي ليست من إنجازات المجمع قد طبقت القرار كما في المثال المذكور. انظر: المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، أحمد شفيق الخطيب ط 6 (بيروت: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير 1993م)، ص36.

(6) انظر: دراسات في المعجم العربي، ص339.

(7) انظر: مصطلحات علمية، المجمع العلمي العراقي، (بغداد: مطبعة المجمع 1989م)، القسم السابع، ص34.

(8) انظر: المرجع السابق، القسم الثاني، ص أ 10، ب 108.

(9) انظر: المعجم الشامل، ص أ ب جـ 204.

(10) انظر: مصطلحات الدهانات والورنيشات، ط 1 (من منشورات مجمع عمّان 1989م)، ص49.

الحرف X ، قوبل بخمسة أحرف من الحروف العربية ، وهي : خ ، س ، ك ، كز ، كس ، ومثاله في «كس»[1] ، كلمة : «أكسيد» معرّبة من Oxide[2] .

ومن الأشياء التي لم تطرّد فيها قواعد المجامع ، رسْم المصطلح العلمي الأجنبي ؛ حيث رُسِم بطرق مختلفة ، منها رسمُ السوابق ، مثل السابقة Micro ، رسَمَها مجمع بغداد بـ «مايكرو» ، وقال «مايكرون» في Micron[3] ، هذا في موضع مما نشره من المصطلحات وفي موضع آخر رسمه بـ «ميكرو» في الـ . الـح نفسه[4] ، ومثل ذلك السابقة electro التي رسمها مجمع عمّان برسمين مختلفين ؛ حيث قال «كهرمغناطيس» في electromagnetic بالألف بعد النون ، و«كهرمغنطيسية» في electromagnetism بدون الألف بعد النون[5] ، ومنها تعريب السابقة في حين ، وترجمتها في حين آخر ، مثل السابقة A التي عربت بالألف في «أستجمية» من Astigmatism[6أ] ، ثم قوبلت باللام في الكلمة نفسها وقيل لها «لا أستجمية»[6ب] .

ومن عدم اطراد قواعد التعريب لدى المجامع أيضاً ، الجمع بين التعريب والترجمة في مصطلح واحد ؛ حيث تترجم سابقته أو لاحقته ، ويعرَّب أصله بعد هذه الترجمة ، مع اختلاف الرسوم ، كما في كلمة Voltameter ، التي نقلها مجمع القاهرة بخمس طرق مختلفة ، وهي : فلطامتر ، وفولتامتر ، ومقياس التحليل الفلطي ، والمقياس الفلطي ومقياس فلتا[7] ، وفي رسم آواخر الكلمات المعربة ،

---

(1) وقد أورد إبراهيم بن مراد هذه المقابلات للحرف في كتابه دراسات في المعجم العربي ، وذكر أنها مقابلات اتخذها مجمع القاهرة للحرف؛ غير أن ما تناوله المجمع في القرار الذي وجدناه مقابلته الحرف بـ كس كما مثّل ، راجع : ص 87 من هذا الكتاب .

(2) انظر : المعجم الشامل ، ص138 .

(3) انظر : مصطلحات علمية ، القسم الثاني ، ص97 .

(4) انظر : المرجع السابق ، القسم الثالث ، ص54 .

(5) انظر : المصطلحات العسكرية ، ط 1 (من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني 1984م) ، ص20 .

(6) انظر : أعمال مجمع اللغة العربية ، ص أ 485 ، 487 ، 489 ، ب 442 ، 448 .

(7) انظر : المعجم الشامل ، ص204 ، و«معجم مصطلحات الكهرباء» ، مجلة مجمع القاهرة 5/ 300 .

اضطرب فيه مجمع القاهرة، مثل رسم الكلمات الآتية، التي يرسمها أحياناً بالألف، وأحياناً أخرى بالتاء المربوطة، والكلمات هي: أوربا، وأمريكا، وسيبيريا، وأستراليا[1].

ويأتي أحياناً المصطلح المُعرَّب بصيغة المفرد في موضع، وبصيغة الجمع في موضع آخر بدون مبرر، مثل المصطلح electron gun، المعرب بـ «قاذف الألكترون» بصيغة المفرد، وجاء تعريب المصطلح نفسه بصيغة الجمع في «ألفة الإلكترونات» من electron affinity[2].

وهناك بعض الأمثلة في الموضوع الجزئي اختلاف التعريب في مجمع واحد التابع للفصل الثاني من هذا الباب، وبينا فيه كيف عربت الأسماء: Anglettere، وFrederic وMadrid... الخ، ويمكن لمن يستزيد الرجوع إليه[3].

والجدير بالإشارة إليه هنا، أن الأمثلة التي ذكرناها، تعد من مشاكل التعريب، وقد اكتفينا هنا؛ لأن المراد بيان عدم الاطراد لقواعد التعريب لدى المجامع، مع وجود مبدأ متفق عليه بينها كلها، وهو أن التعريب يجب أن تكون له ضوابط دقيقة، كما هو واضح في أحد الأسس التي وضعها مجمع بغداد وهو: «الابتعاد عن ترجمة المصطلح الأجنبي وتعريبه من غير قواعد وضوابط لغوية عربية مقررة»[4].

7 ـ اختلاف الأقاليم العربية:

لاختلاف الأقاليم العربية، أثر ملحوظ في اضطراب رسم الألفاظ المُعرَّبة وعدم توحيدها لدى مجامع اللغة العربية؛ لأن في هذه الأقاليم المختلفة، نزعات نطقية يتميز بعضها عن البعض، أضف إلى ذلك، المؤثرات الثقافية الأجنبية، التي أثرت في كل إقليم من هذه الأقاليم، لهجةً ولغةً وأسلوباً ونطقاً لبعض الحروف أدت كذلك إلى

---

(1) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 522.

(2) انظر: المصطلحات العسكرية، ص 20.

(3) راجع: ص 259 من هذا الكتاب.

(4) «المجمع العلمي العراقي في رحاب اللغة العربية الفصيحة»، مجلة مجمع بغداد 40/ 241.

الاضطراب، ومن ثم رسم الحرف حسب هذا النطق، وهذا من طبيعة البشر، فالإنسان إذا ما تعود على نطق حرف معين فإنه من الصعب عليه بعد ذلك تركه.

وكل مجمع يتأثر بالمؤثرات الثقافية التي تأثر بها الإقليم الذي يقع فيه؛ ولهذا قد يختلف مجمع عن آخر في قراراته وفي سلوكه اللغوي؛ نظراً لاختلاف الأقاليم التي يقع فيها كل مجمع من المجامع، وخير ما يمثل هذه الظاهرة، الإقليمان: العراق ومصر، اللذان يوجد في كل منهما مجمع ذو حركة فعالة؛ لحماية اللغة العربية وتطويرها، والإقليمان يختلفان في النطق واستعمال المصطلحات؛ نظراً لاختلاف الثقافات المؤثرة فيهما، فالعراق متأثر باللغة الإنجليزية التي أثرت في نطقه وفي استعماله المصطلحات، أما مصر فهو متأثر باللغة الفرنسية واللغات الأخرى[1]. ويؤيد ذلك ما ذكره أحمد حسن الزيات ـ عندما كان يتحدث عن قضية الفصحى والعامية، والجهود التي يقوم بها مجمع القاهرة للتقريب بينهما ـ بقوله: «أن عمل المجمع للتقريب بين اللغتين ناقص من وجه، ذلك أننا نعتمد في ألفاظ الحضارة الحديثة والحياة العامة على اللغة المصرية وحدها، وهي كثيراً ما تختلف عن لغات الأقطار العربية الأخرى، فالتموين والتعمير والترقية والإذاعة والتلفون والتلغراف في مصر يقابلها الإعاشة والإعمار والترفيع والبث والهاتف والبرق في العراق»[2].

هذا ما يتعلق باستعمال المصطلحات، وهناك تأثير إقليمي لنطق الأحرف، الذي يتميز به إقليم عن آخر، كما هو في نطق المصريين حرف الجيم الذي يخالف نطق البلدان العربية الأخرى للحرف. وهو ما أوقع مجمع القاهرة في اضطراب عندما وضع قاعدة آثر فيها المجمع هذا النطق المصري.

وقد زودنا محمد حسن عبد العزيز بمعلومة عن أثر اختلاف الأقاليم العربية في تفريق لغوي بقوله: «... العلماء والكتاب وصناع المعاجم... في غير مصر من

---

(1) انظر: «مجمع اللغة العربية بين الفصحى والعامية»، أحمد حسن زيات، مجلة مجمع القاهرة 32/ 187.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

بلاد العرب ولا سيما المغرب كانت لهم اجتهاداتهم الخاصة، فاضطرب الرسم اضطراباً شديداً واختلفت صور الكلمة اختلافات شديدة... وكان الأولى أن يجتمع العرب على منهج موحد، ولكنها ـ بكل أسف ـ النزعة الإقليمية التي تسيطر على العقول، وتحول دون التوحيد اللغوي المنشود»[1].

(1) التعريب في القديم والحديث، ص 299.

الفصل الرابع
مشاكل قرارات المجامع

1 ـ تمهيد
2 ـ التعريب من اللاتينية واليونانية
3 ـ التعريب الحرفي أو النطقي
4 ـ تكوين قواعد للتعريب
5 ـ بطء حركة المجامع
6 ـ المحافظون
7 ـ عمومية قرارات المجامع
8 ـ استعادة الكلمات العربية
9 ـ تعديل القرار



الفصل الرابع
مشاكل قرارات المجامع

1 ـ تمهيد :

إنّ الطريقة التي تدرس بها المجامع المصطلح المترجَم أو المعرَّب؛ لقبوله ثم إذاعته ونشره، تكون بقرار عند بعضها، وتكون بغير قرار عند بعضها الآخر، فأمّا القرار فإنّه يأتي بَعْد إنتهاء اللّجنة المكلّفة من دراسة المصطلحات وترجمتها وتعريبها، ثم تقدّم هذه المصطلحات المترجمة والمعرّبة إلى المؤتمر الذي تأخذ فيه مرحلتها النهائية؛ لتدخل معاجم اللغة العربية بعد صدور هذا القرار ونشره في البلدان العربية، وهذه الطريقة هي التي تسير عليها المجامع الثلاثة، وهي: مجمع القاهرة، ومجمع بغداد، ومجمع عمّان.

وأمّا الطريقة التي تكون بغير قرار، فهي التي تُركَتْ للأعضاء الذين يقومون بدراسة المصطلحات للترجمة والتعريب، وتنشر نتيجتها في مجلة المجمع بدون قرار، وهي طريقة مجمع دمشق.

2 ـ التعريب من اللاتينية واليونانية :

ستتناول هنا اللّغة التي تركّزت فيها دراسةُ بعض المجامع التعريبية في العقود الأولى، التي انشغلت فيها عقول المجمعيين؛ لنقل المصطلحات والألفاظ الأجنبية إلى العربية، فاللغات التي استأثرت باهتمام المجامع هي اللغة اليونانية واللغة اللاتينية، ويرجع السبب في ذلك إلى كون اللغتين ذواتي حضارة علمية دوّنت فيهما العلوم قديماً، وخاصة اللّغة اللاتينية التي كانت لها السيادة اللغوية في القرون السابقة، ولا تزال آثارها حتى الآن موجودةً، لا تُنسى بعد أن تسرّبت إلى لغات كثيرة، من حيث أصول الكلمات واستعمال حروفها، وبقيت بعض ألفاظها مستعملة في العلوم حتى اليوم.

فقرارات مجمع القاهرة الصادرة في التعريب، تعالج أغلبيّتها النطق اليوناني واللاتيني الذي يخالف نطق اللغات الأخرى، وإن كانت تستعمل الحروف اللاتينية، وهذا ما أثار ذات يوم، مناقشة حادة في جلسة من جلسات المجمع عندما تَبيّن لبعض الأعضاء - بعد مدّة طويلة مضت على تاريخ تأسيسه - أن هذه القرارات غير مفيدة؛ لأنّ التعريب لا يخصّ اللغتين اللاتينية واليونانية، وإنّما البحث فيه يجب أن يتناول اللغات الحديثة التي دُوّنت بواسطتها العلوم والفنون.

فهذا الأمر يتضح، عندما تُجْرى دراسة مقارنة، تستقريء عدد القرارات التي عالجت اللغتين اللاتينية واليونانية، وعدد القرارات في مقاربة الحروف وقواعد النطق في اللغات الأخرى، فالمجمع في هذا الصدد أصدر ستاً وعشرين قاعدة تعالج كتابة الأعلام من اللغتين اليونانية واللاتينية. وفي الوجه المقابل أصدر ست عشرة قاعدة عامة تعالج اللغات الحديثة والقديمة، بما فيها اللغتان اليونانية واللاتينية أيضاً، وتتناول هذه القواعد كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية بصفة عامة، مع الإشارة إلى ما عُرِّبَ قديماً وحديثاً من أسماء البلدان والأعلام الأعجمية من اللغات التي تستعمل الحروف اللاتينية وغير اللاتينية[1].

يبدو من هذا، عدم كفاية القواعد التعريبية التي وضعت للغات الحديثة؛ حيث تحتاج المجامع إلى قرارات تعريبية إضافية تستكمل القواعد، وهذا أمر يتطلب دراسات ومناقشات واتفاقاً بين الأعضاء الذين قلما يسودهم جو الوئام والوفاق في عملية وضع قاعدة تعريبية؛ لذلك لم تصدر قرارات يفترض وضعها، الأمر الذي جعل المجمع يعرِّب حسب هواه، فطوراً يتقيد ببعض القواعد المجملة التي وضعها، وطوراً لا يتقيد بها.

ويفهم مما سبق، أن قرارات المجمع التي أصدرها لمعالجة نقل الحروف اليونانية واللاتينية، غير مفيدة؛ لأن اللغتين لم تعودا تتمتعان بالسيادة اللغوية والعلمية كما كانتا من قبل؛ حيث اندثرت اللاتينية ولا يفيد التعريب منها؛ إلا أن

---

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص 82 - 115.

بعض الأسماء العلمية، قد كتبت بها، الأمر الذي حمل المجمع على النظر في وضع قاعدة لها. وقد نبه إبراهيم أنيس المجمعيين على تغير الإتجاه التعريبي المعاصر بقوله أثناء احتدام النقاش بين أعضاء مجمع القاهرة: «وفي الحقيقة نحن الآن لا نعرِّب من اللاتينية، والذين يعرِّبون في الوقت الحالي هم يعرِّبون من لغة أوربية حديثة، وقرار المجمع يقضي بأن من شاء أن يعرِّب كلمة إنجليزية... ، فليكتبها كما تنطق لا كما تكتب»[1].

3 ـ التعريب الحرفي أو النطقي:

هذا الموضوع محل نقاش وجدال لم يحسم حتى الآن؛ وذلك لأنه متعلق بوضع قواعد ينقل بواسطتها اللفظ الأجنبي إلى العربية، وهو أمر يتطلب دراسة ممعنة لقواعد اللغات النطقية التي يقع اختيار المجامع عليها؛ لكي يمكن عن طريقها نقل العلم والمصطلح الأجنبي إلى العربية، كما يتطلب أن يقوم بهذه الدراسة علماء مهرة في هذه اللغات وفي اللغة العربية أيضاً قاعدة ونطقاً، كما سبق أن وضحناه في الفصل الثالث من هذا الباب، تحت عنوان «مقابلة الحروف الأجنبية بالحروف العربية»[2].

الموضوع معقد غاية التعقيد، ويظهر هذا فيما توصلت إليه المجامع من دراسات مختلفة تناولت أعمالاً تعريبية؛ حيث انقسم أعضاؤها إلى فريقين، الفريق الأول يقول بالتعريب الحرفي؛ وهو أن ينقل العَلَم والمصطلح الأجنبي إلى العربية، برموز عربية تقابل جميع حروفه. والفريق الثاني يقول بالتعريب النطقي؛ وهو أن ينقل العَلَم والمصطلح الأجنبي إلى العربية بحروف تقابل حروفه المنطوقة فقط.

إن عرض الآراء، وبسط البراهين، وإبراز موقف كل من الفريقين، يظهر مدى أهمية الموضوع، فهو صعب معقد؛ لأن ما توصل إليه المعرِّبون من حلول لم تكن ناجعة، وأساس الإشكال الذي يرجع إليه الخلاف بين الفريقين، يكمن في الحروف

(1) محاضر جلسات / 101.

(2) راجع ص 269 ـ 272 من هذا الكتاب.

الأجنبية التي لا نظير لها في العربية ؛ لأن مشكلة هذه الحروف يواجهها كل فريق ؛ وتتطلب من كل منهما إيجاد حل لها ، حسب رأي كل فريق .

لهذا فإن إيجاد حل ناجع لهذه المشكلة ؛ ليحسم الخلاف بين الفريقين ، صعب للغاية ، وسيتضح ذلك جلياً في عرض أدلة كل من الفريقين , وكذلك في ضوء الأعمال التعريبية المطبقة في نقل الأعلام والمصطلحات الأجنبية خلال عقود مرت بها بعض المجامع .

إن الذي يقول بالتعريب النطقي له أدلة يبرهن بها على صحة رأيه ، وهي :

أولاً: تغيير الطريقة التعريبية وفق التطور الذي يسير في فلكه العالم اليوم ، كما هو واضح فيما ذكره إبراهيم أنيس السالف ذكره[1] .

ثانياً: من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - أن تعرف الحروف المكتوبة ؛ لوجود بعض الحروف في الكلمة ، وهي لا تقرأ ، مثل كلمة Wright ، وهي كلمة أخذها إبراهيم أنيس مثالاً لتوضيح موقفه عندما قال : «نحن يعنينا النطق لا الكتابة... إننا لا نتصور كيف نعرف على هذا الأساس اسم العالم اللغوي المشهور Wright ، فلو شئنا أن نعرِّب الحروف ، فسوف ينتهي الأمر بأننا لا نستطيع التعرف عليه ، ولذلك ، فنحن نعرِّب المنطوق لا المكتوب»[2] .

ثالثاً: إن ما انتهى إليه مجمع القاهرة من التعريب مدة ثلاثين عاماً كان في ارتباك على حد قول إبراهيم أنيس أيضاً ، وهو : «لقد كانت سياسة المجمع منذ ثلاثين عاماً بصدد هذا الموضوع تقوم على تعريب الحروف المكتوبة ، ويعني ذلك أن المجمع سار في مبدأ الأمر على أن يعرِّب الحرف الإغريقي أو اللاتيني بحرف كتابي عربي ، وأخيراً وجدنا أن هذه الطريقة توقعنا في ارتباك ، نظراً لأن المصريين لا يقتصرون على لغة أوربية واحدة ، بل منهم من يعرِّب من

---

(1) راجع : ص 271 من هذا الكتاب .

(2) محاضر الجلسات / أ 101 ، ب 100 .

الإنجليزية، ومنهم من يعرِّب من الفرنسية، ومنهم من يعرِّب من الألمانية، فانتهينا إلى أن الأسلم هو تعريب المنطوق لا المكتوب[(2)ب].

وقد أصدر مجمع القاهرة قراراً ـ بناء على هذا الرأي ـ ينص على أن يكتب العلم الإفرنجي بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية[1]. وعلى الرغم من صدور هذا القرار، فإن بعض الأعضاء الذين لم يرضوا به، ولا بالرأي الذي دفعه، لم يلتزموا به؛ لأنهم لا يوافقون أصحاب هذا الرأي على إضافة الحروف الجديدة إلى الحروف العربية المعروفة؛ لأنها تتطلب جهداً كبيراً، وفيها ما لا يخفى من صعوبات، كصعوبة الاتفاق بين الأعضاء فقط على رموز جديدة تضاف إلى العربية؛ لتقابل الحروف الأجنبية التي لا نظير لها في العربية، ثم صعوبة حمل المطابع العربية على إضافة تلك الرموز الجديدة إلى ما لديهم من الحروف العربية، وكل ذلك يتطلب إصدار قرار رسمي؛ ليكون مقبولاً لدى الأعضاء وغيرهم.

والجدير بالذكر هنا أن هذا القرار المذكور، والقرار الذي يقضي بإضافة رموز جديدة، يتنافى مع القرار الآخر، الذي ينص على أن ينطق بالاسم المعرَّب على الصورة التي نطقت بها العرب[2]؛ وذلك إذا كان المقصود من كلمة (العرب) هو العرب الذين يحتج بكلامهم؛ لأنهم لم يعرفوا هذه الحروف الجديدة، فكيف لهم بنطقها!.

من هنا ندرك موقف هؤلاء الذين لا يرضون بالتعريب الحرفي، ويقولون بالتعريب النطقي، ومبرراتهم لصحة ما ذهبوا إليه هي:

1 ـ إن طريقة القدماء في التعريب لم تقتض إيجاد حروف جديدة للعربية، وأنهم كانوا يعربون الأصوات الأجنبية غير الموجودة في العربية بأصوات عربية يقرب نطقها إلى تلك الحروف[3].

---

(1) صدر في جلسة (32)، دورة (4)، مجموعة القرارات العلمية، ص97.

(2) راجع: ص 98 من هذا البحث، وسيعالج في ص 309.

(3) هكذا استدل هذا الفريق بتلك الأدلة، وهي في ظاهرها لا تعارض بينها وبين أدلة الفريق الآخر، وقد سجلنا أدلة كل منهما كما هي، وعلقنا عليها، واستخلصنا منها الرأي الأنسب للحل.

2- إن الأمم الأخرى تفعل مثل ذلك؛ حيث لا تخترع حروفاً جديدة لمقابلة حروف أجنبية غير موجودة لديها، عندما تستعير ألفاظ غيرها.

3- إن التعريب النطقي، يتطلب تكوين قواعد وضوابط؛ لنقل الحروف الأجنبية إلى العربية وهذا يكلف جهوداً وعناء.

4- يصعب على المطابع العربية حمل حروف جديدة تضاف إلى الحروف العربية.

ومن أصحاب هذا الموقف محمد كامل حسين، وقد أفادنا برأيه في قوله - أثناء النقاش المحتدم في جلسة مجمع القاهرة - : «نحن خلقنا هذه الصعوبة مع أنه لا وجود لها بالمرة. . . في هيئة الأمم 121 دولة... وأعتقد أنه لا يوجد شرقي ينطق حرف الـ (U) نطقاً صحيحاً كما في الفرنسية ويعرفوننا بها في فرنسا»[(1)أ]، ثم أخذ محمد كامل مثالاً يبرهن به على صحة ما يقول، وهو: أن أحمد لطفي السيد كان ينطق فرنسيس بيكون بـ «فرانسوا باكون»، ومثل ذلك أن الإنجليز ينطقون بـ «سالزبور» ومحمد كامل يكتبها بـ «سالزبوري»[(1)ب].

إن الموقفين المتعارضين من طريقة نقل اللفظ الأجنبي إلى العربية، يجب إعادة النظر فيهما، ودراسة ما استدل كل منهما من أدلة، لنتوصل في هذه الدراسة إلى رأي يمكن اتخاذه حلا للمشكلة، ويمكن أن يوفق بينهما، وهو أن يجمع بينهما بأن يستخلص من أدلة كل منهما ما هو أنسب وأسلم، وإن خالف بعضها في جانب.

والرأي هو أن نعرِّب حسب المنطوق، كما يقول أصحاب هذا الرأي؛ غير أن هذا التعريب المنطوقي يكون على وجه التقريب بغير الحاجة إلى اختراع حروف جديدة؛ وخاصة في الأعلام الأجنبية؛ وذلك للمحافظة قدر الاستطاعة على أصالة النطق الأجنبي؛ حيث إذا ذكر اللفظ فهم السامع مدلوله مباشرة، بدون تفكير وتساؤل.

أما إن غُيِّرَ هذا اللفظ بطريقة، لا يفهم فيها مدلوله مباشرة، فإنه يكون للقارئ مشكلة الفهم؛ فإذا لم يفهم مدلوله بقى يتطلع إليه متسائلاً، أهو عَلَمٌ من الأعلام،

---

(1) محاضر الجلسات / أ 103 - 104، ب 104.

أم اسم من أسماء الأعيان؟ ولا شك أن هذا التغيير لم يأت لنا بفائدة، بل كوّن لنا مشكلة، وإذا كان كذلك، فلم نأخذه وهو يكوِّن لنا مشكلة؟

هذا إذا غيرنا اللفظ الأجنبي حسب الوزن العربي، أما إذا أخذنا رأي هؤلاء الذين يقولون بالتعريب الحرفي، فإنه سيكوِّن لنا مشكلة أيضاً؛ لأن بعض الحروف الأجنبية تكتب أحياناً ولا تنطق، فإذا نقل اللفظ الأجنبي الذي يحتوي حروفاً منطوقة، إلى العربية بحروفه جميعاً، فإن هذا اللفظ ـ بعد نقله إلى العربية ـ يلزم قراءته في العربية بجميع حروفه؛ لأن اللغة العربية تقرأ فيها الكلمات بجميع حروفها، اللهم إلا الأحرف اللينة، فإذا قرأ أحد مثل هذا اللفظ فإنه لن يفهم منه شيئاً، مثل اللفظ الذي ضربه أصحاب الرأي المعارض على التعريب الحرفي، وهو العلم Wright؛ حيث يكتب في التعربية هكذا «وراجهت» وأنّى للقارئ أن يقرأ مثل هذه الكلمة!

من هنا تظهر صعوبة تطبيق القول بالتعريب الحرفي؛ ولهذا فإن أصحاب هذا الرأي لم يوجد منهم من كتب بهذا، وطبق هذه الطريقة في التعريب، بل الذي وجد فيهم ـ قديما وحديثاً ـ تعريب الاسم وفق نطقه الذي يقرأون به هذا الاسم، أو وفق هواهم في تغيير اللفظ أو عدم تغييره، وإنه إن وجد فيهم تطبيق التعريب الحرفي؛ فإنه محصور على ألفاظ تنطق حروفها جميعاً، ولم يطبقوه ـ ولن يطبقوا ـ على ما يشبه المثال السابق.

أما قصدنا في قولنا: «على وجه التقريب»، فهو تعريب الحرف المنطوق بحرف عربي يقرب إلى هذا الحرف الأجنبي المنطوق، إذا لم يوجد في الحروف العربية ما يقابله، وأما قولنا بعدم الحاجة إلى الاختراع فلأسباب، الأول: إن اختراع حروف جديدة يكوّن صعوبات في عملية التعريب، ويحتاج إلى وقت طويل من التفكير والإبداع والإتفاق، ثم الإقرار، ثم التطبيق، ويجعل الحروف العربية كثيرة جداً، قد تسبب لأهلها النفور منها لصعوبتها، وأشد من ذلك وأخوف، هو أن عملية الاختراع قد تستمر ولا تتوقف، وفي ذلك مالا يخفى من فساد.

أما ما سبق للمجامع اختراعه من الحروف لمقابلة بعض الحروف الأجنبية التي لا نظير لها في العربية، وصدر فيها القرار، فإنها عدد قليل لا بأس بأخذها؛ لأنها لا تسبب إشكالاً في الحروف العربية، لكونها مجرد إضافة النقط على بعض الحروف، ومن دون تغيير في شكلها، ولأن هذه الحروف أخذت مكانة في الكتابة العربية؛ حيث أصبحت مستعملة في الكتب والمؤلفات العربية، وإن لم تكن مشهورة في هذا الوقت.

السبب الثاني - في عدم تأييدنا لم يقول بالاختراع - هو أن الأمم الأخرى تنقل الحرف الأجنبي الذي لا نظير له في حروفها إلى لغتنا بأقرب حرف من حروفها، كما استدل بذلك أصحاب القول بالتعريب النطقي، وأن الطريقة الحديثة في نقل اللفظ الأجنبي وهي نقل المنطوق فقط - كما هو واضح في قول إبراهيم أنيس - لا تعني اختراع حروف جديدة؛ لأنه لو كانت تعني ذلك، لرأينا في الإنجليزية حروفاً مخترعة لمقابلة الحروف الأجنبية غير الموجودة لديها. وأما ما حكاه إبراهيم أنيس من اهتمام الإذاعة البريطانية بنطق الأعلام الأفريقية حسب نطقها في لغتها[1]، فهو مجرد توضيح الاتجاه الحديث في عملية الإقتراض بين اللغات، فهو في النطق فقط، ولا يعني الكتابة ولا الاختراع.

4 - تكوين قواعد للتعريب:

إن التعريب من لغات مختلفة، أمر صعب، يسبب للمجامع مشاكل كثيرة، وخاصة بعد أن اتفقت هذه المجامع في الآونة الأخيرة على طريقة نقل الأعلام والمصطلحات الأجنبية إلى العربية، وهي أن يكون نطق اللفظ الأجنبي المنقول إلى العربية نطقاً موافقاً على نطقه الأصلي في لغته، وهو ما صدر فيه قرار مجمع القاهرة السالف ذكره[2أ]. وما ذكره بعض أعضاء المجامع من أقوال سبق ذكرها أيضاً[2ب].

---

(1) راجع: ص أ 271 من هذا الكتاب.

(2) راجع: ص أ 294، ب قول إبراهيم أنيس في 271، 294، وقول مجيد القيسي في ص 68، 74 وقول محمد شوقي أمين في ص 66 - 67، جـ 101 - 105 من هذا الكتاب.

فالأمر صعب ومعقد؛ لأن تكوين قواعد تعريبية للغات التي تُعَرَّب منها الأعلام والمصطلحات ـ على ما ذكرناه سابقاً ـ عمل يتطلب عناء ومشقة؛ من حيث دراسة قواعدها الصوتية، ثم التفكير في إختراع أصوات جديدة، لمقابلة أصوات أجنبية غير موجودة لها، ثم الاجتماع والمناقشات في جلسات المجامع، ثم الاتفاق بين الأعضاء؛ لإصدار القرار في الأصوات المخترعة، ثم نشرها في مجلات المجامع وغيرها للاستعمال[2]ـ.

وتتمثل إشكالية تكوين قواعد تعريبية للغات المختلفة، في اختلاف قواعدها النطقية، فكل واحدة من تلك اللغات تتطلب من المعرِّبين دراسة قواعدها النطقية؛ لكي ينقل ما يعرب من ألفاظ كل منها إلى العربية نقلاً يحافظ على نطقه الأصلي، ولنفترض أن لفظاً أجنبياً معيناً ينقل من أربع لغات، فإنه على المجمع أن يضع أربع قواعد نطقية تقابل قواعد هذه اللغات الأربع النطقية.

وهذا الأمر لا يكون هيّناً على المجمع؛ لأنه يقتضي من أعضائه البحث والتنقيب، ثم الدراسة، ثم الاختراع، وما إلى ذلك من المراحل الدراسية المذكورة قبل قليل، فإذا كان مجمع القاهرة قد عجز عن وضع قاعدة لنطق حرف (U) الفرنسي[1] في العربية، فإن وضع قواعد لأصوات لا نظير لها في العربية من تلك اللغات الأربع، يكون فيه أعجز؛ لأنه أصعب، وتحقيقه بعيد عن الاحتمال؛ لأسباب سبق ذكرها.

ثم إن مشكلة أخرى تظهر، عند حدوث تعارض بين هذه اللغات في عملية النقل، فالأعضاء يحارون في أي لغة يمكن تعريب اللفظ المعين منها، وهنا يظهر ميل كل منهم إلى لغة يتأثر بها، مثل اقتراح الشهابي الذي وافق عليه مجمع القاهرة، وقد سبق ذكره في الفصل الثالث من الباب الأول.

وهذا الاقتراح يفضل الأخذ بقاعدة فرنسية في نطق بعض الألفاظ التي تعارضت فيها قاعدتا اللغتين الفرنسية والإنجليزية، وقد عد الشهابي النطق الفرنسي

---

(1) انظر: محاضر الجلسات / 103 ـ 104.

في ذلك أسهل من النطق الإنجليزي[1] ، وهذا الإقتراح قد أبان تأثر صاحبه باللغة الفرنسية ؛ لما كان له من معايشة طويلة بهذه اللغة ، وقد نال بها شهادة علمية عالية ، بعد أن أقام في فرنسا ردحاً من الزمن .

وإذا كان من الصعب أن يتفق أعضاء مجمع واحد على وضع رمز واحد ؛ ليقابل حرفاً لا نظير له في العربية ؛ فمما بالك بالحروف التي ليست من لغة واحدة فقط ، وإنما من أربع لغات تختلف قواعدها النطقية .

ومما يزيد هذا الموضوع إشكالاً وصعوبة ، عرضه على مؤتمر المجامع ، الذي تناقش فيه آراء قلما تتفق على شئ فيما يخص هذا الموضوع ، وهو وضع قواعد للتعريب ، ولتوضيح ذلك نأخذ بعض الأمثلة ، منها مشروع تفضل به مجمع عمّان ، وهو مشروع عالج فيه قضية الرموز الدولية ، لإمكان تعريبها ، ولكن المشروع تعرّض في مجمع بغداد لنقد شديد في مواضع اعتبرها المجمع سقطات أبعدته عن القبول لدى هذا المجمع[2] .

والمثال الآخر ، القواعد التي وضعها مجمع القاهرة ، وهي قواعد تعريبية قررها مؤتمر هذا المجمع ، ووافقت عليها المجامع الأخرى ؛ لكن ، على الرغم من تقرير المؤتمر عليها ، ومن موافقة المجامع عليها ، فإنها لم تكن مطبقة في هذه المجامع ولم تلتزم بها ، بل كانت لكل منها طريقته الخاصة ، التي تخالف طريقة الآخر .

5 ـ بطء حركة المجامع :

إن الشروط والضوابط التي قطعتها المجامع على نفسها ، قد عرقلت حركتها في حقل التعريب ، فبحث معنى المصطلح الأجنبي في الكتب القديمة عند التعريب شرط لا بد أن يتم أولاً قبل الاقتراض[3] ، فتحقيق هذا الشرط يستغرق مدة طويلة ،

---

(1) راجع : ص 141 من هذا البحث .

(2) انظر : «مشروع مجمع اللغة العربية الأردني» ، مجلة مجمع بغداد 39/ 2/ 227 ـ 249 ؛ راجع : ص 172 ـ 176 من هذا الكتاب .

(3) انظر : مجموعة القرارات العلمية ، ص 139 ـ 140 .

وليس من السهل على أي عضو من أعضاء المجامع أداؤه والإلتزام به؛ لأن الكتب القديمة المعنية غير محددة في العنوان والتاريخ والمكان الذي توجد فيه.

ولنفترض أن هذه الكتب أو المعاجم القديمة متوفرة لدى المجمع، فإن البحث فيها عن اللفظ العربي المقابل للمصطلح أو مُعَرَّبه يأخذ وقتاً طويلاً، وقد يوجد كتاب منها في مكان ولا يوجد في مكان آخر، أو توجد ترجمة المصطلح أو تعريبه القديم في مصر ولا توجد في غيرها، فيثبت مجمع القاهرة ما وجده - بعد مدة - من ترجمة أو تعريب قديم، فإن وجد ترجمة المصطلح فبها ونعمت، وإذا لم يجد اضطر إلى تعريبه، وقس ذلك على بقية المجامع؛ فإن كلاً منها يفعل نفس العمل؛ ومن هنا يحدث الاختلاف بين هذه المجامع؛ لأن كلا منها يثبت ما وجده، سواء أوافق على ما وجده غيره، أم خالفه كما حدث مثل هذا الاختلاف بين مجمع القاهرة ومجمع بغداد.

ومما يزيد الأمر صعوبة، عدم وجود معجم قديم ثنائي اللغة، أو فردي اللغة يحوي كل المصطلحات والمُعَرَّبات القديمة، الأمر الذي يجعل المجامع تبذل جهوداً كبيرة في البحث عن مقابل المصطلح الأجنبي أو تعريبه في الكتب والمعاجم القديمة، وقد تعجز عن البحث فيها، مع أن مقابل المصطلح أو تعريبه القديم موجود في بعضها، فتضطر بعد العجز إلى تعريبه، فإذا ظهر هذا اللفظ العربي المقابل للمصطلح - بعد تعريبه، بحيث وجده بعض المجامع، أو بعض العلماء - ظهرت مشكلة أخرى، وهي ازدواج المصطلح؛ الأمر المخالف لقاعدة وضع المصطلحات لدى المجامع[(1)أ].

هذا ما يخص البحث عن اللفظ العربي المقابل للفظ الأجنبي، وهناك عامل آخر في بطء حركة المجامع، وهو مراحل دراسية تمر بها المصطلحات الجديدة لقبولها، وقد أشرنا إليها في مواضع كثيرة من هذا البحث[(1)ب]، فالزمن الذي تقتضيه المجامع في البحث عن مقابل المصطلح أو تعريبه، ثم في تلك المراحل لقبوله، لا

---

(1) راجع: ص أ 260 - 261، ب - 101 - 105، 299 من هذا الكتاب

يقل عن ستة أشهر، في حين أن الدول الغربية المتقدمة تصدرُ خلالها آلاف من المصطلحات الجديدة؛ ذلك أن المصطلح في المجامع يحتاج ستة أشهر على الأقل؛ ليعرض على علماء الأقطار العربية ومؤسساتها اللغوية؛ كي يعرف مدى صلاحيته من عدمها في هذه الأقطار[1].

كل ذلك يظهر لنا مدى بطء حركة المجامع في التعريب، ولا أدل على ذلك من تقرير لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد توصل إلى أن نسبة المصطلحات التي تم للمجامع إعدادها وتعريبها لا تتجاوز 3% من نسبة المصطلحات المحتاجة إليها في هذا العصر[2].

إن مناهج المجامع في دراسة المصطلحات التي يسيرها مبدأ المحافظة، والتي أقرتها قرارات هذه المجامع، هي السبب الرئيسي في بطء حركتها، فاستنفاد الوسائل التي يقبل بعدها تعريب المصطلح، عملية شاقة تأخذ من المجامع وقتاً طويلاً لتصل إلى الغاية، فترجمة المصطلح ـ التي لابد أن تكون أولاً؛ لكونها أولى هذه الوسائل ـ غير كافية، وقد عبر عنها الحمزاوي بـ «عائقة مهما كان اجتهادنا»، وقال: فليكن الأخذ معرَّباً، لأن العلميَّ كونيٌّ في مصطلحاته ومفاهيمه، فيحسن أن نستوعب العِلْمَ عوض أن نتيه في ترجمته[3].

6 ـ المحافظون:

وقد سبق الحديث عن هؤلاء وعن مواقفهم وآرائهم في التعريب، في الفصل الأول من الباب الأول. وفي هذا الموضوع الجزئي ستعالج الإشكالية التي يسببها هؤلاء المحافظون في قرارات المجامع الخاصة بالتعريب، فالمتتبع لهذه القرارات، يجد فيها واضحاً ميل المجامع إلى آرائهم ومواقفهم، فالقرارات التي أوردناها في

---

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص148.

(2) انظر: الخطة الشاملة للثقافة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، خ م، م ص 101.

(3) العربية والحداثة، ص 112 ـ 113.

الموضوع صراع بين القديم والحديث من الفصل الثاني من الباب الثاني[1]، أوضح دليل على ميل المجامع إلى آراء المحافظين.

وقد مالت هذه القرارات إلى آراء القدماء تحت ضغط تيار المحافظين، وكادت تسلب من المحدثين حرية الإبداع والتصرف اللغوي، الأمر الذي حد من تطبيق أغلبية هذه القرارات، فالمحافظون يركنون دائماً إلى طريقة القدماء في التعريب، والمصطلحات القديمة المعربة، طرق القدماء في التعريب، لم يعد بعضها صالحاً للاستعمال في هذا العصر.

إن العرب اليوم ليسوا مثل القدماء، الذين يعجزون عن نطق الكلمات الأجنبية الثقيلة لأن العرب اليوم قادرون على أن ينطقوا أي لفظ أجنبي ثقيل، وهو الذي جعل مصطفى جواد يدعو إلى أن يعرِّب العرب اليوم بغير وزن العربية[2]، وأحمد شفيق الخطيب يدعو إلى الإبتداء بالساكن بقوله: «إن الإبتداء بالساكن في كثير من الألفاظ المعرَّبة يحتمه ضبط تأدية المسميات كما يلفظها الناس في معظم أنحاء العالم... إما إضافة حرف الألف عند تعريب الألفاظ الإفرنجية التي تبدأ بحرف ساكن أو تحريك الحرف الساكن نفسه فهما تحريف لا مسوغ له يبعد منطوق اللفظ عن صورته وبيئته الأصلية، وbrown مثلاً هو بْرَاون لا إِبْرَاون ولا بُرَاون...»[3أ].

وليس هذا ما أجازه أحمد شفيق الخطيب فحسب؛ بل أجاز أيضاً في التعريب إلتقاء الساكنين أو عدة سواكن بقوله: «كذلك يجدر بنا التساهل في أمر التقاء الساكنين سواء أكان الأمر مقتصراً على ساكنين اثنين أم على عدة سواكن فنقول: مورس وبويل وشارل»[3ب].

فالأمر يقتضي تغيير المجامع قراراتها في التعريب، وفق هذا التطور، وإصدار قرارات جديدة توافق الطرق التي اتخذها الأعضاء، أو سارت عليها المجامع، غير الطرق التي تنص عليها قراراتها السابقة، حتى لا تكون هذه المجامع موضع انتقاد من قبل العلماء.

---

(1) راجع ص 261 ـ 265 من هذا الكتاب.

(2) انظر: حركة التعريب في العراق، ص 168 ـ 169.

(3) معجم المصطلحات العلمية والفنية، ص أ ب 747.

7 ـ عمومية قرارات المجامع :

ينبغي أن يلاحظ أولاً، أن القرارات التي تُدْرِسُ هنا، قرارات مجمع القاهرة؛ نظراً لكونه هو المجمع الذي أصدر قرارات في قواعد التعريب، أما المجامع الأخرى فإنها لم تكن لها قرارات مثل مجمع القاهرة، كما أشرنا إليه في غير مرة في المواضع السابقة، وأصبحت قواعد التعريب التي وضعها مجمع القاهرة، قواعد عامة للمجامع كلها بعد أن أقر مؤتمرها بتلك القواعد[1]. كما أننا نتناول هنا الظروف والأسباب التي صدرت تلك القرارات تحت ضغطها.

ونقصد بعمومية القرارات، ما تحمله هذه القرارات من معان شاملة مبهمة غير محددة، تسبب اضطراب الفهم واختلاف الآراء؛ حيث أصدرها المجمع تخلّصاً من آراء متعارضة متضاربة، تحت ضغط تيار الأعضاء المحافظين المتمسكين بآراء القدماء، ويقابله تيار المحدثين الذين يرون التعريب إثراءً للغة[2]، فأحسن المجمع في جانب، وأساء في جانب آخر، أما جانب إحسانه فتخلصه الجيد من ضغط الآراء المتعارضة عندما أبهم القرارات، وأما جانب إساءته فتركه الأعضاء حائرين في معايير دقيقة لهذه القرارات، وإن كان ظاهرها يميل إلى موقف المحافظين.

لكن الذي يُلاحَظُ أن جانب الإساءة أكبر أثراً من جانب الإحسان؛ لأن التعامل مع هذه القواعد، دائم ومستمر في العمل التعريبي، فيعاني المعربون من اضطراب في الفهم كلّما رجعوا إليها، ويترتب على هذا اضطراب في العلم، وأما تخلصه من أفكار متعارضة فإنه مؤقت، انتهت مشكلته بعد زوال أصحابها، وليس كذلك جانب الإساءة، فقد توسع عندما خرجت هذه القواعد عن نطاقها المحدود، إلى نطاق واسع دخلت فيه المجامع كلها؛ وذلك عندما قبلت تلك القواعد بحذافيرها.

ولهذا تعد هذه المجامع مقصِّرة، عندما قبلتها بدون تغيير ولا تعديل، مع أنها تدرك تمام الإدراك، أن الظروف والدوافع المختلفة، هي التي فرضت على مجمع القاهرة وضع هذه القواعد.

---

(1) انظر: «توصيات المؤتمر الأول»، مجلة مجمع دمشق 32/ 225.

(2) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص336.

ولكي تكون عمومية هذه القرارات واضحة لا بد من عرض بعضها فيما يلي:

(أ) قرار تحديد التعريب:

«يجيز المجمع أن تُسْتَعْمَلَ بعض الألفاظ الأعجمية ـ عند الضرورة ـ على طريقة العرب في تعريبهم»[1]. فالقرار يحتوي ما يلي: 1 ـ إجازة التعريب مقيّداً بالضرورة. 2 ـ ميدان التعريب. 3 ـ طريقة العرب. 4 ـ العرب.

محتويات القرار المذكورة عامة مبهمة، لم يشرحها المجمع بقرار آخر أو بغيره؛ غير أنه وجدت له شروح غير رسمية من قبل بعض الأعضاء، الذين يحاول كل واحد منهم تفسيره حسب فهمه وموقفه من التعريب، ومن هذه الشروح شرح الشيخ أحمد الإسكندري؛ حيث يقول: «فعبارة القرار تقتضي إجازة استعمال بعض الأعجمي في فصيح الكلام، وتقييده بلفظ (بعض) دون جنس الألفاظ، يفيد أن المراد الألفاظ الفنية والعلمية التي يعجز عن إيجاد مقابل لها، لا الأدبية، ولا الألفاظ ذات المعاني العادية، التي يتشدق بها مستعجمة زماننا من أبناء العرب»[2].

إن هذا الشرح غير واضح؛ حيث لم يوضح المقصود بإجازة التعريب عند الضرورة بل زاد من غموض القرار عندما قيَّد الاستعمال بقوله (في فصيح الكلام) الذي يحتاج إلى الشرح أيضاً، ثم تعرض شرحه المجمل للميادين التي يجوز فيها التعريب، وهي الألفاظ الفنية والعلمية التي يُعْجَزُ عن إيجاد مقابل لها، والألفاظ الفنية والعلمية غير محددة، فالفنون أنواع، وكذلك العلوم، وهناك آراء كثيرة، تتعرض لهذه الميادين، التي منها الرأي القائل بتعريب الشائع عنها، ولو كان اللفظ العربي الذي يقابله موجوداً، ثم نفى شرح الشيخ الإسكندري أن يأتي التعريب في الألفاظ الأدبية التي قد يأتي فيها التعريب أيضاً.

وقوله «يعجز» غير محدّد، ولم يأت بشرح شيء مبهم في القرار؛ فالعجز لا يعرف له وقت معين، متى يأتي، وقد يأتي في وقت ما، ويزول بعد مدة من زمن

---

(1) صدر في جلسة (31) دورة (1)، مجموعة القرارات العلمية، ص83.

(2) «الغرض من قرارات المجمع»، مجلة مجمع القاهرة 1/ 202.

البحث، فيظهر اللفظ العربي المقابل للفظ الأجنبي، وقد يأتي العجز إلى واحد من العلماء والأعضاء ولا يأتي إلى آخر.

ويبدو أن قول الإسكندري «يُعْجَزُ» توضيح للضرورة المذكورة في القرار، وهو في الحقيقة ليس توضيحاً لها؛ لأن لفظ الضرورة أنسب منه وأوضح، حيث تدخل فيها الكلمات التي لم تكن العرب عاجزة عن ترجمتها، وهي الكلمات التي تتطلب تعريبها لعلل منها كونها شائعةً، ومنها كونها مستعملةً دوليّاً... الخ، وبهذا فإن توضيحه الضرورة وبالعجز - إن قصد ذلك - ليس توضيحاً، بل جاء بغموض آخر.

وكان على الشارح أن يتعرض لطريقة العرب في التعريب؛ لكنه لم يفعل، بل تعرض للمراد بالعرب في القرار، وذلك في قوله: «والمراد بالعرب في القرار، العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع»[1].

وهذا التحديد يثير كثيراً من التساؤلات، منها: لماذا لم تكن عرب الأمصار بعد القرن الثاني يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم؟ وما الضابط المعقول في هذا التحديد، إن كان صحيحاً؟ ثم لماذا لم تكن عرب البدو بعد نصف القرن الرابع يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم؟ وما الضابط المعقول في هذا التحديد، إن كان صحيحاً؟ ومنها أيضاً: أيعني هذا التحديد أن لغة العرب قد فسدت في كل من الأمصار والبوادي بعد هذين التحديدين؟ وإذا كانت كذلك فلماذا نثق بما يقوله أصحاب المعاجم كالأزهري والجوهري والزمخشري وغيرهم، وكلهم عاشوا بعد القرن الثاني الهجري؟ بل منهم من هو ليس من العرب كالجوهري والزمخشري!

وإذا كنا نثق بما يقوله الجوهري والزمخشري، وهما ليسا من العرب حتى يقال أن سليقتهما العربية قد فسدت، فلماذا لا نثق بعربية العرب الذين عاشوا بعد القرن الثاني الهجري؟ أليسوا فصحاء في كلامهم؟ وأليست لغتهم عربية فصيحة؟

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

والذي يبدو لنا أن الشيخ الإسكندري شرح القرار حسب موقفه المحافظ المتشدد، لأن ما حدَّده في شرحه للقرار لا يوجد فيه ما يشير إليه؛ بل إن القرار يمكن أن يُشْرَحَ شرحاً يعاكس شرح الشيخ؛ لأنه عام شامل كما قلنا، يحتمل عدة احتمالات، الأمر الذي جعل الشارح يشرحه حسب موقفه، ويحدد دلالة ألفاظه كما يشاء.

وأما طريقة العرب في التعريب، فلم يتعرض لها الشارح، كما ذكرنا قبل قليل؛ مع أنها هي الأهم والأحق بالشرح والتحديد؛ لتكون مقياساً يقاس عليه في عملية التعريب في هذا العصر، وإذا كان المراد بالعرب في القرار، العرب الذين ذكرهم الشارح، فإن ما وجد لديهم من طرق في التعريب يختلف عما في القرار، وقد فصَّله سيبويه في كتابه، وسبق عرضه في المواضع السابقة، ويفهم مما ذكره أن العرب عرَّبوا بوزن من أوزان العربية، وبغير وزن منها، وعرَّبوا كذلك بدافع الضرورة وبغيره[1]؛ أما التعريب في القرار فمقيد بالضرورة، فمقتضى القرار أن التعريب لا يجوز إلا عند الضرورة، فهو من المحظورات التي لا تباح إلا عند الضرورة.

وإذا كانت طريقة العرب في التعريب كما ذكر سيبويه، فقد كان على الشارح أن يشير إلى ذلك، ولكنه لم يفعل، واكتفى بتحديد عصر الاحتجاج لكل من عرب الأمصار وعرب البادية؛ ولهذا فإن المراد بطريقة العرب في التعريب في القرار يظل مبهماً غير واضح ولا مفهوم.

وأما إذا افترضنا أن المراد بطريقة التعريب في القرار، هو ما ذكر سيبويه، فإن الالتزام به يؤدي بنا إلى مشاكل لغوية كثيرة؛ لأن الأوضاع اللغوية القديمة ليست هي الأوضاع اللغوية اليوم، فالعالم تحكمه عوامل التطور، فالقدماء كانوا يعرِّبون من لغات غير اللغات التي نعرِّب منها اليوم، ومن ثم فإن القواعد الصوتية لتلك اللغات تختلف عن القواعد الصوتية لهذه اللغات التي نعرِّب منها اليوم.

---

(1) راجع: ص 33، 35، 67، 68، 201، 203 من هذا الكتاب.

(ب) قرار تفضيل اللفظ العربي على المُعَرَّب:

ينص القرار على أن «يفضل اللفظ العربي على المُعَرَّب القديم إلا إذا اشتهر المُعَرَّب»[1]، فمن الواضح أن المجمع وضع هذا القرار لهدف عظيم، وهو تقليل المعرّبات في العربية ما أمكن، وتجريد العربية من المصطلحات المزدوجة، وإثراء البحث عن الألفاظ العربية التي تقابل بعض الألفاظ والمصطلحات الأجنبية الحديثة، وهذا من المهام التي تقع على عاتق المجمع؛ لأنه يدخل في باب إصلاح اللغة العربية.

لكن مع وضوح هذا الهدف العظيم؛ فإن في القرار شيئاً من الغموض، يثير عدة تساؤلات، منها: ما هو المعرَّب القديم؟ وما الضابط في الحكم على أن المعرَّب قديم أو غير قديم؟ ثم ما حد اشتهاره حتى يفضل هو في الاستعمال على اللفظ العربي الأصيل؟ وإذا كان المقصود بالمعرَّب القديم هو ما عرَّبه العرب في عصر الاحتجاج كما حدد الشيخ الإسكندري، فكيف يمكن لنا التمييز بين ما عرَّبوه وما عرَّبه العرب من بعدهم؟

وما الضابط في هذا التمييز؟ ثم ماذا نفعل بما عرَّبه العرب من بعد عصر الاحتجاج إلى العصر الحديث والمعاصر إذا كان قد استعمل واشتهر؟ هل نتركه ونفضل اللفظ العربي عليه؟ أو نأخذه ونترك اللفظ العربي؟

كل ذلك يحتاج إلى توضيح وبيان، ويؤسفنا أننا لم نعثر على شرح لهذا القرار، لا في مجلة مجمع القاهرة، ولا في غيرها من المجلات والكتب، كما يؤسفنا عدم التمكن من الإطلاع على بعض محاضر الجلسات التي تُسَجَّلُ فيها المناقشات بين الأعضاء حول القرارات المتعلقة بالتعريب.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ظاهر هذا القرار ـ وهو تفضيل اللفظ العربي على المعرَّب القديم ـ لم يكن مطبقاً في المجمع نفسه؛ لأنه وجد في أعماله وإنجازاته الخاصة بوضع المصطلحات، أنه كثيراً ما يعرب اللفظ الأجنبي، ويضع بجانبه

---

(1) صدر في جلسة (33) دورة (1)، مجموعة القرارات العلمية، ص 85.

مرادفات عربية، وقد ضربنا لذلك بعض الأمثلة[(1)أ]، الأمر الذي يخالف القرار المذكور.

(جـ) قرار النطق بالمُعَرَّب:

نص القرار هو: «ينطق بالاسم المُعَرَّب على الصورة التي نطقت بها العرب»[(1)ب]، وهذا القرار لم يكن أقل غموضاً من القرارين السابقين، إلا أن هذا متعلق بنطق الاسم المُعَرَّب الذي لا بد أن ينطق على الصورة التي نطقت بها العرب، والمقصود بالعرب هو نفس المقصود بالعرب في قرار إجازة التعريب كما يبدو لنا، وقد بينا ما فيه الكافية مما يشوب هذا اللفظ من غموض.

ومما يلاحظ في لفظ الاسم الموصوف بالمُعَرَّب، أنه يشتمل على نوعين من الأسماء هما: اسم العين، واسم العَلَم، غير أن هذا الأخير قد صدرت له قرارات يتعامل بها في العمل التعريبي، ومنها القراران اللذان يعالجان طريقة نقل العَلَم الأجنبي إلى العربية؛ أحدهما ينص على أن «يكتب العلم الإفرنجي الذي يكتب في الأصل بحروف لاطينية بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية...»[(1)جـ]، والقرار الآخر ينص على أن «تكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاطينية والعربية بحسب النطق بها في لغتها الأصلية»[(1)د].

لكن؛ بين هذين النوعين من الأسماء التباس على أعضاء المجمع؛ لأنهم لا يفرقون بينهما، بل جعلوهما في حكم واحد عند التعريب، هذا ما يفهم من الآراء والمناقشات حول هذا الموضوع، وقد أسلفنا بيان مواقفهم وأقوالهم، التي منها القول بتغيير اللفظ الأجنبي عند التعريب، ومنها القول بتركه كما هو في أصله، لئلاَّ يتغير نطقه، كما سبق أن ذكرنا الآراء حول العلم الأجنبي عند نقله إلى العربية، وبعض هذه الآراء يعد هذا النقل تعريباً، والبعض الآخر لا يعده تعريباً[(2)].

---

(1) راجع ص أ ب جـ 98، د 99 من هذا البحث.

(2) راجع ص 174 ـ 178 من هذا البحث.

والجدير بالإشارة إليه هنا، أن القرار ـ الذي نحن بصدده ـ يتعارض مع إحدى القواعد التعريبية التي وضعها مجمع بغداد لكتابة مصطلحات الولادة التي نشرها، والقاعدة هي كتابة الألفاظ المعرَّبة كما ينطق بها في لغتها[(1)أ]، ويلاحظ أن هذه القاعدة ـ كما يبدو ـ تخص عيناً من الأعيان؛ لأن المجمع قد أردفها بقاعدة أخرى تخص الأعلام وهي:

«النطق بأسماء الأعلام الأعجمية وكتابتها كما ينطق بها في مواطنها ما أمكن ذلك»[(1)ب].

8 ـ استعادة الكلمات العربية:

اتفقت المجامع على أن تستعاد الكلمات العربية التي دخلت اللغات الأجنبية، أي أن تعاد الكلمة العربية التي استعارتها لغة أجنبية، إلى أصلها العربي عندما يجدها المُعَرِّب في ميدان التعريب، وقد صدر عن مجمع القاهرة قرار ينص على ذلك، وهو «الكلمات العربية التي نقلت إلى اللغات الأجنبية، وحُرِّفَتْ تعود إلى أصلها العربي إذا ما نقلت إلى العربية مرة أخرى»[(2)].

وهذا أمر ليس هيناً؛ لأن البحث عن أصل اللفظ المستعمل في اللغة الأجنبية، وعن كيفية وصوله إليها، يتطلب من المعرِّب تحري الدقة في دراسته تلك الألفاظ، ليتجنب الوقوع في الخطأ، عند حكمه على لفظ ما، بأنه مستعار يجب استعادته.

ففي مثل هذه الدراسة، على المعرِّب أو المترجم أن يراجع المعاجم الأجنبية الكبيرة، ليتبين من أصول الألفاظ التي يدرسها، وكيفية وصولها إلى تلك اللغة الأجنبية التي تستعملها، ولا بد أن تجرى مثل هذه الدراسة على كل كلمة يظن بأنها من أصل عربي، أو فيها مسحة عربية، وهذا يحتاج إلى وقت كاف وجهد كبير، الأمر الذي يؤدّي إلى بطء الدراسة.

---

(1) حركة التعريب في العراق، ص أ ب 196.

(2) صدر في جلسة (6) دورة (22)، مجموعة القرارات العلمية، ص 93.

ومما يحتم على الدارس (المُعَرِّب)، تحري الدقة في دراسته تلك الألفاظ، أن المصادر التي يستقى منها المعلومات قد تعطيه رأياً مجانباً للحقيقة، وخاصة عندما تغيرت الكلمة تغيّراً بعيداً عن أصلها العربي، وكذلك عندما يجد الدارس لفظاً أجنبياً يشبه لفظاً من الألفاظ العربية في النطق، فيحكم أنه من أصل عربي يجب أن يعاد إلى العربية؛ ولكنه ليس من أصل عربي، وقد حدث مثل هذا عند الكرملي، الذي أعاد الكلمات الفرنسية Achetere وagreer وagrate وaigle إلى أصول عربية، هي: اشترى، وأغرى، وعقرب، وعاقلة[1].

وإذا كان البحث عن أصول الكلمات العربية يصعب على الدارسين، فإن البحث عن أصل الكلمة الأجنبية، يكون أصعب منه، ومما يدلنا على ذلك، الأسئلة التي طرحها المغربي في مجلس مجمع دمشق؛ للبحث والنظر في أصول الكلمات الأجنبية، ومنها: قازوزة، هل أصلها عربي يعني «القارورة» الصغيرة، أو يعني «الإناء» الذي يستعمل للخمر وفق ما بينته معاجم اللغة، أو لفظ مستعار من كلمة فرنسية أصلها gaz وgazeuse[2]أ. ومثل هذه الكلمة، التي نوقشت في مجلس المجمع، كلمة: «سَلَطة»، أهي من أصل عربي مأخوذ من «السليط» الذي يعني «الزيت»، أم هي من اللفظ الفرنسي: Salad المشتق من Sel أو Sal الذي يعني الملح باللاتينية[2]ب.

من هنا ندرك كيف تكون استعادة الكلمات العربية، مظنّة للالتباس والشك في حقيقة أصولها، فكلمة Sarrasin، نوقشت في المجلس نفسه، وأعيدت إلى أصول عربية ثلاثة، هي: صحراويين، وسراقين، وشرقيين، لا ندري أي أصل حقيقي للكلمة من الأصول المذكورة، ولا ندري إن كان حقاً، له أصل من هذه الكلمات.

ومن المشاكل التي قد تظهر في عملية استعادة الكلمات العربية، مشكلة معنى الكلمة إذا تغير؛ لأن اللغة التي استعارت الكلمة العربية قد تستعملها لمعنى غير

---

(1) راجع ص 242 ـ 243 من هذا الكتاب.

(2) انظر: «أخبار وأفكار»، مجلة مجمع دمشق 1/ 10/ أ ب 315.

معناها الأصلي، ومن ثم تتغير دلالتها، فما موقف المعرِّب عندما يجد مثل هذه الكلمة التي أصبح لها معنيان عند استعادتها، هما معناها الأصلي، ومعناها المستحدث الغريب لأصحاب اللغة العربية؟ وهذا مخالف لطريقة وضع المصطلح المقررة لدى المجامع كلها.

وقد أكد محمود الجليلي[1] صعوبة طريقة الاستعادة التي لابد منها، بقوله: «ثم لابد من استعادة الكلمات العربية التي دخلت اللغات الأجنبية، دخلت اليونانية أو اللاتينية أو غيرها، ومن الصعب إيجاد أصلها العربي»[2].

لهذا اعتبرت استعادة الكلمات العربية من مشاكل التعريب التي لابد من إيجاد حل ناجع لها؛ غير أننا نرى لهذه الاستعادة رأياً قد يفيد المعرِّب لحل إشكالها، وهو أن نترك عند تعريب الكلمات الأجنبية عربية الأصل كما هي، إذا كانت محرفة لفظاً ومعنىً، وخاصةً عندما تكون محلّ خلاف؛ حيث لا تثبت نسبتها الصحيحة إلى أصل عربي، في مصادر موثوق بها، وذلك لأسباب، أهمها:

أولاً: إن استعادة هذه الكلمات تخل بقاعدة وضع المصطلح العربي، التي توجب تخصيص لفظ لمعنى واحد[3]؛ لأن الكلمة التي استعملتها اللغة الأجنبية في غير معناها الأصلي، أصبح لها معنيان كما قلنا، هما المعنى الأصلي المعروف لدى أهل العربية، والمعنى الجديد الذي اصطلح عليه، فلو أعيدت إلى العربية لكانت تحمل هذين المعنيين.

ثانياً: إن هذه الكلمات إذا كانت قد تغيرت في لفظها ومعناها ولا تدلنا دلائل واضحةٌ ولا مصادر موثوق بها، على نسبتها إلى أصول عربية، فإن البحث عن أصولها يعد عبثاً لايفيدنا شيئاً، بل يعيقنا عن إنجاز سريع في عملية التعريب، إذا كانت لا بد منها.

---

(1) عضو مجمع بغداد. انظر: الموسم الثقافي الثاني، ص8.

(2) «تجارب في التعريب»، المرجع السابق، ص27.

(3) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص144.

ثالثاً: إن استعمال هذه الكلمات بصورها الأجنبية أسرع إلى الفهم من استعمال أصولها العربية، التي أصبحت تحمل معاني جديدة أجنبية؛ وذلك لغرابة تلك الأصول، بالنسبة لتلك المعاني الجديدة.

هذا إذا كانت الكلمة قد تغيرت في لفظها ومعناها، أما إذا كان الكلمة قد تغيرت في لفظها فقط، ولم تتغير في معناها الأصلي العام، فإن استعادة أصلها العربي، واستعماله في معنى خاص اصطلحت عليه اللغة الأجنبية، خير من إبقائها في لفظها الأجنبي، ما دام هذا المعنى الخاص داخلاً في إطار معناها الأصلي العام.

إما إذا كانت الكلمة أو الرمز تغيرت في لفظها أو رسمها فقط، ولم تتغير في معناها ودلالتها، بل استعملتها اللغة الأجنبية في نفس المعنى والدلالة بدون تخصيص، فإن استعادتها إلى العربية أولى وأجدر، ولو كانت في العربية مهجورة.

مثال ذلك استعادة الجماهيرية العربية الليبية الأرقام العربية، التي كانت تستعمل في المغرب العربي والأندلس[1]، ثم ترك استعمالها في هذين القطرين، واستعملت فيهما ـ بدلاً منها ـ الأرقام الهندية المستعملة في المشرق العربي، وللجماهيرية حق تأييد فيما قامت به؛ لأن هذه الأرقام لا تزال تحمل اسماً عربياً[2]، في اللغات التي استعارتها، وأصبح استعمالها دولياً.

9 ـ تعديل القرار:

نقصد بتعديل القرار، تغييره بقرار آخر، أو إهماله بعد صدوره ونشره بفترة من الزمن، ومن أمثلة ذلك ما ذكرناه آنفاً، من قرار لإجازة الاشتقاق المقيدة بالضرورة في لغة العلوم وذلك سنة 1934م، ثم اتخذ مجمع القاهرة قراراً يتضمن قواعد للاشتقاق من الاسم الجامد العربي، ومن الاسم الجامد المعرَّب، سنة 1963م. وإجازة الاشتقاق فيه مقيدة بالحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه على المجمع، ثم

---

(1) انظر: العلوم عند العرب، قدري حافظ طوقان (بدون بلد النشر: دار إقرأ، بدون تاريخ النشر)، ص109.

(2) تسمى هذه الأرقام في الغرب Arabic Numerals. انظر: Webster-a Merriam، ص 810.

اتخذ قراراً آخر، استغنى فيه عن هذا القيد، مجيزاً التوسع في هذا الاشتقاق بدون تقييد بالضرورة، وكان ذلك في سنة 1968م.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره مصطفى الشهابي عن مجمع القاهرة، من إهماله بعض قراراته المتعلقة برسم الحروف الأجنبية، بعد صدوره ونشره[1]. من ذلك أيضاً قرار هذا المجمع في نقل الحرف «G» اللاتيني إلى العربية بالغين العربية فقط، ثم عدل عنه وجعل لهذا الحرف حرفين مقابلين من العربية، هما الغين والجيم، ولو كان في نفس الكلمة التي ينطق فيها الحرف بصوت واحد، ككلمة glycerine التي يقابل المجمع حرف «g» فيها بالجيم حيناً، وبالغين حيناً آخر.

ومن المعروف أن هذا الحرف الأجنبي يختلف في نطقه وفق موقعه في الكلمة؛ حيث ينطق بالغين أحياناً كما في المثال المذكور، وبالجيم المعطشة، كما في كلمة geology جيولوجيا، وفي هذين المثالين فقط يظهر لنا إشكال في تطبيق قرار المجمع؛ لأننا قد ننقل حرف (g) في الكلمة الأخيرة بالغين العربية، تطبيقاً لقرار المجمع؛ ولكنه يلزم أن ينطق بالجيم المعطشة في العربية وفق نطقه الأصلي في هذه الكلمة. وهذا النطق لحرف الغين العربي، لا يعرفه أهل العربية. وإذا نطقناه بالغين العربي في هذا المثال، خرج نطقه عن صوته الأصلي الأجنبي، وهو الجيم المعطشة، وخالفنا بذلك قاعدة نطق المعرَّب التي اتفقت عليها المجامع، وهي أن ينطق المعرَّب وفق نطقه الأصلي في لغته.

ومما سبق، نعرف أن تعديل قرار له جانب إيجابي، وجانب سلبي، ومن إيجابيته كون القرار الأخير أكثر مرونةً وتجاوباً مع واقع اللغة ومتطلبات العصر، كالقرار الذي أضرب قيد الاشتقاق من أسماء الأعيان بالضرورة العلمية، وأجاز التوسع فيه بدون هذا القيد.

ومن سلبيته كون هذا العمل يحدث الفوضى في اللغة، والتشتيت وازدواجية المصطلح، ويسبب نفور أهل العربية من مجامع اللغة العربية؛ وذلك لأن قراراً

---

(1) راجع: ص 353 ـ 354 من هذا الكتاب.

لغوياً، إذا صدر من مجمع لغوي، ونشر في وسائل النشر، ثم تقبله أهل العربية وطبقوه في كتاباتهم ومحادثاتهم اليومية حتى تعودوه وترسخ في الاستعمال، فإنه يصعب بعد ذلك تركه والاستغناء عنه بغيره.

فمثل المجمع الذي يقرر قراراً لغوياً ثم يلغيه أو يتركه، ليقرر قراراً جديداً، كمثل مجلس النواب، يقرر قراراً، ثم بعد فترة من الزمن يلغيه ليقرر قراراً جديداً، فإذا كان هذا العمل غير مقبول في مجلس النواب أو نحوه، إلا للضرورة القصوى، فمن باب أولى أن يكون غير مقبول لدى مجامع اللغة العربية؛ لأن القضية التي يتدارسها أعضاؤها ويتخذون فيها قراراً، قضية لغوية؛ بل هي قضية لسان الإنسان العربي.

فإذا كانت المجامع لم تتمكن من قضاء أسلوب تعوّد الكتاب والمؤلفون العرب استعماله، وهو أسلوب «لَعِبَ دَوْراً»، فإن إزالة ما ألفه العامة من مفردات وأساليب، وخاصة ما صدر منه من قرارات المجامع، تكون أبعد للمجامع من القضاء عليها، وقد درس هذا الأسلوب كل من مجمع دمشق[1] ومجمع القاهرة[2]، لعل في استعماله في لغة الفصيح سبيلاً؛ لكن أعضاء كل واحد منهما رفضوه بالأغلبية[3]؛ لكن هل لهذا الرفض أثر في القضاء على استعمال هذا الأسلوب؟

ويكفينا جواباً لهذه السؤال، أن نفتح أي كتاب من الكتب الحديثة، وخاصة ما ألف منها بعد هذا الرفض؛ لنعرف مدى شيوع هذا الأسلوب شيوعاً ليس في استطاعة المجامع كلها سد طريقه؛ حيث قلّمَا يوجد مؤلف لا يستعمله في تأليفه، وكذلك الخطباء والمحاضرون والمدرسون.

---

(1) انظر: مجلة مجمع دمشق 47/ 2/ 1972م، ص 474.

(2) انظر: المرجع السابق 54/ 4/ 1979م، ص 986.

(3) يقول رئيس مجمع القاهرة في الدورة 45 بعد تأكد رفض أغلبية الأعضاء لهذا الأسلوب يبدو أن الرأي الغالب هو إيثار أن نقول: أد دوراً، بدلاً من لعب دوراً، وأحجم عن طرح الإجازة على التصويت. المرجع السابق، نفس الصفحة.



الفصل الخامس
الجهود الفردية والجماعية في التعريب

1 ـ تمهيد

2 ـ الجهود الحماعية

3 ـ الجهود الفردية

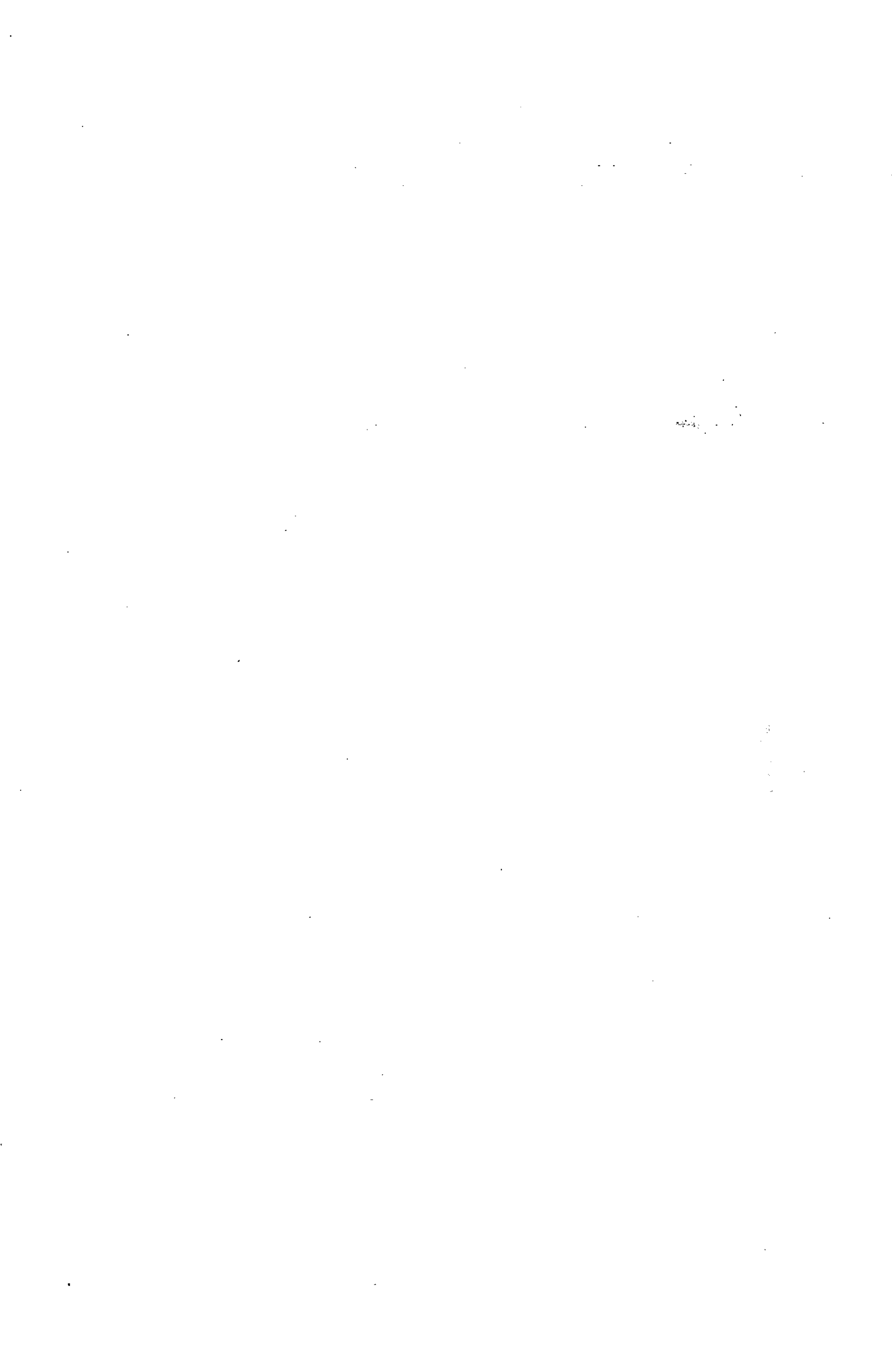
4 ـ بين المجامع والجهود الفردية والجماعية

5 ـ موقف المجامع نحو الجهود الفردية والجماعية

6 ـ انعدام التنسيق بين المجامع والجهود الفردية والجماعية

7 ـ نموذج من الجهود الجماعية

8 ـ نموذج من الجهود الفردية



الفصل الخامس
الجهود الفردية والجماعية في التعريب

1 ـ تمهيد :

إلى جانب جهود مجامع اللغة العربية، هناك جهود فردية وجهود جماعية من المؤسّسات والاتحادات والجمعيات، وكلّها تهدف ساعيةً إلى صيانة اللغة العربية وتطويرها، فقامت بإنجازات باهرة في مجال الترجمة والتعريب، وتأليف الكتب والمعاجم التي ساهمت مساهمةً كبيرةً في تطوّر اللغة العربية ورقيّها.

غير أنّ تلك الإنجازات ـ التي قام بها الأفراد والجماعات ـ كانت مبعثرةً، لا تربط بينها رابطة تجعلها منسّقة، موحّدة ومنظّمة؛ بل يستقلّ بعضها عن بعضها الآخر؛ وذلك بسبب بُعْد السعة بين الأقاليم العربية، واستقلال كلّ إقليم عن الآخر، وما يتكبّده المتنقّل بينها من صعوبات مختلفة، منها صعوبة المواصلات، وما بينها من حواجز؛ نظراً لما بينها من فروق سياسيّة وبيئيّة.

من هنا يتبيّن لنا ما في طريقة الترجمة والتعريب ووضع المصطلح، من اختلافات كثيرة بين هذه المناطق؛ لأنّ ما تمّت ترجمته أو تعريبه في منطقة من هذه المناطق الواسعة، يتكرّر عمله في منطقة أخرى؛ أضف إلى ذلك، المشارب الثقافية المختلفة التي أثّرت في كلّ منها، الأمر الذي جعل المصطلح الواحد يُنْقَل إلى العربية عن طريق ثلاث قنوات أو أكثر؛ حيث هناك من ينقل من الإنجليزية، ومن ينقل من الفرنسية، ومن ينقل من الإيطالية، ومن ينقل من الفارسيّة... الخ.

وفي ذلك يقول على القاسمي: «فقد شكلّت كل دولة عربية معجماً لغويّاً أو لجنة للترجمة والتعريب بوضع المصطلحات العلمية... وهكذا ظهرت مجامع لغوية عربية... تعمل منفصلة عشرات السنين... وإنّما نجد كذلك معاهد التعريب ومراكزَها... والجامعات العربية ومعاهد التعليم العالي... ولما كانت عملية النشر

وتوزيع الكتب في الوطن العربي تواجه صعوبات سياسية وتقنيّة متعدّدة، فقد أصبحت ازدواجية المصطلحات مسألة لا مهرب منها»[(1)أ].

بعد أن وصف القاسمي الجهود الكثيرة التي تُبْذَل في حركة الترجمة والتعريب ووضع المعاجم، تحدّث عمّا يتعلّق بتكرار بعض الأعمال التي تمّ القيام بها في منطقة من هذه المناطق؛ نتيجة ما تواجهه هذه الأعمال من صعوبات سياسيّة وتقنيّة قائلاً: «فالمصطلح الذي يترجم في مصر من الإنجليزية، قد يترجم مرّة أخرى في العراق، ومرّة ثالثة من الفرنسية في المغرب، وهكذا تظهر ثلاثة مصطلحات أو أكثر للمفهوم الواحد»[(1)ب].

لذلك ظهرت الإشكالية في هذا النقل، وخاصّة في النقل اللفظي عند التعريب، وهو ما سنركّز عليه حديثنا، غير أنّنا قبل الحديث عنه، نذكر بعضاً من هذه الجهود وأصحابها، حتى تتضّح لنا الإشكالية في النقل التي أحدثتها هذه الجهود، خارج مجامع اللغة العربية.

2 ـ الجهود الجماعية :

كانت الجهود الجماعية في حركة النقل والترجمة والتأليف، قد نشطت في القرن الماضي في عهد محمد علي زعيم مصر، الذي دعم هذه الحركة بما لديه من قدرة وحسن تدبير وسياسة، حتى أصبح عصره يعد عصر الترجمة والتعريب؛ وذلك بفضل إنشائه مدارس الترجمة والتعريب، التي تولى رئاستها العلماء العرب، الذين بعثهم إلى أوربا للدراسة الزعيم الراحل (محمد علي)، وتخرجوا في علوم مختلفة.

ومن هذه المدارس، قلم الترجمة ومدرسة الألسن، وقد أُسسا في أوائل عام (1835م)، وتمكن خريجوهما من نقل حوالي ألف كتاب أجنبي إلى العربية؛ تلبية لأمر صادر من محمد علي[(2)أ]؛ غير أنّ الجهود تشبه شيئاً من الجهود الفردية، على الرغم من كون المترجمين والمعرّبين على شكل جماعات مكلّفة بأمر من قِبَل

---

(1) «مشكلات التعريب في الوطن العربي»، مجلة الفيصل 32/ أي النار/ 1980/ ، ص أ 19؛ ب 19 ـ 20.

(2) انظر: التعريب في القديم والحديث، ص أ 159 ـ 162، ب 164 ـ 167، واللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، ص 102.

الحكومة؛ وذلك لأنّهم يعملون فرادى؛ حيث يُعْطَي لكلٍّ واحد منهم، كتابٌ أجنبي له صلة بتخصّصه، وينهي ترجمته حسب طريقته الخاصّة من عدم وجود لجنة تراقبه أو تشرف عليه، وتقوم بتصحيح ما ترجمه[(2)ب]، وهذه الطريقة تشبه طريقة الترجمة والتعريب في العصر العباسي.

وفي مطلع القرن العشرين، أخذت الجهود الجماعية تظهر؛ حيث تقوم بحركة النقل المنظم الجماعي، وكلّ منها تحاول وضع ضوابط في عملية الترجمة والتعريب، وسنُعدّ قائمةً توضّح بعض الجهود في الملحق رقم (1) في آخر هذا الكتاب.

وتأتي هذه الجهود من قبل المراكز العلمية، والإتحادات، والجمعيات، والمعاهد، والكليات، والجامعات، والوزارات الحكومية، ولها إنجازات كثيرة وعظيمة في مجال الترجمة والتعريب والتأليف ووضع المصطلح.

غير أنّ كلّ واحدة من هذه المؤسسات، تعمل مستقلّة عن غيرها، الأمر الذي أدّى برسم المصطلحات العربية، إلى عدّة رسوم تتعارض مع جهود مجامع اللغة العربية، وقد جاء علي القاسمي وجواد عبد الرحيم بإحصاء للعمل المصطلحي والمعجمي[1] الذي قامت به هذه المؤسسات والاتحادات والجمعيات...، بالإضافة إلى مساهمة بعض الأفراد لهذا العمل حتى عام 1983م وقد أسفر هذا الإحصاء عمّا يلي:

إدارة الأمانة العامة في جامعة الدول العربية:	007 كتب
المنظمات العربية المتخصّصة في جامعة الدول العربية:	009 كتب
المنظمات العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب):	055 كتاباً
الاتحادات المهنية العربية:	007 كتب
الهيئات والمؤسسات الوطنية (المجامع والجامعات والمجالس)	150 كتاباً
الهيئات والمؤسسات العالمية والأجنبية وأفراد أجانب:	020 كتاباً
أفراد عرب:	284 كتاباً
المجموع:	531 كتاباً

(1) انظر: «بيبلوغرافيا المعاجم المتخصصة في مصطلحات العلوم والآداب والفنون (معجم، قائمة، مسودة)»، مجلة اللسان العربي 20 – 21/ 1983م.

3 ـ الجهود الفردية :

من طبيعة الجهود الفردية، تقدّمُها دائماً على الجهود الجماعية في أي عمل من الأعمال البشرية؛ لأنّ الفرد يقرّر وحده ما يشاء أن يعمله من الأعمال، ويرغب أن يؤدّيه كما يريد، من دون قيد يقيّدُه فيه، ويكون العمل الفردي دائماً نواةً ينطلق منها العمل الجماعي، فحركة الترجمة والتعريب، بدأت في الوطن العربي منطلقةً من العمل الفردي؛ غير أنّ العمل الفردي يحتاج ويستند إلى العمل الجماعي، إذا أريد توسيعه وتطويره؛ لأنّ طبيعة أعمال الأفراد أن تكون مُبعثَرة، لا تحكمها رابطة توحّدها وتنظّمها.

لذلك لابد أن نشير هنا إلى بعض الجهود الفردية ـ قديما وحديثاً ـ المتمثّلة في الكتب والمعاجم التي تحتوي على الألفاظ المعرّبة، أهمّها «المعرّب» للجواقي، والمتوكلّي، و«المهذّب فيما وقع في القرآن من المُعَرَّب» للسيوطي، و«شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل» للخفّاجي.

ومن المعاجم القديمة[1] معجم «العين» لواضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي (و100 ت 170هـ)، و«الجمهرة» لمؤلفه أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (و... ت 321هـ)، و«تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (و... ت 393هـ)، و«المجمل في اللغة» و«مقاييس اللغة» لابن فارس (و329 ت 395هـ)، و«فقه اللغة» للثعالبي (و350 ت429هـ)، و «المخصص» لابن سيده (و... ت458هـ)، و«أساس البلاغة» للزمخشري (و467 ت538هـ)، و«لسان العرب» لابن منظور (و630 ت711هـ)، و«المصباح المنير» للفيومي (نحو 770هـ)، و«القاموس المحيط» للفيروز أبادي (و729 ت817هـ).

أما الكتب التي تحتوي على المعرّبات الكثيرة، فمنها: الكتب والمُعَرَّبات لحنين ابن إسحق، ومن كتبه «كتاب العشر مقالات في العين»، ومنها أيضاً: مؤلفات

---

(1) اكتفينا بذكر هذه المعاجم والكتب دون تعريف لها؛ لأن غرضنا هنا بيان الأمثلة لهذه الجهود، وقد ورد تعريب أغلبها في الكتابين المعجمات والمعاجم العربية لمؤلفه عبد الحميد الحر، والتعريب في القديم والحديث لمؤلفه محمد حسن عبد العزيز.

أبي بكر الرازي (و251 ت 313هـ)؛ منها كتابه «الحاوي الكبير في الطب»، ومنها أيضاً: كتاب «الفهرست» لأبي يعقوب النديم (ت385هـ)، وكتاب «مفاتيح العلوم» للخوارزمي (ت387هـ)، وكتبُ ابن سينا (و370 ت428هـ)، وأشهرُها كتابه «القانون»، وكتب ابن البيطار (ت646هـ)، ومن أشهرها كتابه «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية»، وغير ذلك من الكتب التي لا حاجة لإضافتها إلى ما ذكر هنا.

أمّا في عصر النهضة الحديثة، فنجد من الجهود الفردية المعاجم الآتية:

المعجم:	واضعه	أوّل صدوره
1 ـ محيط المحيط	بطرس البستاني (و1819 ت1883م)	1866 م
2 ـ قطر المحيط	بطرس البستاني	1869 م
3 ـ دائرة المعارف	بطرس البستاني	1876 م
4 ـ الدليل إلى مرادف العامي والدخيل	رشيد عيطه (و1882 ت1956م)	1898 م
5 ـ نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد	إبراهيم اليازجي (و1847ت1906م)	1904 م
6 ـ معجم الطالب	جرجس همام (و1856 ت1921م)	1907 م
7 ـ المنجد في اللغة	لويس معلوف (و1876 ت1946م)	1908 م

وقد ظهرت هذه الجهود الفردية في وضع المعاجم قبل الحرب العالمية الأولى.

وهناك معاجم ظهرت بعدها، ومنها المعاجم الآتية:

المعجم:	واضعه	أوّل صدوره
1 ـ المعتمد فيما يحتاج إليه المتأدبون	جرجي عطية (و1883 ت 1945م)	1927 م

2 ـ البستان	عبدالله البستاني (و1854 ت 1930م)	1927 م
3 ـ فاكهة البستان	عبدالله البستاني	1927 م
4 ـ متن اللغة	أحمد رضا (و1872 ت 1953م)	1958 م
5 ـ المساعد	أنستاس الكرملي	1972 م

وهناك معاجم متخصصة، منها:

المعجم:	واضعه	أول صدوره
1 ـ معجم الحيوان	أمين معلوف (و1871 ت1943م)	1932 م
2 ـ المعجم الفلكي	أمين معلوف	1935 م
3 ـ الفصحى في العامية	جبران جبور (و1915م)	1943 م
4 ـ معجم عطيه في العامي والدخيل	رشيد عطية (و1882 ت1956م)	1944 م
5 ـ رد العامي إلى الفصيح	أحمد رضا (و1872 ت1953م)	1952 م
6 ـ معجم الألفاظ العامية في اللهجة اللبنانية	أنيس فريحة (و1903م)	1973 م

وغير ذلك من المعاجم المختلفة التي وضعت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولا محل لذكرها في هذا المكان؛ غير أننا سنختار منها معجماً واحداً نقوم بدراسة بعض المعرَّبات فيه لمقارنتها بمعرَّبات المجامع.

4 ـ بين المجامع والجهود الفردية والجماعية:

المجامع هي مؤسسات تكوّنت بعد نضج سلسلة من الأفكار الثاقبة، التي كانت تفكّر في خدمة اللغة العربية صيانة وتطويراً، وهي نتاج ظروف أوجدت هذه

الأفكار بعد مشاهدة ما كانت عليه اللغة العربية من إنهيار وركود، عبر الأجيال المتعاقبة في القرون الماضية، فأصبحت ـ بعد تكوينها ـ يسيِّرها نخبةٌ من العلماء ذوي الأهلية العلمية والكفاءة اللغوية، ولهم خبرات أثبتت قدرتهم على صيانة اللغة العربية وتطويرها، وفق عصر يعيش فيه العالم.

غير أن هذه المؤسسات ـ على ما وضعته لنفسها من أهداف، وما رسمته من خطوات؛ لتصل إلى هذه الأهداف ـ أصبحت مثل المجالس النيابية التي تصدر ـ بين الحين والآخر ـ قراراً في قضية من القضايا المختلفة، إلا أن هذه المجامع تختص بأمور اللغة العربية، وليست لها أدوات سلطوية حكومية كما لدى المجالس، بل يسيرها نفر قليلون، يدرسون قضية من القضايا اللغوية، ثم يقررون حولها قراراً يطلب من أهل العربية ـ إن أرادوا أن تكون لغتهم سليمة أو فصيحة ـ تنفيذه والإلتزام به. وقد يتساءل البعض عن مدى كفاية هؤلاء القلة وقدرتهم على اختيار القرار الأولى والأصلح ليتم الاتفاق عليه، ومدى نفوذ هذه المجامع في الوطن العربي من حيث تطبيق قضائها اللغوي.

فإذا كانت هذه المجامع جمعية علماء يدرسون قضايا اللغة العربية، ويبدون آراءهم حول قضية منها، ثم يخرجون للناس ما اتفقوا عليه من هذه الآراء، بواسطة قرار دون نفوذ يفرض عليهم تطبيقه، فإن هذه المجامع تشبه بعض الجمعيات التي تحمل أهدافاً مشابهة لأهدافها، كما أن أعمالها مثل أعمال الأفراد التي لا تتجاوز حدودها؛ إلا أنها لم تكن على مشاورة ولا دراسة جماعية ولا قرار.

لنعد إلى قول من يقول إنَّ المجامع مؤسسات تعمل فقط على الترجيح والاختيار، وليست مهمتها التشريع اللغوي[1]، بل مهمتها أن تختار من القضايا الخلافية اللغوية، ما تراه بأدلة دامغة أنه الأرجح والأولى بالاستعمال، فتصدر بشأنه قراراً، ثم ينشر هذا القرار للاستعمال، فإن المجامع ـ على مثل هذا الرأي ـ لم تكن بدعة من أعمال الجمعيات الأخرى، ولا أعمال الأفراد التي لا تتجاوز حدودها.

---

(1) انظر: مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، ص 127.

ومما يجب أن نتنبه إليه ـ وينبه إليه صاحب هذا الرأي ومن يسير في فلكه ـ وجود قضية على أساسها أسست هذه المجامع ؛ ألا وهي جعل اللغة العربية تجاري اللغات العالمية الحية الحالية ، وهذه القضية تجعل اللغة العربية في حاجة ماسة إلى الإبداع والتشريع المستمر ؛ لأنه من الطبيعي أن يوجد كل يوم شيء جديد ، ومع مرور الأيام تتوالى أشياء جديدة لم تكن لأهل العربية دراسة لها ، ولا معرفة بها ؛ لأنها ليست لهم ؛ ولكنَّهم قد يحتاجون إليها ، وقد يضطرون إليها ، ومثل هذه الأشياء تلزم مجامع اللغة العربية بالإبداع والتشريع اللغوي ، غير أن هذا العمل ليس حكراً على المجامع ، بل يمكن للمؤسسات الأخرى القيام به أيضاً .

يبدو من خلال هذا العرض الموجز ، افتقار المجامع إلى شخصية ذات نفوذ قوي ، تستعمله دعماً لتطبيق قراراتها وإنجازاتها اللغوية ، لكي تكون محترمة يستعملها اللسان العربي والقلم العربي أينما كان ، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال مهم : من أي جهة يصدر هذا النفوذ ، حتى تتحقق إلزامية قرارات المجامع ؟ للإجابة على هذا السؤال ، نذكر بعض الآراء التي نصادفها أحياناً من خلال الدراسات المجمعية ، ومنها الرأي القائل بأهمية إصدار قرار سياسي ، من الدول العربية جميعاً باتفاق ، يؤيد المجامع ، ويعطي لقراراتها وإنجازاتها سلطان الاستعمال[1] .

فإن لم يكن هذا الأمر لمجامعنا اللغوية ، فإن شخصيتها تبقى مثل شخصيات المؤسسات الأخرى التي تدخر إنجازاتها اللغوية في رفوف المكتبات ومخازن الكتب ؛ بل يوجد من هذه المؤسسات ما هو أحسن منها ، مثل وزارات التربية والتعليم ، التي تبذل جهودها في وضع مؤلفات وترجمات ، وتقررها على المؤسسات التابعة لها ، من مدارس ومعاهد وكليات وجامعات .

غير أن مثل هذا العمل لا يكون سهلاً ، إذا نظرنا إلى وضع الدول العربية ، التي تمزق جسدها عوامل بعد عوامل ، أهمها العامل السياسي ، خاصة إذا نظرنا إلى عدد مجامعنا التي تقوم في أربع دول فقط من إحدى وعشرين دولة عربية ، فإجبار دولة ليس فيها مجمع لغوي على استعمال ما قرره مجمع دولة أخرى شيء قد لا ترضى

---

(1) سيأتي لنا رأي لحل هذا الموضوع في ص 352 ـ 354 من هذا الكتاب .

به، فيكفينا دليلاً على ذلك، المملكة العربية السعودية، فإن بعض أساتذة جامعاتها يرفض استعمال المعجم الوسيط مرجعاً للألفاظ والمصطلحات في ميدان البحث العلمي[1]، وقد يقاس ذلك على بقية الدول.

من هنا يتبين لنا أن الأمل المرجو بعيد عن الواقع، كما يتبين لنا وجود الإشكاليات التي تواجهها المجامع من عدم نفوذها، ومن جهود فردية وجماعية في خدمة اللغة العربية، وخاصة ما يخص حركة الترجمة والتعريب.

من هذا المنطلق نتساءل عن موقف المجامع نحو الجهود الفردية والجماعية، وعن المقاربة التي اتخذها لأن تنسجم معها وتحل إشكاليتها، وسيكون هذا موضوع حديثنا الآتي.

5 ـ موقف المجامع نحو الجهود الفردية والجماعية:

نعالج هنا ما يخص التعريب؛ لأنه الموضوع الأساسي لهذا البحث، وكان موقف المجامع واضحاً منذ البداية، عندما أجازت التعريب مقيداً بالضرورة، مشروطاً بأن يكون على طريقة العرب في تعريبهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وعرب البادية إلى منتصف القرن الرابع الهجري، كما سبقت معالجته في عدة مواضيع، ولا داعي لتكرارها هنا، فاعتبر ما عُرِّبَ في هذا الوقت من الكلمات الأجنبية عربية الوضع، لا تمس ولا ينظر إليها؛ من حيث وضعها وواضعها، وسواء أكانت من جهود فردية أم جماعية، ثم اعتبر ما عُرِّب بعد هذا التحديد الزمني مولَّداً يجب أن ينظر فيه.

والجدير بالإشارة إليه هنا أن الترجمة والتعريب، بعد هذا الوقت، غالباً ما تكون على أيدي الأفراد، وقد اتضح موقف المجامع عندما عدت ما عُرِّب بعد هذا

---

(1) أخبرنا السيد فاروق سعد الدين من الفلبين، وهو طالب بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في لقاء معه بتاريخ 9/ 9/ 1995، أنَّ بعض اساتذتهم يرفضون استعمال المعجم الوسيط مرجعاً للبحث العلمي، وخصَّ بالذكر استاذه المشرف السعودي.

العصر ـ عصر الاحتجاج ـ مولّداً ينبغي أن يدرس، كما نص عليه قرار مجمع القاهرة، الذي سبق ذكره في الفصل الأول من الباب الأول[1]أ.

وقد تبين من هذا القرار انحياز المجمع إلى موقف المحافظين الذين قاموا بتحديد عصر الاحتجاج، وقد ناقشنا قرار إجازة التعريب لغموضه، وناقشنا أيضاً شرحه الذي قام به الإسكندري واعتبرنا هذا الشرح غامضاً أيضاً، لأنه يثير كثيراً من التساؤلات، وأن منطوقه لا يشير إليه القرار، وإنما أيد به الشارح موقفه المحافظ[1]ب، إلا أن صدور هذا القرار يوضح إنحياز المجمع إلى موقف المحافظين أمثال الشيخ الإسكندري.

كما تبين من خلال هذا العرض أن المجمع يجب أن يتدخل في الجهود الفردية والجماعية المتعلقة بالتعريب ووضع المصطلح، ويكون في هذا العمل بمنزلة القاضي يحكم لصالح اللغة العربية، ومن ثم يجب على المجامع أن تقوم بتتبع الأعمال الفردية والأعمال الجماعية في مجال التعريب، منذ إنتهاء عصر الاحتجاج إلى الوقت الحاضر، وذلك لتتمكن من تقييمها وإصدار الحكم المنصف نحوها لصالح اللغة العربية، وخاصة أن الجهود الفردية والجماعية قد كثرت في العصر الحديث والمعاصر، وأن الجهود الجماعية قد تشابه جهود المجامع نفسها، وقد تضاهيها، وقد سبق أن قلنا بأنه قد يوجد من بينها ما هو أحسن منها، من حيث إلزامية تطبيقها والالتزام بها.

وهنا نتساءل: كيف تقيِّم هذه المجامع تلك الجهود والأعمال الكثيرة أمامها؟ وما عسى أن يكون في اختيارها من رسوم الحروف المختلفة مثلاً، أو من رسوم الكلمة المعرَّبة المختلفة؟ هل إذا اختارت واحداً من رسوم الكلمة الأجنبية التي عربت بطرق مختلفة من قبل الأفراد والجماعات، يكون اختيارها هو المعتمد الذي يجب أن يؤخذ ويقاس عليه ويترك استعمال ما تتركه من تلك الرسوم المختلفة؟ ثم على أي أساس يكون ما تختاره معتمداً عليه، وما تتركه مرفوضاً؟

---

(1) راجع ص أ 53 ـ 54، ب 305 ـ 308 من هذا الكتاب.

ولكي نطلع على تجربة أحد المجامع في تصحيح الألفاظ المعرَّبة، وفي إختيار ما تريد تأييده من رسومها المختلفة، نعرض هنا ما قاله سعيد الكرمي، عضو الشرف في مجمع عمَّان؛ لنعرف كيف يتعامل المجمع مع الجهود الفردية والجماعية خارج إطاره، فقال: «واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أذكر أن قسم الثقافة في الجامعة العربية أصدر كتباً في مصطلحات العلوم بقصد توحيد هذه المصطلحات، وقد اطلعت على عدد منها، ويؤسفني أن أقول أنها قصَّرت كثيراً عن الغاية، وأذكر من الأمثلة الكثيرة على ذلك، أنها قالت عن الحجر النفيس: (beryl) بأنه بريل باسمه الأجنبي، ولم تعرف أنه الزبرجد، وقالت عن الـ(molas) أو (me'lasse) بالفرنسية أنه مولاس، ولم تعرف أنه عسل السكر... الخ»[1].

هذه هي الطريقة التي يسلكها المجمع في تصحيح العمل الجماعي، وهي لم تجر على قرار، بل على نقد عمل جماعي من قبل هذا العضو، بعد أن قام هو وحده بدراسة هذا العمل، ثم نشرت هذه الدراسة في أحد منشورات المجمع، وليس هذا المجمع وحده الذي يسير على هذه الطريقة، بل تسلكها جميع المجامع الأربعة.

بقي لنا أن نعرف متساءلين: هل يا ترى، مثل هذا العمل النقدي للجهود الجماعية أو الجهود الفردية، أيعتبر عملاً رسمياً باسم المجمع، ما دام صاحبه عضواً فيه، أم مجرد رأي منشور يؤيده من يشاء، ويرفضه من لا يعجبه؟ فإن كان ذلك عملاً رسمياً للمجمع فمن ذا الذي يفرض على الناس أن يأخذوه ويلتزموا به ويتركوا غيره؟ إن مثل هذه المسألة متروكة للقراء، فإن أخذوه فبه ونعم، وإن لم يأخذوه فلا شيء عليهم.

ومثل هذه الطريقة ـ وهي تصحيح الجهود الفردية والجماعية من قبل عضو واحد في أحد المجامع ـ من الصعب أن تقضي على مشاكل الاختلافات في تلك الجهود، حتى وإن اعتبرت قراراً رسمياً من المجامع؛ ما دامت لا تتمتع بنفوذ قوي على مستوى الوطن العربي.

---

(1) المجمع العربي والتعريب، حسن الكرمي (منشورات المجمع الأردني 1983م)، ص 277.

وأما إذا كان ذلك العمل النقدي غير رسمي ؛ بل هو مجرد رأي ينشر، فإنه لا يختلف عن الأعمال الفردية التي لا تتعدى حدودها ، فيعتبر نشره في مجلة من مجلات المجامع أو غيرها من باب الإفادة ، يأخذه من يشاء ، ويتركه من لا يريد ، فتبقى المسألة متروكة للقراء ، ومن هنا نرى أن على المجامع أن تبذل أقصى جهودها في نشر كل ما لديها من قرارات وإنجازات لغوية ، بكل وسائل النشر المتاحة لها ؛ لتعم الفائدة على الجميع .

وقد تكون للمجامع طريقة أخرى غير طريقة الاختيار من الطرق التي وجدتها ، وهي طريقة تلفيقية ؛ ولكنها لا تخلو من مشكلة ، بل تزيد الأمر اضطراباً ، ومن أمثلة ذلك ما فعله حسني سبح ، عندما قام بدراسة المصطلحات المترجمة والمعرَّبة في المعجم الطبي لكليرفيل ، وكان يقارن المصطلحات المعرَّبة في هذا المعجم بنفس المصطلحات التي توجد في إنجازات مجمع القاهرة ، فإذا وجد إختلافاً في تعريب المصطلح الواحد بين عمل المجمع وعمل اللجنة التي قامت بترجمة المعجم وتعريبه ، اختار إحدى الطريقتين ورجحها على الأخرى ، وإذا لم تعجبه إحداهما قام هو بترجمة نفس المصطلح أو تعريبه إضافة إليهما ، فيصبح عمله هذا شكلاً ثالثاً للتعريب ، بل إشكالاً آخر من إشكالاته .

وها هو ذا حسني سبح يفيدنا طريقته هذه قائلاً : «... مصطلحات رجَّحت في كل منها لفظاً على آخر ، إما لأصالته ، أو لأنه أحسن جرساً ووقعاً ، أو لأنه أقرب دلالةً على معنى المقصود ، وما كان من هذا القبيل كنت أقول فيه : أفضِّل أو أرجِّح كذا وكذا... مثل ترجمة اللجنة للكلمة الفرنسية Allergie بـ «تجاوب» والمفضل هو «أليرجيه» أو «رجيه»[1] .

وهناك ترجمة أخرى لهذا المصطلح في مجمع القاهرة ، فأصبح نقل هذا المصطلح إلى العربية في أربع طرق مختلفة ، وقد تسلسل نشر تصحيحات حسني

(1) نظرة في معجم المصطلحات الطبية ، حسني سبح ، مجلة مجمع دمشق 57/ 4/ 1982م ، ص 5502 .

سبح لعمل هذه اللجنة التي قامت بترجمة المعجم المذكور، وهذا مما وجدناه في مجلة مجمع دمشق.

6 ـ انعدام التنسيق بين المجامع والجهود الفردية والجماعية :

يسببُ إنعدام التنسيق بين المجامع والجهود الفردية والجماعية، كثيراً من المشاكل في حقل التعريب؛ وذلك لعدم وجود معايير تحد من تناقض آراء الطرفين في هذا الحقل، فكل يعمل منفصلاً عن الآخر. ويرجع انعدام التنسيق بينهما إلى عوامل كثيرة، منها: كون الأقاليم العربية واسعة مترامية الأطراف، ولا يعرف طرف منها ما كان ينجز في طرف آخر، كما ألمحنا إليه غير مرة[1]. ومنها أيضاً كون هذه المجامع تحتل بقعة صغيرة من هذه الأقاليم، وليست لها فروع في كل بلد يمكن لأي واحد أن يأتي إلى أحدها، أو يتصل به، عندما يحتاج إلى التعرف على إنجازات المجامع[2].

ومنها كذلك عدم وجود برامج لهذه المجامع، يمكن لأي واحد أن يعرف من خلالها إنجازات المجامع في ميادين اللغة المختلفة، وخاصة في ميدان التعريب، وتتمثل هذه البرامج ـ التي يجب أن توجد في كل بلد عربي ـ في عقد الندوات والمؤتمرات المستمرة، يشارك فيها العلماء واللغويون والكتاب، وغيرهم من ذوي الاهتمام بأمور اللغة العربية، وفي تكوين مكتبات أو مراكز ثقافية للمجامع في كل بلد عربي، تنشر أو تباع فيها إنجازاتها، وفي تخصيص وقت كاف في الإذاعات العربية ـ مرئية ومسموعة ـ، يشرح فيه ما يتم إنجازه من أعمال المجامع، كل ذلك لإفادة الجميع ما هو جديد لديها من أمور اللغة، وللحفاظ على سلامة اللغة العربية وصيانتها وتطويرها.

---

(1) راجع ص 286 ـ 288 من هذا الكتاب.

(2) سيشار إليه في ص 352 ـ 354 من هذا الكتاب.

ومن الملاحظ، أن مثل هذه البرامج لا تقوم بها مجامع اللغة العربية، اللهم إلاّ المؤتمرات التي نادراً ما تعقد، يشارك فيها عدد قليل من العلماء والمتخصصين الذين لهم صلة بهذه المجامع.

ومن تلك العوامل أيضاً، ضعف وسائل النشر لدى المجامع؛ حيث لا يصل ما تنجزه من أعمال ـ ترجمات وتعريبات وتحقيقات وتأليفات ـ إلى عامة القراء من العلماء والباحثين والكتاب والمترجمين المعربين وغيرهم ممن يهتمون بأمور اللغة العربية، وحتى مجلات هذه المجامع لا تصل إلى أيدي القراء، حيث لا تتوفر في دور النشر في المدن العربية، وتوجد أعداد منها في المكتبات الكبيرة فقط، مثل مكتبات الجامعات والمراكز الثقافية، ومع ذلك لا تتوفر فيها إلا أعداد قليلة.

من كل ذلك، نفهم أنه لا يتسنى للأفراد، التعرف على أعمال المجامع، وخاصة ما وضعته من قواعد للتعريب، وما ترجمته أو عربته من ألفاظ ومصطلحات حديثة، في ميادين مختلفة؛ ولهذا فالباحثون والكتاب والمؤلفون لا يعرفون عنها إلا قليلاً، وهو ما يجدونه في بعض الكتب المتخصصة في أمور اللغة العربية، ومثل هؤلاء لا يتوقع منهم أن يطبقوا تلك القواعد، ولا أن يستعملوا تلك الألفاظ والمصطلحات المترجمة أو المعرَّبة فيما كانوا يكتبون، وكذلك الصحافيون والمذيعون لا يعرفونها، ليستعملوا ما يحتاجون إليه منها في تقاريرهم، وفيما يذيعون، مع أنهم أولى الناس بمعرفة إنجازات المجامع؛ لأنهم يلتقون يوميّاً بجماهير الناس في الصحف والمجلات والجرائد اليومية، وعبر الإذاعات المرئية والمسموعة[1].

من خلال ما سبق، ندرك كم كان عمل المجامع في مجال الترجمة والتعريب، معزولاً عن جماهير القراء والمؤلفين ـ أفراداً وجماعات ـ في الوطن العربي، الأمر الذي يحتم على المجامع أن تجد له حلا مناسباً في أسرع وقت ممكن، إذا أرادت أن تؤدي رسالتها على أكمل وجه.

---

(1) سيشار إليه في ص 354 من هذا الكتاب.

7 ـ نموذج من الجهود الجماعية :

(أ) المعجم الطبي الموحد:

وضعت هذا المعجم، اللجنة التي ألفها اتحاد أطباء العرب سنة 1966م، تلبيةً لحاجة ماسة إلى وجود مصطلحات طبية عربية موحدة، تستعمل في المؤسسات العلمية في سائر الأقطار العربية، وقد استغرق جمع مادته سبع سنوات، كانت اللجنة تعقد خلالها اجتماعات في كل من القاهرة، وبغداد، والموصل، ودمشق، ولبنان. وكانت تقر في كل اجتماع عدداً من المصطلحات التي كانت تطبع منجما حتى اكتملت وأصبحت معجما، بعد إعادة النظر فيه وإجراء تعديلات كثيرة عليه[(1)أ].

وقد تقبل الأطباء طبعته الأولى، وفق ما أشير إليه في مقدمة الطبعة الثالثة، وأنزلوها منزلة حسنة، ووضعوها من فورهم موضع التداول، الأمر الذي مكنه في نظر اتحاد أطباء العرب على شفع أصل المعجم الإنجليزي العربي بمعجم فرنسي عربي[(2)ب]، فتكونت بهذا لجنة العمل الخاصة بالمصطلحات الطبية في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بشرق البحر المتوسط، وهي اللجنة التي كانت تضم الأعضاء الأساتذة من البلدان العربية المختلفة، وهم: الدكتور جميل عانوتي من لبنان، و الدكتورحسني سبح من سوريا، والدكتور سعيد شيبان من الجزائر، والدكتور الصديق الجدي من تونس، والدكتور عادل حسين لطفي والدكتور محمد سليمان من مصر، والدكتور عبد اللطيف البدري من العراق، والدكتور عبد اللطيف بنشقرون من المغرب، و الدكتور محمد هيثم الخياط من سوريا، والدكتور محمود الجليلي من العراق، والدكتور مروان المحاسني من سوريا[(2)جـ].

وقد استغرق إعداد هذا الشفع العربي الفرنسي أربع سنوات، عقدت فيها اللجنة ثلاثة عشر اجتماعاً في الإسكندرية، وبغداد، وتونس، ودمشق، والرباط، وعمّان، والجزائر، وتم في هذه المدة لهذا المجمع، طبعته الجديدة مع تعديل

---

(1) انظر: المعجم الطبي الموحد، اتحاد الأطباء العرب، ط 3 (سويسرا: ميدليفانت 1983م)، ص أ ب مقدمة المعجم غير المرقمة، جـ قبل المقدمة غير المرقمة، د الأسس التي جرى عليها العمل في اختيار المصطلحات، بعد المقدمة غير المرقمة.

أصله وإضافة عديد من المصطلحات التي يشتمل عليها المعجم في أصله المذكور»[(2)د].

وتمتاز طريقة وضع هذا المعجم بعدة أمور منها: (1) واضعوه أساتذة متخصصون فيما يحتويه المعجم (2) بعض واضعيه أعضاء في مجامع اللغة العربية. (3) وضع على الطريقة الجماعية. (4) استغراق جمع مواده مدة طويلة، أعطى لواضعيه فرصة التصحيحات والتعديلات. (5) أجريت دراسة المعجم مرتين، وذلك عندما جعل معجماً فرنسيّاً عربيّاً.

والمعجم يحاول توحيد المصطلحات الطبية التي تستعمل في الأقطار العربية، وهذا واضح من عنوانه، ويلاحظ في الأسس التي جرى عليها العمل في إختيار المصطلحات في هذا المعجم، ما يلي:

1 ـ بيِّن المعجم ابتعاده عن المترادفات إلا نادراً؛ حيث يستعمل كلمة عربية واحدة تقابل التعبير الأجنبي، ويتحقق في هذه الطريقة توحيد المصطلحات كما يفهم في رقم (1) من هذه الأسس، وهو: «استعملت كلمة عربية واحدة تقابل التعبير الأجنبي، ولم تستعمل المرادفات إلا فيما ندر، وبذلك يتحقق توحيد المصطلحات»[(1)أ].

2 ـ استعماله الكلمات العربية المتداولة، التي استعملها الأطباء العرب الأقدمون، بشرط وفائها بالغرض العلمي، ونظراً لحرصه على هدفه ـ وهو توحيد المصطلحات ـ وعلى استعمال الكلمات العربية، أبعد الكلمات الدخيلة التي لها مقابل في العربية، واختار المصطلحات التي وضعتها المجامع أو اللجان أو وضعها العلماء، ويدرك هذا في قوله: «تركت الكلمات الدخيلة التي وجد ما يقابلها في العربية، وأخذت اللجنة بنظر الاعتبار المصطلحات التي وضعتها المجامع أو اللجان أو العلماء»[(1)ب].

---

(1) الأسس التي جرى عليها العمل في اختيار المصطلحات، المرجع السابق، ص أ ب بعد المقدمة غير المرقمة.

3 ـ ثم أكد المعجم ـ إلتزاماً بالمنهج العلمي الذي يقتضيه، وحرصاً على تحقيق هدفه ـ إبعاده الكلمات الأجنبية الدخيلة، إلاّ إذا كان علماً أو مشتقّاً منه، أو تدوّل استعماله في لغات كثيرة، شريطة عدم إمكانية الوصول إلى ما يقابله في العربية، مع ملاحظة أن هذا الإبقاء مؤقت، يتم تبديله فيما بعد، هذا ما يفيده رقم (4) من هذه الأسس، وهو: «استبعدت الكلمات الدخيلة الأجنبية المعرَّبة إلا إذا كانت اسمَ شخص أو مشتقةً من اسمه، أو كانت مستعملة في لغات متعددة، ولم يمكن الوصول إلى مقابل لها فبقيت لتبدَّل فيما بعد»[1].

والجدير بالملاحظة، فيما يحتويه هذا المعجم ـ على الرغم من حرصه على توحيد المصطلحات ـ كما هو واضح من عنوانه، وفي الأسس التي بنيت عليه ـ وجود تعارض بينه وبين ما أنجزته المجامع في عملية وضع المصطلحات وتعريبها، وهو ما سنحاول توضيحه في هذه الجزئية؛ غير أننا سنركز حديثنا في جانب رسم المصطلحات وهو ما سنتناوله فيما يلي.

(ب) وجه التعارض بين المجامع وهذا المعجم:

على الرغم من ابتعاد المعجم عن اقتراضات الكلمات الأجنبية، فإن الطبيعة التي يجري على ناموسها تطور اللغات، لا تسمح لها بعدم التقارض بينها، لذلك اضطر المعجم إلى أخذ كلمات أجنبية كثيرة، ليس لها مقابل في اللغة العربية، الأمر الذي تطلب رسمه بالحروف العربية، وهو ما وُجدَ فيه تعارض مع أعمال المجامع في التعريب. هذا من جانب ومن جانب آخر، أن هذه الطريقة التحفظية أحدثت تعارضاً بين الجانبين؛ لأن المعجم أبعد الاقتراض إلا قليلاً، حسب ما يفهم من مقدمته، والمجامع عملت الاقتراض غير قليل.

ويلاحظ أن هذا العمل الجماعي، يحمل شخصية مؤسسة مستقلة، تعمل في سبيل إصلاح اللغة العربية، وفق برامج وأسس وضعتها لنفسها، مستقلة عن مجامع اللغة العربية، غير أن دائرة عملها محدودة، إذا ما قورنت بالدوائر التي تعمل فيها

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

مجامع اللغة العربية. لكن، على الرغم من ضيق دائرتها، فإن ما تقوم به من عمل، يعتبر عملاً جليلاً ذا شأن؛ ألا وهو محاولة توحيد المصطلحات الطبية في الأقطار العربية.

من هنا وجدنا في ساحة واحدة، مؤسستين مختلفتين تعملان لتحقيق هدف واحد في جانب وضع المصطلحات الطبية، غير أن طريقتيهما قد تختلفان في هذا الميدان، الأمر الذي كون إشكالية في وضع المصطلحات، تثير في نفس القارئ تساؤلاً: أي طريقة يختارها من هاتين الطريقتين المختلفتين؟

وإذا عدنا إلى جانب المجامع ـ التي تعمل جاهدة على توحيد المصطلحات، بواسطة اختيار الأفضل وترجيح الأرجح من الأعمال الفردية والجماعية ـ وجدنا إشكالية أخرى فيما بين أعمالها من اختلافات، وقد ضربنا لذلك أمثلة توضح ما بين أعمال مجمع القاهرة وأعمال مجمع بغداد من اختلاف[1]، وإذا كان في أعمال المجامع اختلاف في مجال الترجمة والتعريب ـ وهي أجدر بأن تكون موحدة ـ فإن ما بينها وبين الأعمال الفردية والجماعية من اختلافات يكون أكثر.

والمثال الذي نسوقه هنا، هو نموذج واحد من الأعمال الجماعية، وقد اكتفينا به؛ لأنه يكفي لإظهار ما بين أعمال المجامع والأعمال الجماعية من أوجه الاختلاف.

(جـ) نماذج الاختلاف:

الكلمة الأجنبية:	رسمها في مجامع اللغة[2]:	رسمها في المعجم الموحد:
Anatoxin	اللانكسين	ذوفان
Aneurysm	أنورسما	أم الدم

---

(1) راجع ص 255 ـ 256 من هذا الكتاب.

(2) راجعنا من قبل المجامع، المصطلحات التي أقرها مجمع القاهرة في العددين 5، 6 من مجلته، وفي المعجم الشامل، والمصطلحات التي أقرها مجمع بغداد.

الكلمة الأجنبية:	رسمها في مجامع اللغة[2]:	رسمها في المعجم الموحد:
Autoclave	أوتو كلاف	موصدة
Bacillus	باسيل، عصية	العصوية
Bacteria	بكتريا	جراثيم
Bunsen	بونزن	بنزن
Collitis	القولنج	التهاب القولون
Ectoplasm	البلازما الخارجية	هيولي ظاهرة
Fibrin	فيبرين	فبرين (ليفين)
Galvanometer	جلفانومتر، مقياس كالفاني	مقياس غلفاني
Gangrenous	غنغرينا	مواتي
Glaucoma	جلوكوما	زرق
Ludwig	لودفيج	لدفيغ
Microfilm	ميكروفيلم	فليم
Micron	ميكرون	مكرومتر (مكرون)
Necrosis	نكروز	نخر
Pathology	باثولوجية، علم الأمراض	المرضيات
Pleura	البلورة	الجنبة
Virus	فيروس	حمة

8 ـ نموذج من الجهود الفردية :

(أ) معجم «المورد»:

نتناول هنا معجم المورد لواضعه منير البعلبكي نموذجاً من الجهود الفردية ، فالمعجم في جزء واحد ، وحجم كبير ، يحتوي أكثر من ألف صفحة ، وفيه ما لا يقل

عن مئة ألف مادة. وقد استغرق جمع مادته وتأليفه طوال سبع سنوات، استقاها الباحث من المصادر المهمة من أمهات المعاجم الإنجليزية والعربية.

ومن المصادر التي استقى منها الباحث مادته، المصطلحات العلمية التي أقرها مجمع القاهرة، الأمر الذي يجعل هذا المعجم في منأى عن الوقوع في الاختلاف بينه وبين أعمال هذا المجمع؛ من حيث رسم الألفاظ الأجنبية في العربية.

إن واضع هذا المعجم له من الخبرة في حقل الترجمة أكثر من ثلاثين سنة، ترجم خلالها حوالي سبعين كتاباً، الأمر الذي جعله يتقن هذا العمل، ويدقق وضع هذا المعجم.

ونظراً لطول المدة التي قضاها المؤلف في تأليف هذا المعجم، وكثرة المصادر والمراجع التي استخدمها فيه، مدح معجمه بقوله: «فإذا كانت اللفظة من لغة الكهرباء، مثلاً أتبعتها برمز خاص هو (كب)، وإذا كانت من لغة الكيمياء، أتبعتها بهذا الرمز (ك).. مما أضفى على المورد مسحة موسوعية تعوز ما سبقه من معاجم إنكليزية عربية، بل تعوز كثيراً من المعاجم المتخصصة في علم وفن بعينه كبعض المعاجم الطبية وما إليها»[1].

غير أن ما يهمنا في هذا المعجم، الكلمات الأجنبية التي عرَّبها المؤلف، والتي أشار إليها بقوله: «... ومن أجل ذلك عمدت إلى الاجتهاد في وضع المصطلح، معتمداً التعريب حيناً، والترجمة والاشتقاق والنحت حيناً آخر»[2].

والجدير بالملاحظة في هذا المعجم، أنه على الرغم من اتخاذ مؤلفه المصطلحات العلمية التي أقرها مجمع القاهرة، مصدراً من مصادره، فإنه احتوى كثيراً من الاختلافات بينه وبين مصطلحات مجمع القاهرة، وهو ما سنبينه فيما يلي:

---

(1) المورد (إنكليزي - عربي)، ص تصدير.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(ب) نماذج الإشكاليات:

الألفاظ الأجنبية:	رسمها في مجمع القاهرة[1]:	رسمها في المورد:
Angstrom	أنجستروم، أنجشتروم	آنغستروم
Antioxidant	مضاد التأكسد	مقاوم للتأكسد
Antiphlogistic	اللافلوجستين	مضاد للالتهاب، عقار للالتهاب
Antiproton	ضديد البروتون	البروتون المضاد
Autoclve	أوتو كلاف	المحم: المعقام
Automatic	أوتوماتيكي، أوتوماتي، أتوماتي تلقائي، ذاتي الحركة	أوتوماتيكي، آلي، ذاتي الحركة[2].
Bacteria	بكتريا	جراثيم، بكتيريا
Barn	بارن	الهري، مخزن الحبوب، حظيرة الماشية
Barograph	باروجراف، مرسمة الضغط الجوي	الباروغراف، مرسمة الضغط، باروميتر أوتوماتيكي التسجيل
Cadmium	كدميومي	الكادميوم
Calorimeter	مسعر، مسعار، كالورمتر، كالوريمتر	المسغر (مج)؛ الكالوريمتر
Camera	آلة التصوير: كاميرا، كامرة	الكاميرا: آلة التصوير
Ceramic	خزف، سيراميك	خزفي، الخزافة: صناعة الخزف، إناء خزفي

(1) راجعنا فيما وضعه هذا المجمع، المعجم الشامل.

(2) قد ينتقي أحياناً صاحب المعجم من صور كثيرة وضعها مجمع القاهرة لمقابلة المصطلح الأجنبي، كما في هذه الكلمة، ثم يضيف إلى ما انتقاه رسماً آخر، أو ترجمة للكلمة، وهي لا توجد في أعمال المجمع.

الألفاظ الأجنبية:	رسمها في مجمع القاهرة[1]:	رسمها في المورد:
Coulomb	كولوم (وحدات)	الكولون: وحدة لقياس كمية الكهرباء
Coupon	عينة، قسيمة (اقتصاد)	قسيمة؛ كوبون
Diode	صمام ثنائي، دايود، صمام ثنائي القطب، ثنائي	الصمام الثنائي (اللك)
Electrometer	الكترومتر	المكهار: أداة لقياس مقدار القوة الكهربائية
Electroscope	الكتروسكوب	المشكاف الكهربائي
Erg	ارج	الأرغ: وحدة العمل أو الطاقة
Gabion	حشايا الأحجار، جابيونات	قفة تراب (لوقاية الجند)
Gram	جرام (وحدات)	الغرام
Gravimeter	جرافيمتر، مقياس الجاذبية	مقياس أو ميزان الثقل النوعي
Logarithm	لوغاريتم	اللوغاريتم
Macroscopic	عياني، ماكروسكوبي	عياني
Magenta	ماجنتا (كيميا)	الغوشين، صباغ أحمر مزوق
Majolic	ميورقي (خزف)	الميولين
Maser	ميزر	المازر
Meta	ميتا، متا، متوى، ملازم، ما بعد	بعد، ما بعد، وراء، أعلى، أسمى تغير، تحول

الألفاظ الأجنبية:	رسمها في مجمع القاهرة[1]:	رسمها في المورد:
Micelle	ميسل ، ميسلة	المذيلة ، جسيم مكهرب ، مادة شبه غروية
Micro	دقيق ، ميكرو ، مكرو	صغير ، مكبر ، مجهري ، محلي
Microfilm	ميكروفيلم ، فيلم دقيق ، فيلم صغير	الفليم
Microgram	ميكروجرام (وحدات)	الميكروغرام
Molar	مولي	ضرس ، طاحن ، جارس
Molarity	مولارية	التركيز الجزيئي الغرامي
Molasses	ملاس	دبس السكر
Nickeliferous	نيكلي	متضمن نيكلا أو محتو عليه
Nitrous	نيتروزي	نتري
Nucleon	نكليون ، نوكليون	النوية : بروتون أو نيوترون
Nuclide	النويدة ، نكليدة	النويدة
Opalescence	أوباليه	تلألؤ ، بريق



الفصل السادس
مشاكل الاستعمال

1 ـ اختفاء المعرَّبات في بطون المؤلفات
2 ـ ضعف علاقة المجامع بوسائل النشر
3 ـ عدم إلزامية قرارات المجامع
4 ـ قلة الموارد المالية
5 ـ صعوبة استعمال معرَّبات المجامع
6 ـ عدم توافر معاجم علمية عربية قديمة



الفصل السادس
مشاكل الاستعمال

1 ـ اختفاء المعربات في بطون المؤلفات :

إن وصول معرَّبات المجامع إلى عامة القراء، عمل يجب على المجامع أن تقوم به بكل وسائل النشر المتاحة؛ لأن الاستفادة من هذه المعرَّبات، واستعمال القراء لها، متوقفة على معرفتهم بها، ومعرفتهم بها متوقفة على وصولها إليهم، فكيف يمكن لعامة القراء أن يستعملوها وهم لا يعرفون عنها شيئاً؛ لأنها لا تصل إليهم، حيث تكدست هذه المعرَّبات مع المصطلحات الأخرى في مخازن هذه المجامع، ورفوف بعض المكتبات؛ حيث توجد فيها بعض الأعداد المعدودة من مجلاتها، لا يعرفها إلاّ بعض الباحثين المتخصصين في اللغة العربية.

وقد تحدث في هذا الموضوع، بعض أعضاء المجامع الذين لهم الوعي الكامل في هذا الأمر، مدركين وجود هذه الظواهر، وضرورة معالجتها؛ لكي لا تذهب جهود هذه المجامع وإنجازاتها هباءً منثوراً، بل تتمكن من أداء رسالتها، ومن تحقيق أهدافها العظيمة التي رسمتها لنفسها.

وممن تحدث في هذا الموضوع، الدكتور محمد أحمد سليمان، عضو مجمع عمَّان، فأشار في حديثه، إلى اختفاء المعرَّبات في بطون المؤلفات الموضوعة في رفوف المكتبات وردهات المخازن، متسائلاً عما يكون لها من أثر في الحياة العلمية المعاصرة، كما أشار إلى أوقات طويلة تقضيها هذه المجامع في سبيل إنجاز هذه الأعمال الجليلة، فأخذ مثالاً لذلك مجمع القاهرة، الذي قضى مدة أربعين سنة في وضع المصطلحات وتعريبها، وأنجز خلال هذه المدة آلافاً من المصطلحات المترجمة والمعرَّبة المكتوبة في مئات الآلاف من النسخ التي وزعت بلا مقابل، لكن على الجامعات والهيئات العلمية فقط، وذلك في قوله:

«إن مجامع اللغة العربية الأربعة تستغرق معظم وقتها في وضع مصطلحات علمية عربية... ولأضرب مثلاً بمجمع القاهرة. مضى عليه أكثر من أربعين سنة يضع مصطلحات علمية... ثم تنشر هذه المصطلحات... ويطبع منها مئات الآلاف من النسخ التي توزع بلا مقابل على الجامعات... ولكن هل لكل ذلك من أثر في الحياة العلمية المعاصرة؟ اللهم لا! فجميع هذه المطبوعات مقرها رفوف المكتبات، وأبأس من ذلك في ردهات المخازن وبين الهملات»[1].

ومن هذا القبيل، ما قاله الدكتور حسام الخطيب: «والمشكلة أن الجهود المجمعية والتعريبية المتواصلة تبدأ بالمسألة معكوسة، أي أنها تفرض أساليب ومصطلحات من خلال الكتب والغرف المغلقة. ولم نسمع بأية دراسة انطلقت من الواقع الحي وحاولت تتبع الطرق العلمية التي يجري فيها التجاوب السريع لدى الناس في مواجهة الحاجة اللغوية لتسمية المخترعات والمواد والسلع والأفكار التي تفد إلى المجتمع العربي يومياً»[2].

من خلال هذين النصين من الأقوال الكثيرة التي تتناول الموضوع، ندرك الحقيقة الواضحة، ألا وهي انفصال أعمال المجامع في ميدان الترجمة والتعريب عن عامة القراء، وهذا ما يحتم على المجامع أن تتداركه وتعالجه.

وإذا نظرنا في الآراء التي حاولت الكشف عن أسباب هذا الإنفصال، وجدنا أن أغلبيتها تتفق على سبب رئيسي، هو إنقطاع إنجازات المجامع عن وسائل النشر التي تقوم بنشرها بين جماهير القراء للإفادة والاستعمال، وأهم هذه الوسائل، الهيئات العلمية، والمراكز الثقافية، ووزارات التربية والتعليم في الدول العربية؛ لتقوم بتوزيعها على المؤسسات التعليمية التابعة لها، من مدارس ومعاهد وكليات وجامعات، وكذلك وزارات الثقافة والإعلام، ودور النشر والتوزيع في الوطن العربي، وكذلك الصحف والمجلات، والكتب، وغير ذلك من الوسائل التي يمكن

---

(1) «كلمة الأستاذ الدكتور محمد أحمد سليمان»، الموسم الثقافي الثاني، ص 164.

(2) «اللغة العربية والمشكل اللغوي»، المجلة العربية للثقافة (تونس: 1992م) 22/ 63.

أن تقوم بنشر هذه الإنجازات، وكل هذه الوسائل تفتقر إليها المجامع، اللهم إلا المجلات منها، ويعني هذا كله أن أعمال المجامع لا تصل إلى تلك المؤسسات، ولا إلى أصحاب دور النشر، ولا إلى عامة القراء من المؤلفين والصحافيين، الذين لهم الصلة القريبة بالجماهير. غير أن تفصيل الحديث في هذا الموضوع يحسن تأجيله إلى المبحث القادم.

وهناك سبب آخر في هذا الانفصال، ألمح إليه غير واحد من الباحثين، وهو غياب القرار السياسي، الذي يلزم المؤسسات المعنية على تولي نشر ما تنتجه مجامع اللغة العربية من أعمال، وخاصة في مجال الترجمة والتعريب، وسنتحدث عن هذا الأمر ضمن موضوع عدم إلزامية قرارات المجامع التابع لهذا الفصل أيضاً[1].

ولا يفوتنا هنا أن نذكر رأي علي القاسمي حول أسباب الانفصال بين النظرية والتطبيق لأعمال المجامع في ميدان الترجمة والتعريب، والقاسمي ذكر أن أهم الأسباب في وجود هذه الظاهرة، تكاسل المترجمين والمعرِّبين المجمعيين في تفتيش المصطلحات المستعملة لدى الجماهير، وهي المصطلحات التي ألفت بها ألسنتهم في نطقها بعد أن تواضعوها، فوضع المجمعيون ما يقابلها من مصطلحات جديدة دون أن يعرِّفوها تكاسلاً منهم عن البحث، أو إهمالاً مقصوداً لسبب أو لآخر، لذلك لم يجد ما ترجموه وعرَّبوه قبولاً لدى الجماهير[2]، لكن في هذا الرأي نظر؛ لأن أساس المشكلة في هذا الإنفصال هو عدم وصول هذه الإنجازات إلى الجماهير، لا في وضعها بأكثر من صورة واحدة.

2 ـ ضعف علاقة المجامع بوسائل النشر:

وقد ألمحنا فيما سبق إلى هذا الموضوع، وذكرنا أنه من الأسباب الأساسية في انفصال أعمال المجامع عن عامة القراء؛ لذلك نحاول هنا أن نسلط الضوء حول

(1) سيأتي نقاشه في ص 349، وقد أشير إليه أيضاً في الموضوع بين المجامع والجهود الفردية والجماعية، ص 325.

(2) انظر: «مشكلات التعريب»، مجلة الفيصل 32 / أي النار/ 1980م، ص 20.

هذا الموضوع من خلال الدراسات التي تعالجه بجوانبه المختلفة؛ ولهذا ينبغي لنا أن نستأنس من بعض أقوال الباحثين الذين هم أصحاب تلك الدراسات؛ لكي نتبين من هذا الضعف الذي نحن بصدد الحديث عنه.

ففي مجمع دمشق، نجد دراسة الحمزاوي، الذي يتساءل عن استعمال المصطلحات، التي قام المجمع بترجمتها أو تعريبها قائلاً: «هل استعمل جمهور المتكلمين كل هذه الألفاظ الجديدة الموضوعة والمعربة؟ فالجواب على ذلك... نكتفي بالبحث عن استعمالها في الإدارة والدوائر الرسمية والصحافية... إننا نعلم أن المجمع قد واجه صعوبات في هذا الميدان... فلقد عبر فعلاً عن قلقه لعدم استعمال الاصطلاحات والمفردات التي وضعها والتي أصلحها... فالصحف التي كانت تنشر صحيح العبارة، تقترف في اليوم الثاني نفس الغلطات التي كانت تحذر منها في اليوم الأول»[1].

وهذا القول يبين لنا بياناً واضحاً، ضعف العلاقة بين مجمع اللغة العربية بدمشق، وبين وسائل النشر بسوريا مع أنها موطن هذا المجمع، وإذا نظرنا إلى مجمع عمّان, هو مجمع حديث العهد، وجدنا لديه نفس الظاهرة، وقد أفادنا ذلك رئيس المجمع عبد الكريم خليفة بقوله: «لا شك أن الانقطاع بين النظرية والتطبيق سبب أساسي في هذا الوضع الذي تقاسي فيه اللغة العربية؛ فهناك قطيعة بين عمل المجامع اللغوية ومنجزاتها، ولا سيما في المصطلحات العلمية، وبين الجامعات العربية والمؤسسات العلمية، فاللغة لا تحيا في بطون الكتب وفي مجلدات تكدس على الرفوف، ولكنها تحيا بالاستعمال»[2].

هذا ما يجعلنا على بينة من وجود هذا الضعف، كما يجعلنا نبحث عن سبب وجوده؛ لذلك يلجئنا هذا الأمر إلى كشف المزيد من الآراء التي تعالج الموضوع، ومن بينها الرأي القائل بأن سببه يعود إلى غياب القرار السياسي، هذا ما يفهم من

---

(1) مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، ص 125.

(2) الموسم الثقافي الثاني، ص أ ب 171.

قول عبد الكريم خليفة : «... إذا لم يكن هنالك قرار سياسي تتخذه الأمة في ذروة مجالسها التشريعية والتنفيذية تجعل من اللغة العربية لغة التدريس الجامعي والبحث العلمي ، ولغة جميع المؤسسات العامة والخاصة... فالواجب يقضي بإصدار قانون اللغة العربية ، وأن تحرص الدولة بأجهزتها المختلفة على سلامة التنفيذ»[2]ب .

ومن هذا القبيل ما أشار إليه إسحاق الفرحان فيما يتعلق ببطء المجامع إلى حمل بضاعتها إلى السوق العلمي ؛ حيث لم تعمل على توفير مؤلفاتها ومعاجمها ، التي تحتوي إنجازاتها الضخمة من مصطلحات موضوعة ومترجمة أو معربة ؛ لأن ما تنتهي إليه من عمل في هذا الميدان ، يوضع في مخازنها أو في رفوف مكتباتها ، ولا أحد يصل إليه إلا من يقوم ببحث له صلة به ، فيبقى هذا العمل في هذه الطريقة محجوباً عن نظر العامة ، لا يصل إلى المؤلف والمترجم والمعلم والطالب .

يقول الفرحان : «ينبغي أن تخرج [المعاجم التي تطبعها المجامع] إلى السوق العلمي على شكل قواميس عصرية ، وتوضع في المكتبات بين يدي المؤلف والمعلم والطالب لتؤتي أُكُلَها خيراً ، ولو بعد حين»[1] .

3 ـ عدم إلزامية قرارات المجامع :

سبق الحديث عن ضعف العلاقة بين المجامع ووسائل النشر ، الأمر الذي جعل استعمال المصطلحات التي وضعتها المجامع قليلاً لدى الجماهير ؛ لأن وسائل النشر هي التي تساعد المجامع على إحياء المصطلحات المترجمة أو المعرَّبة أو الموضوعة ؛ لكونها ذات صلة مباشرة بالجماهير ؛ فالصحافيون يخاطبونها كل يوم ؛ حيث يتابعون الأحداث اليومية في العالم ، ثم ينشرونها في الصحف والمجلات والجرائد اليومية ، ويقرأونها عليهم في الإذاعات العربية ، ولو كانوا يستعملون تلك المصطلحات لترسخت في آذان الجماهير ، ولأثرت في المؤلفين والكتاب وغيرهم .

---

(1) انظر : المرجع السابق ، ص 156 .

ومما يساعد على استعمال المصطلحات التي وضعتها المجامع، المؤسسات التعليمية، كالمدارس والمعاهد والجامعات، التي تُدرَّسُ فيها العلوم المختلفة، وفق البرامج والمقررات التي تضعها وزارات التعليم في الدول العربية، فلو كانت تلك المصطلحات قد دونت في تلك الكتب المقررة التي يدرسها الطلاب، لأصبحت تلك المعلومات جزءاً من لغتهم اليومية، ومن حياتهم الدراسية.

غير أن المصطلحات المترجمة أو المعرَّبة من قبل المجامع، لم تجد قبولاً لدى هذه المؤسسات التعليمية، والإعلامية، الأمر الذي أشكل على الباحثين معرفة أسبابه؛ ولكن بعد البحث والدراسة، وجد أن من أهم أسبابه عدم إلزامية قرارات المجامع، وسنفصل القول في الآراء التي عالجت هذا الموضوع فيما يلي:

ومن هذه الآراء، رأي إبراهيم بن مراد، فقد أكد عدم وجود هذه الإلزامية في قوله:

«ولكن الملاحظ الملموس هو أن التجربة المجمعية العربية لا تزال ـ على قدمها ـ ضعيفة الأثر في الواقع اللغوي العربي، فإن القرارات التي تضعها المجامع قد لا تتقيد بها هي نفسها، أما المصطلحات التي تضعها فهي تبقى في الغالب قوائم في سجلاتها ولا تعرف طريقها إلى الجامعات...؛ ولهذا كله سبب أساسي هو كون القرارات المجمعية غير إلزامية، بل هي مقترحات واجتهادات موجهة إلى من أراد أن يستعين بها»[1].

ويفهم من هذا القول، ضرورة إلزام المؤسسات التعليمية في الوطن العربي بتطبيق قرارات المجامع، خاصة ما يتعلق منها بالمصطلحات التي وضعتها أو عرَّبتها؛ حيث يجب أن تستعملها هذه المؤسسات التعليمية في كتب مقررة تضعها للتدريس؛ كي يستعملها الأساتذة والمعلمون والطلبة على حد سواء.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا في هذا الأمر، هو: ما هي الجهة التي يصدر عنها هذا الإلزام حتى يكون أمراً مقبولاً ومطاعاً لدى هذه المؤسسات؛ لأن مثل هذا العمل لا يكون هيناً لمن يقوم به؟

(1) من قضايا اللغة العربية المعاصرة، ص 223.

ففي حديث إسحاق الفرحان، حول المشكلات التي تواجه مجامع اللغة العربية، ذكر ما يشير إلى هذا الموضوع، وهو في قوله: «غياب القرار السياسي والتشريعات التي تحمي اللغة العربية في بلدانا، في تقديري أنه بدون كسر الحلقة المفرغة بإصدار قرار سياسي على أعلى المستويات، في أي بلد عربي، فإن العملية ستبقى متعثرة، وإنني أتمنى على مجمعنا في الأردن أن نسعى مع المعنيين ومتخذي القرار السياسي على أعلى المستويات؛ لكي تصدر التشريعات اللازمة بهذا الصدد»[1].

فالأمر على ما فيه من خير، شائك؛ فإصدار القرار السياسي بخصوص حماية اللغة العربية في كل دولة عربية أمر ممكن الوقوع؛ لكن إصدار القرار السياسي بخصوص تنفيذ قرارات المجامع شيء لا يمكن التنبؤ به، وخاصة ما يتعلق منها باستعمال المصطلحات التي وضعتها أو عرّبتها، وإذا كانت المجامع نفسها على قلتها لا تتفق على قراراتها، وعلى ما تضعه وتعرّبه من المصطلحات، بل مجمع واحد لا ينفذ كل ما يقرره، ولا يستعمل كل ما يضعه أو يعرّبه من المصطلحات[2]، فإن الأقطار العربية أبعد من الاتفاق على تنفيذ ما تقرره هذه المجامع.

مما سبق، يبدو أن إصدار القرار السياسي، لتنفيذ ما تقرره المجامع واستعمال ما تنجزه بعيد عن الوقوع، حتى وإن صدر القرار السياسي فإن تنفيذه صعب، فإذا كان الأمر كما صورناه، فإن عدم إلزامية قرارات المجامع تبقى مشكلة من مشاكلها، اللهم إلاّ إذا كان تنفيذ القرار السياسي - على افتراض صدوره - يكون عن طريق وزارات التعليم في الأقطار العربية، أو إذا اتخذنا طريقة أخرى تتحد فيها الدول العربية، وتصبح فيها جسماً واحداً يلزم لكل عضو من أعضائه تنفيذ ما يقرره عقل هذا الجسم، وسنعالج هذا الاقتراح بالتفصيل بعد قليل.

---

(1) «دور المجامع اللغوية في الحياة العلمية العربية المعاصرة»، الموسم الثقافي الثامن، ص 156.

(2) سبق ذكر قول مصطفى الشهابي أن مجمع القاهرة قد أهمل بعض قراراته في التعريب، ص 280 من هذا الكتاب؛ وقول إبراهيم بن مراد المذكور قبيلاً في هذه الجزئية، ص 350.

ولتأكيد ما كنا بصدد الحديث عنه، نورد هنا ما ذكره السيد غنيم عن الأمر قائلاً: «نقول أن مجمع دمشق له مميزات... لكن مجمع القاهرة يواجه نقاط ضعف في عمله - وهي نقاط الضعف التي تعاني منها المجامع اللغوية الأخرى - منها عدم وجود سلطة لديها لفرض ما تقرره من مصطلحات، فهي تخرجها وكأنما تخرجها لنفسها، فلا توجد سلطة ملزمة للمؤسسات العلمية والتربوية لتستخدم المصطلح بمجرد صدوره»[1].

غير أن جانباً من هذا الرأي - وهو ما يتعلق بمجمع دمشق - فيه نظر؛ لأن ما ينجزه مجمع دمشق من مصطلحات موضوعة أو مترجمة أو معربة، لا تستخدمها المؤسسات التعليمية في سورية، موطن هذا المجمع، وإذا كان هذا المجمع كذلك، فإنه يعاني نفس المشكلة التي يعانيها مجمع القاهرة، بل المجامع كلها، والذي يؤيد هذا ما ذكره الحمزاوي - وهو عضو مراسل بمجمع دمشق - في قوله: «أما المصطلحات العلمية والفنية فإنها ظلت بمعزل عن الجمهور والصحافة وحتى التعليم أحياناً، ومثال ذلك... Oedeme تقابلها وذمة. وعدا التعليم الابتدائي الذي انتشرت فيه ألفاظ بسيطة، فإن التعليم العالي لا يبدو متهيئاً لاستثمار المفردات التي وضعها المجمع [أي مجمع دمشق]، وإذا كانت جامعة دمشق تدرّس العلوم بالعربية، فإن جامعات القاهرة وبغداد تعلّم العلوم بالإنكليزية أو الفرنسية، فلغة التعلم !! ـالي ما انفكت محل وجهات نظر مختلفة»[2].

ومما يستخرج من هذا القول ومما ذكره كارم غنيم الذي سبقه، أن الدول التي توجد فيها المجامع، لا تؤيد ه‍ ء المجامع بقرارها السياسي الإلزامي، حتى تستخدم مؤسساتها التعليمية والإعلامية مصطلحات المجامع ومُعَرَّباتها، وإذا كانت دول هذه المجامع كذلك؛ فإن بقية الدول العربية - غير موطن المجامع - أبعد عن ذلك العمل.

---

(1) اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، ص 178.

(2) مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية، ص 125 - 126.

من هنا، يحسن بنا أن نعود إلى ما سبق ذكره قبل قليل من اقتراح قد يكون مفيداً لحل هذا الإشكال في عدم إلزامية قرارات المجامع، والإقتراح هو: «أن تلغ هذه المجامع، ويُكَوَّنُ بدلاً منها مجمع لغوي عربي واحد في الوطن العربي، وتكون كل دولة من الدول العربية عضواً فيه، كما يكون له فرع في كل دولة من هذه الدول، يشارك في دراسة أمور اللغة العربية وقضاياها المختلفة في هذا المجمع، وتكون هذه المشاركة على سبيل المؤتمرات، كما جاء به الكتاب الأخضر من تنظيم[1]؛ حيث يصبح كل واحد من هذه الفروع مؤتمراً أساسيّاً لغويّاً، يبحث ويناقش ويقرر في أمور اللغة العربية، في كل انعقاد دورة من دوراته حسب ما يتفقون عليه، ويرفع ما يتم اتخاذه من القرارات والتوصيات اللغوية إلى المجمع الرئيس، فيلتقي فيه ممثل كل دولة من الدول العربية على سبيل المؤتمر العام ليناقشوا تلك القرارات والتوصيات من كل فرع - وهو كل دولة - ويتخذوا فيها قرارات لغوية نهائية، تعلن وتنشر بكل وسائل النشر في الوطن العربي للتطبيق.

ولهذا فإن الوطن العربي - بمؤسساته التعليمية والإعلامية، ومراكزه العلمية والثقافية في هذه الطريقة - ملزم بتطبيق ما يتم اتخاذه في المجمع الرئيس من قرارات، وما يتم إنجازه فيه من إنجازات لغوية؛ لأنّ كل قطر من أقطاره عضو في هذا المجمع، يمثله من اختاره من علمائه ذوي الأهلية العلمية والخبرة اللغوية، وقد شارك في اتخاذ تلك القرارات، وفي إنجاز تلك الأعمال.

ثم إن تلك القرارات والإنجازات اللغوية يتم نشرها سريعاً في الأقطار العربية، بمدنها وأريافها وقراها؛ لأن كل الأجهزة الإعلامية، والمراكز العلمية، والمؤسسات التعليمية في هذه الأقطار تقوم بنشرها واستعمالها، وحينئذ يصبح

(1) ألفه العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح في ليبيا، وهو يتألف من ثلاثة فصول. الأول في حل مشكلة الديمقراطية، والفصل الثاني في حل المشكل الاقتصادي، والفصل الثالث في الركن الاجتماعي، وقد بدأ تنفيذه منذ إعلان ليبيا عن قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977م، ومنذئذ سميت ليبيا بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فكانت أول جماهيرية في التاريخ.

الوطن العربي كالجسم الواحد، الذي إذا عزم على قيام أي عمل لغوي، ساعده عليه كل عضو من أعضائه.

أما من يقوم بأمر هذا المجمع الإداري فهم الممثلون من كل دولة عربية على حد سواء، يتم إختيارهم بشروط وضوابط متفق عليها، وتتولى ميزانية هذا المجمع كل دولة عربية على حد سواء، ويشترط على هذا المجمع ألا يتدخل في أمور سياسية تسبب التشتت والتفرق، وألا يتأثر بأي توتر سياسي يحدث في العلاقات بين الدول العربية؛ لأن عمله محصور في أمور اللغة العربية، من وضع قواعد ومصطلحات ـ موضوعة أو مترجمة أو معربة ـ ولا ينبغي لأي دولة عربية تقييده بأمور سياسية، اللهم إلا ما يكون لصالحه[1].

4 ـ قلة الموارد المالية:

إن الدعم المالي لأي مؤسسة أقيمت لأهداف، هو أساس نجاح هذه المؤسسة في الوصول إلى أهدافها، وقد سبق أن قلنا إن أحد الأسباب الأساسية، في فشل المحاولات الأولى؛ لإنشاء المجامع في الوطن العربي، هو قلة الدعم المالي لهذه المحاولات[2]. وهذه المشكلة تعاني منها مجامع اللغة العربية دائماً، وهذا هو السبب الرئيسي في عدم وصول أعمالها إلى الجماهير، وفي ضعف علاقتها بوسائل النشر، ولا تمتلك منها إلا وسيلة واحدة، وهي تأليف الكتب والمجلات، ومع ذلك فهي قليلة لا تصل إلى دور النشر أو السوق العلمي في المدن العربية.

ولعل السبب في قلة الدعم المالي لهذه المجامع، اعتماد كل منها ـ في تمويلها وميزانيتها ـ على ما تقدمه دولتها التي تقوم بأمورها، وليست لها مصادر مالية أخرى؛ لأنها ليست مؤسسات استثمارية، تكسب الأرباح مما تستثمره من أموال في أعمالها التجارية، بل مؤسسات غرضها صيانة اللغة العربية وإحياء تراثها العربي.

---

(1) هناك اقتراحات أخرى مضمونها يشبه مضمون هذا الاقتراح، كاقتراح الشهابي؛ غير أن أغلبية هذه الاقتراحات تقول باختيار أحد المجامع اللغوية العربية كمجمع القاهرة، يجعل مجمعاً كبيراً تكون المجامع الأخرى فروعه.

(2) راجع: ص 15 من هذا الكتاب.

فالدول التي تقوم فيها هذه المجامع تقدم لها الدعم المالي المتواضع ؛ حيث لا تجعلها من المؤسسات ذات الأولوية في ميزانيتها ؛ لكونها متفرعة من وزارات التربية والتعليم لها ، ولكون هذه الدول تهتم بتدريس العلوم الحديثة باللغة الأجنبية ، ما عدا سوريا التي تدرس تلك العلوم باللغة العربية .

وقد أسلفنا ما يفيد احتباس المصطلحات المترجمة والمعرَّبة من قبل المجامع في مخازنها ورفوف مكتباتها ؛ وذلك لأسباب ذكرناها ، ومنها قلة الدعم المالي الذي ينفق في إخراج هذه المصطلحات في كتب ومعاجم إلى الأسواق العلمية ، حتى يتلقفها الناس من المؤلفين والباحثين والأساتذة والطلبة وغيرهم .

وضعف الدعم المالي للمجامع ، صار ذريعة للمشككين في التعريب[(1)أ] ، حيث أعطاهم حجة بأنه من الصعب تعريب العلوم الآن[(1)ب] ؛ لعدم توفر الكتب المعرَّبة ، أو عدم كفاية ما هو موجود من هذه الكتب ، وعدم قدرة اللغة العربية على تقديم مصطلحات تقابل المصطلحات الأجنبية .

وقد ذكر إسحاق الفرحان أنه من المشاكل التي تواجه المجامع ، قلة الدعم المالي لها ، وذلك في قوله : «فالموازنات المالية للمجمع متواضعة جداً ، ولا بد أن تقوم الحكومات المتعاقبة ، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد الطيب ، برصد موازنات تليق بأهداف المجمع السامية ، وبرسالته العظيمة في خدمة اللغة والعقيدة والتاريخ»[(2)] .

5 ـ صعوبة استعمال معرَّبات المجامع :

مما يبعد معربات المجامع عن استعمال العامة ، كونها أحياناً ثقيلة النطق على اللسان ، وخاصة ما تجاوز منها عن عدد الحروف التي وضعتها قاعدة العربية في الكلمة الواحدة ، وهي قاعدة لا تسمح للاسم العربي الواحد ، أن يتجاوز عدد أحرفه سبعة أحرف ، ويضاف إلى ذلك اختلاف الفصيلة اللغوية بين اللغة العربية

(1) يقصد بالتعريب في (أ) جعل اللغة العربية لغة التعليم ، وفي (ب) ترجمة العلوم إلى العربية .

(2) «دور المجامع اللغوية في الحياة العلمية العربية المعاصرة» ، الموسم الثقافي الثاني ، ص 156 ـ 157 .

واللغات الأجنبية المنقول منها المصطلح، فكلُّ لغة أجنبية لها قاعدة نطق، تختلف عن قاعدة النطق في اللغة العربية التي تعود اللسان العربي على النطق بالحروف العربية على منوالها، وإذا طرأ على هذا اللسان نطق حرف غريب عنه، ثَقُلَ عليه.

هذا هو مما جعل القدماء يغيرون الألفاظ الأجنبية في أغلب الأحيان، عند تعريبها، حتى وإن لم يوافق تغييرها وزناً من الأوزان العربية، مع أنهم فصحاء، ولا يكون هذا التغيير؛ إلا لصعوبة نطق الحروف الأجنبية الغريبة في ألسنتهم. هذا ما يدل على أن تطبيق التعريب النطقي صعب، وخاصة عندما يكون اللفظ المراد تعريبه يبعد كثيراً عن الوزن العربي، مثل كثرة أحرفه، أو اجتماع أحرف لا تجتمع في اللفظ العربي.

ومما يزيد استعمال معرَّبات المجامع صعوبة، كون أغلبية الشعب العربي لم تدرس اللغة الأجنبية، بل يوجد منهم من لا يعرف القراءة والكتابة، فألسنة هؤلاء لم تتعود على نطق اللفظ الأجنبي وفق قاعدته؛ لذلك نجد أنه إذا جاءهم لفظ أجنبي تفوهوا به وفق مقدرتهم النطقية المغايرة عن نطقه الأصلي في لغته، حتى إذا ما ألفوا هذا النطق المغاير شاع بينهم وتعارفوا عليه، وأصبح من الصعب التخلص منه أو محوه، وإذا جاءهم تعريب هذا اللفظ نفسه من قبل مجمع من المجامع؛ لكن بطريقة أخرى غير ما ألفوه، نبا عن ذوقهم وتركوه.

يفهم من هذا، أن استعمال بعض معرَّبات المجامع، ثقيل على ألسنة العامة، وخاصة الذين لم يدخلوا منهم مدرسةً تدرس فيها إحدى اللغات الأجنبية، ولم يتعودوا على نطق هذه المعربات، فالكلمات الآتية مثلاً، يصعب عليهم أن ينطقوها، وهي: أندروميدا andromeda[(1)أ]، وكربوهيدرات Carbohydrate[(1)ب]،

---

(1) انظر: مصطلحات علمية، المجمع العلمي العراقي، (بغداد: مطبعة المجمع 1986م) القسم الرابع، ص أ 215، ب 240، جـ 274.

والفيوزاريوم Fusarium[(1)جـ] ، ويروموفورم Bromoforme[(2)أ] ، وكربتوكوكزي Cryptococcosis[(2)ب] ، وأبستمولوجيا Epistomologic[(2)جـ] ، جيومورفولوجيا Geomorphologie[(2)د] ، والإدريروميك Hydrobromique[(2)هـ] ، والأدروحديدوسيانيك Hydroferrocyanique[(2)و] ، والأدروكسولمين Hydroxylamine[(2)ز] ، ويروتوبلازم Protoplasme[(2)حـ] ، والهيدروديناميكا المغنطسية Magnetohydrodynamics[(3)أ] ، ومغنيطومتر Magnetometer[(3)ب] ، ومغنيطوسفير Magnetosphere[(3)جـ] ، وسنكروترون Synchrotron[(3)د] ، وترانسيوراني Transuranium[(3)هـ] ، وازفتريون Zwitterion[(3)و] .

6 ـ عدم توافر معاجم علمية عربية قديمة :

إن عدم توافر معاجم علمية عربية قديمة ، مشكلة من المشاكل التي تواجه المجامع ، فمعاجم اللغة العربية معاجم لغوية لا تحتوي المصطلحات العلمية العربية القديمة ؛ لأن أصحابها امتنعوا عن تسجيل المصطلحات لأسباب سبق ذكرها في الفصل الخامس من الباب الأول[(1)] ؛ لذلك يصعب على المجامع البحث عن المصطلحات القديمة التي تقابل المصطلحات العلمية الأجنبية القديمة والحديثة ؛ لأن البحث عنها يتطلب تنقيباً في المعاجم والكتب اللغوية القديمة وتصفحها ، ومثل هذا العمل ليس هيّناً على أعضاء المجامع ؛ لأنه يحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل ؛ لهذا كانت المجامع تلجأ كثيراً إلى تعريب المصطلحات ، ومن ثم كثرت معرَّباتها ، مع أن بعضها أصدر قراراً يقضي بتفضيل اللفظ العربي على المعرَّب ؛ إلا إذا اشتهر المعرَّب .

لذلك بحث مجمع القاهرة عمَّا يسهل له هذا العمل الشائك ، وتوصل في هذا البحث إلى إصدار قرار يقضي بمتابعة الكتب اللغوية القديمة ، ووضع الفهارس أو

---

(1) راجع موضوع «اختلاف أعضاء المجامع» ، ص 205 ـ 206 من هذا الكتاب .

المعاجم على ما ورد فيها من مصطلحات، وقد سبق ذكر نص هذا القرار في الفصل الرابع من هذا الباب[1].

وهذا العمل - وإن حصل - لا يزال يحمل شيئاً من الإشكال؛ لأن المصطلحات التي توجد في الكتب القديمة مكتوبة باللغة العربية، من دون أن يوضع بجانبها ما يقابلها من المصطلحات الأجنبية بحروفها الأصلية، لاتينية كانت أو يونانية أو غيرهما، وحتى المعرَّبات منها يصعب إرجاعها إلى حروفها الأصلية؛ وذلك لعدم وجود معاجم قديمة ثنائية اللغة.

هذا ما يخص عدم توفر معاجم علمية قديمة أحادية اللغة أو ثنائيتها، وقد أصبح هذا عائقاً من عوائق التعريب، أما في العصر الحديث، فلا نجد أيضاً معجماً علمياً عربياً خاصاً بالمصطلحات، أحادي اللغة أو ثنائيها، اللهم إلا في هذه العقود الأخيرة من القرن العشرين؛ حيث ألفت فيها معاجم علمية ثنائية اللغة.

(1) قد أشير إليه ص 263 - 264 من هذا الكتاب.

الباب الثالث

أثر المجامع في التعريب



الفصل الأول
تطوير اللغة العربية

1 - اكتساب العربية مفردات جديدة
2 - تنظيم الدراسات حول التعريب
3 - مواكبة العربية لسير التقدم العلمي
4 - انضمام اللواصق الأجنبية إلى العربية
5 - توطيد العلاقة بين العربية واللغات الأجنبية
6 - زيادة الأحرف الجديدة
7 - التوسع في الاشتقاق من المعرّب



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول
تطوير اللغة العربية

1 ـ اكتساب العربية مفردات جديدة :

ممّا لا شك فيه، أنّ من أثر المجامع في حقل التعريب، هو إثراء اللغة العربية بالمفردات الجديدة، والمصطلحات العلمية الحديثة، وقد أدخلت المجامع في اللغة العربية، عدداً غير قليل من المفردات الجديدة والمصطلحات العلمية الحديثة في الميادين المختلفة، وإنّ هذا العمل يُعَدّ من العوامل التي جعلت اللغة العربية حيّة تتمشّى مع اللغات الحية في هذا العصر.

وقد أصبحت المعاجم العربية، تَزْخَر بالمصطلحات العلمية، بعد أن كانت هذه المصطلحات قليلةً، وكان البعض يعتقد بأنّ اللغة العربية لا يمكن أن تصبح لغةً لتعليم العلوم الحديثة في الوطن العربي؛ لأنها ـ على اعتقاده ـ ليست لها القدرة على مقابلة المصطلحات الأجنبية بمصطلحات عربية.

بيد أنّ المصطلحات التي دخلت اللغة العربية تكثر في الميادين العلمية، وخاصّة في العلوم الطبية، والصيدلانية، والكيماوية، كما أشرنا إليه في ميادين التعريب. وتتمثّل المصطلحات العلمية التي ذكرناها في المعرّبات من الإنجليزية ومن غيرها، وكذلك المصطلحات التي أدخلتها المجامع في الميادين المذكورة؛ وأمّا في الميادين الأخرى كالميادين الاقتصادية والحضارية... الخ، لم تكثر المصطلحات المعرّبة فيها. وتتمثّل المصطلحات المعرّبة من العلوم الاقتصادية في الألفاظ الآتية:

البترول Petrol، والبرجوازية Burgeoisie، والبرصه bourse، والبنك bank، والجازولين gasoline، والريجي regie، والماركسية Marxism، وأمّا في الميدان الحضاري، فتمثله المصطلحات الآتية: وهي: بسكويت biscuit،

والبطارية bateria ، والبيجامة pajama ، وترمس thermos ، وتلفزيون television ، والتلفون telephone ، والصابون sabon ، وصندال sandal .

أما في ميدان الرياضيات ، فنجد من بين المصطلحات التي عربتها المجامع الألفاظ الآتية :

قاعدة أرخميدس Archimedes principle ، والدينميات dynamics ، وفاراد Farad ، وأعداد فيرمات Fermats numbers ، وكولوم Coulomb ، ومؤثر لابلاس Lablacian Operator ، ولوغاريتمي Logarithm... الخ .

وفي الميدان السياسي ، نجد من بين معربات المجامع ، المصطلحات الآتية ، وهي :

الأرستقراطية aristocracy ، والبيروقراطية bureacratic ، والثيوقراطية theoceracy ، والدكتاتورية dictatorship ، والديمقراطية democracy .

وفيما يتعلق بالوحدات الدولية ، فقد سبق لنا إيراد أمثلة لما عربته منها المجامع ، فيكفي لنا ذلك[1] .

هذا ، ويدلنا على كثرة المصطلحات التي أضافتها المجامع إلى اللغة العربية ، ما تحدث عنه أحمد شفيق الخطيب ، من كمية المصطلحات التي أضافها مجمع القاهرة إلى لغة العلم العربي ، في فترة معينة ، وذلك في قوله : «وأذكر بهذه المناسبة أن مجمع اللغة العربية في القاهرة وحده قد أضاف إلى لغة العلم عندنا في ربع القرن الماضي نيفا وعشرين ألف مصطلح في شتى فروع العلم والتكنولوجية»[2] .

والملاحظ أن عدداً غير قليل من هذه المصطلحات معرَّب من المصطلحات الأجنبية في الميادين المختلفة .

2 ـ تنظيم الدراسات حول التعريب :

لم تكن دراسة التعريب دراسة منظمة ، وكان موقع خلاف بين العلماء ـ أعضاء المجامع بعد إنشائها ـ وانقسموا إلى قسمين ، قسم لا يتساهل مع التعريب ، وهم

(1) وقد راجعنا فيما يتعلق بميداني الاقتصاد والسياسة «المعجم الوسيط» ، أما في ميدان الرياضيات فقد راجعنا فيه القسم الثالث من معجم مصطلحات علمية الذي وضعه مجمع بغداد .

(2) معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية ، ص 749 .

الذين يسمّون بالمحافظين (المتشددين)، وقسم يتساهل مع التعريب، وقد سبقت معالجة مواقف هذين الفريقين، ولا داعي لتكرارها هنا[1]. وقد نتج عن المناقشات التي دارت بينهما، إجازة التعريب عند الضرورة، وصارت مسألة إجازته متّفقاً عليها بين المجامع كلّها، ورسمت هذه المجامع طريق التعريب، وأصبح دليلاً متَّبعاً من قبل الأفراد والجماعات من العلماء الذي يهتمّون بهذا الأمر.

وقد كان كلّ من يقوم بهذا العمل ـ قبل وضع المجامع قواعد التعريب وضوابطه ـ طليقاً غير مقيّد بدراسة ومنهج مرسوم، وقواعد تضبط العملَ في هذا الميدان، ولمّا ظهرت المجامع ووجدت طرق التعريب مُبَعْثَرَةً لدى الأفراد والجماعات، قامت بدراسة التعريب وطرقه، فوضعت له قواعد تضبط العمل في ميدانه، حتّى أصبحت تلك القواعد منهجاً متَّبعاً يسير عليه الكثير من الكتّاب والباحثين والمترجمين المعرّبين؛ لذلك أصبح هذا المنهج ثابتاً مستقرّاً، انتظم ـ ولا يزال ـ عليه العمل في ميدان التعريب.

ولكي تتأكّد حقيقةُ هذا الأمر، لا بدّ لنا أن نأخذ دليلاً يثبت تقيّد كثير من الباحثين بما وضعته المجامع من قواعد ورسوم لبعض الأحرف الجديدة، فمثلاً نجد «معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية»[2]، متقيّداً بما وضعته المجامع من أحرف جديدة لمقابلة بعض الحروف الأجنبية التي لا نظير لها في العربية، وقد ورد فيه ما يفيد ذلك، وهو قوله: «في كتابة الأحرف اللاتينية التي لا نظير لها في العربية استعملنا «پ» لحرف P كما في باوند Pound و «ڤ» لحرف V كما في فلط Volt، و «چـ» أو «غـ» لحرف g كما في جليسرين أو غليسرين glycerine حيث تلفظ الـ g كالجيم المصرية، أما g التي تلفظ كالجيم الشرشية أي المخففة فقد رسمت جيماً (جـ)»[3].

---

(1) راجع: موضوع «التعريب بين السماع والقياس» في الفصل الأول من الباب الأوّل.

(2) وهو معجم إنكليزي عربي، شارك في وضعه ما يزيد عن عشرين موظفاً في دائرة المعاجم في دار النشر ـ مكتبة لبنان ـ وقد قام بوضع مقدمته أحمد شفيق الخطيب رئيس دائرة المعاجم، والمعجم يحتوي سبعمائة وإحدى وخمسين صفحة، ولا غنى عنه لأي باحث في مجال المصطلحات العلمية والفنية والهندسية.

(3) معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية ص XIV.

ثمّ تعرّض هذا المعجم لأهمية القرارات العلمية الصادرة عن مجمع القاهرة، وهي التي عُنيت بقواعد صوغ المصطلح وترجمته أو تعريبه، وقال: وإن خيرَ ما تفعلهُ المجامعُ والمؤسّسات اللغويّة هو وضعُ الأسس والقوانين التي يُستنار بها في صوغ المصطلحات أو تعريبها والقيامُ بدراسات حولَ أصول الترجمة والتعريب، وتشجيعُ القيام بمثل هذه الدراسات وتقييمها ونشرُها. ويساورني في هذا المجال شعورٌ بأن القرارات الأربعين التي أقرّها مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة في رُبع القرن الماضي تعادل في أهميتها العشرينَ ألف مُصْطَلَح التي أتحفَنَا بها المجمع المذكور خلال المدّة ذاتها (إن لم تَفُقْها قيمة)»[1].

لهذا كلّه ندرك مدى اهتمام المعجم وتقيّده بقواعد وضع المصطلح وترجمته أو تعريبه، التي وضعها مجمع القاهرة، وقد تناول هذه القواعد وأوردها ملخّصة في آخر صفحاته.

3 ـ مواكبة العربية لسير التقدّم العلمي :

إن فتح باب التعريب، ودخول المصطلحات العلمية الأجنبية في اللغة العربية، جعل العربيةَ قادرةً على مواكبة سير التقدم العلمي والفنيّ، واستيعاب المصطلحات الحديثة؛ لأنّها أصبحت غنيّة بالمصطلحات العلمية؛ حيث إذا وجدَتْ المصطلح الأجنبي ترجَمَتْه بما يقابله من ألفاظها، فإذا عجزت عن إيجاد لفظ يقابل المصطلح أو اللفظ الأجنبي بوسائلها الخاصة بها[2]، لجأت إلى التعريب، وبهذه الطريقة لا تتخلف اللغة العربية عن متابعة ما تستجدّ في اللغات الأجنبية من أسماء الآلات المختلفة، والمصطلحات في كلّ الميادين المختلفة؛ حيث تسجِّل بين حين وآخر في جعبتها كلّ ما تحتاج إليه من أسماء المخترعات والمصطلحات الحديثة.

---

(1) المرجع السابق، ص 748.

(2) في الحقيقة لا تعجز اللغة العربية عن ذلك، وإنّما الذي يعجز هو أهلها الذين لم يستوعبوا كل ما في كتبها ومعاجمها، ومن يراجع القرآن الكريم، وكتب الحديث، وأمهات معاجم الألفاظ والمعاني، وكتب الأدب القديمة، يدرك ذلك ثم أنّ لها من الوسائل ما يجعلها قادرة على مقابلة أي لفظ يحمل معنى مفهوماً، وهي المجاز والاشتقاق بأنواعه والنحت.

وأصبحت اللغة العربية بهذه الطريقة، لغةً علميةً تستوعب العلوم المختلفة، وتدرسّها بدون صعوبات تعانيها؛ لذلك تمكّن أهلها من تطوير هذه العلوم باستخدام الترجمة والتعريب وسيلة لذلك. وتاريخ العلوم والحضارات خير شاهد على ذلك، وها هي ذي المجامع تحاول القيام بنفس الدور، ومن تتبّع ما قامت به هذه المجامع من تحقيقات ودراسات وإنجازات في ميدان الترجمة والتعريب، أدرك ما لها من أثر ودور ملحوظ.

ومن الآثار الملحوظة التي تركتها المجامع، القضاء على الإدّعاء بعجز اللغة العربية عن استيعاب المصطلحات العلمية الأجنبية، وقد كان النقاش حول هذا الموضوع شديداً، يتنازع فيه التياران، هما: التيار الذي يرى عدم قدرة اللغة العربية على استيعاب العلوم، والتيّار الذي يرى أنَّ اللّغة العربية قادرة على هذا الاستيعاب.

إنصياعاً للتّيار الأوّل، وجدت أغلبية الجامعات والكليات والمعاهد العلمية في الوطن العربي تدرّس العلوم باللغة الأجنبية كاللغة الإنجليزية أو الفرنسية؛ غير أنّ ما قامت به المجامع من جهود، وما أنجزته من ترجمة المصطلحات الأجنبية أو تعريبها، ينقد هذا التيار ويجعل الأمر يتغير حتّى تمّ هذا التغيّر بعد أن أثبتت المجامع قدرة اللغة العربية على أن تقابل بمفرداتها المصطلحات الأجنبية، وأن تكون لغة العلم والتعليم، وأصبحت الجامعات والكليات والمعاهد العلمية العربية، تحاول تدريس العلوم الحديثة باللغة العربية.

وخير دليل على ذلك، ما قامت به الجماهيرية العربية الليبية، من إلغاء تدريس العلوم باللّغة الأجنبية؛ حيث أدركت أنّ اللّغة العربية قادرةٌ على أن تقوم مقام اللغة الأجنبية في ميدان التعليم والبحث العلمي، وهذا ما أبطل إدعاء المدّعين بعدم قدرة العربية على ذلك وخاصة بعد أن تأكد للجماهيرية نجاح محاولتها.

إنّ للمجامع فضلاً لهذا التحوّل من تغيير تعليم العلوم الحديثة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية في الوطن العربي، فهي العامل الرئيسي في إثراء اللغة العربية بالمصطلحات العلمية الحديثة بواسطة الترجمة والتعريب، وهذا أثر للمجامع في ميدان الترجمة والتعريب لا يمكن إغفاله ولا إنكاره.

4 ـ انضمام اللواصق الأجنبية إلى العربية :

لم يكن أثر المجامع في التعريب، إثراءً للّغة العربية بالمفردات العلمية الأجنبية فحسب، بل أضافت إليها اللواصق الأجنبية، التي لم يكن لها عهدٌ بها عبر تاريخها، وقد أثبتت لها المجامع ـ على الرغم من كونها لغة اشتقاقية ـ إمكانية استعمالها لتلك اللواصق. وقد كان بعض أعضاء هذه المجامع يرفض إمكانية ذلك، كأمثال محمد كامل حسين ومَنْ معه؛ حيث يرى أنّ اللغات الاشتقاقية، لا يمكن الزيادة في حجمها بعد إنشائها[1].

ولكي تتّضح أمامنا واقعية هذا الأثر لا بد أن نتناول بعضاً من هذه اللواصق التي أدخلتها المجامع في اللغة العربية، مع ضرب أمثلة لكلّ ما يذكر منها[2]، وفيما يلي نرى جهود مجمع القاهرة في إضافة اللواصق الأجنبية إلى العربية، مع العلم بأنّ ما نورده أوّلاً هو السوابق، وهي :

1 ـ Crypto : عربت بـ «كريتو»، نحو: «كربتوكوكوزي» معرّب من Cryptococcosis.

2 ـ heli, helio : عرّبت بـ «هلي»، و«هليو»، نحو: «هليكونات» helicons و«هليوسكوب» Helioscope، و«هليوستات» heliostat.

3 ـ Hydro : عرّبت بـ «الأدرو»، و«هدرو»، و«هيدرو»، مثل: «الأدروحديد وسيانيك» معرّب من hydroferrocynique، و«الأدوركسولمين» معرَّب من hydroxylamine و«هدرفون» من hydrophone، و«هيدروسفير» من hydrosphere.

4 ـ lympho : عرّبت بـ «لمفية»، مثل: «تكثّر اللمفيات» معرّب من lymphosystose و«أديما اللمفيات» معرّب من lymphoderma.

---

(1) انظر: «اللغة والعلوم»، مجلة مجمع القاهرة 12/ 19 ـ 21.

(2) راجعنا هذا الموضوع بأمثلته، المعجم الشامل، والأجزاء رقم: 1، 2، 4 من مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي وضعها مجمع القاهرة.

5 ـ magneto : عرّبت بـ «مغنيطو» ، و«مغنيطيسية» ، نحو : «مغنيطو جراف» معرّب magnetograph ، و«مغنيطوسفير» معرّب من magnetosphere ، و«الهيدروديناميكا المغنطيسية» معرّب من magnetohydrodynamics .

6 ـ micro : عرّبت بـ «مكرو» ، «ميكرو» ، نحو : «مكروأمتر» معرّب من microammeter و«ميكروفيلم» من microfilm و«ميكروغرام» من microgram .

7 ـ milli : عربت بـ «ملي» ، نحو : «ملي أميتر» من milliammeter ، و«مليمول» من millimole ، و«ملينيل» من millinile .

8 ـ oct- : عرّبت بـ «أوكت» ، نحو «أوكتان» من octane ، و«اكتود» معرّب من octode و«كتيلي» من octel .

9 ـ petro : عرّبت بـ «بترو» ، مثل : «بترول» معرّب من petroleum ، «بتروبروتين» من petroprotein . و«كيماويات بترولية» معرّب من petrochemical .

10 ـ radio : عرّبت بـ «راديو» ، و«راديوية» ، ومثالها : «راديولوجيا» معرّب من radiology و«راديومتر» من radiometer ، و«ترددات راديوية» معرّب من radiofrequency .

11 ـ synchro : عرّبت بـ «سنكرو» مثل «سنكروسيكلترون» synchro-cyclotron ، و«سنكروترون» synchrotron .

وأمّا اللواحق فمن بين ما عرّب منها :

1 ـ ase : عرّبت بـ «آز» ومثاله «ملتاز» معرّب من maltase ، و«آز السكر» من sucrase .

2 ـ ate : عرّبت بـ «آت» ومثاله : «ثاني برات» معرّب من diborate و«هدرات» من hydrate ، و«سلفات» أو «كبريتات» من sulfate .

3 ـ gram : عرّبت بـ «جرام» ، ومثال : «ميكروجرام» معرّب من microgram ، «مليجرام» .

4 ـ raph: عرّبت بـ «جراف» نحو: «هستوجراف» معرّب من histograph «الهدروجراف» hydrograph، و«اسبكتروجراف» spectrograph.

5 ـ ic-: عرّبت بـ «يك»، مثل: «كبريك» معرّب من capric، و«سيروتيك» من cerotic و«فورميك» من fomic.

6 ـ ide: عرّبت بـ «يد»، ومثاله: «أندريد» معرّب من anhydride و«كلوريد» من chloride، وسيانيد من cynide.

7 ـ ium: عرّبت بـ «يوم»، ومثاله: «بريوم» معرّب من barium، و«برليوم» من beryllium، و«كلسيوم» من calcium.

8 ـ logy-: عرّبت بـ «جيا»: نحو «جيومورفولوجيا» معرّب من geomorphology، و«هيدرولوجياجوفية» من geohydrology، و«جيولوجيا» من geology.

9 ـ meter-: عرّبت بـ «متر»، مثل: «اسبكترومتر» معرّب من spectrometer و«سفيرومتر» من spherometer، و«ترمومتر» من thermometer.

10 ـ ose: عرّبت بـ «وز»، نحو: «الملتوز» معرّب من maltose، و«سكروز» من sucrose و«دكستروز» من dextrose.

11 ـ phone: عرّبت بـ «فون»، نحو: «لمنيفون» معرّب من limniphone، و«مكروفون» من microphone، و«بستوفون» من pistophone.

13 ـ scope: عرّبت بـ «سكوب»، ومثال: «اسبكتروسكوب» معرّب من spectroscope و«استروبوسكوب» من stroboscope.

14 ـ tron-: عرّبت بـ «ترون»، ومثال: «سنكروسيكلترون» معرّب من Synchro-Cyclotron، و«سنكروترون» من Synchrotron، و«تيراترون» من thyratron.

15 ـ yl: عرّبت بـ «يل»، نحو: «ألكيل» معرّب من Alkyl، و«فورميل» من formyl، و«مثيل» من methyl.

اللاصقة	تعريبها	مثالها	
		الكلمة الأجنبية	مقابلها العربي
أ ـ السوابق:			
1 ـ crypto-	كريتو	cryptococcosis	كريتوكوكوزي
2 ـ heli،	هلي	helicons	هليكونات
Helio-	هليو	helioscpe	هليوسكوب
		heliostat	هليوستات
3 ـ hydro-	الأدرو، هدرو،	hydroxylamine	الأدروكسولمين
	هيدرو	hydrophone	هدرفون
		hydrosphere	هيدروسفير
4 ـ lympho-	لمفية	lymphosytose	تكثر اللمفيات
		lymphodema	أديما للمفيات
5 ـ magneto-	مغنيطو	magnetograph	مغنيطوجراف
		magnetosphere	مغنيطوسفير
	مغنطيسية	magnetoresistivity	مقاومية مغنطيسية
6 ـ micro-	مكرو	micrommeter	مكرو أمتر
	ميكرو	microfilm	ميكروفيلم
		milliameter	ميكروغرام
7 ـ milli-	ملي	milliameter	ملي أميتر
		millimole	مليمول
8 ـ oct-	أوكت	octane	أوكتان
		octel	أوكتيلي
	أكت	octade	أكتود
9 ـ petro-	بترو	petroleum	بترول

اللاصقة	تعريبها	مثالها	
		الكلمة الأجنبية	مقابلها العربي
		petroprotein	بتروبروتين
		petrochemical	كيمياويات بترولية
10- radio-	راديو	radiology	راديولوجيا
		radiometer	راديومتر
	راديوية	radiofrequency	ترددات راديوية
11- Synchro-	سنكرو	symchro-cyclotron	سنكروسيكلترون
		synchrotron	سنكروترون
ب - اللواحق:			
1- ase	آز	maltase	ملتاز
		sucrase	آز السكر
2- ate	آت	diborate	ثاني برات
		hydrate	هدرات
		sulfate	سلفات أو كبريتات
3- -gram	جرام	microgram	ميكروجرام
		milligram	ميلجرام
		spectrogram	إسبكتروجرام
4- graph	جراف	histograph	هستوجراف
		hydrograph	هيدروجراف
		spectrograph	إسبكتروجراف
5- ic	ِك	capric	كبريك

اللاصقة	تعريبها	مثالها	
		الكلمة الأجنبية	مقابلها العربي
		cerotic	سيروتيك
		formic	فورميك
ide - 6	يد	anhydride	أندريد
		chloride	كلوريد
		cynide	سيانيد
ium - 7	يوم	barium	بريوم
		beryllium	برليوم
		calcium	كلسيوم
logy - 8	جيا	geomorphology	جيومورفولوجيا
		geohydrology	هيدرولوجيا جوفية
		geology	جيولوجيا
meter - 9	متر	spectrometer	إسبكترومتر
		spherometer	سفيرومتر
		thermometer	ترمومتر
ose - 10	وز	dextrose	دكستروز
		maltose	ملتوز
		sucrose	سكروز
ous - 11	وز	aurous	ذهبوز
		cuprous	نحاسوز
phone - 12	فون	limniphone	لمنيفون
		microphone	مكروفون

اللاصقة	تعريبها	مثالها	
		الكلمة الأجنبية	مقابلها العربي
		pistophone	بستوفون
13 ـ scope	سكوب	spectroscope	إسبكتروسكوب
		stroboscope	إستروبوسكوب
14 ـ tron	ترون	-synchro cyclotron	سنكروسيكلترون
		synchrotron	سنكروترون
		thyratron	ثيراترون
15 ـ yl-	يل	alkyl	ألكيل
		formyl	فوميل
		methyl	مثيل

جدول رقم : **11**

5 ـ توطيد العلاقة بين العربية واللغات الأجنبية :

إن الدراسات التعريبية التي قامت بها المجامع في اللغات الأجنبية الحديثة ، ساهمت في توطيد العلاقة بين اللغة العربية وهذه اللغات الأجنبية المدروسة ، وأصبحت اللغة العربية تهتم بهذه اللغات لما تحويه من العلوم ، وتتبع ما تأتيه من أسماء المخترعات والمصطلحات الجديدة ، فتسجله كما سجلته تلك اللغات .

وقد ازدادت العلاقة بين العربية وهذه اللغات ، تشابكاً باستعارة كل منها مفردات من الآخر ، ففي العصور القديمة كانت اللغات الأوربية ، هي التي تستعير

الألفاظ والمصطلحات من العربية، وذلك حين كانت السيادة اللغوية العالمية للعربية بقوة حضارتها الغالبة، وبعد ذلك انقلب الأمر على عقبه، بعوامل كثيرة، أهمها سقوط الدولة الإسلامية، فأصبحت اللغة العربية منذ العصر الحديث، هي التي تستعير من اللغات الأوربية الألفاظ والمصطلحات العلمية الحديثة، وذلك على يد مجامع اللغة العربية، وبعض المهتمين بنقل العلوم الحديثة إلى العربية من الأفراد والجماعات، بعد أن أفاقت الأمة من سباتها.

وبعد ذلك أصبحت اللغة العربية، لغة حية تجاري اللغات الأجنبية الحية، وتستوعب ما لديها من العلوم عن طريق الترجمة والتعريب بيد المجامع، وبدأت تحاول تدريس هذه العلوم بلسانها العربي، حتى أصبحت الآن بيد المجامع قادرة على مواكبة سير التقدم العلمي الذي يشهده العالم اليوم.

وقد كانت اللغة العربية، لا تهتم باللغات الأجنبية الحية؛ لعدم وجود ما يدفعها للاهتمام بها؛ لكن بعد أن استيقظ ذوو الهمم من أبنائها، ورأوا ضرورة الحفاظ عليها وإحياء تراثها ونقل العلوم الحديثة إليها، وصيانتها وتطويرها، وأسسوا المجامع لتعمل على تحقيق تلك الأهداف السامية، أصبحت العربية تهتم بتلك اللغات الحية؛ لتستفيد مما لديها من العلوم ووسائل التقدم، الأمر الذي جعلها تستعير ما تحتاج إليه من الألفاظ والمصطلحات على يد المجامع؛ لذلك اضطرت المجامع إلى أن تدرس تلك اللغات حتى تتمكن العربية من الاستفادة مما لديها من العلوم ووسائل التقدم؛ لكي تتمكن من مواكبة سير التقدم العلمي، وبهذا توطدت العلاقة بينها وبين تلك اللغات، حتى أصبح العِلْمُ لا يعرف لغة بعينها.

6 ـ زيادة الأحرف الجديدة:

على الرغم من معارضة زيادة الأحرف الجديدة في العربية؛ لما يترتب عليها من مشاكل عندما تكثر الحروف العربية، فإن المجامع قد اضطرت إلى زيادة بعض الأحرف في العربية؛ لمقابلة بعض الأحرف الأجنبية التي لا نظير لها في العربية؛ لأن كثرة المصطلحات التي تحتوي حروفاً غير موجودة في العربية،

واضطراب النطق أو التغيير الذي يحدث في تلك المصطلحات في حالة نقل تلك الحروف، واتفاق المجامع كلها على التعريب المنطوقي، حمل كل ذلك المجامع على إقرار هذه الزيادة؛ لذلك تم في مجمع القاهرة إصدار قرار يقضي بزيادة بعض الأحرف في الحروف العربية التي أقرها أشقاؤه المجامع الأخرى.

وهذه الأحرف ـ التي سبق إيرادها ونقاشها في المواضع الأخرى من هذا البحث[1] ـ هي:

الحرف الأول: الباء المنقوطة بثلاث نقاط، ترسم هكذا «پ» لتقابل الحرف P في اللغات الأوربية، وقد عربت ـ وفقاً على هذه القاعدة ـ مصطلحات وأعلام كثيرة في هذا العصر، ومن بينها المصطلحات والأعلام الآتية: «بانتومتر» Pantometer[2]أ، و«باراكور» Parachor[2]ب، و«بافلوف» Pavlov[3]أ.

الحرف الثاني: الفاء المنقوطة بثلاث نقاط، ترسم هكذا «ڤ» لتقابل الحرف V، والمعربات بهذه الطريقة كثيرة أيضاً، منها: «ڤناديوم» Vanadium[3]ب، و«ڤان آلين» Van Allen[3]جـ، و«ڤان هوف» Vant Hoff[3]د، و«ڤيديو» Vidéo[3]هـ.

الحرف الثالث: هو الذي سمى بحرف «جاف»، يرسم هكذا (ݢ) أو (گـ) ليقابل الحرف (G) اللاتيني، ويستعمل هذا الحرف في الأصوات غير الموجودة في اللغة العربية وهي الأصوات التي تكثر في اللغات التركية والفارسية والملاوية والهندية، ويقابل الحرف الملاوي (إنج)[4] بهذا الحرف مع حرف النون المتقدم عليه، كما سبق مثاله[5].

والحرف الرابع والأخير: ما يقابل به المركب CH اللاتيني، وهو حرف جيم، له ثلاث نقاط يرسم هكذا «چ»، وقد خص هذا الحرف في نقل أسماء البلاد

---

(1) راجع: ص 81، 84، 88، 100، 101، 279، 282.

(2) انظر: معجم المصطلحات العلمية والفنية، ص أ 428، ب 429.

(3) انظر: معجم أكاديميا، ص أ 426، ب 573، جـ د 576، هـ 580.

(4) تستعمل اللغة الملاوية في هذا الوقت المركب ng بدلاً من هذا الحرف.

(5) راجع: ص 220 ـ 222 من هذا البحث.

الإسلامية التي تستعمل المركب CH؛ غير أن الأسماء الأوربية التي تستعمل هذا المركب، اتخذ لها رسم يخالف هذا الرسم للتمييز بينهما؛ لذلك أختير لها الرسم المركب من التاء والشين «تش»؛ ليقابل هذا المركب.

ولم نتمكن من العثور على مثال في جانب الحرف الذي ينقل به بعض أسماء البلاد الإسلامية في أعمال المجامع، أما أمثلة نقل الأسماء الأوربية، بالحرف المقرر له والموضوع ليقابل المركب CH فهي كثيرة، ومنها: الأمثلة الآتية:

«تشامبرلين» Chamberlain[(1)أ]، و«تشاندرازيخار» Chandrasekhar[(1)ب]، و«تشايلد» من قانون تشايلد Child's law[(1)جـ].

وهذه الأحرف التي أضافتها المجامع للحروف العربية، أصبحت مقبولة لدى أكثرية الكتاب والمؤلفين والباحثين في هذا العصر، كما هو ملحوظ في الأمثلة الكثيرة التي أسلفناها، ويعد هذا العمل من أكبر آثار المجامع في التعريب.

7 ـ التوسع في الاشتقاق من المعرب:

كان أئمة اللغة منعوا الاشتقاق من أسماء الأعيان[(2)]، عربية أو معربة، وقد سبق بيان الرأي الذي يعارض الاشتقاق من الأعيان المعرَّبة قديماً وحديثاً[(3)أ]، وبيان وجود هذا الاشتقاق عند العرب[(3)ب]، وموقف المجامع نحوه[(3)جـ]. وقد كان مجمع القاهرة أصدر قراراً في إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان، ونصه: «اشتق العرب كثيراً من الأعيان والمجمع يجيز هذا الاشتقاق ـ للضرورة ـ في لغة العلوم»[(4)].

يفهم من هذا القرار أن هذا الاشتقاق جائز للضرورة، ومحصور في لغة العلوم، ولكنه يشمل الاشتقاق من أسماء الأعيان العربية والمعرَّبة، كما أوضحته

(1) انظر: معجم أكاديميا، ص أ ب 116، جـ 118.

(2) انظر: «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 578.

(3) راجع: أ ـ عن جانب القديم رأي الجواليقي، ص 71، وعن جانب الحديث رأي عبد الحق الفاضل، ص 58 ـ 59 ب ـ قول علي ـ كرم الله وجهه ـ ص 71، جـ 71 ـ 73.

(4) صدر في جلسة (24)، في الدورة الأولى، مجلة مجمع القاهرة 1/ 36.

الأمثلة التي ضربها أحمد الإسكندري لشرح القرار؛ وذلك لوجود الألفاظ المعربة التي اشتق منها العرب في تلك الأمثلة، ومنها: البلور، والكهرباء، والمغنطيش.

ثم أصدر المجمع قراراً وضع فيه القاعدة الخاصة بالاشتقاق من أسماء الأعيان المعرَّبة، ولكن هذا الاشتقاق مقيد بالضرورة العلمية[1]، غير أن المجمع أدرك فيما بعد أن دائرة هذا الاشتقاق واسعة تقتضي إطلاق هذا القيد، فأصدر قراراً ـ بواسطة إحدى لجانه التي تسمى لجنة الألفاظ والأساليب ـ ما نصه:

«قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، كما أقر قواعد للاشتقاق من الجامد، واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثيرة كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلة في البحث الذي احتج به لإجازة الاشتقاق يربو على المئتين، ترى التوسع في هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير التقييد بالضرورة»[2].

وإطلاق أسماء الأعيان بدون قيد، يشمل الأعيان العربية والأعيان المعرَّبة؛ لهذا فالتوسع المنصوص عليه في القرار يشمل الاشتقاق منهما؛ لأن الأساس الذي انطلق منه القرار، هو الأمثلة الكثيرة التي تربو على المئتين، وبنى عليها المجمع قراره، وبعضها من الأعيان المعرَّبة؛ لذلك توسع المجمع في الاشتقاق من أسماء الأعيان المعرَّبة، كما توسعت فيه بقية المجامع. وهذا واضح في إنجازاتها التعريبية. فإجازة الاشتقاق من المعرَّب والتوسع فيه، ووضع القاعدة له، أثر من آثار المجامع في التعريب؛ حيث لم يكن هذا الأمر من قبل، وقد سار على هذه القاعدة كثير من الكتاب والباحثين والمؤلفين في العصر الحديث والمعاصر.

---

(1) انظر: المرجع السابق ص 234.

(2) تمت موافقة المجمع على هذا القرار في مؤتمره المنعقد بالقاهرة في دورته (34)، المعقودة من 29 شوال الموافق 29 من أي النار (يناير) حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ الموافق 8 من النوار (فبراير) 1968م. وقد نقلنا هذه المعلومة من كتاب «تصحيحات لغوية» لمؤلفه عبد اللطيف الشويرف، (طرابلس: الدار العربية للكتاب)، ص 257، ولم نتحصل على مرجعه.

هذا، وقد سبق ذكر بعض الأمثلة للألفاظ المعرَّبة التي وقع فيها الاشتقاق، والصيغ التي خضع لها[1]، وهي أربع صيغ، كما هو في قرار المجمع، صيغتان من الثلاثي المزيد، وهما: فعَّل بتضعيف العين، إذا كان متعدياً، ولازمه تفعَّل، وصيغة الرباعي المجرد وصيغة من الرباعي المزيد، وهما: فَعْلَلَ، إذا كان متعدياً، ولازمه «تَفَعْلَلَ».

وفيما يلي مزيد من أمثلة الألفاظ المعرَّبة التي اشتقت منها المجامع[2]:

اللفظ المعرب	الصيغة التي خضع لها:	التطبيق:
أيون Ion	فَعَّلَ	أَيَّنَ، يُؤَيِّن، تأييناً
غاز gaz	فَعَّلَ	غَوَّزَ، يُغَوِّزُ، تَغْويزاً
كالسيت Calcite	فَعَّلَ	كَلَّس، يُكَلِّسُ، تَكْليساً
أروماتي Aromatic	فَعْلَلَ	أَرْمَتَ، يُؤَرْمِتُ، أَرْمَتَةً
أستر Ester	فَعْلَلَ	أَسْتَرَ، يُؤَسْتِرُ، أَسْتَرَةً
أستيل Acetyl	فَعْلَلَ	أَسْتَلَ، يُؤَسْتِل، أَسْتَلَةً
أسمنت Cement	فَعْلَلَ	سَمْنَتَ، يُسَمْنِتُ، سَمْنَتَةً
باستور Pasteur	فَعْلَلَ	بَسْتَرَ، يُبَسْتِرُ، بَسْتَرَةً
بورجوازية Bourgeoisie	فَعْلَلَ	بَرْجَزَ، يُبَرْجِزُ، بَرْجَزَةً
بوليمر Polymer	فَعْلَلَ	بَلْمَرَ، يُبَلْمِرُ، بَلْمَرَةً
تلفون Telephone	فَعْلَلَ	تَلْفَنَ، يُتَلْفِنُ، تَلْفَنَةً
دلمتة dolomitization	فَعْلَلَ	دَلْمَتَ، يُدَلْمِتُ، دَلْمَتَةً
سليكات Silicate	فَعْلَلَ	سَلْكَتَ، يُسَلْكِتُ، سَلْكَتَةً
فلور Fluoride	فَعْلَلَ	فَلْوَرَ، يُفَلْوِرُ، فَلْوَرَةً
فوسفور Phosphorus	فَعْلَلَ	فَسْفَرَ، يُفَسْفِرُ، فَسْفَرَةً

---

(1) راجع: ص 72 من هذا الكتاب.

(2) راجعنا هذه المصطلحات في المعجم الشامل.

اللفظ المعرب	الصيغة التي خضع لها:	التطبيق:
كاربيراتور Carburettor	فَعْلَلَ	كَرْبَرَ، يُكَرْبِرُ، كَرْبَرَةً
كربون Carbon	فَعْلَلَ	كَرْبَنَ، يُكَرْبِنُ، كَرْبَنَةً
كلور Chlorine	فَعْلَلَ	كَلْوَرَ، يُكَلْوِرُ، كَلْوَرَةً
مرسرة mercerization	فَعْلَلَ	مَرْسَرَ، يُمَرْسِرُ، مَرْسَرَةً
هيدرات Hydrate	فَعْلَلَ	هَدْرَتَ، يُهَدْرِتُ، هَدْرَتَةً
ورنيش Varnish	فَعْلَلَ	وَرْنَشَ، يُوَرْنِشُ، وَرْنَشَةً

وعلى ضوء القاعدة المذكورة في قرار مجمع القاهرة، القائلة بأَن ما جاء على صيغة «فعّل» فلازمه «تفعّل»، يكون بناء الأفعال السابقة الخاضعة لها على ما يلي: «تأيّن» و«تَغَوَّز» وتَكَلَّسَ. أما الأفعال المشتقة من الألفاظ المعرَّبة الخاضعة لصيغة «فَعْلَلَ»، فيكون لازمها على وزن «تَفَعْلَلَ»، فيقال لها: تَأَزْمَتَ وتَأَسْتَرَ وتَسَمْنَتَ وتَبَسْتَرَ وتَبَرْجَزَ وتَبَلْمَرَ وتَتَلْفَنَ وتَدَلْمَتَ وتَسَلْكَتَ وتَفَلْوَرَ وتَفَسْفَرَ وتَكَرْبَرَ وتَكَرْبَنَ وتَكَلْوَرَ وتَمَرْسَرَ وتَهَدْرَتَ وتَوَرْنَشَ.

يلاحظ في الأمثلة المسرودة، أن الألفاظ المعرّبة الخاضع اشتقاقها لصيغة «فَعْلَلَ» أكثر من الألفاظ المعربة الخاضع اشتقاقها لصيغة «فعّل»، كما يلاحظ انحصار طريق الاشتقاق من المعرَّب في هذين البابين بمطاوعيهما، ومن المستحسن استعمال صيغ أخرى للاشتقاق من المعرب مثل صيغة «فَعَّلَ» من الثلاثي المجرد، وصيغة «استفعل»، من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف؛ حتى نتمكن من تعبير المعنى الذي نحتاج إليه، ويسهل البحث عن الصيغة المناسبة للفظ المعرب الخاضع للاشتقاق، وقد اقترح مصطفى جواد استعمال صيغة «استفعل» لمقابلة الألفاظ المعرَّبة المنتهية بـ ible, able[1].

---

(1) راجع: ص 235 من هذا الكتاب.

الفصل الثاني
صيانة اللغة العربية

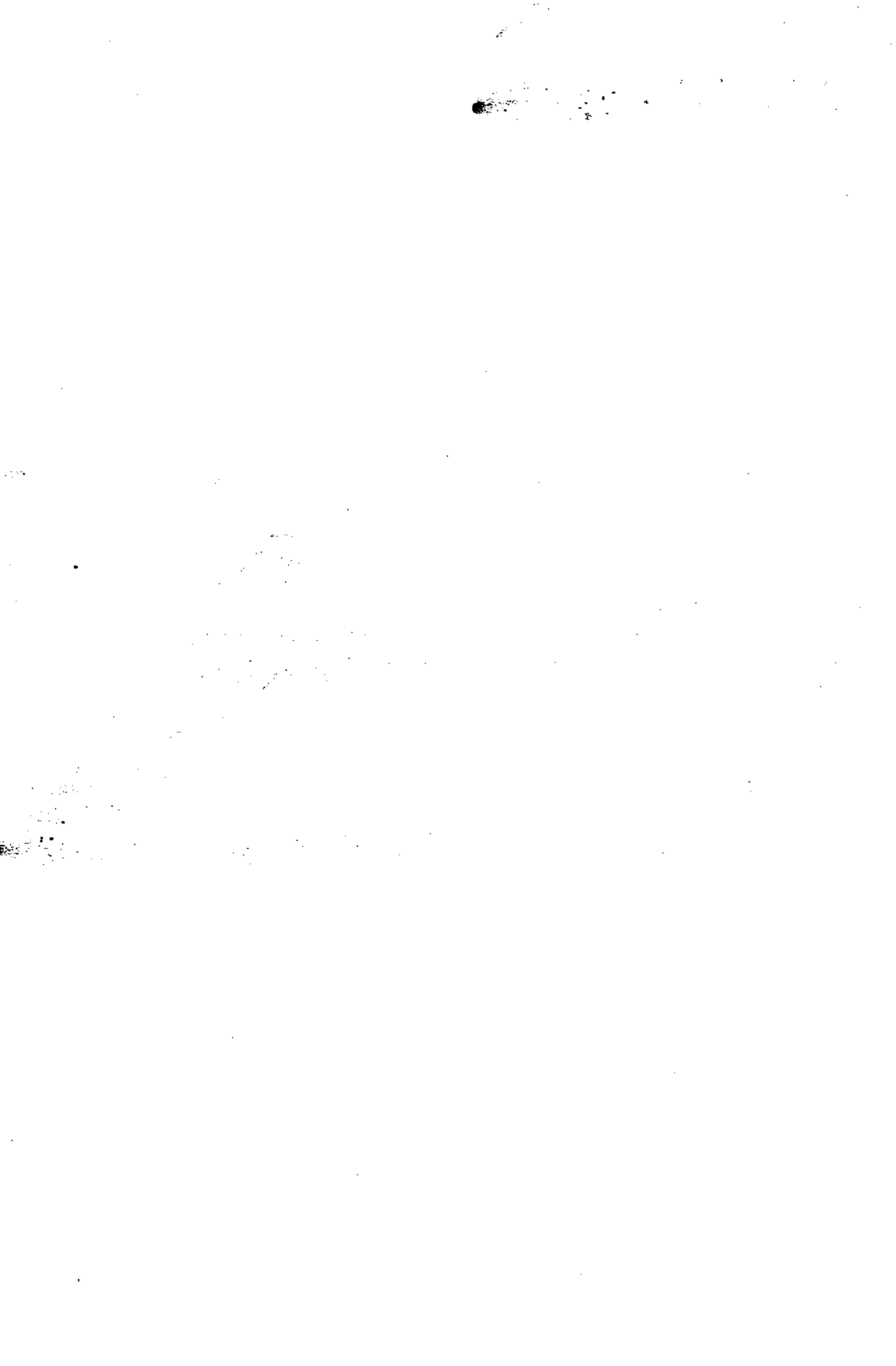
1 - وضع القواعد للتعريب

2 - توحيد مصطلحات المُعَرَّب

3 - تصحيح المصطلحات المعرَّبة

4 - إقرار حق المحدثين للتعريب

5 - تحديد مجال التعريب



الفصل الثاني
صيانة اللّغة العربية

1 ـ وضع القواعد للتعريب :

كان المعرّبون ـ قديماً ـ يعرّبون الألفاظ الأجنبية حسب معرفتهم، ويختارون الطُرُق التي يرونها مناسبةً للّغة العربية ويقبلها ذوقهم اللغوي، وقد تحدّث سيبويه عن تلك الطرق، وسبق الحديث عنها بالتفصيل[1]، ولكن مع أنّها هي الطرق التي يسيرون عليها في التعريب، فإنّها لا تعتبر الآن قواعد يمكن أن تَضْبط عملية التعريب؛ اللهّم إلاّ في الألفاظ الأجنبية القصيرة التي يقبلها وزنٌ مِن الأوزان العربية، فإنّ تلك الطرق هي القواعد في تعريب تلك الألفاظ، أمّا ما عدا ذلك ـ وهو كثير ـ فمتروك للمعرّبين، فكلّ منهم حرّ في تصرّف اللفظ الأجنبي الذي يعرّبه، من دون أن يتقيّد بقواعد ثابتة تضبط عمله التعريبي؛ لأنّه لم تكن قواعد التعريب قد وضعت من قبل، كما وضعته مجامع اللّغة العربية في هذا العصر.

لكنّ المجامع لم تترك طرق القدماء في التعريب، بل قامت بدراستها، وأصدرت قراراً يقضي بإجازة التعريب على طريقة العرب القدماء في التعريب، كما سبق بيانه، وأصدرت قراراً آخر يقضي بتجريد المصطلحات ـ مترجمة أو معرّبة ـ من الكتب اللغوية القديمة، ووضع الفهارس أو المعاجم الخاصة بها، كما سبق ذكره، وبنَتْ على تلك الطرق القديمة، القواعدَ التي وضعتها واستخدمتها في التعريب؛ لتكون معياراً وضابطاً يسير عليه كلّ من يعمل في ميدان التعريب في هذا العصر.

وتتمثل قواعد التعريب التي وضعتها المجامع في قرارات تضع للتعريب قيوداً وشروطاً، وفي أعمال في كيفية مقابلة الحروف الأجنبية بالحروف العربية، أو مقابلة الحرف الأجنبي بأقرب حرف منه من الحروف العربية، وفي وضع أحرف جديدة

---

(1) راجع: ص 33 ـ 35، 198 ـ 201 من هذا الكتاب.

لمقابلة الحروف الأجنبية التي لا نظير لها في العربية ؛ كل ذلك من أجل أن تتمكن اللغة العربية من استيعاب ما تحتاج إليه من الألفاظ والمصطلحات الحديثة في كل الميادين المختلفة، وقد سبق لنا بيان كل ذلك بالتفصيل في مواضعه.

والجدير بالإشارة إليه هنا أن هذه القواعد وضعها مجمع القاهرة، الذي اعتمدت على قراراته المجامع الثلاثة الأخرى في كل من دمشق وبغداد وعمّان، وأقرّتها في مؤتمر المجامع[1].

2 ـ توحيد المصطلحات المعربة :

عرفنا أن للتعريب قواعد وضوابط من الناحية النظرية، كما سبق بيانه، ولو تم للمجامع والمعرِّبين تطبيق تلك القواعد، لكانت المصطلحات العربية والمعرَّبة موحدة، ولما كانت هناك مشكلة في ازدواجية المصطلح. وعلى الرغم من وجود الاختلافات بين المجامع واضطراب أعمالها في تعريب المصطلحات، كما درسنا في الباب الثاني، فإن كلا منها يحاول جاهداً تجنب تلك الاختلافات، وتوحيد المصطلحات العربية والمعرَّبة؛ لأن المجامع كلها متفقة على إقرار المبدأ العام القاضي بتوحيد المصطلحات.

وهذا، لا شك، من العوامل الأساسية في تأسيس مؤتمر المجامع، الذي تلتقي فيه بين الحين والآخر؛ لمحاولة التنسيق فيما بينها، وتوحيد جهودها وأعمالها في كل الميادين اللغوية المختلفة، كما أن اعتماد المجامع الثلاثة على قرارات مجمع القاهرة في انعقاد هذا المؤتمر دليل على تأكيد المجامع لهذا المبدأ، وعلى محاولتها لتطبيقه، كما أن تتبع المجامع وتدخلها في الجهود الفردية والجماعية في مجال الترجمة والتعريب، بترجيح الأرجح واختيار الأفضل الذي يوافق على قراراتها وإنجازاتها، كما درسنا، دليل آخر على محاولتها لتوحيد المصطلحات.

وحرصاً من المجامع على نشر ما تنجزه من أعمال أنشأ كلٌّ منها مجلة شهرية تنشر إنجازاتها من تحقيقات وتأليفات ووضع مصطلحات؛ ليستفيد منها عامّة

---

(1) راجع: ص 77 من هذا الكتاب.

القـراء، وليبدوا فيهـا ملاحظـاتهم وآراءهَـم. ومنذ صـدور هـذه المجلاّت، أصبـح الكثير من الباحثين والمؤلِّفين والمترجمين يتابعونها للاستفادة ممّـا فيهـا مـن قـرارات وتحقيقات ومصطلحات ـ مترجمة ومعرَّبة ـ حتّى أصبحـت قـراراتُ المجـامع، حجّةً لهؤلاء المتـابعين علـى مـن يخالفهـا فـي المناقشـات العلمية؛ ولهـذا أصبـح كـلّ مـن يعرفها من الباحثين ملتزماً بها، لا يكاد يحيد عنهـا فـي كتابة بحثه العلمـي أو غـيره، وهذا هو العامل الأساسي ـ الذي تركته المجامع ـ علـى توحيـد المصطلحـات العربيـة المعرّبة.

وقد وضعـت المجـامع قواعـد التعريـب فـي رسـم حـروف الألفـاظ الأجنبيـة؛ لتكون المصطلحات المعرَّبـة موحَّدة؛ ولكـي يتّضـح هـذا الأمر أكـثر، نـأخذ بعـض الأمثلة التي توضِّحه، ومن ذلك اقتراح مصطفى الشـهابي فـي اختيـار أحـد الرسـمين للكاسعة الأجنبية[1]، وهما إنهاؤها بـ «الألف» أحيانـاً، وبـ «التـاء» المربوطـة أحيانـاً أخـرى، فـاقتراح الشـهابي هـو: إنهـاء الكلمـات التـي تنتهـي بهـذه الكاسـعة بالتـاء المربوطة، توحيداً للمصطلحات التي تنتهي بتلك الكاسعة، ويقـول الشهابي:

«كثيرٌ من الكلمات الأعجمية التـي نضطـر إلـى تعريبهـا تنتهـي بـالحرف (A) أو بالكاسعة (Gie) الدالة على العِلْم. وقد لاحظت عند تعريب هذه الكلمات أنّ بعـض الخبراء ينهون الكلمة المعرَّبة بالتاء، وأن بعضهم ينهونها بـالألف، مثـل جيولوجيـة، وجيولوجيا، وبيولوجية وبيولوجيا... ومن المعروف أنّ قدماء النقلة لم يسـيروا علـى خطة واحدة في هذا الموضوع؛ ولكن المعرَّبات بالتاء كانت تفوق عندهم المعرّبـات

---

(1) الكاسعة في الاصطلاح الحديث، تعني اللاحقة وجمعها لواحق، وقد سبق تعريفهـا فـي هـامش ص 177 من هذا الكتاب. وقد عرَّفها الكرملي بـ «ما يزاد منها في آخر الكلام للدلالـة علـى معنـى جديـد يزيد اللفظة الأولى». لغة العـرب، السـنة 4، ص 33. أمّا معناهـا اللغـوي، فوجدنـا أنهـا مشـتقة مـن كَسَعَ وقد وجد بعض الاشتقاقات للكلمة في لسان العرب وفق الدلالات الآتية: «الكسـع أن تضـرب بيدك أو برجلك على دبر إنسان أو شئ... ويقال للرجل إذا هزم القـوم فمرّ وهـو يطردهـم: مـرّ فـلان يكسؤهم ويكسَعهم أي يتبعهم... ويقـال: كسعه بكذا وكـذا إذا جعله تابعـاً لـه ومذهبـاً بـه». (لسـان العرب مج 5 ص 257).

بالألف، والسليقة العربية تجعلنا نرجّح إنهاء الكلمات المذكورة بالتاء فمن رأيي اتخاذ قرار بهذا الترجيح»[1].

هذا مثال واحد من الأمثلة الكثيرة التي توضح جهود المجامع ومحاولتها لتوحيد المصطلحات العربية والمعربة، ونكتفي به لأنه كاف في بيان الموضوع، ولا داعي لسرد غيره.

3 ـ تصحيح المصطلحات المعربة:

إن الدراسات التعريبية التي قامت بها مجامع اللغة العربية، نبهت هذه المجامع إلى تصحيح ما سبق تعريبه؛ صيانة للغة العربية، وأصبحت المجامع ـ بتلك الدراسات وبالقواعد التي وضعتها ـ تتابع جاهدة المعربات قديماً وحديثاً وتدرسها وترى رأياً فيها.

ففيما ذكره محمد رضا الشبيبي، ما يزودنا عن طريقة هذا التصحيح، وهو: «فإن علماء اللغة يتحرجون في استعمال اللفظ الأعجمي الحديث ما لم تعربه العرب، وما لم يصح إطلاقه اسم المعرب لغوياً عليه، ويذهبون إلى قصر استعماله على الضرورة. وعلى هذا فإن كثيراً من هذه الألفاظ الدخيلة ومشتقاتها، مثل: «دوشاخة»[2]أ و«دوشخ»[2]ب و«كنبوش»[2]جـ و«سربوش»[2]د التي وردت في كتاب «الحوادث الجامعة» وأمثاله من تصانيف المتأخرين، ولا يصح استعمالها...»[3].

ويشمل تصحيح المجامع للمصطلحات المعرّبة، تحقيق أصولها التي اختلفت فيها العرب، ومن ذلك ما كان للكرملي من عمل لتصحيح الأصول لبعض الكلمات اليونانية المعرَّبة قديماً، ومن بينها المثال الآتي: «ومن الألفاظ التي حار لها

---

(1) «أهم القرارات العلمية»، مجلة مجمع دمشق 32/ 4/ 603.

(2) دوشاخة: كلمة فارسية يقصد بها آلة ذات شقين تستعمل للتعذيب، ودوشخ: أي عذّب بالآلة المذكورة. وسربوش كلمة دخيلة من الفارسية معناها غطاء الرأس، وكنبوش: كلمة فارسية مركبة من: (كون) بمعنى دبر، و(بوش) بمعنى غطاء فمعناها: غطاء المؤخر للفرس. انظر: أصول اللهجة العراقية، محمد رضا الشبيبي، مجلة مجمع بغداد 4/ ، ص أ ب 422، جـ/ 451، د 478.

(3) المرجع السابق ص 405، وقد سبق ذكر المصطلحات المذكورة في ص 69 من هذا الكتاب.

العرب في تعيين معناها الحقيقي «الغطريف» ، فقد قال صاحب التاج عنها : الغِطْرِيف بالكسر السيد كما في الصحاح ، و زاد الليث الشريف ؛ وأنشد :

أنت إذا ما حصل التضييف قيسا وقيس فعلها معروف

بطريقها والملك الغطريف

وقال ابن السكيت : الغطريف هو السخي والشاب كالغطراف بالكسر...»[1] .

وقد أورد الكاتب آراء حول الكلمة ، ثمّ بيّن بعد ذلك رأيه في الموضوع قائلاً : «فأي اللغات هي الأصلية ، وما معناها الحقيقي . ـ قلنا : أمّا اللّغة الأصلية هي الغطراف المقطوعة من Eutrapezos ومعناها المقْراء المضياف ، وإن شئت كلّ التَدقيق في المعنى فهو الرجل الحسن المائدة... فأَنت ترى أنّ الكلمة يونانية الأصل وأنّ اليونان خصّوها بالعرَب»[2] . وقد جاء الكرملي بكلمات كثيرة فاكتفينا بهذا المثال الواحد للتوضيح .

وقد ظهر اهتمام المجامع ـ منذ بداية تأسيسها ـ بتصحيح المصطلحات المعرّبة ، وهذا واضح في تحديدها زمن التعريب بعصر الاحتجاج ، وتفرقتها بين معان المصطلحات الثلاثة ، وهي المعرّب والدخيل المولّد ، ويترتّب على هذا التحديد لزمن التعريب ، وتلك التفرقة بين المصطلحات المذكورة ، وجوبُ تدخل المجامع في المصطلحات المعرّبة بعد عصر الاحتجاج ، وتصحيحها وفق ما تراه مناسباً وموافقاً لقواعد التعريب التي وضعتها ، وهذا واضح في تعريفاتها لهذه المصطلحات التي سبق لنا إيرادها[3] .

واقتراح الشهابي الذي سبق ذكره في الموضوع السابق «توحيد المصطلحات المعرّبة» وما قام به حسني سبح من تصحيح الكلمات المعرّبة التي تحتوي. ا ترجمة

---

(1) «درس المعرَّبات» ، مجلة مجمع دمشق 1/ 5/ 145 .

(2) المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة .

(3) راجع : الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب .

المعجم الطبي لِكْلَرْفيل[1]، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة، كلّ ذلك يؤكِّد لنا اهتمام المجامع بتصحيح المصطلحات المعرّبة، وأنّ لها أثراً في هذا المضمار.

4 ـ إقرار حقّ المحدثين في التعريب:

كان فريقٌ من العلماء الأعضاء ـ وهم المحافظون (المتشددون) ـ يعطون الأحقية للتعريب لأهل عصر الاحتجاج فقط، وقد سبق نقاش هذا في بعض المواضع من هذا البحث، وكانوا يعارضون العلماء المحدثين أن يقوموا بهذه المهمّة، وأن يضيفوا شيئاً إلى اللّغة العربية؛ لأنّها حسب موقفهم قد تمّ وضعها وأنّ التصرّف فيها غير ممكن.

لهذا ظهر من بين أعضاء المجامع من كتب في هذا الموضوع، كـأحمد حسن الزيات الذي ألقى الضوء عليه في بحث كَتَبَه بعنوان: «الوضع اللغوي وهل للمحدثين حقّ فيه»[2أ]. وذكر أنّ مجمع القاهرة جعل الحقّ في الوضع اللغوي، عَقَبَةً من العقبات التي وضعها أمام نفسه بنفسه؛ في حين أنّه يملك هو وحده السلطة التشريعية العليا للّغة العربية، ويستطيع في حدود قواعدها الموضوعة وقوالبها الموروثة أن يزيد عليها، وينقص منها، ويغيّر فيها[2ب].

غير أنّ المجمع ـ كما يرى الباحث الزيات ـ عطّل قدرته على الوضع والتصرّف في اللّغة، عندما جعل نفسه مقيّداً في كلّ إصلاح لغوي يقترحه، بما وجده عند القدماء من طرق وأساليب، وجعل نفسه يستشير الماضين في شؤون الباقين، مع أنّ الأحوال تتبدّل والأوضاع تتغيّر، كما أنّ العلوم تتقدّم[3جـ].

وتطرّق الباحث إلى التعريب من حيث وجود المعرَّب في الشعر القديم، وفي القرآن الكريم, السنة النبوية، وفي الدول المتعاقبة، وكون التعريب ـ بمعناه الاقتراض ـ ظاهرةً لغويةً تنشئها الطبيعة، وتسدّ بها الحضارةُ حاجَتها اللغوية؛ لكن مع كل ذلك، رأى المجمع أن يستفتي فيه المتقدمين الذين جعلوا التعريب حقّاً

(1) سبقت الإشارة إليه في ص 259 من هذا الكتاب.

(2) انظر مجلة مجمع القاهرة 8/ أ 110 ـ 116، ب جـ 110.

للعرب الذين يعتد بعربيّتهم؛ لذلك تساءل الباحث بقوله: «... إذن من نكون نحن ـ طبقة مولّدة فقدت أهلية الأصل فلا ترتجل، وأضاعت مزية الفرع فلا تشتقّ. إنّما تتكلّمون ما تحفظون، فإذا وقع لكم ما لم يقع للعرب الخلّص من المعاني، فعبّروا عنه بأيّ لسان تشاؤون ولا شأن لنا به»[(1)أ].

هذا، وقد حاول الباحث إثبات حق المحدثين في الوضع اللغوي مستدلا بقول الرسول (ص) حين سمع منافقاً نال من عروبة سلمان الفارسي فدخل المسجد غاضباً:

«أيها الناس إن الربّ واحد، وليس العربية بأحدكم من أب ولا أمّ، وإنّما هي اللّسان، فمن تكلّم العربية فهو عربي». وقال بعد هذا الاستدلال: «ونحن بحمد الله نتكلّم العربية ونحرص عليها ونتعصّب لها ونريد أن نهذّب منها ونزيد فيها»[(1)ب].

وتعرض الباحث لحرمان الفصحى من كل ما وضعه المولدون من الألفاظ وما اقتبسوه من الكلمات؛ لأن اللغويين أبوا أن يعترفوا بهذه الثروة اللفظية الضخمة؛ لصدورها عمن لا يملك الوضع والتعريب كما يقولون، وقال مشيداً بعلماء اللغة والمترجمين: «ولولا أن العلماء والمترجمين ـ وجلهم من غير العرب ـ تجاهلوا أوامر اللغويين في الوضع والتعريب لما استطاعوا أن ينقلوا إلى العربية علوم الأولين من فرس ويونان وهنود ويهود»[(2)].

وبعد أن تحدث الزيات عن حق المحدثين في التصرف والوضع اللغوي، وأنه حق مقرر بالطبيعة، ختم حديثه باقتراح يطلب فيه من المجمع إصدار قرار لقبوله، وهذا الاقتراح يشمل أربعة أمور:

1 ـ أن يُفْتَحَ باب الوضع على مصراعيه بوسائله المعروفة، وهي الارتجال والتجاوز.

2 ـ أن يُرَدَّ الاعتبار إلى المُوَلَّد؛ حتى يكون مستواها مثل الكلمات القديمة.

---

(1) المرجع السابق، ص أ ب 111.

(2) المرجع السابق، ص 114 ـ 115.

3 ـ أن يُطْلَقَ القياس في الفصحى ؛ ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه ، فإن توقف القياس على السماع يبطل معناه .

4 ـ أن يُطْلَقَ السماع من قيود الزمان والمكان ؛ ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من كل ذي حرفة[1] .

هذا ، وقد أَثَّرَ رأي هذا الباحث تأثيراً قوياً في نفوس الأعضاء ، وحظي بتأييدهم ، الأمر الذي حمل المجمع على إصدار قرارين موافقين له ، وهما :

« 1 ـ تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس ، على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستصاغة ، ولم يعرف لها مرادف عربي سابق صالح للاستعمال »[2] .

« 2 ـ يرى المجلس قبول السماع من المحدثين ، بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها »[3] .

وهناك بحوث أخرى مشابهة لهذا البحث ، منها بحث إبراهيم مدكور بعنوان مدى حق العلماء في التصرف اللغوي[4] ، وقد ألقى هذا البحث في مؤتمر مجمع القاهرة ، وذكر فيه حق المحدثين في التعريب قائلاً : « ... وللعَالِم أن يأخذ أيضاً عن لغة أجنبية فيعرِّب إن دعا الأمر إلى التعريب ، وقد عُرِّبت ألفاظ أَعجمية في الجاهلية والإسلام ، ولم ير العرب أيَّ غضاضة في أن يضموها إلى ألفاظهم ، وليس بلازم أن يكون التعريب على أبنية العرب ، وعُرِّبت فعلاً ألفاظ على نحو ما كانت تنطق به في اللغة الأصلية ، والعِلْمُ هو تراث الإنسانية جمعاء ، يجب أن يفسح مجال التبادل فيه ، وأن تيسر سبله ، ومن وسائل التيسير أن يسمح بتبادل الألفاظ كما تتبادل الأفكار والمعاني »[5] .

---

(1) انظر : المرجع السابق ص 116 .

(2) صدر في جلسة 23 من الدورة 16 .

(3) صدر في جلسة 25 من الدورة 16 .

(4) انظر : مجلة مجمع القاهرة 11/ 143 .

(5) المرجع السابق ، ص 148 .

5 ـ تحديد مجال التعريب :

على الرغم من إعطاء المجامع أحقية للمحدثين في التعريب، فإنها لم تجز لهم أن يتوسعوا فيه من دون قيد يلتزمون به، أو ضابط يسيرون على هديه، فكان المعرِّبون ـ قديماً ـ يعرِّبون حسب هواهم، ويدخلون في اللغة العربية ما يشاءون من الكلمات الأجنبية على طريقتهم، وليس هناك ضوابط محددة في مجال التعريب، سواء في العصر الجاهلي أو في العصر العباسي وما بعده.

لذلك وجدنا أن بعض أعضاء المجامع يرى أن نفعل ما فعله القدماء، الذي عبر عنه بالتلعّب، كرأي أحمد سعيدان ـ الذي أوردناه سابقاً في الفصل الأول من الباب الأول[1] وهو أن نتلعّب في التعريب، كما تلعّب فيه القدماء، وهذا الرأي وغيره من الدراسات التي أجريت في طرق القدماء يثبت عدم وجود قيد للتعريب.

غير أن المجامع ـ بدراستها في وضع اللغة العربية وتطورها، والتيارات التي تحاول النيل منها ـ وضعت قيداً لم يكن للتعريب قديماً؛ حتى تصون اللغة العربية من التلعب بها، ومن دخول الألفاظ التي لا تحتاج إليها، وهذا القيد لم يتجاوز ما سبق لنا ذكره غير مرة في هذا البحث، وهو ما عبَّر عنه قرار مجمع القاهرة بـ «الضرورة» التي اختلف فيها أعضاء المجمع، إضافة إلى بعض الشروط التي سبق ذكرها، مثل أن يكون التعريب على طريقة العرب القدماء في تعريبهم، وكون اللفظ الأجنبي مستعملاً دولياً، أو كونه عَلَمَاً من الأعلام، أو غير ذلك مما ذكرناه في ميادين التعريب[2].

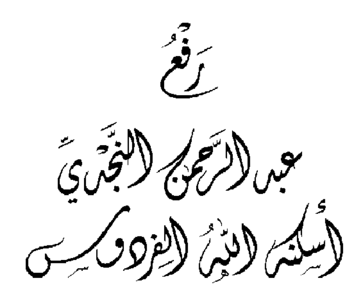
وإذا ما كان الأمر كما وصفناه، فإن وضع الحد والقيد للتعريب أثر من آثار مجامع اللغة العربية.

---

(1) راجع ص 61، 69 من هذا الكتاب.

(2) راجع ص 105 ـ 106، 161 ـ 185 من هذا الكتاب.





الفصل الثالث
الاهتمام بالدراسات التعريبية

1 ـ الاهتمام بالمُعَرَّب قديماً
2 ـ الاهتمام بالكتب القديمة
3 ـ الاهتمام بطرق القدماء
4 ـ الاهتمام ببعض الصيغ العربية
5 ـ علاقات العربية باللغات الأجنبية القديمة
6 ـ الألفاظ العربية في اللغات الأجنبية



الفصل الثالث
الاهتمام بالدراسات التعريبية

1 ـ الاهتمام بالمُعَرَّب قديماً :

اهتمت المجامع بالألفاظ المعرَّبة القديمة ، وأجريت البحوث حولها من قبل أعضائها ؛ وذلك من أجل الكشف عن الطريقة التي سار عليها القدماء في تعريبهم ؛ لتبنى على أساسها قواعد التعريب ، وقد واجهوا إشكالاً في مسألة قبولها وعدمه ، وفي القياس عليها في نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية ترجمة أو تعريباً ، الأمر الذي أدى بهؤلاء الأعضاء إلى الاختلاف في أمر التعريب ، فأصبح الكثير منهم يبحثون فيه ؛ ليجد كل منهم ما يثبت رأيه ويدعم موقفه .

هذا ، وسبق أن ذكرنا إن مجمع القاهرة قد أصدر قراراً يقضي بتجريد المصطلحات ـ المترجمة أو المعربة ـ من المعاجم والكتب اللغوية القديمة ، وكذلك وضع الفهارس أو المعاجم الخاصة بتلك المصطلحات .

وممن قام من الأعضاء بدراسة المعرَّبات القديمة ، الكرملي الذي سبق تعريفه في الفصل السادس من الباب الأول ، وقد قام بدراسة المعرَّبات من اللغة اليونانية ، وبيَّن أصول الكلمات قبل تعريبها مع التصرفات التي مرت بها ، والأخطاء التي وقعت عند المعرِّبين ، وإليك بعض الأمثلة التي أخذها «القالب : هذه الكلمة يونانية بدون ريب ، وإن لم يقل بهذا المقال أحد من علماء العرب والغرب ؛ لأن توجيه اشتقاقه اشتقاقاً عربيّاً يهيج في صدرك عاطفة الشفقة بقائله ، نعم قال في التاج إنه دخيل ؛ لكنه لم يعرف من أيِّ لغة دخل ... والحقيقة أنه معرب Kalopous المنحوتة من كلمتين ، معناهما حسن للرجل أو القدم ...»[(1)أ] .

---

(1) «درس المعربات» ، مجلة مجمع دمشق 1/ 5/ أ146 ، ب 141 .

والمثال الآخر، لفظ «الآبش: الذي يزين فناء الرجل وباب داره بطعامه وشرابه، وليس لهذا الاسم فعل... والسبب هو أن اللفظة أعجمية معناها: ما يزين فناء الرجل وباب داره وما يضع فيه [من] أدوات طعامه وشرابه. وهو باليونانية abax وبالرومية abacus؛ إلا أن الأولين لما رأوا في بناء اللفظة اسم الفاعل، تصوروا أن من يكون كذلك لا يكون؛ إلا ذا عقل، وأرادوا أن يصلوا معاني اللفظة بعضها ببعض، فقالوا ما قالوا وهو غريب. وهذه ملاحظة دقيقة ما كانت تظهر وتتجلى غوامضها للبصائر، لو لم يعرف أصل الكلمة»(1)ب.

من خلال المثالين نعرف مدى اهتمام الكرملي بالبحث عن الكلمات المعرَّبة من اليونانية، وقد دفعه هذا البحث إلى الإلتجاء إلى المعاجم والكتب القديمة؛ ليقف على أصل هذه الكلمات ومعانيها الحقيقية قبل تعريبها، معتمداً على تلك المعاجم والكتب، وعلى معرفته باللغات الكثيرة، وإطلاعه الواسع عليها.

ومن الذين قاموا بدراسة المعرَّبات القديمة، شوفالى رعد؛ حيث قام بدراسة المفردات الإثيوبية المعربة الموجودة في اللغة العربية، وقد اهتم مجمع دمشق بنشر هذه الدراسة في سلسلة من أعداد مجلته، وهي الأعداد الثاني، والثالث، والرابع، والخامس.

ومنهم أيضاً محمد المنجوري، فله مقالات مخصصة بالمفردات الأعجمية المعرَّبة في العصر العباسي، ونشرت هذه المقالات في العدد الرابع من مجلة مجمع دمشق أيضاً.

وقد ساهم في هذا الميدان، البطريق أفرام الأول، فقدَّمَ سلسلة من المقالات تتعلق بالألفاظ السريانية في المعاجم العربية، وقد اهتم مجمع دمشق بنشرها في مجلته، في الأعداد: 23، 24، 25، 26، وقد قام مصطفى جواد بالتعليق على هذه المقالات في العدد الخامس والعشرين من نفس المجلة.

إن اهتمام المجامع بالبحث عن أصول الكلمات المعرَّبة، قد يؤدي أحياناً إلى مناقشات وخلافات لا تحسم، كما جرى مثل هذا النقاش حول أصول الكلمات

طربال وأطم وصرح أمام مجمع القاهرة؛ ليعرف أيها ما يشير إلى بناء عال كالعمارات الكبيرة الشاهقة، وبخاصة ما يسمى «ناطحات السحاب».

فكلمة «طربال» حسب دراسة الكرملي، يونانية الأصل، وهي تدل على بناء يقوم على ثلاثة أعمدة، ومثلها كلمة «أطم» التي تعود إلى أصل يوناني وهو اللفظ Ethna معناه «بركار»، ويجب أن تستعمل الكلمتان في معناهما الأصلي؛ لذلك لا يمكن أن يقبل أحدهما مقابلاً فقط لـ «بناء عال»[(1)أ].

ورأى الكرملي اعترضَ عليه إسكندر المعلوف، فقد أعاد أصل كلمة «طربال» إلى أصل فارسي من لفظ ثربال، وهو قصر أزدشير بن بابك قرب مدينة جور في بلاد فارس. ولم يتوقف النقاش على الرأيين؛ بل جاء رأي ثالث يخالفهما، وهو: أن الكلمة ليست فارسية ولا يونانية؛ بل هي كلدانية مُعَرَّبة عن «طوربلاه» أي طور بابل، وطور معناها البناء المرتفع[(1)ب].

وفي نقاش دار حول البحث عن أصول الكلمات المذكورة، ظهر رأي رابع من حسين والي؛ حيث لا يقبل نسبة هذه الكلمات إلى الأصول المذكورة؛ لعدم وجود أدلة تثبت ذلك من معاجم اللغة العربية، وهذا النقاش حدث في مجمع القاهرة.

أما مجمع دمشق، فنجد فيه دراسة في المعربات القديمة، تحاول إثبات أصولها، مثل الأسئلة التي طرحها عبد القادر المغربي في إحدى جلسات المجمع؛ لتدرس أصول بعض الكلمات المعرَّبة، ومن بينها كلمتا «سلطة» و«قازوزة»، وقد سبقت معالجتها، ولا داعي لتكرارها[(2)].

والجدير بالذكر أن المعجم الوسيط لمجمع القاهرة قد احتوى ألفاظاً معربة قديمة كثيرة، حدد الدكتور صبري إبراهيم السيد نسبتها بـ 11.7% من مجموع الألفاظ غير العربية التي احتواها المعجم وهي الدخيل، والمولد، والمحدث،

---

(1) التعريب في القديم والحديث ص أ ب 248. وقد نقل المؤلف هذا النقاش من محاضر جلسات مجمع القاهرة، ولم نتمكن من الإطلاع على هذه المحاضر.

(2) راجع ص 311 من هذا الكتاب.

والمجمعي[1] حسب تعريفات المجمع لكل منها؛ غير أن ما نقصده في المعرَّب هنا، الألفاظ الأجنبية القديمة التي أدخلت في العربية بما فيها الدخيل.

2 ـ الاهتمام بالكتب القديمة :

ومن أثر المجامع في التعريب، الاهتمام بالكتب القديمة التي تحتوي المصطلحات المعرَّبة والذي دفع المجامع إلى هذا الاهتمام، هو البحث عن المصطلحات العربية القديمة ـ أصيلة أو معرَّبة ـ التي يمكن أن تقابل المصطلحات الحديثة التي تصدر كل يوم في اللغات المتقدمة.

وقد كانت أكثرية هذه الكتب مخطوطات مهملة في مخازن الكتب ورفوف المكتبات كما كانت أكثرية المصطلحات المعرَّبة التي تحويها هذه الكتب، غير مدونة في المعاجم اللهم إلا قليلاً منها؛ نظراً لموقف اللغويين المتشدد نحو المصطلحات المعرَّبة[2].

غير أن مجامع اللغة العربية جعلت التعريب ضمن مهماتها في إثراء اللغة العربية بألفاظ ومصطلحات علمية جديدة، وصيانتها من الفساد، وإحياء تراثها، وجعلت الكتب القديمة نصب أعينها، فمجمع القاهرة صدر عنه قرار بدراسة الكتب القديمة، وتسجيل مصطلحات تحتويها في معاجم توضع في متناول الأيدي عند التعريب، وينص على ما يلي :

«ينظر المجمع في اختيار مختصين بشؤون العلوم العربية؛ لإخراج المصطلحات العلمية القديمة من الكتب العربية، وعرض كل فرع على اللجنة المختصة، وإذا لم تكن لجنة مختصة تشكل لجنة جديدة»[3].

هذا ما يتعلق باختيار المختصين وإخراج المصطلحات من الكتب العربية القديمة، وأما ما يخص وضع معاجم للمصطلحات التي تستخرج من تلك الكتب،

---

(1) انظر: المصطلح العربي 1/ 22.

(2) راجع: ص 57، 198 من هذا الكتاب.

(3) صدر في جلسة (2)، دورة (12)، مجموعة القرارات العلمية، ص 139.

فالقرار فيه ينص على أن: «تدرس كتب العرب القديمة المتصلة بالمصطلحات العلمية، ويعمل لكل كتاب منها معجم بالمصطلحات التي وردت فيه؛ بحيث تكون هذه المعاجم في متناول الأيدي عند التعريب»[1].

فقد قامت المجامع بدور كبير في هذه المهمة العظيمة؛ وقد صدرت عنها فعلاً، سلسلة من الكتب القديمة محققة، تخرج وتطبع بإشراف المجامع، ثم تنشر معلومات حول هذه الكتب المحققة في مجلة من مجلاتها، والمجامع مشكورة على هذه الجهود العظيمة؛ لأنها ساعدت؛ بل عملت على إحياء هذه الكتب وحفظها من الضياع، والاستفادة منها وسهولة البحث فيها عن مصطلحات عربية أصيلة أو معربة يمكن استعمالها في مقابلة المصطلحات الحديثة، كما أن هذا العمل قد سدّ فراغاً كبيراً لما تفتقر إليه المكتبات العربية من الكتب اللغوية القديمة.

3 ـ الاهتمام بطرق القدماء في التعريب:

عنيت المجامع بدراسة طرق العرب القدماء في التعريب، ولم تكن تلك الطرق مهتماً بها كاهتمام المجامع بها، وقد انصب معظم اهتمام الأعضاء على طرق القدماء التعريبية، أول تعرضهم لقضية التعريب، ويرجع سبب ذلك إلى تعارض الآراء حول هذه القضية التي لا مفر منها في نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية؛ لأنه الأساس الذي بفضله تتطور اللغة العربية وفق الحياة العصرية، وتواكب سير التقدم العلمي.

وقد كان الأعضاء أول تعرضهم لقضية التعريب ـ كما تحدثنا عنه في مواضع أخرى ـ قد انقسموا إلى فريقين: فريق يجيز التعريب، وفريق لا يجيزه؛ إلا في حالات لا مفر فيها منه[2]، وكان كل من الفريقين يبذل جهده في الدراسة والبحث في طرق القدماء في التعريب؛ ليأخذ منها ما يثبت رأيه ويستدل به ويدعمه في رفض رأي الآخر، وهذا هو المنطلق في اهتمام المجامع بطرق القدماء في التعريب.

---

(1) صدر في جلسة (2)، دورة (21)، مجموعة القرارات العلمية، ص 140. سبقت الإشارة إليه ص 300 ـ 301 من هذا الكتاب.

(2) راجع: ص 58 ـ 62 من هذا الكتاب.

ومن اهتم بدراسة طرق القدماء، محمد شوقي أمين، فقد كتب في ذلك بحثاً بعنوان «جواز التعريب على غير أوزان العربية»، وقد تحدث فيه عمّا كان للعرب القدماء من طرق تعريبية يمكن القياس عليها في العصر الحاضر[1].

ومنهم أيضاً طه الراوي، فقد تحدث عن التعريب في مقال له، نشر في مجلة مجمع دمشق بعنوان «محاضرات في تاريخ لغة العرب»[2]، دعا فيه صاحبه إلى الإلمام بطرق القدماء في التعريب قائلا: «إن أهم ما يجتنيه الباحث من الثمر في باب التعريب، هو الإلمام بطرقه المختلفة التي سار عليها أسلافنا؛ لأن معرفة تلك الطرق وسبر منعرجاتها من أهم ما نستعين به في تذليل ما نحن بسبيله من العقبات في وضع المصطلحات العلمية التي فاض فيضها وتدفقت أنهارها»[3].

هذا، وقد عالج فيه الباحث أمرين رئيسيين:

الأول: المعالم التي وضعها القدماء لمعرفة الألفاظ المعربة.

الثاني: الأسباب التي يغير بها القدماء الكلمة الأعجمية المراد تعريبها.

ونظراً لأهمية تلك المعالم لمعرفة المعرَّب، نذكرها هنا، وهي:

أحدها: النقل، بأن ينقل ذلك أحد الأعلام العربية[4].

الثاني: خروج الكلمة عن أوزان الأسماء العربية مثل: «الإبريسم»، وهو الحرير.

الثالث: أن يكون أول الاسم نونا بعده راء، مثل: «نرجس»، نوع من النبات.

الرابع: أن يكون آخر الكلمة زايا بعد دال، مثل: «مهندز»؛ ولذلك قالوا فيه مهندس؛ ليبعدوه عما لا ألف لهم به.

الخامس: أن يجتمع في الكلمة، الجيم والصاد، مثل: «الصولجان»[5]، بمعنى عصا الملك.

---

(1) انظر: «جواز التعريب على غير أوزان العرب»، مجلة مجمع القاهرة 11/ 199 ـ 142.

(2) انظر: مجلة مجمع دمشق 15/ 68 ـ 77، 216 ـ 223.

(3) المرجع السابق، ص 70.

(4) في المزهر «أئمة العربية» عوض أعلام العربية.

(5) يلاحظ في هذه القاعدة أنها بعد أن تم استبدال الكاف بالصاد؛ لأن أصل الكلمة «كولجان»، ومثل هذا يلاحظ أيضاً في بعض القواعد.

السادس: أن يجتمع فيها الجيم والقاف، مثل: «منجنيق» للآلة الحربية المعروفة.

السابع: أن يكون الاسم رباعياً أو خماسياً، وهو خال من أحد الحروف الذلاقة التي يجمعها قولك: «فر من لب»[1].

الثامن: أن تجتمع الجيم والطاء في الاسم، مثل: «الطازج»، وهو الطري.

التاسع: أن يجتمع في الاسم الصاد والطاء، مثل: «الاصطفلية»، وهي الجزرة.

العاشر: أن يجتمع في الاسم السين والذال، مثل: «ساذج»، وهو البسيط الخالص عما يشوبه.

الحادي عشر: أن يجتمع في الكلمة السين والزاي، مثل: «سذاب»، وهي بقلة معروفة.

الثاني عشر: أن يجتمع في الكلمة لام بعدها شين، مثل: «التفليش»، بمعنى الهدم.

وتعرض الباحث طه الراوي لطريقة التعريب؛ من حيث تغيير اللفظ الأجنبي وعدمه؛ حيث أنَّ من الكلمات المعربة، ما يبقى على حاله قبل التعريب، مثل: كلمة «بخت» و«نوروز»، ومنها ما يجري عليه التغيير، ولكنه يكون بقدر ما تقتضي إليه الضرورة، من إبدال وقلب ونقص. وقد يجري التغيير بدون أن تقتضي إليه الضرورة، وقد سبق بيان ذلك في مواضع سابقة[2].

وهناك بحوث كثيرة مشابهة، منها بحث الدكتور محمد محمود السلاموني، بعنوان: «دراسة تفصيلية في كتابة الأعلام الإغريقية والرومانية بحروف عربية»[3]، تعرَّض فيه الباحث لطريقة القدماء في نقل حروف اللغتين: الإغريقية واللاتينية، وغير ذلك من البحوث الأخرى كثير، ونكتفي بما عرضناه منها؛ لأن الغرض هنا بيان النماذج التي تدل على اهتمام المجامع بطرق القدماء في التعريب.

---

(1) وقد نقل هذه القواعد السبع من المزهر للسيوطي، جـ1، ص 270.

(2) راجع: ص 67، 71، 105 ـ 106 من هذا الكتاب.

(3) انظر: مجلة مجمع القاهرة 29/ 1972، ص 97 ـ 146.

هذا، وليس أدل على اهتمام المجامع بطرق القدماء في التعريب، من اتخاذها قراراً لإجازة التعريب، مشروطاً بأن يكون على طريقة العرب القدماء في تعريبهم، وقد ناقشنا في مواضع سابقة هذا القرار، وبيّنا ما له وما عليه بما فيه الكفاية.

4 ـ الاهتمام ببعض الصيغ العربية:

حرصاً من المجامع على إخضاع الألفاظ الأجنبية المراد تعريبها لوزن من الأوزان العربية، اهتمت هذه المجامع ببعض الصيغ العربية؛ لتخضع لها الألفاظ المعربة، ومن الصيغ التي اهتمت بها المجامع المصدر الصناعي، الذي لم يكن محل اهتمام كبير، فصار الاهتمام به كبيراً بفضل جهود المجامع، لصلاحية إخضاع الألفاظ المراد تعريبها لصيغته، ولهذا وجدنا مجمع القاهرة قد أصدر قراراً يجعل صيغة هذا المصدر قياسية يمكن أن تصاغ ألفاظ المعاني ـ عربية كانت أو أجنبية ـ على صيغته، وينص القرار على ما يلي:

«إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزاد عليها ياء النسب والتاء»[1].

وكان هذا المصدر موجوداً في العربية قديماً؛ غير أن استعماله في الكلام وفي الكتابة غير كثير، وقد زودنا أحمد الإسكندري بمعرفة عن هذا الموضوع، يمكن لمن يريد المزيد الرجوع إليه في مجلة مجمع القاهرة[2]، وقد أخضعت لصيغة هذا المصدر الألفاظ المعربة الكثيرة، ومنها الألفاظ الآتية: أرسطقراطية Aristocracy، وبرجوازية bourgeoisie، وجغرافية geography، وجيولوجية geology، ودبلوماسية diplomacy، وديمقراطية (democracy)، وطيقراطية (theoracy)[3]، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي لا داعي لسردها هنا.

ومن الصيغ التي اهتمت بها المجامع، صيغة «فعلل»، وقد أخضعت لهذه الصيغة الألفاظ المعربة الكثيرة أيضاً ـ وفيها الكلمات الآتية: «ألكل» المشتقة من

---

(1) صدر في جلسة (32)، دورة (1)، مجلة مجمع القاهرة 1/ 33.

(2) انظر: ص 209 ـ 214 من الجزء الأول.

(3) راجع: ص 363 ـ 364 من هذا الكتاب.

ألكيـل Alkyl[(1)أ] أو «غلبـن» المشـتقة مـن Galvani[(1)ب] ، و«كربـن» مـن كربـون Carbon[(1)جـ] ، و«مغنط» من مغنطيش Magnet[(1)د] ، و«هدرج» من هيدروجين[(1)هـ] .

وتخضع الأفعال المعرَّبة لمطاوعة الصيغة المذكورة، وهي «تفعلل»، حيث يقال: تألكل وتغلبن، وتكربن، وتمغنط، وتهدرج. وقد صدر قرار من مجمع القاهرة لهذه الصيغة أيضاً، وسبق بيانه في موضوع «الاشتقاق في الأعيان المعربة» التابع للفصل الأول من الباب الأول، وفي موضوع «التوسع في الاشتقاق من المعرَّب»، التابع للفصل الأول من هذا الباب.

5 ـ علاقة العربية باللغات الأجنبية القديمة :

إن محاولة الكشف عن الكلمات المعرَّبة القديمة، وتتبع أصولها، ومحاولة معرفة التواريخ التي حصل فيها دخول هذه الكلمات في العربية، وكذلك محاولة الكشف عن الكلمات العربية التي دخلت اللغات الأجنبية، إن هذه المحاولات كلها حملت المجامع على الاهتمام بالعلاقات الرابطة بين اللغة العربية واللغات الأجنبية.

وبناء على هذا الاهتمام، نُشِرَت بعض الدراسات التي تعالج علاقات العربية بهذه اللغات، ومن أهم هذه الدراسات والبحوث، بحث قام به الأستاذ بندلى جوزي ـ أستاذ بجامعة باكو ـ، وقد اهتم به مجمع القاهرة ونشره في العدد الثالث من مجلته سنة 1936[(2)] ، وعنوانه: «بعض اصطلاحات يونانية في اللغة العربية» تناول فيه الباحث العلاقات التي ربطت بين اليونان والعرب، وقسمها إلى ثلاثة أدوار، حصل في كل منها دخول الألفاظ اليونانية إلى اللغة العربية.

ابتدأ الدور الأول في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد، أي من يوم فتح فيه الإسكندر المقدوني[(3)] (و356 ـ 323 ق. م) وخلفاؤه، سوريا وفلسطين ومصر وما بين النهرين، وقد كانت بعض القبائل العربية تقيم في هذه الأقطار قبل هذا الفتح،

---

(1) انظر: المعجم الشامل ص أ 14، ب 90، جـ 36، د 120، هـ 99.

(2) انظر: المرجع المذكور، ص 330 ـ 348.

(3) يسمى الإسكندر الكبير Alexander the Great، ملك مقدونيا من 336 إلى 323 ق. م، يعتبر أحد عباقرة الحرب في كل العصور، انظر: قائمة الأعلام في معجم «المورد»، ص 6.

كما كان تجارهم يترددون بقوافلهم إليها ؛ لذلك وجد الاحتكاك بين الأمتين : العرب واليونان، الأمر الذي أدى إلى إحتكاك لغتيهما اليونانية والعربية . وقد اقترضت العربية في ذلك الدور عدداً قليلاً من الألفاظ اليونانية ، لا يكاد يزيد عن عشرة ؛ لأن علاقات اليونان التجارية بالقبائل العربية ضئيلة ، وذلك لأنهم كانوا حينئذ في جانب كبير من البداوة ، فلم يكونوا يحتاجون إلى مصنوعات أهل الحضر وعلومهم ؛ إلا ما ندر.

ويبدأ الدور الثاني في اليوم الذي احتل فيه الرومان مصر سنة 30 ق . م ، وفي اليوم الذي احتلوا فيه سوريا وفلسطين وجزءاً من أراضي العراق سنة 64 ق . م ، وينتهي بعد أن احتل العرب الأقطار المذكورة وغيرها من البلاد التي كانت خاضعة للدولة البيزنطية في أفريقية وآسية . وعلى الرغم من كون اللغة الرومانية اللاتينية هي اللغة الرسمية للدولة ، فإن اللغة اليونانية هي السائدة ؛ لانتشارها في عهد خلفاء الإسكندر ، وترسخت قدمها في مصر وسوريا والإسكندرية وأنطاكية ، واللاذقية ، وسلفقية الكبرى (على ضفة الفرات) وأفامية (حماة)، وأخذت تزاحم اللغات المحلية السريانية والقبطية واليهودية (العبرية) .

وقد ألف الكتاب الوطنيون أمثال : كلوقيانوس ، ويوسف فلافيوس ، كتب اليهود... باللغة اليونانية ، وَوُضِع جميعُ كتب العهد الجديد ، ومؤلفات آباء الكنيسة باللغة المذكورة ؛ وذلك لأن العلوم في ذلك الوقت بقيت في يد اليونان ، وقد دخلت في ذلك الوقت أكثر المفردات اليونانية من الثقافة المادية ، والوظائف الإدارية والدينية ، إلى اللغة العربية ، وكان هذا الدخول إما مباشرة في العربية ، وإما عن طريق السريان الذين كانت لهم باليونان علاقات سياسية روحية أمتن وأقدم وأوسع من علاقاتهم بالعرب ، قبل الفتح العربي ، وإما عن طريق أهل مصر وسوريا بعد أن هجروا لغاتهم وصاروا يتكلمون اللغة العربية .

غير أن المفردات اليونانية التي دخلت العربية في هذه الفترة ، ليست كثيرة إذا ما قيست على ما دخلها طول هذا الدور ؛ لأن العرب لم يكونوا من الهمجية والبداوة

في الدرجة، التي كانت عليها القبائل الجرمانية في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، حين دوّخت المملكة الرومية وقتلت بعض أهاليها...»، ولأنهم قد احتكوا بالأمة السريانية، وأخذوا عنها مئات من المصطلحات للتعبير عما كانوا يحتاجون إليه من المعاني المادية والروحية.

و يبدأ الدور الثالث والأخير، يوم وقوع الفتح العربي للولاية البيزنطية الشرقية، وينتهي بعد سقوط الخلافة الإسلامية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، وقد ارتبط العرب بالأمة اليونانية وآدابها في هذا الدور، ودخلت أكثر ما دخلت العربية من المفردات اليونانية، خاصة ما كانت له علاقة بالعلوم الطبيعية والعقلية، كفلسفة وجغرافيا وترياق... الخ..

وكان هذا الدخول إما مباشرة إلى العربية، وإما عن طريق السريان وغيرهم من علماء العرب في القرون الأولى للإسلام.

هذا، وقد بين الباحث أن عدد المفردات اليونانية التي دخلت اللغة العربية في الأدوار الثلاثة - بإضافة ما اقترضته العربية منها بواسطة اللغات الأوربية الأخرى - يزيد على سبعمئة كلمة؛ ولكن هذا العدد لا يكون كثيراً، إذا ما قيس على ما دخلها من المفردات الإنجليزية والفرنسية في مدة لا تزيد على عشرين سنة في القرن العشرين. وقد اقترح الباحث جمع هذه الكلمات وإدخالها في «المعجم الكبير» الذي كان يضعه مجمع القاهرة، مع بيان اشتقاقها، وجميع معانيها وما يقابلها من المفردات العربية إن وجد، وهاهي ذي نماذج من الكلمات التي أتى بها الباحث:

إبليس من Diabolos[(1)أ] وأخطبوط من Oktopodion[(1)ب]، وإزميل من Smillee[(1)جـ]، و smili-on[(1)د]، واسطار من State'er[(1)هـ]، وأسطورة من historia[(1)و]، وبطاقة من Pittaki-on[(1)ز]، وبيطار من bippiatr-o's[(1)حـ]، وترس من thyre-os[(1)ط]، وترياق ودرياق من theeriaka[(1)ى]، وجنس من ge'nos[(1)ك].

---

(1) انظر: «بعض اصطلاحات يونانية في اللغة العربية»، مجلة مجمع القاهرة 3/ أ ب جـ د هـ 339 و340، ز حـ ط 341، ي ك 342.

6 ـ الألفاظ العربية في اللغات الأجنبية :

اهتمت المجامع بدراسة الألفاظ العربية التي اقترضتها اللغات الأجنبية، وقد كانت هناك بحوث تعالج هذا الموضوع، وتثبت تأثير اللغة العربية في لغات كثيرة في العالم، وقد تناولنا هذا بالدراسة في الفصل الثالث الموسوم بـ «التعريب من اللغات» من الباب الأول.

وأهم البواعث لهذا الاهتمام، المبدأ العام في التعريب، وهو أنه إذا كان للفظ الأجنبي المراد تعريبه أصل في العربية، يجب أن يعاد إلى أصله العربي، كما أثارته الاختلافات التي كانت تدور بين الأعضاء، فأصحاب الرأي القائل بأنَّ التعريب إثراء للغة العربية، يثبتونه بأدلة وعلل أهمها؛ أن من طبيعة اللغات، الإقتراض اللفظي فيما بينها، فاللغة العربية في حياتها الطويلة اقترضت كلمات أجنبية كثيرة، كما اقترضت منها اللغات الأجنبية كلمات كثيرة، لعلاقات متنوعة بين الأمم من سياسة واقتصاد واجتماع وهجرة... الخ.

من هنا نجد المجامع مهتمة بهذا الموضوع، فكانت ـ ولا تزال ـ تتابع البحوث والدراسات في وجود الكلمات العربية في اللغات الأجنبية، وتنشرها في إحدى مجلاتها، إضافة إلى ما قام به أعضاؤها من بحوث حوله؛ وخير مثال لذلك بحث قام به المستشرق الألماني خوليان ريبر، بعنوان «ألفاظ موسيقية رومانثية ذات أصل عربي»[(1)أ]، وقام الدكتور أحمد مكي بترجمة هذا البحث، واهتم به مجمع القاهرة، ونشره في العدد (50) من مجلته سنة 1982م[(1)ب].

وقد تحدث الباحث في مستهل بحثه، عن طبيعة التأثر والتأثير اللغوي المتبادل بين شعوب وجد بينها اتصال، ويرى أن التأثير يمضي من الأعلى إلى الأدنى، وينطلق ممن يملك ثقافة أرفع وأقوى، فالألفاظ العربية دخلت اللغة الرومانثية؛ لوجود الاتصال بين الدولة الأسبانية والدول العربية، وبخاصة عندما

---

(1) يطلق لفظ رومانس Romance في الأسبانية على كل اللهجات التي تفرعت عن اللاتينية كالاسبانية، والفرنسية، والبرفنسالية والإيطالية وغيرها قبل أن تستقر قواعدها وتثبت وتصبح لغة مستقلة. انظر: المرجع المذكور بعده، ص أ 63، ب 63 ـ 76.

مكث العرب في شبه جزيرة إيبيريا قروناً عديدة. والألفاظ العربية التي دخلت اللغة الرومانثية، جاءت من ميادين مختلفة كالنظم السياسية والمعاملات التجارية... الخ.

وجاء الباحث بأمثلة لكل ميدان من هذه الميادين، ففي النظم السياسية والحربية، جاء بألفاظ منها: alcalde من القاضي، وzalmedina من صاحب المدينة، وalmatacen من المحتسب، وalcaide من القائد. وفي المقاييس جاء بأمثلة، منها: arroba من خروبة وarrelde من الرطل، وtomin من ثمن. وفي النقود أتى بألفاظ، منها: mizcal من مثقال، وmaravidi من مرابطي، وأعطى أمثلة في الضرائب أيضاً، منها: alcabala من القبالة، وalfarda من الفرضة. وكذلك في المهن، ومنها: alfarero من الفخار، وalfayale من الخياط. وغير ذلك من أمثلة يضيق المقام لذكرها.

وأهم ما تحدث الباحث عنه، الألفاظ الموسيقية العربية التي دخلت اللغة الرومانثية؛ لأنها الدافعة له لإعداد هذا البحث، وهذه الألفاظ لم تكن مدروسة من قبل، والعرب إن لم تكن لهم من قبل، علوم موسيقية، فإنهم أخذوا من الفرس واليونان والموسيقا، وطوروها حتى ازدهرت وانتقلت ألفاظ منها إلى اللغة الرومانثية. ويقول الباحث: «إن كثرة الألفاظ العربية التي تومئ إلى ظواهر مرتبطة بالموسيقا والحفلات والرقص والآلات الخاصة به، وغير ذلك كثير، واقع بليغ الدلالة، ولا يزال الشعب الأسباني حتى يومنا هذا يستخدم الكثير من هذه الألفاظ العربية التي تعبر عن الحفلات والتجمعات»[1].

وضرب الباحث أمثلة لهذه الأدوات الموسيقية، من بينها: guitara من قيتارة، وlaud من العود، و[illegible]aba من شبابة، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي تغير بعضُها تغيراً بعيداً، وعلل كيف يكون أصله عربيّاً، وختم بحثه بوصفه مدى الصلة بين اللغة العربية واللغة الرومانثية، وذلك بقوله: «في ضوء ما سبق يمكن أن نكشف تياراً هامّاً، يتطلب دراسة جادة لاكتشافه، والأمثلة التي قدمناها هي ذات

---

(1) المرجع السابق، ص 64.

معنى لمن يعنون بالدراسات الرومانثية، تبين إلى أي مدى كانت الصلة بين العربية واللغات الرومانثية فيما يتصل بتقنيات الموسيقا وقواعدها[1].

ومن البحوث في الألفاظ العربية في اللغات الأجنبية، بحث نيقولا دوبرشان[2] بعنوان «الألفاظ ذات الأصل العربي الدخيلة في اللغة الرومانية بواسطة اللغة التركية»[3]، وتحدث فيه الباحث عن الألفاظ العربية في اللغة الرومانية[4] عن طريق اللغة التركية، كما يفيد عنوان البحث، ووصف أصول هذه الكلمات والتغييرات التي حصلت لها بعد وصولها إلى اللغة الرومانية عبر اللغة التركية، وذكر أن هناك ألفاظاً عربية أخرى دخلت الرومانية عبر اللغات الأخرى؛ غير أنها قليلة.

وأصبحت الألفاظ العربية في اللغة الرومانية، موضع بحث العلماء الباحثين الرومانيين؛ ولكنهم لا يعرفون أن أصولها عربية؛ لذلك يعدونها كلمات تركية، أو كلمات شرقية بوجه أوسع، وقد أثبت الباحث بأدلته القوية المقنعة بعد التحليل العلمي، أن أصول هذه الألفاظ عربية، وقدر أن عدد الألفاظ الرومانية ذات الأصل العربي، يتجاوز أربعمئة من دون إضافة اشتقاقات هذه الألفاظ، وقد أورد في بحثه ما يقارب 266 لفظاً من العدد المذكور.

هذا، وهناك بحوث أخرى نشرتها المجامع في إحدى مجلاتها للاهتمام بها، مثل بحثي الدكتور مصطفى حجازي اللذين نشرتهما مجلة مجمع القاهرة، وأحد البحثين بعنوان دراسة دلالية للكلمات العربية في لغة الهوسا[5]أ والآخر بعنوان «الأثر العربي في لغة الهوسا»[2]ب، وغير ذلك من البحوث المشابهة، كثير يضيق المقام بذكرها.

---

(1) المرجع السابق.

(2) سبق تعريفه، الحاشية (4)، ص 122 من هذا الكتاب.

(3) انظر: مجلة مجمع القاهرة 29/ 1972م، ص 147 ـ 172.

(4) أراضي رومانيا الحالية كانت مقسمة إلى ثلاث دويلات، هي مولدوفا وفالاهيا، أو البلاد الرومانية، وترانسيلفانيا. المرجع السابق، ص 147.

(5) انظر مجلة مجمع القاهرة أ 50/ 77 ـ 97، ب 52/ 1983م، ص 85 ـ 93.

نتائج البحث وتوصياته

بعد هذه الدراسة المُضْنِية في جهود المجامع التعريبية، نَخْلُصُ إلى النتائج التالية:

أولاً: في تكوين المجامع:

إن تكوين المجامع وليد ظروف كانت فيها اللغة العربية تعاني من الركود والإنهيار، وبعد تكوينها أخذت على عاتقها الاهتمام باللغة العربية، والنهوض بها وصيانتها من الركود، وإحياء تراثها، وإثرائها بالمصطلحات العلمية الحديثة، بالترجمة أو التعريب.

ثانياً: في التعريب:

1 ـ إنّ الاقتراض اللغوي ظاهرة من الظواهر اللغوية التي تخضع لها جميع اللغات في العالم، فاللغة العربية في مراحل حياتها خضعت لها، حيث دخلت فيها كلمات أجنبية كثيرة، سواء أكان ذلك بتغيير أم بغيره. وأطلق عليها معرّبة ودخيلة، وسمّي استعمالها في العربية تعريباً؛ غير أن الحاجة إلى الاقتراض تختلف من حيث الكميّة، وتشتد في فترات الانتقال الحضاري الفكري.

2 ـ إنّ أصحاب المخترعات والحضارة الراقية، تكون لغتهم هي المؤثّرة في لغات غيرهم؛ لأن أسماء مخترعاتهم غيرُ موجودة في اللغات الأخرى، فبحث هذه اللغات عمّا يقابلها يحتاج إلى جهد ووقت قد يكون طويلاً، ممّا يستلزم اقتراضها، بالإضافة إلى أنّ كلّ المسمّيات التي يتمّ اختراعها، تصل إلى العامّة بأسمائها قبل أن تصل إلى المؤسسات اللغوية، كالمجامع التي تتولى البحث عمّا يقابلها.

3 ـ إنّ تمييز المعرّب من الدخيل والمولّد، قضية مختلف فيها بين العلماء قديماً وحديثاً، وقد وضعوا لكلّ واحد من المصطلحات المذكورة تعريفات مختلفةً،

اضطربَتْ في كثير منها أقوالهم، وحاولت المجامع التفريق بينها، ولكنّها لم تحسم الخلاف؛ لذلك حاولنا استخلاص تعريف علمي لكلّ واحد من تلك التعريفات؛ لحسم الخلاف المذكور، واضعين لكلّ مصطلح من هذه المصطلحات ضوابط يتميّز بها كلٌّ منها عن الآخر. وقد رأينا مقترحين أن يُخَصّص مصطلح التعريب لاستعمال لفظ أجنبي مصبغاً بصبغة عربية، وأن يستعمل لفظ الاقتراض في استعمال العربية اللفظ الأجنبي مطلقاً، سواء أكان خاضعاً لوزن من أوزانها أم لم يكن.

4 - إن ما وجدناه من استعمال مصطلح التعريب عند المجامع، هو استعمال مطلق في إدخال لفظ أجنبي في العربية، بغض النظر عن إخضاعه لوزن من أوزانها أو عدمه. وهذا ما يؤدّي إلى الإشكال في أيّ من المصطلحات (المعرّب والدخيل والمولّد) تُدْرَجُ المصطلحات المعرّبة التي أنجزتها المجامع؛ لأن اسم المفعول من التعريب (معرّب)، ولا تقبل هذه المجامع أن يسمى ما عرّبته من المصطلحات الأجنبية معرّباً؛ لأن المعرّب عندها شيء، والتعريب شيء آخر. وهذا ما جعلنا نقترح استعمال «الاقتراض» بدل التعريب.

ثالثاً: في المجامع والتعريب:

1 - إنّ المجامع أدركت أنّ التطور من طبيعة اللغة، فَكُلّما تعقّدت الحياة وكثرت المخترعات والمسمّيات، احتاجت اللغة إلى مفردات تسمّى بها هذه المخترعات، فإن عجزت عن ذلك، أصبح اقتراض أسمائها ضروريّاً، وهذا يتطلّب من المجامع أن تضع التعريب من ضمن اهتماماتها، وأن تضع له قواعد، حتى لا يصبح ظاهرة فوضوية تفسد اللغة العربية.

2 - إن المجامع قامت بدراسة التعريب، وجعلته قياسيّاً، كما أجازته سواء أكان خاضعاً لوزن من أوزان العربية، أم لم يكن؛ حيث وجدت أنّ بعض الألفاظ الأجنبية يصعب إخضاعه لوزن عربي، وبعضها لا يقبله، وأجازت الاشتقاق من الأعيان المعرَّبة والأعلام.

3 - إنّ حركة المجامع في التعريب بطيئة ؛ لقيود وضعتها لعملها في ميدانه .

4 - إنّ المجامع تتحكم فيها ظروف تحيط بها في ميدان التعريب ؛ حيث تلّونت بألوان إقليمية ، وثقافية ، وقد تأثرت في ذلك بالمنطق الإقليمي ، وبالثقافة الثانوية التي يحملها أعضاؤها .

رابعاً : التعريب قبل العصر العباسي :

1 - إن دراسة التعريب لم تكن مهتمّاً بها قبل العصر العباسي ؛ لأن الحياة لمّا تتعقّد ، وليس هناك ما يدعو إلى دراسته ؛ لعدم الاهتمام بنقل العلوم الأجنبية إلى العربية ، كما كان في العصر العباسي . وما دخل العربية من الكلمات الأجنبية ليس كثيراً ولا يخاف به على فساد اللغة العربية . لأنّ لغتهم كانت لا تزال على سليقتها وفصاحتها ، والعربية لغة العامّة والخاصّة في تعاملهم اليومي في قضاياهم المختلفة .

2 - إنّ التعريب بمعناه العام قد ظهر في عهد بني أميّة ، فقد عرّب عبد الملك بن مروان دواوين العراق من الفارسية ، ودواوين الشام من اليونانية ، كما عرّب النقود والطراز ، وعرّب الوليد بن عبد الملك ديوان مصر من اليونانية والنبطية ، فتمّ بهذا العمل العظيم جعل العربية لغةً رسميةً للدولة الإسلامية .

خامساً : في التعريب في العصر العباسي :

1 - أعطيت الأولوية لنقل العلوم الأجنبية المختلفة إلى العربية من غير اهتمام بوضع قواعد للتعريب ؛ لأن الهدف الأساسي جعل اللغة العربية وعاءً لتلك العلوم ؛ لذلك كان الناقلون يُدْخِلون في العربية ما يعجزون عن مقابلته بلفظ عربي من المفردات الأجنبية .

2 - كثرت المعرّبات في العصر العباسي ؛ لعوامل أهمّها ترجمة العلوم الأجنبية المختلفة إلى العربية ، بصورة سريعة ، واختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى ، بعد أن توسّعت الدولة الإسلامية بالدّعوة والجهاد في سبيل الله ، وقد فتح المسلمون مناطق شاسعة شرقاً وغرباً ، وألصق الأمم الأخرى بالعرب والفرس ؛ لذلك كثرت المعرّبات من لغتهم الفارسية .

سادساً : في المقارنة بين تعريب المجامع وتعريب العصر العباسي :

1 ـ نسبة المصطلحات المعرّبة في العصر العباسي من مجموع الألفاظ الأجنبية المعرّبة، تفوق نسبة المصطلحات المعرّبة عند المجامع؛ لأنّ نسبة المصطلحات المعرّبة في العصر العباسي تتراوح ما بين 50%و66%. ونسبة المصطلحات المعرّبة عند المجامع تتراوح ما بين 8% و13%فقط.

2 ـ التعريب في العصر العباسي أشد اضطراباً من تعريب المجامع في العصر الحديث؛ لعدم الضوابط التعريبية التي يتقيد بها المعربون في ذلك العصر، فقد كانوا لا يهتمون بإخضاع اللفظ الأجنبية لوزن عربي، ويشتقون من الأعلام والأعيان المعربة من دون حرج، وقد ينقلون إلى العربية حرفاً أجنبياً لا نظير له في العربية بحرف عربي يقرب من ذلك الحرف.

3 ـ اشتق معرِّبو المجامع منذ العصر الحديث الأفعال والأسماء من المواد الأجنبية التي لم يشتق منها المعرِّبون في العصر العباسي، ووضعوا القواعد لهذا الاشتقاق، لذلك يعتبر المعربون حديثاً أقل اضطراباً من المعربين قديماً.

4 ـ أمور الحياة لم تتعقد في العصر العباسي مثل تعقدها في هذا العصر، لهذا فإن الحاجة إلى التعريب في هذا العصر أشد منها إليه مما كان، لذلك فإن التعريب الآن أصبح أمراً ضرورياً للمجامع، ولغيرها من المؤسسات في الدول العربية، كالتعليم والصحة.

سابعاً : في تأثر المجامع بالتعريب في العصر العباسي :

1 ـ التعريب في العصر العباسي هو المرجع الأساسي لتعريب المجامع، وقد قامت المجامع بدراسته، لوضع قواعد للتعريب، وعلى ضوئه اتخذت معظم قراراتها في التعريب، كما اتخذت غزارة الألفاظ المعربة الناجمة عن حركة التعريب والترجمة في ذلك العصر، دليلاً على قياسية التعريب.

2 ـ المجمعيون يرجعون إلى التعريب في العصر العباسي، ويحتكمون إليه عندما يحدث أختلاف بينهم، ليأخذ منه كل فريق دليلاً يستدل به على صحة رأيه في التعريب.

ثامناً : في مشاكل المجامع في التعريب :

1 ـ مشاكل فهم اللغة ، وتبين أن من أهمها ضعف المعرِّب في اللغة المعرَّب منها واعتماده على الذاكرة ، واختلاف التخصصات والثقافات بين الأعضاء ، وكذلك اختلافهم في الذوق اللغوي ، والتفريق بين اللغة الأدبية واللغة العلمية من حيث انتماء اللفظ إلى أحدهما .

2 ـ اختلاف المجامع نفسها في التعريب ، فقد تبيّن أنّ ما يعرّبه بعض المجامع ، كمجمع القاهرة ، يترجمه بعضها الآخر ، كمجمع بغداد ، وقد ضربنا لذلك مجموعة من الأمثلة ، كما ذكرنا أسبابه ، وقد يحدث الاختلاف في تعريب مجمع واحد كمجمع القاهرة ، وهذا ما يوجب التنسيق فيما بينها .

3 ـ نقل بعض الحروف الأجنبية إلى العربية ، وبخاصّة الحروف التي لا نظير لها في العربية ، وقد أدّى ذلك إلى كثير من الاختلافات في أعمال المجامع ، وإلى اضطراب القواعد التعريبية التي وضعتها المجامع ، وإلى ازدواجية المصطلحات ، الأمر الذي جعل مجمع القاهرة يخترع بعض الأحرف ، لمقابلة تلك الحروف الأجنبية .

4 ـ اضطراب قرارات المجامع التعريبية الناتج عن المشاكل المذكورة ، والقرارات في قواعد التعريب خصّصت أكثرها للتعريب من اللغتين : اللاتينية واليونانية ، الأمر الذي يقتضي من المجامع مراجعة قراراتها ، ووضع قواعد للتعريب من اللغات الحديثة .

5 ـ الجهود الفردية والجمعيات العربية التي تعني باللغة والعلوم ، أكثر نتاجاً وأسرع حركة من المجامع ، الأمر الذي يوجب عليها إقامة العلاقات بأصحاب تلك الجهود والتنسيق معها في ميدان التعريب .

6 ـ مشاكل استعمال المصطلحات العربية والمعرّبة التي وضعتها المجامع ترجع إلى كلّ من : اختفائها في بطون المؤلفات ، وضعف علاقة المجامع بوسائل النشر ، وبخاصّة دور النشر ، والتعليم والإعلام ، وعدم إلزامية قرارات المجامع ، وقلّة الموارد المالية والدعم المالي لها ، وصعوبة نطق الكثير من تلك المصطلحات .

تاسعاً : في أثر المجامع في التعريب :

1 ـ في سبيل تطوير اللغة العربية، أضافت المجامع للعربية مصطلحات معرّبة كثيرة، وتراكيب جديدة، ووضعت حلولاً لنقل اللواصق الأجنبية إلى العربية، وهي الترجمة، أو مقابلتها بلاصقة عربية، أو تعريبها، خاصّة إن كان اسم علم أو لاصقة دولية، وقامت بتنظيم الدراسات حول التعريب، وظهرت بذلك بحوث مكثّفة، كشفت المعرّبات القديمة، وأصولها وتواريخها التقريبية التي دخلت خلالها في العربية، وأثبتت وجود العلاقة بين العربية واللغات المنقول منها، وفي المقابل ظهرت بحوث كثيرة في آثار اللغة العربية في اللغات الأجنبية الكثيرة، وبذلك توطّدت العلاقة بين العربية واللغات الأخرى وقامت أيضاً بإضافة الأحرف الجديدة إلى الحروف العربية، لمقابلة بعض الحروف الأجنبية التي لا نظير لها في الحروف العربية، كلّ ذلك من أجل مواكبة العربية سيرَ التقدم العلمي.

2 ـ وفي سبيل صيانة العربية، قامت المجامع بكل من: وضع القواعد للتعريب، وتوحيد الكثير من المصطلحات المعرّبة، وتصحيح بعضها، وإقرار حق المحدثين في التعريب، وتحديد مجال التعريب، وقد أصبحت الميادين العلمية هي ميدان التعريب الواسع؛ لأن الضرورة تدعو إليها، وأهمّها: الطبّ، والكيمياء، والصيدلة، والوحدات الدولية، وأجناس المواليد من حلقات التصنيف، والأعلام، وما اشتق منها.

3 ـ وفي سبيل الاهتمام بالدراسات التعريبية، أثارت المجامع الاهتمام بالألفاظ المعرّبة قديماً، وبالكتب اللغوية القديمة التي تحتوي تلك الألفاظ، تحقيقاً ودراسةً ونشراً، وبطرق القدماء في التعريب؛ للإقتداء بها أو الاستئناس بها، وأثارت كذلك الاهتمام ببعض الصيغ العربية، وقد أجازت التوسّع في الاشتقاق من الأعيان المعرّبة لتصاغ على تلك الصيغ، كلّ ذلك حاصل بجهود المجامع اللغوية.

توصيات البحث

1 ـ قواعد المجامع التعريبية تحتاج إلى التطوير والتوسيع والتدقيق، لأنها لم تكن مفصّلة تشمل كلّ القضايا المتعلقة بالتعريب، وعلى المجامع وضع قواعد مطرّدة للتعريب من اللغات العالمية الحديثة.

2 ـ ضرورة توحيد وضع المصطلحات العربية والمعرّبة في الوطن العربي، واستعمال أجهزة الإعلام العربية، والمؤسسات اللغوية والعلمية في نشر ما يتمّ إنجازه من هذا العمل التوحيدي، حتى يصل إلى الجماهير في القرى والمدن، ويستعملوه.

3 ـ تكوين مجمع لغوي عام، تدعمه كل الدول العربية ماديّاً ومعنويّاً، وتشارك في إدارته والإشراف عليه، بحيث تكون كلّ دولة منها عضواً فيه، ويؤسّس في كلّ منها مجمع لغوي فرعي، على شكل لجنة أساسية أو مؤتمر أساسي يختار له أعضاء من خيار علماء اللغة في كلّ دولة عربية، يتشاورن في قضايا اللغة، ويتّخذون فيها قرارات وتوصيات، ثمّ يرفعونها إلى هذا المجمع اللغوي العام في مؤتمره العامّ، ويناقشون فيه تلك القرارت والتوصيّات التي جاءت من المجامع الفرعية، ليتخذوا منها قرارات لغوية نهائية لازمة، ثمّ يعودون بتلك القرارات إلى بلدهم، لتأخذ مرحلتها النهائية لنشرها بكلّ وسائل النشر المتاحة، من أجل استعمالها وتطبيقها في كلّ بلد عربي على حدة.

وذلك على ضوء ما جاء به الكتاب الأخضر من حلّ لمشكلة الديمقراطية، وتنظيم المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، يلتقي أمناؤها في المؤتمر الشعبي العام، كما هو مطّبق على أرض الجماهيرية العظمى، ويكون في هذه الطريقة توازن بين الدول العربية في إدارة المجمع العام، وإتخاذ القرارات اللغوية، وتتوحّد فيها المصطلحات العربية والمعرّبة، وتنتهي فيها مشكلة ازدواجية المصطلح، وكلّ المشاكل اللغوية.

4 ـ ضرورة التنسيق بين المجمع الفرعي في كلّ دولة عربية ، ومؤسساتها اللغوية والتعليمية والثقافية والإعلامية ؛ ليتمّ مشاركة كلّ مجمع فرعي في مؤتمر المجمع الأم العامّ مشاركة شاملة ، وليتمّ كذلك تطبيق ما يتمّ اتخاذه من قرارات لغوية في المؤتمر العامّ .

5 ـ عدم تقييد أيّ دولة عربية شؤون هذا المجمع الأم اللغوية والثقافية والإدارية بشؤونها السياسية فيما قد يطرأ عليها من خلافات مع دول عربية أخرى ؛ وذلك لضمان سلامة سير المجمع وتأديته رسالتَهُ العظيمة .

6 ـ ضرورة تسمية الحروف المضافة إلى العربية من قبل المجمع ، وإدخالها في ترتيب الحروف الهجائية العربية ؛ ليعرفها الجميع حينما يصادفونها في القراءة .

الملاحق

الفهارس

المصادر

ملاحق البحث

1 ـ الجهود الجماعية لوضع المعاجم العربية وتعريب المصطلحات

الإدارات التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية	بعض الجهود التي قامت بها	تاريخ صدورها
1 ـ إدارة العمل الاجتماعي	ـ «معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها» (إنجليزي/ فرنسي/ عربي).	1973 م
2ـ المكتب المركزي للإحصاء والتوثيق بعمّان	ـ الدليل العربي الموحد للمصطلحات المالية والضريبية.	1983 م
	ـ «معجم المصطلحات والتعاريف الإحصائية» (إنجليزي/ فرنسي/ عربي).	1983 م
3ـ إدارة النقل والمواصلات	ـ «معجم مصطلحات الطرق والنقل البري» (إنجليزي/ فرنسي/ عربي).	ـ
المنظمات التابعة للجامعة		
1 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)	ـ أعدّ ثمانية وأربعين مشروعاً لمعجم أو قائمة مصطلحات بين الفترتين.	1961ـ1972 م
	ـ وضع برامج لمشروعات معاجم محددة، تمثل معاجم للتعليم العام والتعليم التقني والمهني ومعاجم للتعليم العالي بين الفترتين.	1971ـ1986 م
2 ـ المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس	ـ ترجمة «معجم المصطلحات المترولوجية الأساسية» (إنجليزي/ فرنسي/ عربي).	ـ

الإدارات التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية	بعض الجهود التي قامت بها	تاريخ صدورها
	ـ إصدار: «دليل مصطلحات المواصفات القياسية العربية» (عربي/ إنجليزي/ فرنسي).	ـ
	ـ «معجم جودة الإنتاج» (عربي/ إنجليزي).	ـ
3 ـ المنظمة العربية للعلوم الإدارية	ـ نشر: «دليل المصطلحات العربية الموحدة في العلوم الإدارية» (إنجليزي/ عربي).	1974 م
	ـ إعداد: «المعجم العربي الموحد لمصطلحات الحاسبات الإلكترونية (عربي/ فرنسي/ إنجليزي).	1981 م
4 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية	ـ إصدار: «تسعة مجلدات في المصطلحات الزراعية»، إضافة إلى أربعة مجلدات أخرى (جاري طبعها) (إنجليزي/ فرنسي/ عربي) مع تعريف علمي لكل مصطلح.	ـ
	ـ إعداد: «المعجم العربي الزراعي» (عربي/ إنجليزي/ فرنسي) مع شروح وتعريفات.	ـ
5 ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)	ـ «معجم مصطلحات الطاقة» في جزئين (عربي/ إنجليزي/ فرنسي).	ـ
6 ـ مجلس الطيران المدني	ـ إصدار: «معجم مصطلحات الطيران المدني« (إنجليزي/ فرنسي/ عربي) طبع في القاهرة.	1974 م

الإدارات التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية	بعض الجهود التي قامت بها	تاريخ صدورها
بعض الاتحادات المهنية والحركة المعجمية		
1 ـ اتحاد الأطباء العرب	ـ وضع: «المعجم الطبي الموحد» (إنجليزي/ عربي/ فرنسي).	1973 م
2 ـ اتحاد الكيمائيين العرب	ـ وضع: «معجم الكيمياء العامة» (إنجليزي/ فرنسي/ عربي) بمشاركة مكتب تنسيق التعريب.	—
3 ـ اتحاد المهندسين العرب	ـ وضع: «المعجم الموحد الشامل للمصطلحات الفنية للهندسة والتكنولوجيا والعلوم» (عربي/ فرنسي/ إنجليزي).	—
4 ـ الاتحاد العربي للسكك الحديدية	ـ وضع: «مشروع معجم رباعي اللغة» (فرنسي/ ألماني/ إنجليزي/ عرب)، في أربعة أجزاء بلا تعريفات.	—
5 ـ الاتحاد البريدي العربي	ـ وضع: «معجم المصطلحات البريدية» (فرنسي/ إنجليزي/ عربي).	—
6 ـ اتحاد المحامين العرب	ـ وضع: «مصطلحات قانونية».	1973 م
7 ـ الاتحاد العربي للألعاب الرياضية.	ـ إصدار: «معجم الألعاب الرياضية» (إنجليزي/ فرنسي/ عربي).	—

إسهام بعض المؤسسات والهيئات الأجنبية في العمل المعجمي العربي

اسم المؤسسة أو الهيئة	بعض الجهود التي قامت بها
1 ـ اليونسكو «المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة»	ـ إصدار: «معجم مصطلحات المؤتمرات» (عربي/ فرنسي/ إنجليزي) بتعريفات.
2 ـ الأيبو «المنظمة العالمية للملكية الفردية».	ـ وضع: «معجم مصطلحات الملكية الصناعية» منشور في مجلة اللسان العربي (إنجليزي/ فرنسي/ أسباني/ عربي).
3 ـ اليونيدو «المنظمة العالمية للتنمية الصناعية»	ـ نشر: «مصطلحات مطولة» (إنجليزي/ عربي).
4 ـ اتحاد المترجمين الدولي في فارصوفيا (بولونيا)	ـ إصدار: «معجم مصطلحات الفلك والإلكترونات» (إنجليزي/ عربي) 1979م.
5 ـ جامعة لومومبا في الاتحاد السوفيتي	ـ إصدار: «المعجم الطبي» (روسي/ إنجليزي/ عربي) 1973م. ـ إصدار: «معجم الهندسة الميكانيكية» (روسي/ عربي) 1968م.
6 ـ شركة شل البريطانية بالقاهرة	ـ إصدار: «قاموس شل للمصطلحات البترولية» (إنجليزي/ عربي).
7 ـ المؤسسة الشعبية للتأليف في لايبزيج بألمانية الشرقية	ـ إصدار: «مجموعة من المعاجم» (إنجليزي/ فرنسي/ ألماني/ عربي) وبها تعريفات ورسوم في موضوعات عديدة منها: «هندسة السيارات».

2 ـ لوحة بيانية لنقل الأصوات اللاتينية واليونانية في محاولة إبراهيم بن مراد[1] :

1 ـ الصوامت المفردة	الحرف اللاتيني	الحرف اليوناني	المقابل العربي	أمثلة	
	B	B	ب	بنكسية	Bankisa
	C	K	ق	قليقربة	Callicarpa
	D	Δ	د	دهلية	Dahlia
	F	(Φ)	ف	فوقس	Fucus
	G	Γ	غ	غورم	Gourme
	H[2]	-	هـ	هاكية	Hakja
	J	-	ج	جقرندة	Jacaranda
	K	(K)	ك	كلمية	Kalmie
	L	Λ	ل	لميوم	Lamium
	M	M	م	مهنية	Mahonia
	N	N	ن	نغانة	Nagana
	P	Π	ب	بغروس	Pargus
	Q	-	ك	كنين	Quinine
	R	P	ر	رفنية	Rafnia
	S	Σ	س	سكوية	Sequoia
	T	T	ت	تراخيت	Trachyte
	V	-	و	وغنة	Vigna
	W	-	و	وتسنية	Watsonia
	X	Ξ	كس	إكسيلوس	Xylose
	Z	Z	ز	زيماس	Zymase

(1) انظر: دراسات في المعجم العربي، ص 333.

(2) ليس في اليونانية، حرف صامت يقابل حرف الهاء في اللاتينية أو في العربية.

ب ـ الصوامت المركبة[1].	الحرف اللاتيني	الحرف اليوناني	المقابل العربي	أمثلة	
	CH	-	خ	خرزامة	Chorizema
	Gn	Υν	غن	غنثيون	Gnathion
	Ph	φ	ف	فلدلفوس	Philadephus
	Sh	-	ش	شدوك	Shadduk
	Th	Θ	ث	ثمنيوم	Thamnium

3 ـ لوحة في نقل الأصوات اليونانية واللاتينية الجامدة في محاولة الدكتور محمد محمود السلاموني[2] :

1 ـ اليونانية	الحروف اليونانية		أسماء الحروف	أسماء الحروف	الحروف العربية
	الصغيرة	الكبيرة	باللاتينية	بالعربية	المقابلة
	β	B	Beta	بيتا	الباء
	γ	Γ	Gamma	جاما	الجيم
	δ	Δ	Delta	ديلتا	الدال
	ζ	Z	Zeta	زيتا	الزاي
	θ	Θ	Theta	ثيتا	الثاء
		K	Kappa	كابا	الكاف
	λ	Λ	Lambda	لامبدا	اللام
	μ	M	Mu	مو	الميم
	ν	N	Nu	نو	النون

(1) انظر: المرجع السابق، ص 334.

(2) اللوحة منقولة عن مجلة مجمع القاهرة 29/ 103.

أ - اليونانية

الحروف اليونانية		أسماء الحروف باللاتينية	أسماء الحروف بالعربية	الحروف العربية المقابلة
الصغيرة	الكبيرة			
ξ	Ξ	Xi	إكسي	ينطق كس بسكون الكاف
π	Π	Pi	بي	(الباء)
ρ	P	Rho	رو	الراء
σ, ζ	ε	Sigma	سيجما	السين
τ	T	Tau	تاو	التاء
φ	Φ	Phi	في	الفاء
χ	X	Chi	خي	الخاء
ψ	Ψ	Psi	إبسي	ينطق بس بسكون (الباء)

(ب) اللاتينية[1]

الصغير	الكبير	الحروف العربية المقابلة والأصوات المقترحة
b	B	الباء
c	C	الكاف
d	D	الدال
f	F	الفاء
g	G	الجيم (غير المعطشة)

---

(1) المرجع السابق، ص 120.

(ب) اللاتينية[1]	الصغير	الكبير	الحروف العربية المقابلة والأصوات المقترحة
	i, j	I, J	الياء
	l	L	اللام
	m	M	الميم
	n	N	النون
	p	P	(البا)
	q	Q	الكاف
	r	R	الراء
	s	S	السين
	t	T	التاء
	u (v)	V	واو أو فاء بثلاث نقط
	x	X	تنطق كس بسكون الكاف
	z	Z	الزاي
	الحروف المركبة		
	Ch	Ch	الكاف
	Ph	Ph	الفاء
	th	Th	الثاء

4 ـ لوحة في نقل الأصوات الإنجليزية في محاولة محمود إيتام[1] :

الإنجليزي	العربي	أمثلة
B	ب	
C	ك، س	كابوت (Cabot) ، سينا (Cinna)
Ch	تش ، ك ، خ	تشرشل (Churchill) ، كريستي (Christie) ، باخ (Bach)
D	د	ـ
G	ج ، غ	جورج (George) ، غوركي (Gorki)
H	هـ	ـ
J	ج	ـ
K	ك	ـ
Kh	خ	ـ
L	ل	ـ
M	م	ـ
N	ن	ـ
P	ب	ـ
Ph	ف	فيليب (Philip)
Q	ك ، ق	ـ
R	ر	ـ
S	س ، ز	ـ
Sch, sh	ش	شو (Shaw) ، شيلينغ (Schilling)

(1) اللوحة منقولة عن «دراسات في المعجم العربي»، ص 344، وقد نقله المؤلف عن قواعد الفهرسة الأنجلو الأمريكية، ط 1، ترجمة محمود إيتام، ط 1 (عمان: جمعية المكتبات الأردنية 1983م)، ص 871 ـ 877.

الإنجليزي	العربي	أمثلة
T	ت	–
Th	ث ، ذ ، ط	تاتشر (Thatcher) ، رذرفورد (Rutherford)، طومسون (Thomson)
V	ف	–
W	وَ، وُ، وِ	والت (Walt)، وود (Wood) ، وينتر (Winter)
X	كس، ز	اكسيس (Axix)، زيروكس (Xerox)
Z	ز	–

فهرس الأعلام

أ

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

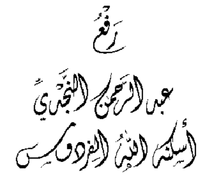
م

ن

هـ

و

ي



فهرس البلدان

أ

ب

ت

ج

ح

د

ر

س



ق

ك

ل

م

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- أثر الدخيل على عربية الفصحى. الدكتور مسعود بوبو. ط 1. دمشق: مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1982م.
- الاشتقاق والتعريب. عبد القادر المغربي. ط 2. القاهرة: 1945م.
- أدب الكاتب. ابن قتيبة. ط 4. مصر: م. السعادة 1963م.
- أصالة الحضارة الإسلامية. الدكتور ناجي معروف. ط 3. بيروت: دار الثقافة 1975م.
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الأستاذ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي. ط 1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988م.
- الألفاظ اللغوية. عبد الحميد حسن إبراهيم حسن. مج 4. ط 7. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1964م.
- تاريخ علوم اللغة العربية. طه الراوي. بغداد: بدون دار النشر 1949م.
- تاريخ المجمع العلمي العربي. أحمد الفتح. دمشق: مطبقة الترقي 1956م.
- تصحيحات لغوية. عبد اللطيف الشويرف. طرابلس: الدار العربية للكتاب 1997م.
- التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر. الدكتور عبد المنعم الكاروري. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم، 1986م.
- التعريب في القديم والحديث. الدكتور محمد حسن عبد العزيز، القاهرة: دار الفكر العربي، 1990م.
- التعريب والوحدة العربية. محمد الصيادي. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م.
- حركة الترجمة في المشرق الإسلامي. الدكتور رشيد حميد حسن الجميلي. ط 1. طرابلس: الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، 1982م.
- حركة الترجمة والنقل في المشرق الإسلامي. الدكتور رشيد حميد حسن الجميلي. بيروت: منشورات جامعة قاريونس. بدون تاريخ.

- حركة التعريب في العراق . الدكتور أحمد مطلوب . كويت : مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، 1983م .
- حنين ابن اسحق . الدكتور ماهر عبد القادر محمد . بيروت : دار النهضة العربية . بدون تاريخ .
- خزانة الأدب . عبد القادر البغدادي . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . القاهرة : بدون دار نشر ، 1952م .
- الخصائص . ابن جني . تحقيق : محمد علي النجار . بدون بلد النشر : دار الكتاب العربي . بدون تاريخ .
- الخطة الشاملة للثقافة العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . (تونس : المنظمة 1990م) .
- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب . شحادة الخوري . ط 1 . دمشق : دار طلاس للدراسات والنشر ، 1989م .
- دراسات في تاريخ العرب الحديث . أحمد عزت عبد الكريم . بيروت : دار النهضة العربية . بدون تاريخ .
- دراسات في فقه اللغة . الدكتور صبحي صالح . ط 12 . بيروت : دار العلم للملايين ، 1989م .
- دراسات في المعجم العربي . الدكتور إبراهيم بن مراد . بيروت : دار الغرب الإسلامي 1987م .
- ديوان المتنبي . شرح أبي البقاء العكبري . 4 ج . بيروت : دار المعرفة بدون تاريخ ، جـ 4 .
- دلالة الألفاظ . الدكتور إبراهيم أنيس . ط 3 . القاهرة : دار المعارف 1966م .
- شفاء الغليل . الخفاجي (شهاب الدين) . تحقيق : عبد المنعم خفاجي . القاهرة : بدون دار نشر ، 1954م .
- طبقات النحويين . الزبيدي .
- العربية والحداثة . الأستاذ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1986م .

ـ العلاقات الدولية في القرن العشرين. الدكتور رياض الصحن، بدون بلد نشر: المؤسسات الجامعية والنشر والتوزيع، 1986م.
ـ العلوم عند العرب. الدكتور قدري حافظ طوقان. بدون بلد نشر: دار إقرأ. بدون تاريخ نشر.
ـ العمدة. ابن رشيق القيرواني. تحقيق وشرح: الدكتور محمد قزان. ط 1. بيروت: دار المعرفة، 1988م.
ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء. ابن أبي أصيبعة. 3 ج. ط 4 بيروت: دار الثقافة، 1987م.
ـ الفصحى لغة القرآن. أنور الجندي. بيروت: دار الكتاب اللبناني 1982م.
ـ فقه اللغة. الدكتور علي عبد الواحد وافي. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1988م.
ـ الفنون الأدبية وأعلامها. أنيس المقدسي. ط 3. بيروت: دار العلم للملايين 1980م.
ـ الفهرست. النديم (محمد بن أبي يعقوب). تحقيق رضا تجدد. بدون بلد نشر: دار المسيرة، 1988م.
ـ الكتاب. سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح عبد السلام هارون. 4 مج. ط 1. بيروت: دار الجيل.
ـ كشاف اصطلاحات الفنون. محمد علي الفارقي، تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع، القاهرة: سلسلة تراثنا، 1969 ـ 1975م.
ـ الكشكول. العاملي. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، دار إحياء العربية، 1961م.
ـ كلام العرب من قضايا اللغة العربية. الدكتور حسن ظاظا. القاهرة، دار المعارف 1971م.
ـ اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث. الدكتور عبد الكريم خليفة. ط 4. عمان: دار الفرقان، 1972م.
ـ اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة. الدكتور كارم السيد غنيم. دار النصر للطباعة الإسلامية، 1990م.
ـ مجمع اللغة الأردني. منشورة المجمع بدون تاريخ.

- مجمع اللغة العربية بدمشق. الدكتور عدنان الخطيب. دمشق: مطبعة الترقي بدون تاريخ.
- مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية. الدكتور محمد رشاد الحمزاوي. تونس دار التركي للنشر، 1988م.
- مجموعة القرارات العلمية. الدكتور إبراهيم مدكور. ط 2، بدون بلد النشر وداره 1971م.
- محاضر الجلسات. مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. شرح وضبط وتصحيح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بدون تاريخ.
- المصطلح الأعجمي. الدكتور إبراهيم بن مراد، 2 مج. ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي 1985م.
- المصطلح العربي. دكتور صبري إبراهيم السيد [القاهرة]: دار المعرفة الجامعية 1996م.
- المصطلحات العلمية. الأمير مصطفى الشهابي. ط 2. دمشق: مطبعة مجمع دمشق، 1965م.
- من أجل التعريب في المستوى، بدون مؤلف. الرباط: بدون دار النشر وتاريخه.
- المعجمات والمعاجم العربية. عبد المجيد الحر، ط 1. بيروت: دار الفكر العربي 1994م.
- المعرَّب. أبو منصور الجواليقي. تحقيق الدكتور ف. عبد الرحيم. دمشق: دار القلم، 1990م.
- مغنى اللبيب. ابن هشام. ط 6. بيروت: دار الفكر، 1985م.
- من قضايا اللغة العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس: مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1990م.
- منشورات مجمع اللغة العربية الأردني. ط 1. عمان: مطبعة المجمع، 1983م.
- المولد في العربية. الدكتور حلمي خليل. ط 2. بيروت: دار النهضة العربية، 1985م.
- نشوء اللغة العربية. أنستاس الكرملي. بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية. بدون تاريخ النشر.

ثانياً: المعاجم

- تاج العروس من جواهر القاموس. محمد مرتضى الحسين الزبيدي. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1965م.
- تاج اللغة والصحاح العربية. إسماعيل بن جواد الجوهري. 7 مج. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط 4، بيروت: دار العلم للملايين، 1987.
- الرائد. جبران مسعود. ط 3. بيروت: دار العلم للملايين 1978م.
- قاموس حتى الطبي الجديد (إنجليزي - عربي). يوسف حتى وأحمد شفيق الخطيب. ط 3، بيروت: مكتبة لبنان، 1996م.
- القاموس الفريد (إيطالي - عربي). رياض جيد. القاهرة: شركة دار إلياس العصرية 1978م.
- لسان العرب المحيط. ابن منظور (محمد بن مكرم). 7 مج. تقديم الشيخ عبدالله العلايلي. بيروت: دار لسان العرب، 1988م.
- مصطلحات الدهانات والورنيشات (إنجليزي - عربي). مجمع اللغة العربية الأردني. ط 1، من منشورات المجمع، 1989م.
- المصطلحات العسكرية (إنجليزي - عربي). مجمع اللغة العربية الأردني. من منشورات المجمع، 1984م.
- مصطلحات علم البستنة (إنجليزي - عربي). المجمع العلمي العراقي. بغداد: مطبعة المجمع، 1987م.
- معجم الأعلام. بسام عبد الوهاب الجابي. ليماسول: الجفان والجابي للطباعة والنشر، 1987م.
- معجم أكاديميا للمصطلحات العلمية والتقنية (إنجليزي - فرنسي - عربي). رئيس التحرير د. محمد دبس. بيروت: أكاديميا إنترناسيونال، 1993م.
- المعجم الشامل (إنجليزي - عربي). نبيل عبد السلام هارون. القاهرة: دار نوبار للطباعة، 1990م.
- معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية. إعداد أحمد شفيق الخطيب. ط 2. بيروت: مكتبة لبنان، 1982م.

- معجم مصطلحات علمية (إنجليزي - عربي). المجمع العلمي العراقي بغداد: مطبعة المجمع. القسم الثاني، 1984م. القسم الثالث، 1985م. القسم الرابع، 1986م.
- معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا (إنكليزي - عربي). معهد الإنماء العربي. بيروت: معهد الإنماء العربي 1982م.
- معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية (إنجليزي - عربي). أحمد شفيق الخطيب. بيروت: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، 1987م.
- معجم علم اللغة النظري (إنجليزي - عربي). الدكتور محمد علي الخولي. ط 1، بيروت مكتبة لبنان، 1982م.
- المعجم الطبي الموحد (إنجليزي - عربي - فرنسي). اتحاد الأطباء العرب. ط 3. سويسرا ميدليفانت، 1983م.
- المورد، (إنجليزي - عربي). منير البعلبكي. ط 23. بيروت: دار العلم للملايين، 1989م.
- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. إخراج إبراهيم أنيس وآخرين. ط 2، القاهرة: منشورات المجمع 1960م.

ثالثاً: الدوريات

- حضارة الإسلام. 9/ 1962م، ص 88 - 91.
العلاقة بين العرب والأتراك في ظل الإسلام. وهبي سليمان الألباني.
- شئون عربية. 7 - 8/ 1982م، 183.
المجامع اللغوية في العالم العربي. الدكتور عيسى الناعوري.
- الفكر العربي. بيروت: (أ) 60/ الطير - الصيف، 1990م، ص 211 - 218.
العرب والآراميون. فابرينريو أ. بيناشيتي.
(ب) 61/ الناصر - سبتمير 1990م، ص 149 - 166.
الأمير مصطفى الشهابي وجهوده في وضع المصطلح العلمي ونقده الدكتور قاسم سارة.
- مجلة الضياء 2/ 1899 - 1900 - م ص 449 - 456، 513 - 518.
التعريب. إبراهيم اليازجي.

- المجلة العربية للثقافة . تونس : 22/ 49 - 189 .
اللغة العربية والشكل اللغوي .
- مجلة الفيصل . 23 / أي النار 1980م ، ص 15 - 20 .
مشكلات التعريب في الوطن العربي . الدكتور علي القاسمي .
- اللسان العربي . الرباط : 15/ 3/ 1977 ، ص 49 - 50 .
أهمية التعريب في النحو الحضاري . وفد دولة الكويت .
17/ 1 ، ص 181 ,
مجلة لغة العرب . بغداد : السنة 4/ 33 - 43 .
حروف الكسع . أنستاس ماري الكرملي .
- مجلة مجمع بغداد : 1/ 1950م ، ص 3 - 19 .
نظام المجمع العلمي العراقي .
2/ 1951م ، ص 205 - 232 .
مبحث في سلامة اللغة العربية . الدكتور مصطفى جواد .
4/ 2/ 1956م ، ص 395 - 492 .
أصول اللهجة العراقية . الدكتور رضا الشبيبي .
8/ 1961م ، ص 46 - 83 .
المعرَّبات والمصطلحات . عباس العزاوي .
24/ 1974م ، ص 8 - 19 .
في مستلزمات المصطلح العلمي . الدكتور جميل الملائكة .
39/ 2/ 1988م ، ص 226 - 249 .
مشروع المجمع الأردني للرموز العلمية العربية ، الدكتور مجيد محمد علي القيسي .
40/ 1989م ، ص 234 - 250 .
المجمع العلمي العراقي في رحاب اللغة العربية الفصيحة . الدكتور كامل حسن بصير .
40/ 264 - 295 .
المصطلح الكيميائي العربي . الدكتور مجيد محمد علي القيسي .
- مجلة مجمع دمشق 1/ 4/ الطير 1921م ، ص 97 - 105 ، 147 - 154 .

المجامع العلمية في العالم. عيسى إسكندر المعلوف.

1/ 5/ الماء 1921م، ص 138 ـ 146.

درس المعربات. الأب أنستاس ماري الكرملي.

2/ 12/ الكانون 1922م، ص 353 ـ 370.

أعمال المجمع العلمي العربي. محمد كرد علي.

6/ 5 ـ 6/ الماء 1926م، ص 217 ـ 223.

اللغة العربية في دولة الترك العثمانيين. ابن كمال باشا.

6/ 1/ 216.

إيطاليا والمشرقيات. أنطوان كابلتون.

8/ 2/ النوار 1928م، ص 102 ـ 108.

الكلمات غير القاموسية. الأب أنستاس ماري الكرملي.

8/ 10/ التمور 1928م، 610 ـ 614.

كيف تعبر عن الحروف الإفرنجية.

15/ 1 ـ 2/ أي النار ـ النوار/ 5 ـ 6/ الماء ـ الصيف 1937م، 69 ـ 77، 216 ـ 223.

محاضرات في تاريخ لغة العرب. طه الراوي.

25/ 2/ الطير 1950م، ص 309 ـ 317.

مصطلحات الطبيعة

27/ 3/ ناصر 1952م، ص 369 ـ 382.

نهضة اللغة العربية، الأمير مصطفى الشهابي.

28/ 1/ أي النار 1953م، ص 18 ـ 27.

تعريب الاصطلاحات العلمية، الدكتور جميل صليبا.

31/ 2/ الطير 1956م، ص 271 ـ 282.

الدراسات العربية في الولايات المتحدة، الدكتور بابلي وايندر.

32/ 4/ التمور 1957م، ص 577 ـ 604.

أهم القرارات العلمية. الأمير مصطفى الشهابي.

32/ 1/ أي النار 1957م، ص 222 ـ 226.

توصيات المؤتمر.

32/ 2/ الطير 1957م، 241 ـ 266.

حول الفصحى والعامية. ساطع الحصري.

32/ 1/ 181 ـ 203.

مجمع اللغة العربية بين الفصحى والعامية. الاستاذ أحمد الزيات

32/ 1/ 57 ـ 71

مجمع مصر واللغة العربية. الدكتور منصور فهمي.

32/ 1/ 129 ـ 160.

وسائل النهوض بالعربية. مصطفى جواد.

34/ 1/ أي النار 1959م، 88 ـ 99.

معجم المصطلحات الطبية. الدكتور حسني سبح (للبحث صلة).

39/ 1/ أي النار 1964م، ص 3 ـ 11.

خواطر في اللغة والمصطلحات. الأمير مصطفى الشهابي.

40/ 4/ التمور 1965م، 713 ـ 721.

انتحال الألفاظ المولدة. الأمير مصطفى الشهابي.

44/ 3/ الناصر 1969م، ص 632 ـ 659.

تأبين المرحوم الأمير مصطفى الشهابي.

47/ 2/ الطير 1972م، ص 474.

تحقيقات لغوية.

ـ مجلة مجمع عمّان: 1/ 1/ أي النار 1978م، ص 110 ـ 124.

حول تعريب التعليم وتعريب العلم والتكنولوجيا. الدكتور أحمد سعيدان.

1/ 1/ 146 ـ 170.

تعريب رموز نظام الوحدات الدولية. الدكتور إبراهيم بدران.

1/ 2/ الناصر 1978م، ص 101 ـ 111.

5 ـ 6/ الكانون 1979م، ص 106 ـ 124.

تعريب أم اقتباس. الأستاذ عبد الحق فاضل.

5 ـ 6/ 43 ـ 66 .

تعريب العلوم الإنسانية . الدكتور محمود إبراهيم .

7 ـ 8/ أي النار 1980م ، ص 64 ـ 101 .

العرب وتراث فارس في العصر الحديث . الدكتور يوسف حسين بكار .

15 ـ 16/ أي النار 1982م .

تجربة مجمع اللغة العربية الأردني في تعريب العلوم . الدكتور محمود سمرة .

ـ مجلة مجمع القاهرة : 1/ التمور 1934م ، ص 111 ـ 137 .

أسماء عربية لمسميات حديثة ، الشيخ أحمد الإسكندري .

1/ 170 ـ 176 .

تاريخ المجامع . الدكتور منصور فهمي .

1/ 369 ـ 370 .

تيسير الهجاء العربي . الشيخ أحمد الإسكندري .

1/ 177 ـ 368 .

الغرض من قرارات المجمع . الشيخ أحمد الإسكندري .

1/ 27 ـ 28 .

قرارات المجمع .

3/ التمور 1936م ، ص 330 ـ 348 .

بعض اصطلاحات يونانية في اللغة العربية . الأستاذ بندلي جوزي .

4/ 1937م ، 128 .

التمثيل للقرارات .

5/ 1948م ، ص 291 ـ 203 .

قرارات المجلس والمؤتمر .

5/ 289 ـ 300 .

معجم مصطلحات الكهرباء .

5/ 98 ـ 99 .

مناقشة حضرات الأعضاء .

7/ 1953م، ص 242ـ 253.

نقل العلوم إلى اللغة العربية.

8/ 1955م، ص هـ ـ ي.

قانون رقم: 434 لسنة 1955م بشأن تنظيم مجمع اللغة العربية.

8/ 416ـ 421.

المصطلحات الطبية والنهضة العربية. الأستاذ الدكتور أحمد عمار.

8/ 110ـ 116.

الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه. أحمد حسن الزيات.

11/ 1959م، ص 273ـ 276.

تيسير الكتابة العربية.

11/ 199ـ 207.

جواز التعريب على غير أوزان العربية. الأستاذ محمد شوقي أمين.

11/ 137ـ 142.

القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية. الدكتور محمد كامل حسين.

11/ 143ـ 151.

مدى حق العلماء في التصرف في اللغة. الدكتور بيومي مدكور.

12/ 1960م، ص 17ـ 29.

اللغة والعلوم. الدكتور محمد كامل حسين.

29/ 1972م، 147ـ 172.

الألفاظ ذات الأصل العربي الدخيلة في اللغة الرومانية بواسطة اللغة التركية.

نيقولا دوبريسان Nicolae Dobrisan.

33/ الماء 1974م، ص 127ـ 134.

ملاحظات حول أنواع الألفاظ المعربة. نيقولا دوبريشان.

36/ الحرث 1975م، 27ـ 170.

الوجود العربي في اللغة التركية. أحمد توفيق المدني.

50/ الحرث 1982م، 63ـ 76.

ألفاظ موسيقية رومانثية ذات أصل عربي. خوليان ريبر. ترجمة الدكتور الطاهر أحمد مكي.

50/ 77 ـ 97.

دراسة دلالية للكلمات العربية في لغة الهوسا. مصطفى حجازي.

52/ 1983م، 85 ـ 93.

الأثر العربي في لغة الهوسا. مصطفى حجازي.

ـ مجلة المنار 13/ ناصر 1910م، ص 457 ـ 459. آثار علمية وأدبية.

ـ الموسم الثقافي. مجمع عمّان: 2/ الماء 1984م، ص 137 ـ 147، كلمة عبد الكريم خليفة.

2/ 161 ـ 167.

كلمة الأستاذ الدكتور محمد أحمد سليمان.

5/ الربيع ـ الطير 1987م، ص 31 ـ 43.

اللغة العربية في مواجهة اللغات الأجنبية. الأستاذ أنور الجندي.

7/ الماء ـ الصيف 1989م، ص 55 ـ 68.

تجربة كلية الطب في الأزهر في تعريب العلوم الصحية. الأستاذ الدكتور سالم نجم.

7/ 9/ 54.

المصطلحات الطبية الموحدة ونظرية الضرورة العلمية. الأستاذ الدكتور محمد هيثم الخياط.

8/ الماء ـ الصيف 1990م، ص 95 ـ 114.

تعريب المصطلحات الهندسية. الأستاذ الدكتور جميل الملائكة.

8/ 75 ـ 93.

التجربة السورية في تعريب العلوم الهندسية. الأستاذ الدكتور وجيه السمان.

ـ المجلة العربية للثقافة، تونس: 22/ المريخ 1992م، ص 49 ـ 81.

اللغة العربية والمشكل اللغوي، الدكتور حسام الخطيب.

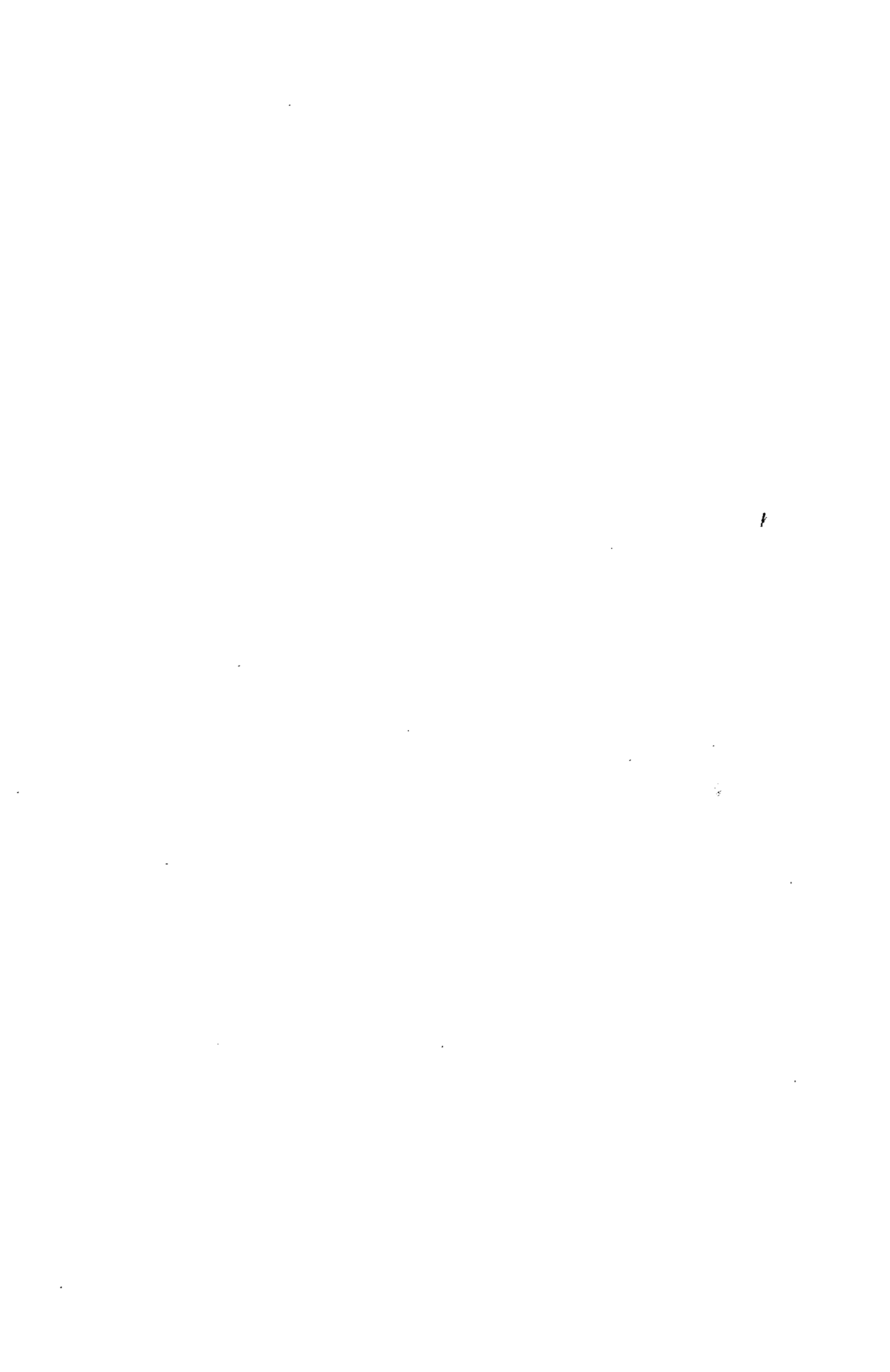
ـ مجلة الفيصل 32/ أي النار 1980م، ص 15 ـ 20.

مشكلات التعريب، الدكتور علي القاسمي.

رابعاً: المرجع الأجنبي

Webster Ninth New Collegiate Dictionary Frederic C. Mish and Others. Massachusettes U.S.A. Merriam Webster Inc. 1991.

فهرس الموضوعات



سلسلة الرسائل الجامعية

بعد المسيرة الميمونة التي قطعتها كلية الدعوة الإسلامية في حقل الدراسات العليا وأسفرت حتى الآن عن أكثر من خمسين رسالة في مستوى درجة التخصص العالي (الماجستير) ومناقشة أول أطروحة للدرجة الدقيقة (الدكتوراه) في رحابها، رأت أن بين هذه الأعمال العلمية ما ينطوي على قيمة علمية رفيعة تستوجب أن يصل مداها العلمي إلى آفاق أرحب من القراء، وعدد أكثر من المختصين الذين لا يمكنهم الرجوع إلى المرقونات في مظانها . فقررت ـ تعميماً للفائدة ، وتشجيعاً للباحثين ، وخدمة للعلم ـ أن تنشر هذه الرسائل في سلسلة خاصة تسمى سلسلة الرسائل الجامعية .

ظهرت منها العناوين الآتية :

ت	عنوان الرسالة	اسم الباحث	تاريخ المناقشة	الناشر وسنة النشر
1	الحوار الإسلامي المسيحي	بسام داود عجك	1993/4/21	دار قتيبة
2	النقود وظائفها الأساسية وأحكامها الشرعية	علاء الدين زعتري	1993/10/16	دار قتيبة
3	الاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي	سيدي عبد القادر	1994/11/22	كلية الدعوة الإسلامية
4	شرح أبيات المفصل للإمام فخر الدين الخوارزمي	محمد نور رمضان	1997/12/16	كلية الدعوة الإسلامية
5	دليل الخطاب مفهوم المخالفة وأثر الاختلاف فيه في الفقه والقانون	د . عبد السلام أحمد راجح	1993/1/25	دار ابن حزم
6	الدعوة إلى الله مشكلات الحاضر وآفاق المستقبل	محمد شمس الحق صديق أحمد	1998/6/8	كلية الدعوة الإسلامية

7	دور مجامع اللغة العربية في التعريب	إبراهيم الحاج يوسف	1999/7/10	كلية الدعوة الإسلامية
8	أندونيسيا بين الحملات التنصيرية والدعوة الإسلامية	محمد ريحان ناسو تيون	1993/7/20	كلية الدعوة الإسلامية
9	أقطار المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي الغربي	عبد الباسط دردور	2001/5/20	كلية الدعوة الإسلامية
10	التفكير اللغوي الدلالي عند علماء العربية المتقدمين	حمدان حسين محمد	2001/2/11	كلية الدعوة الإسلامية
11	الحذف في الأساليب العربية	إبراهيم عبد الله رفيدة	1971/ /	كلية الدعوة الإسلامية
12	حروف الجر وأثرها في الدلالات	محمد طيب فانكا الناغوري	2000/5/6	كلية الدعوة الإسلامية

وسيتوالى ـــ بإذن الله تعالى ـــ نشر هذه الأعمال تباعا كلما كانت قيمتها العالية حافزاً على طباعتها ، وكانت الرغبة في تعميم الفائدة غاية من غايات نشرها، وسمحت إمكانات الكلية بموالاة هذه التجربة الحضارية في تعميم الثقافة وتشجيع العلم .

لجنة كلية الدعوة الإسلامية

